

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (359)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	40
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	47
حقوق الانسان في العالم	188



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

أكدت رصد تظلمات المستفيدين

حقوق الإنسان تقترح تحديثاً شهرياً لبيانات «حافز»

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 أغسطس 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120831/Con20120831528896.htm>

عبدالله المقاطي (ظلم)

أكدت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» أن مخاطبة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للجهات المختصة لإزالة أسباب التظلمات والأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالمستفيدين من برنامج إعانة الباحثين عن العمل «حافز»، التي أعلن عنها أمس، جاءت بعد رصد الجمعية للتظلمات عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والرصد الميداني للجمعية، إضافة إلى تلقيها تظلمات من بعض المستفيدين.

وقالت المصادر إن متابعة الجمعية لتظلمات مستفيدي «حافز» ليست الأولى، حيث سبق أن طالبت برفع سن المستفيدين من البرنامج إلى فوق 35 سنة.

وأكدت المصادر أن متابعة الجمعية تأتي لضمان الاستفادة القصوى من البرنامج.

من جهته اقترح المستشار القانوني وعضو الجمعية، خالد الفاخري، إعادة النظر في مسألة تحديث البيانات، مشيراً إلى أنه يرى من الأفضل أن يكون التحديث شهرياً بدلاً من أسبوعي لما يعانيه بعض المستفيدين من عناء في عملية التحديث لعدم توفر خدمات الإنترنت في بعض المناطق والمنازل، إضافة لضرورة قصر تخفيض الإعانة على الشهر الذي تخلف فيه المستفيد عن التحديث، وعدم استمرار التخفيض طوال العام كما هو مطبق حالياً.

وقال الفاخري لـ«عكاظ»: «يجب أن تتعدد وسائل تحديث البيانات، على سبيل المثال عن طريق الرسائل التبادلية عبر الهاتف الجوال، ومن الاقتراحات ربط البرنامج بالتأمينات الاجتماعية والخدمة المدنية والضمان الاجتماعي، عبر شبكة موحدة للتعامل مع البيانات سريعاً وإلحاق المتقدمين في فترة قصيرة، إضافة إلى إلغاء اسم المستفيد من برنامج «حافز» بمجرد انضمامه لأحد هذه القطاعات، وتخفيف الضغط على برنامج «حافز».

يشار إلى أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تدخلت في قضية شكاوى مستفيدي برنامج إعانة الباحثين عن عمل «حافز»، من عمليات تخفيض الإعانة بسبب تحديث البيانات.

وأكد مصدر مطلع في الجمعية لـ«عكاظ»، أمس، أنها خاطبت الجهات المعنية بهذا الخصوص.

حقوق الإنسان“ تدعو لإعادة محاكمة السعوديين في سجون العراق

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120830/Con20120830528450.htm>

نواف عافت (الرياض) كشف لـ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن أعداد السعوديين المحكوم عليهم بالإعدام في العراق بدأت في التزايد مما يبعث على القلق، خاصة من صدرت أحكام نهائية أو ابتدائية بحقهم. وبين القحطاني أن الجمعية دعت إلى إعادة محاكمة السعوديين في العراق نظرا لأن الظروف التي واكبت محاكمتهم غير طبيعية، لافتا إلى أن «هناك أحاديث تدور عن قرب صدور عفو عام عن المسجونين في العراق، ونأمل أن يشمل العفو السعوديين في السجون العراقية والاستفادة من بنود الاتفاقية الأمنية التي وقعت مؤخرا بين المملكة والعراق والتي لا تتضمن المحكومين بالإعدام».

وأفاد القحطاني أن الأنباء الأولية تفيد بتنفيذ حكم الإعدام بحق مازن المساري، مشيرا إلى أن الجمعية تتواصل مع أهالي المسجونين بالعراق، فضلا عن تواصلها مع المنظمات الدولية بهذا الخصوص، والجمعية لديها ملف كامل عن أوضاعهم وغيرها من الإجراءات المتبعة، مؤكدا أن السلطات المختصة في المملكة والسفارة السعودية في الأردن تتابع أوضاعهم وخاصة النزلاء منهم في سجن سوسة في العراق، مؤملا في نفس الوقت أن يتم تطبيق بنود الاتفاقية للبدء بنقل المحكومين لقضاء مدة محكوميتهم في بلادهم.



“حافز”.. إيقاف الإعانة لا يلغي التوظيف

“حقوق الإنسان” ترصد تظلمات لمستفيدين من البرنامج

المصدر: جريدة الوطن الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م
http://alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=111508&CategoryID=2

الرياض: نايف الرشيد مع بدء العد التنازلي لمضي سنة كاملة على تسجيل أول دفعة - ذو الحجة - في البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل “حافز”، حسم مدير صندوق تنمية الموارد البشرية إبراهيم آل معيقل، الجدل حول مصير استمرار إعانة العاطلين عن العمل، والبالغة ألفي ريال شهريا، بالتأكيد على توقف الصرف للمسجلين ضمن الدفعة الأولى، واستمرار تدريبهم وتوظيفهم.

وقال المعيقل لـ “الوطن”: إن مدة الإعانة المادية محددة بعام واحد فقط، في حين أن برامج التدريب والتوظيف لقوائم العاطلين ستستمر، وستكون من أولويات الصندوق في الفترة المقبلة، مع إتاحة خيار التوظيف للمستفيدين دون إجبارهم. وفي سياق متصل، كشف مصدر مطلع بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عن رصد الجمعية عددا من التظلمات المتعلقة بالبرنامج، ومنها معاناتهم من خصم مبالغ من الإعانة المقدمة إليهم، وذلك بعد البدء بتطبيق ما ورد في اللائحة التنفيذية

لنظام حافظ منذ شهر رجب الماضي، حيث إن المبالغ تستقطع من إعاناتهم بسبب عدم الالتزام بزيارة الملف الإلكتروني مرة أسبوعياً، الأمر الذي دفع الجمعية الوطنية لمخاطبة الجهة المختصة لإزالة أسباب هذه التظلمات.



حقوق الإنسان“ ترصد تظلمات خصم إعانة حافظ“

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/08/30/article763842.html>

الرياض - فاطمة الغامدي

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان العديد من التظلمات المتعلقة بالبرنامج الوطني لإعانة العاطلين عن العمل (حافظ) ومنها معاناتهم من خصم مبالغ من الإعانة المقدمة إليهم، وذلك بعد البدء بتطبيق ما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام حافظ منذ شهر رجب الماضي حيث أن المبالغ تستقطع من إعاناتهم بسبب عدم الالتزام بزيارة الملف الإلكتروني مرة أسبوعياً ويستمر الاستقطاع من الإعانات اللاحقة حتى مع التزام المستفيد من زيارة ملفه الإلكتروني أسبوعياً. هذا ما ذكره مصدر مطلع بالجمعية مضيفاً أن الجمعية خاطبت الجهات المختصة لإزالة أسباب هذه التظلمات والأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالمستفيدين من البرنامج ومشقة تطبيقهم لبعض هذه الضوابط خاصة أن منهم من يسكن في مناطق بعيدة وغير مشمولة بخدمات الانترنت مما يتعذر معه تحديث بياناتهم بشكل دوري.



السؤال عن القبيلة“ هاجس الصغار في المدرسة والحارة العنصرية“ بين الأطفال لا تبشر بخير!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/08/30/article763996.html>

اعداد : هدى السالم

أسوأ ما يكون الحوار بين الأطفال حين يتوقف على السؤال العنصري: انت "قبيلي" وإلا "خضيري"؟، من أي منطقة؟.. بعدها لا تتوقع أن تكون الإجابة من دون تعصب، أو نظرة دونية، أو على الأقل استغلال "فوقية الذات"؛ لتمارس أفضلية حضور النسب على حساب الكفاءة، ومستوى الوعي. مشكلتنا التي نواجهها اليوم في المدرسة والحارة أو أي تجمع آخر أننا لم نغيّر هذا السؤال في نفوس الأطفال منذ الصغر؛ ونؤسس المبدأ الأهم: احترام الإنسان أيّاً كان "أصله وفصله" من دون أن نقلل من شأنه، أو نحكم عليه من نسيبه، أو منطقته، أو مستوى دخله، وإنما من "تقوى الله"، واحترامه لك (لا يغشك أو يظلمك أو يكذب عليك)، إلى جانب التأكيد على أن الوطن للجميع (حباً وتضحية)، ومقدار كل واحد منا بعبثائه وليس بشيء آخر. ويعدّ تعميق التمييز العنصري في نفوس الأطفال من أسوأ ما يمكن أن يتلقوه من ذويهم، سواء أكان التمييز متعلقاً بالعرق أو النسب أو المذهب، ومتى وجد الطفل الفكرة الصحيحة وقعت في نفسه موقعاً طيباً، ذلك أنه وُلد على الفطرة، والأفكار

المنحرفة لا تسود إلا في غياب الفكرة الصحيحة، فإذا تم تثقيف الأطفال وتعليمهم على القيم الصحيحة فإنهم يكبرون وهم يحملون مواقف إيجابية، ويتحلون بنفسية تحميهم من الآثار السالبة لهذه الآفة، حيث أنّ تثقيف الأطفال وتهذيبهم أفضل السبل للحد من تنامي العنصرية، فالأسرة والمجتمع يمكن أن يسهما بصياغة قالب لموقف عقلي إيجابي وظاهرة نفسية بناءة في الأطفال.

اختلاف معاملة

العنصرية هي الاعتقاد بأنّ هناك فروقاً وعناصر موروثية بطبائع الناس أو قدراتهم، وعزوها لانتماهم لجماعة أو لعرق ما - بغض النظر عن كيفية تعريف مفهوم العرق -، وبالتالي تبرير معاملة هؤلاء الأفراد المنتمين بشكل مختلف اجتماعياً وقانونياً، كما يستخدم المصطلح للإشارة إلى الممارسات التي يتم من خلالها معاملة مجموعة معينة من البشر بشكل مغاير، والتعذر في ذلك باللجوء إلى تعميمات مبنية على صور نمطية، كما يعتقد البعض ممن يقولون بوجود مثل هذه الفروق الموروثة أنّ هناك جماعات أو أعراقاً أدنى منزلة من أخرى، وبالتالي فإنّها قد تُحرّم حقوقاً أو امتيازات تستحقها.

تغيّر مع الزمن

وهناك بعض الدلائل على أنّ تعريف العنصرية تغيّر عبر الزمن، وأنّ التعريفات الأولى اشتملت على اعتقاد بسيط؛ أنّ البشر مقسمون إلى أعراق منفصلة، ويرفض جلّ علماء الأحياء واختصاصيو علم الإنسان وعلم الاجتماع هذا التقسيم، مفضلين تقسيمات أخرى أكثر تحديداً، وخاضعة لمعايير يمكن إثباتها بالتجربة، مثل التقسيم الجغرافي، الإثنية، أو ماضٍ فيه قدر وافر من زيجات الأقارب. ولكنهم يعتبرون التمييز العنصري جريمة إنسانية.

عنصرية خفية

ويستند التمييز العنصري في كثير من الأحوال إلى فروق جسمانية بين المجموعات المختلفة، ولكنّه قد يتم ضد أي شخص على أسس ثقافية أو غيرها، كما قد تتخذ العنصرية شكلاً أكثر تعقيداً من خلال العنصرية الخفية التي تظهر بصورة غير واعية لدى الأشخاص الذين يعلنون التزامهم بقيم التسامح والمساواة.

وبحسب إعلان "الأمم المتحدة"، فإنّه لا فرق بين التمييز العنصري والإثني أو ما يسمى بالعنصري، فمن ينفون أن يكون هناك أفضلية للصفات الموروثة - اجتماعية أو ثقافية غير شخصية - يعتبرون أي اختلاف في المعاملة بين الناس على أساس وجود فروق بينهم من هذا النوع تمييزاً عنصرياً.

آفة عالمية

ويعد التمييز آفة اجتماعية عابرة للقارات توجد حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المناطق التي تصاب بدائها، إذ لا تراعي النزعات أو النعرات العنصرية الأحاسيس لجميع السكان كمواطنين، عليهم أن يعيشوا معاً، ويتوجب عليهم الاشتراك في بناء الوطن الواحد والإسهام في الحضارة الإنسانية كلّ من جانبيه، وللتمييز العنصري بمعانيه أبعاد متعددة منها الاستبعاد أو الاستبعاد أو التحديد أو التفضيل والتفوق وغير ذلك. ويحتفل العالم سنوياً باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري في (21) من شهر "مارس"، والذي كان قد بدأ سنة 1960م، في أعقاب مجزرة "شاربيل"، وفي عام 1994م تمت الإطاحة بنظام الفصل العنصري بجنوب إفريقيا على إثر تحول تاريخي قوامه العدل والسلام والمصالحة، ولعل الاحتفال بهذا اليوم يعبر عن التقدير لكل الشجعان رجالاً ونساءً، الذين أفلحوا في إعادة قيم التعددية والتساوي بين الشعوب إلى مراتبها النبيلة.

حقوق الإنسان

واعتبر القاضي "د. مصطفى السيد علي" - رئيس محكمة وخبير قانوني - أنّ التمييز العنصري من أهم ما يؤثر سلباً على فكرة المساواة، والتي تعد العمود الفقري لحقوق الإنسان، إذ تركز فكرة حقوق الإنسان على دعامتين أساسيتين هما "الحرية" و"المساواة"، مضيفاً أنّه مع اليقين المتجذر في النفس أنّ جميع البشر مخلوقون من طين بدءاً بأبينا آدم - عليه السلام -، كما يقول الله - سبحانه وتعالى -: "مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى"؛ فإنّ الإنسان قد تناسى أنّه - مجرد عابر سبيل مع غيره من البشر - وبدأ البعض منهم يستعلي على غيره بلا سبب واضح أو مزية تبرر تصرفه، مبيّناً أنّ العنصرية يظهر تأثيرها السلبي لمنافاته جميع الشرائع الدينية، وإعلانات وصكوك ومعاهدات حقوق الإنسان، ومعظم القوانين الوطنية، معرّفاً التمييز العنصري على أنّه: "أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة".

وأشار إلى أن بعض الجماعات البشرية في مختلف بقاع العالم لجأت إلى اتباع سياسة التمييز والفرقة ضد من يختلف عنها في الدين أو اللغة أو العرق أو الفكر أو قضايا سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أخرى، مع أنّ الله - عزّ

وجل- يؤكد أن التباين البشري في الخلق في حد ذاته آية من الآيات "ومن آياته خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ".

*الإسلام سما بالإنسان وكرّمه وأزال الفوارق في الحقوق والمعاملات

قال "خالد بن عبد الرحمن الفاخري" -عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- إن التمييز العنصري على أساس اللون أو الجنس أو النسب وخلافه يتنافى مع مبادئ الدين الإسلامي الذي سما بالإنسان وكرّمه، وأزال الفوارق في الحقوق والمعاملات، حيث حرصت الشريعة الإسلامية على نبذ هذه السلوكيات بين البشر وإذابة الفروق العنصرية، ولا أدل من ذلك قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم)؛ مما يؤكد على أن الإسلام نبذ العنصرية بين البشر، ويضاف إلى ذلك إعلان الأمم المتحدة لميثاق القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري الذي انضمت له أغلب الدول، ويستند على مبادئ الكرامة والتساوي الأصليين في جميع البشر، ويذكر بوجوب العمل على نبذ التمييز بين الناس، ووضع الجهات ذات العلاقة ومراجعة الآليات القانونية والنظامية اللازمة، التي من شأنها نشر ثقافة عدم التمييز على أساس اللون أو الدين أو العرق، وتوعية المجتمع والجهات الرسمية بأهمية احترام وتعزيز هذا المبدأ المنصوص عليه في الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية.

وأضاف: "كان لخدام الحرمين الشريفين -حفظه الله- جهود في مجال مكافحة العنصرية، حيث عمل على إرساء مبدأ الحوار داخلياً، ودعا للحوار بين الأديان والثقافات والتقريب بينها على المستوى الدولي، ليحل السلام بدل الحروب والمحبة والتسامح بدل الكراهية والتمييز؛ مما كان له بالغ الأثر في نبذ التمييز، إلى جانب إهتمامه -حفظه الله- بحقوق الإنسان منذ تسلمه مقاليد الحكم، والعمل من أجل إحقاق الحق وإرساء العدل".

وأشار إلى أن السعي لإعطاء الجميع حقوقهم دون تمييز أو تفرق أمر يتطلب الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية وتنفيذها على أرض الواقع، ولهذا يقع على الأسرة والمدرسة دور كبير في تربية النشء على هذه المبادئ، وتعويدهم على إحسان التعامل مع الجميع دون تمييز؛ لما له من أثر بالغ في نبذ العنصرية بين الأفراد من خلال تعاملهم وتعايشهم، ويتحقق ذلك من خلال التوعية والموعظة الحسنة والحكمة البليغة، وتعليم النشء أن الجميع إخوان، وبتكرار ذلك ومتابعته بدقة والحرص عليه سيحقق الهدف، مشدداً على ضرورة تفعيل رصد التجاوزات التي تتضمن تمييزاً أو انقاصاً، والعمل على إزالتها وضمان عدم تكرارها، ودراسة القضايا والمشاكل في هذا الشأن، وتقديم التوصيات والحلول اللازمة بشأنها، ونشر ثقافة التعايش السلمي والحوار والبعد عن العصبية والعنصرية.

*هاجس في حياة المجتمع..!

الإعلام الجديد على النت أثر كثيراً في تغذية التعصب عند الأطفال

لا يزال دور مؤسسات المجتمع (الأسرة، المدرسة، المسجد، وسائل الإعلام، الرفاق) ضعيفاً في مواجهة جذور التعصب القبلي والمناطقى وربما الرياضى عند الأطفال، حيث بات واضحاً أن المشكلة لم تعد حالات يمكن السيطرة عليها، ولكنها تحولت إلى ما هو أكبر، وأكثر تأثيراً في المجتمع. وتعد الثقافة المجتمعية (العادات والتقاليد والأعراف) أهم مصادر تغذية التعصب عند الأطفال، إلى جانب التاريخ الشفوي الذي يروي قصص البطولة في الزمن الماضي، كذلك بعض وسائل الإعلام، وتحديد القنوات الفضائية، والإعلام الجديد بكل مكوناته (مواقع، منتديات، تواصل اجتماعي)، حيث تركت تلك الأسباب وغيرها أثراً في نفوس الناشئة من أن التعصب يمنح الذات سموً لانقاص الآخر، وفخراً بمنجزات فردية على حساب وطن يتسع للجميع.

من المؤكد أن تعزيز الوعي المجتمعي عند الكبار ينعكس إيجاباً على الصغار وهو ما ندعو إليه من أن التنشئة الاجتماعية على قيم احترام الآخر، والتواصل معه، والانفتاح عليه، وتنمية الوعي أيضاً بمسؤولية الوطن، والمواطنة، واحتواء المشاكل بالحوار وتطبيق النظام.. كل ذلك حين يكون متوافراً عند الكبار فإنهم قدوة للصغار، ويتأثرون بهم، وبالتالي نخلق جيلاً قادراً على أن يتجاوز منغصات التعصب، ومفرداته، وأساليبه، وينتقل إلى فضاء أوسع نحو فهم الآخر، وعدم التقليل من شأنه، أو الإساءة إليه، أو حتى الخروج عن النص إلى ما هو أسوأ من القول إلى السلوك. نحن أمام تحدٍ كبير لتعزيز الوعي بخطورة التعصب في المجتمع، وضرورة نبذه، وتأسيس جيل منذ الصغر قادر على أن يتحاور، ويستمتع للرأي والرأي الآخر، ويأخذ حقه بالنظام.

دراسة سعودية: الذكور أكثر تعرضاً للانتهاكات من الإناث

المصدر: موقع فوركس بروس الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م

[رابط الخبر](#)

الرياض، 29 أغسطس/آب (إفي): كشفت دراسة نشرتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية أن الذكور في المجتمع السعودي أكثر تعرضاً لانتهاكات حقوق الإنسان من الإناث بنسبة وصلت 20.4% مقابل 13.4% للإناث، في الوقت الذي تقل فيه نسبة التعرض للانتهاكات كلما زاد العمر. وأشارت الدراسة التي نشرتها الجمعية اليوم الأربعاء، إلى أن النساء يتفوقن على الرجال في معرفتهن بحقوق الإنسان بنسبة 57%، بينما يؤكد التقرير أن نسبة المعرفة بحقوق الإنسان لا تتعدى 30.4%، بينما يمتاز غير السعوديين بهذه المعرفة عن السعوديين بنسبة تصل إلى 78% مقابل 69% بين المواطنين. وترتب الدراسة الحقوق التي اعتبرها السعوديون الأهم مبدئاً بحق الحصول على مستوى معيشي لائق بنسبة 20.9% وفي المرتبة الثانية حق عدم التدخل في الحياة الخاصة (9.6%)، وحق الكرامة في المرتبة الثالثة بـ 8.9%. وتساوى في المركز الرابع كل من حق الحرية وحق حرية التعبير بنسبة 8.6% ثم حق التعلم والعمل بنسبتي 7.7% و 6.6% على التوالي. يذكر أن هذه الجمعية تأسست عام 2004 بأمر ملكي، وتحظى بدعم حكومي.



الجميل: لا رد حول إعدام سعودي بالعراق

المصدر: جريدة الوطن الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=111516&CategoryID=1

الرياض: عبدالله فلاح أكد السفير العراقي لدى الرياض غانم الجميلي، في اتصال مع "الوطن" أمس، عدم ورود أي تأكيد أو نفي من سلطات بلاده حول نبأ إعدام سعودي هناك، وقال: إن الإجراءات هناك تأخذ وقتاً حتى يتبين الخبر. وكان رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، دعا في اتصال مع "الوطن" أمس، السلطات العراقية إلى إعادة النظر في الأحكام الصادرة ضد بعض السجناء السعوديين بالإعدام، لافتاً إلى أن بعض تلك الأحكام صدرت في ظل ظروف لا تتوافر فيها ضوابط المحاكمة العادلة، وبما يتيح استفادتهم من بنود الاتفاقية الموقعة بين السعودية والعراق بشأن تبادل السجناء. وأكد القحطاني، أن الجمعية تابعت بقلق شديد نبأ تنفيذ حكم الإعدام في المواطن السعودي مازن محمد المحول، وما يتم تداوله من أخبار بشأن وجود عدد من السعوديين الآخرين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام، منها ما هو ابتدائي، ومنها ما هو نهائي.

”حقوق الإنسان“ ترصد تظلمات لمستفيدين من البرنامج ”حافز“: مدة الإعانة عام.. واستمرار تدريب وتوظيف العاطلين

المصدر: جريدة سبق الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م

<http://sabq.org/GPmfde>

متابعة - الرياض:

مع بدء العد التنازلي لمضي سنة كاملة على تسجيل أول دفعة في ذي الحجة، في البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل "حافز"، حسم مدير صندوق تنمية الموارد البشرية إبراهيم آل معقل، الجدول حول مصير استمرار إعانة العاطلين عن العمل، والبالغة ألفي ريال شهرياً، بالتأكيد على توقف الصرف للمسجلين ضمن الدفعة الأولى، واستمرار تدريبهم وتوظيفهم.

ووفقاً لتقرير أعده الزميل نايف الرشيد ونشرته "الوطن"، قال المعقل إن مدة الإعانة المادية محددة بعام واحد فقط، في حين أن برامج التدريب والتوظيف لقوائم العاطلين ستستمر، وستكون من أولويات الصندوق في الفترة المقبلة، مع إتاحة خيار التوظيف للمستفيدين دون إجبارهم.

وفي سياق متصل، كشف مصدر مطلع بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عن رصد الجمعية عدداً من التظلمات المتعلقة بالبرنامج، ومنها معاناتهم من خصم مبالغ من الإعانة المقدمة إليهم، وذلك بعد البدء بتطبيق ما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام حافز منذ شهر رجب الماضي، حيث إن المبالغ تستقطع من إعاناتهم بسبب عدم الالتزام بزيارة الملف الإلكتروني مرة أسبوعياً، الأمر الذي دفع الجمعية الوطنية لمخاطبة الجهة المختصة لإزالة أسباب هذه التظلمات.



حقوق الإنسان“ تطالب مسؤولي ”حافز“ برفع مظالم المستفيدين

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 أغسطس 2012م

<http://alhayat.com/Details/430675>

الرياض غازي القحطاني

فيما اشتكى عدد من المستفيدين من إعانة العاطلين عن العمل في نظام "حافز" من تقليص القائمين على النظام لإعاناتهم المالية، رغم التحديث الأسبوعي لبياناتهم، طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المسؤولين عن النظام بصرف إعانة العاطلين كاملة، لإزالة أسباب تظلمات كثيرة وردتهم أيضاً، والأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالمستفيدين من البرنامج ومشقة تطبيقهم لبعض هذه الضوابط، خصوصاً مسألة تحديث بياناتهم بشكل دوري.

وذكرت المواطنة نصرة العنزي أنه رغم تحديثها للبيانات بشكل أسبوعي إلا أنه تم الخصم من إعانتها الشهر الماضي بمقدار 400 ريال، وأن الشهر الذي سبقه تأخرت مرة واحدة عن التحديث وخصم منها المبلغ نفسه، لافتة إلى المسؤولين عن النظام لم يوضحوا أي سبب للتحديث الأسبوعي أو سبب للخصم، وتقول: «لا أعلم لماذا هم سريعون في مسألة الخصم

من الإعانة، فالمعروف أن الناس تعذر بعضها وتتسابق في الخيرات، وليس بالإضرار بالآخرين». وقالت المواطنة نجاة محمد: «والله يا إخوان إنني أحدث أسبوعياً ولم أتأخر إلا مدة 24 ساعة فقط، إلا إنني منذ ثلاثة أشهر ويحسم مني مبلغ 200 ريال»، لافتة إلى أنه حتى لو كان من حقه الخصم بسبب عدم التحديث فإن ذلك يكون لشهر واحد وليس لثلاثة أشهر.

بينما ذكرت المواطنة نورة سعد أن ما حدث معها لم يكن مجرد حسم من الإعانة وإنما هو إلغاء كلي، إذ تفاجأت في أحد الأشهر بعدم نزول مبلغ الإعانة في حسابها، وأنه عندما اتصلت بالمسؤولين عن النظام أجابها أحدهم بأن السبب في ذلك كون تحت كفالتها عامل، وأن ذلك ليس من الحقيقة في شيء، مشيرة إلى أنه بعد ذلك أعادوا صرف الإعانة، ثم صدموا مرة أخرى بعدم صرف مبلغ الألفين ريال، ليعيدوا الاتصال مرة أخرى للاستفسار عن المشكلة، ليجدوا عذراً جديداً وهو أنه لم يتم تحديث بيانات المستفيدة، وقالت: «ذلك أيضاً غير صحيح إذ أنني أحدث بياناتي بشكل أسبوعي».

من جهته، أوضح مصدر مطلع بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن الجمعية رصدت الكثير من التظلمات المتعلقة بالبرنامج الوطني لإعانة العاطلين عن العمل «حافز»، ومنها معاناتهم من حسم مبالغ من الإعانة المقدمة إليهم، بعد البدء بتطبيق ما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام حافز منذ شهر رجب الماضي، إذ أن المبالغ تستقطع من إعاناتهم بسبب عدم الالتزام بزيارة الملف الإلكتروني مرة أسبوعياً، ويستمر الاستقطاع من الإعانات اللاحقة حتى مع التزام المستفيد من زيارة ملفه الإلكتروني أسبوعياً.

من جانبها، حاولت «الحياة» الاتصال بالمدير العام لصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» إبراهيم المعقل للرد على تلك الشكاوى، وتوضيح وجهة نظره في القضية، إلا أنه لم يرد على الاتصال، بينما أشار في تصريح سابق إلى استمرار إعفاء مستفيدي برنامج «حافز» من تحديث البيانات حتى السبب السابع من شوال الحالي تنفيذاً لقرار إعفائهم من التحديث خلال أيام الإجازات الرسمية للبلاد، لافتاً إلى أن الرسائل التذكيرية التي وصلت لبعض المستفيدين كانت خاطئة كون نظام البرنامج مبرمجاً على التذكير قبل يومين من موعد التحديث.



أكاديمي: المجتمع مبتدئ في حقوق الإنسان... ومطالب بتعزيزها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م

<http://alhayat.com/Details/430348>

الدمام - عبدالله الدحيلان

طالب مهتمون في مجال حقوق الإنسان، بمضاعفة النشاط، لبث الوعي الحقوقي بين الناس، وتعميمه ونشره بين شرائح أكبر من المجتمع، معتبرين أن الأولى هو «تحول حقوق الإنسان إلى ثقافة، بدلاً من أن تكون عملاً إدارياً، هو أقرب إلى الجانب التكميلي لهيكل مؤسسات الدولة». وتأتي هذه المطالبة في ظل ما نشرته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، من إحصاءات، كشفت عن «تدني» مستوى الوعي الحقوقي بين السعوديين.

وكشفت الجمعية، عن نتائج دراسة ميدانية أجرتها أخيراً، أوضحت أن الذكور «أكثر تعرضاً للانتهاكات من الإناث»، في تناقض مع السائد بأن النساء هن «أكثر عرضة إلى الانتهاكات والقمع»، وأنهن يمثلن «غالبية ضحايا العنف». كما ذكرت الجمعية في دراسة ميدانية، أن أهالي المنطقة الشرقية «يعتقدون أنهم الأكثر اعتقاداً بمفهوم حقوق الإنسان».

وعلق اختصاصي علم الاجتماع الدكتور فواز المقبل، على نتائج دراسة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بقوله: «إن أهم ما يلفت النظر في هذا التقرير، أن المجتمع لا يزال حتى الآن، مبتدئاً في قضية تعامله مع حقوق الإنسان، بصفتها ركيزة تستحق أن يعرفها كل فرد فيه، حتى يعرف ما له وما عليه»، رابطاً بين «تطور المجتمعات، وبين وعيها في الدور التنويري الذي يبدأ من حفظ كرامة الإنسان، وجعل هذا الأمر أولوية في الخطط والمشاريع التي تنشأ».

وطالب المقبل، في تصريح إلى «الحياة»، بأن «تتحول حقوق الإنسان إلى ثقافة، بدلاً أن تكون عملاً إدارياً، هو أقرب إلى الجانب التكميلي لهيكل مؤسسات الدولة»، معتبراً مثل هذه التقارير الميدانية «جزءاً من حال التوعية، التي يجب أن تفعل بشكل أكبر ونشرها بين الناس».

ولم تبد الكاتبة بيان الناصر، قناعة في هذه الدراسة، «فالواقع الذي نعيشه بين فئات المجتمع، إضافة لما تزخر به أقسام الشرطة والمحاكم، دليل على أن المرأة تحتاج إلى عدد من الأنظمة التي يفترض أن تُسن لحمايتها من الانتهاكات كافة»، منوهة إلى أن أبرز ما تتعرض له المرأة هو «العنف، والتحرش، وما يتعلق في ملف الحضانة والطفل والحقوق الشخصية». بيد أن الناصر استدركت قائلة: إن «وجود مثل هذه الدراسات يبشر بأن هناك تحركاً من قبل الجهات المعنية للنزول إلى الشارع، ومعرفة ما يجري فيه. ونقل ذلك إلى تقارير ودراسات موثقة، ستكون مع مرور الزمن وثيقة بحثية، يتم الإفادة منها، حتى في ظل وجود ملاحظات عليها».

على صعيد آخر، يعتقد نحو 51 في المئة من المجتمع، أن نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان في المملكة «ضعيفة جداً»، إذ لا تتجاوز 25 في المئة. فيما يعتقد 20 في المئة أن نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان «أقل من متوسطة»، بحيث تتراوح بين 25 إلى 50 في المئة، في حين ترتفع نسبة متابعة قضايا حقوق الإنسان، لتكون الأعلى في الرياض، بنسبة 45 في المئة. والأقل في المنطقة الغربية، بنسبة 37 في المئة.

وأشارت الدراسة، التي نشرتها الجمعية على موقعها الإلكتروني، إلى أن الذكور «أكثر تعرضاً إلى انتهاكات حقوق الإنسان من الإناث، بنسبة وصلت 20.4 في المئة، مقابل 13.4 في المئة للإناث»، لافتة إلى أن نسبة التعرض إلى الانتهاكات «تقل كلما تقدم الإنسان في العمر، وأن النساء يتفوقن على الرجال في اعتقادهن بمعرفة حقوق الإنسان، بنسبة 57 في المئة». فيما أكدت الدراسة أن نسبة المعرفة بحقوق الإنسان في إجمالي المجتمع، «لا تتجاوز 30.4 في المئة». على صعيد آخر، يعتقد نحو 51 في المئة من المجتمع، أن نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان في المملكة «ضعيفة جداً»، إذ لا تتجاوز 25 في المئة. فيما يعتقد 20 في المئة أن نسبة انتشار ثقافة حقوق الإنسان «أقل من متوسطة»، بحيث تتراوح بين 25 إلى 50 في المئة، في حين ترتفع نسبة متابعة قضايا حقوق الإنسان، لتكون الأعلى في الرياض، بنسبة 45 في المئة. والأقل في المنطقة الغربية، بنسبة 37 في المئة.

وذكرت الجمعية أن سكان المنطقة الشمالية، يقعون في ذيل قائمة المناطق في معرفة حقوق الإنسان، فيما يحتل أهالي المنطقة الشرقية المركز الأول من بين المناطق، بنسبة 47 في المئة، وتبين من خلال الدراسة أن العاملين في القطاع الحكومي «أقل دراية في حقوق الإنسان، من العاملين في القطاع الخاص». فيما غير السعوديين «أكثر دراية من السعوديين، بنسبة تصل إلى 78 في المئة، في مجتمع غير السعوديين، مقابل 69 في المئة بين السعوديين».



السعوديون: المعيشة «أهم من السياسة»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م

<http://alhayat.com/Details/430351>

رتبت الدراسة الميدانية، التي نفذتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الحقوق «الأهم» من وجهة نظر السعوديين، مبتدئة في حق «الحصول على مستوى معيشي لائق»، بنسبة 20.9 في المئة، وفي المرتبة الثانية «حق عدم التدخل في الحياة الخاصة»، بنسبة 9.6 في المئة، و«حق الكرامة» ثالثاً بـ 8.9 في المئة، وتساوى في المركز الرابع حقاً «الحرية» و«حرية التعبير» بنسبة 8.6 في المئة، ثم «التعلم» و«العمل» بـ 7.7 و 6.6 في المئة على التوالي، وتذلت «الحقوق السياسية» الترتيب، متضمنة «الانتخاب»، و«اللجوء السياسي»، و«المشاركة السياسية».

حقوق الإنسان: سنطالب بالتحديث الشهري في حافز ورفع عمر المستفيدين

المصدر: جريدة الحياة السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/430954>

الدمام - عبدالله الدحيلان

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأنها ستستمر في مطالبة المسؤولين عن برنامج «حافز» بجعل التحديث في برنامج الإعانة شهرياً بدلاً من أن يكون أسبوعياً، بالإضافة إلى رفع سقف المستفيدين منه إلى ما فوق 35 سنة، مشيرة إلى أنها استلمت شكاوى وتظلمات من المستفيدين بهذا الخصوص.

وأكد مسؤول في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ «الحياة» (فضل عدم ذكر اسمه) أن الداعي إلى «التصريح بمخاطبة الجهات المختصة لإزالة التظلمات التي تلحق مستفيدي برنامج إعانة الباحثين عن عمل (حافز)، تأتي بعد تلقي الجمعية عدداً من الشكاوى والتظلمات المتعلقة بهذا الموضوع». مؤكداً أن عملية رصد هذه الشكاوى تمت «عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، والرصد الميداني للجمعية، إضافة إلى تلقي تظلمات مباشرة من بعض المستفيدين».

وبين أن الجمعية «تسعى بشكل دائم إلى متابعة كافة ما يستجد في المجتمع بقصد رفع كافة المظلمات، التي تقع على المواطنين»، لافتاً أن تحرك الجمعية الأخير «ليس الأول فيما يتعلق ببرنامج (حافز)، بل كان لنا موقف بالمطالبة في رفع سقف المستفيدين إلى ما فوق 35».

ولقيت خطوة «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» في الدعوة إلى النظر في تظلمات مستفيدي برنامج (حافز) صدى من قبل المستفيدين، الذين وصفوا هذه الخطوة بـ «الإيجابية»، متمنين منها «مواصلة النظر في كافة الملفات الساخنة التي تهم المواطنين». وأشاد عدد من المستفيدين والمستفيدات من البرنامج لـ «الحياة» بخطوة «جمعية حقوق الإنسان»، إذ يؤكد أحمد العقيل، (أحد المستفيدين من حافز) أن «دور حقوق الإنسان هو النظر في ملفات المواطنين الساخنة»، مؤكداً أن برنامج (حافز) «هو من أهم الملفات المتعلقة بشريحة العاطلين، والذين أخذ عددهم في ازدياد حسب الأرقام والإحصائيات الرسمية».

ويرى العقيل، أن الأفضل لتحديث البيانات «هو التحديث الشهري»، مضيفاً «وفي حال التقصير من أي مستفيد في عملية التحديث، يجب أن يقتصر تخفيض الإعانة على الشهر الذي تخلف فيه المستفيد عن التحديث، وعدم استمرار التخفيض طوال العام كما هو مطبق حالياً».

فيما ترى ريم الأسمرى، (إحدى المستفيدات من برنامج حافز) أن هذه الخطوة «إيجابية»، مؤكدة أنها ستكون «جزءاً من مجموعة اقتراحات نأمل أن يتم تطبيقها حتى يتم الارتقاء بالبرنامج ليكون نموذجياً»، معتبرة أن أهم اقتراح «هو ضرورة تعدد وسائل تحديث البيانات، كالرسالة النصية مثلاً، كما يتم إلغاء اسم المستفيد من البرنامج حال انضمامه لأحد هذه القطاعات»، منوهة أن ذلك «سيساهم في تخفيف الضغط وحماية البرنامج من التضخم».

وكان مستفيدو برنامج (حافز) قد عانوا طوال الفترة الماضية من عملية التحديث الأسبوعية، التي شكلت للبعض منهم عائقاً، خاصة وأن عدم التحديث يتسبب في خصم جزء من المبلغ المدفوع لهم، بعد البدء بتطبيق ما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام حافز منذ شهر رجب الماضي، حيث إن المبالغ تستقطع من إعاناتهم بسبب عدم الالتزام بزيارة الملف الإلكتروني مرة أسبوعياً، ويستمر الاستقطاع من الإعانات اللاحقة حتى مع التزام المستفيد من زيارة ملفه الإلكتروني أسبوعياً.

وبرنامج (حافز) والذي انطلق مع مطلع السنة الهجرية 1433 هـ، ويقدم للمستفيد إعانة تقدر بـ 2000 ريال شهرياً، جاءت كطوق نجاة للعاطلين والعاطلات عن العمل، لتوفير دخل لهم حتى يتم البحث لهم عن فرص وظيفية مناسبة، بعد إخضاعهم لدورات تأهيلية وتدريبية.

حقوق الإنسان“ تتدخل لرصد تظلمات الشباب من حافز“

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م

<http://www.al-madina.com/node/398132>

سلوى حمدي - الرياض

قال مصدر مطلع بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ «المدينة» إن الجمعية رصدت العديد من التظلمات المتعلقة بالبرنامج الوطني لإعانة العاطلين عن العمل (حافز) ومنها معاناتهم من خصم مبالغ من الإعانة المقدمة إليهم وذلك بعد البدء بتطبيق ما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام حافز منذ شهر رجب الماضي. وأشار المصدر إلى أن المبالغ تستقطع من إعاناتهم بسبب عدم الالتزام بزيارة الملف الإلكتروني مرة أسبوعياً ويستمر الاستقطاع من الإعانات اللاحقة حتى مع التزام المستفيد من زيارة ملفه الإلكتروني أسبوعياً. وقامت الجمعية الوطنية بمخاطبة الجهات المختصة لإزالة أسباب هذه التظلمات والأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالمستفيدين من البرنامج ومشقة تطبيقهم لبعض هذه الضوابط خاصة أن منهم من يسكن في مناطق بعيدة وغير مشمولة بخدمات الانترنت مما يتعذر معه تحديث بياناتهم بشكل دوري.

حقوق الإنسان: الطب الشرعي يحسم ادعاءات الجيزاوي

بالتعذيب..الأربعاء المقبل

المحكمة العامة تستأنف نظر القضية..وتتيح للمتهمين بالرد

على الادعاءات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/398566>

داوود الكثيري - جدة

توقع سليمان الحنيني مندوب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمكلف بمتابعة قضية المتهم المصري أحمد الجيزاوي ورفاقه أن يكون تقرير الطب الشرعي بجدة أبرز المحاور التي سيناقشها القضاة المباشرون للقضية في المحكمة العامة بجدة الأربعاء القادم. وسيطلع القضاة على نتائج الفحوصات والكشوفات التي أجريت على الجيزاوي بعد أن طلب ذلك حيث طلب المتهم خلال الجلسة الأولى (28 شعبان المنصرم) عرضه على الطب الشرعي لإجراء فحوصات على مواضع من جسده بدعوى تعرضه للتعذيب في السجن أثناء توقيفه في إدارة مكافحة المخدرات.

وعلا بنظام المرافعات والإجراءات الجزائية والذي يحفظ للمتهمين حقوقهم سيّتيح القضاة للمتهمين الثلاثة فرصة الرد على الاتهامات التي وجهها لهم المدعي العام كل على حدة، حيث أسفر التحقيق معهم عن توجيه الاتهام إلى المدعي عليه الأول أحمد محمد ثروت السيد بتهريب (21380) حبة تحتوي على عقار الالبرازوم المؤثر عقلياً. ويواجه المدعي عليه الثاني (إ.م) تهمة الاشتراك مع المدعي عليه الأول في التهريب عن طريق التحريض والاتفاق والشروع في تلقيها واتهامه بتهريب (3034) حبة من نفس النوع بقصد الترويج واعترافه بذلك فيما يواجه المدعي عليه الثالث (ب.ن) تهمة الاشتراك مع المدعي عليه الأول في التهريب عن طريق المساعدة والتحريض والاتفاق، واشترائه مع المدعي عليه الثاني في عملية التهريب، وتعاطيه الحبوب المحظورة سابقاً. وحسب لائحة الاتهام التي حصلت «المدينة» على نسخة منها فقد طالب المدعي العام إثبات إدانة المتهمين بما نص عليه نظام مكافحة المخدرات في فقرة العقوبات (فقرة 37) وهي «يعاقب بالقتل تعزيراً من ثبت شرعاً بحقه شيء من الأفعال الآتية: «تهريب مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية، تلقي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية من مهرب، جلب أو استيراد أو تصدير أو صنع أو إنتاج أو تحويل أو استخراج أو زراعة أو تلقي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد الترويج في غير الأحوال المرخص بها في هذا النظام، المشاركة بالاتفاق في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات السابقة. ترويج مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية للمرة الثانية بالبيع أو الإهداء أو التوزيع أو التسليم أو التسلم أو النقل بشرط صدور حكم سابق مثبت لإدانته بالترويج في المرة الأولى».

يشار إلى أن المتهمين يواجهون اتهامات بتهريب واستلام 21380 قرصاً مخدراً من نوع (الزناكس) عبر مطار الملك عبدالعزيز بجدة بتاريخ 1433/5/25 هـ.



شركة التأمين والبنك يتجاهلان حقه.. خلل مصنعي مفاجئ أشعل النار بسيارته وكاد أن يقتله

المصدر: جريدة الوكع الاحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012
<http://alweeam.com/archives/152910>

مكة – الوكع – بدر الهويل :

لجأ المعلم عبدالله عداوي إلى فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمحافظة جدة بحثاً عن حل ينصفه من الإضرار المادية والمعنوية التي ألحقها به شركة التأمين وأحد البنوك المحلية لعدة شهور، بسبب الخلل المصنعي الذي أصاب سيارته وأدى إلى اشتعالها فجأة حتى كاد أن يودي بحياته وأسرته، دوامة بين العديد من الجهات تشاركت في زيادة حجم معاناة عداوي غير أن شكواه للجمعية مازالت تحت النظر زهاء الشهر ولم يتم اتخاذ أي إجراء حيالها.

حكى المعلم عبدالله عداوي تفاصيل قضيته “ للوكع ” قائلا : “ تعرضت سيارتي إلى حريق وأنا في طريقي بصحبة عائلتي إلى مدينة أبها، فتوقفت بجانب الطريق وتمكنت -بفضل من الله- ثم بمساعدة المارين من إخماد النار وإخراج عائلتي من السيارة، وحضرت فرقة الدفاع المدني بمركز قرضة وباشرت الحادثة وتم تسليم الحادثة لوحدة مرور مركز قرضة، قمت بعدها بسحب السيارة إلى الوكالة بطلب من رجل المرور الذي باشر الحادثة ثم استفسرت منهم عن سبب نشوب الحريق فأخبروني بأن السبب هو إصابة (دبل) السيارة بحجر أدى إلى انفجاره وانتشار الزيت على المناطق الحارة أسفل السيارة”.

وتابع عداوي قوله “ حاولت التواصل مع شركة التأمين لإبلاغهم بالحادثة على الأرقام الموجودة في وثيقة التأمين ولكنني لم أجد تجاوباً لمدة أسبوعين وبعدها رد على أحد الموظفين في فرع جدة واستفسرت منه عن إمكانية تعويضني بسيارة بديلة حتى يتم إصلاح سيارتي فطلب مني إكمال التقارير مع صور لداخل وخارج السيارة وبعد إرسالها يتم تعويضني بسيارة بديلة .

قمت بإكمال جميع التقارير المطلوبة خلال شهر ونصف بسبب التعقيدات التي واجهتها وكذلك لأنني موظف حكومي ولا أستطيع مراجعة الإدارات الحكومية بشكل مستمر .

بعد إكمال جميع التقارير ، قمت بإرسالها عن طريق مندوب شركة التأمين بمدينة أبها والذي قام بإرسالها عن طريق البريد الإلكتروني وأخبرني بأن الرد سيصل خلال أسبوع على الأقل .

انتظرت فترة تجاوزت الشهر وفي كل مرة يخبرني مندوب الشركة بأن قضيتي ما زالت قيد الدراسة من قبل الشؤون القانونية بالشركة وأنه لم يصدر بشأنها قرار نهائي .“

واستطرد حديثه قائلاً “ توجهت بعدها إلى مندوب التمويل التأجيرى بمدينة أبها لتقديم تنازلي عن السيارة فأخبرني بأن ذلك غير ممكن ثم أقنعني هو ومندوب شركة التأمين بتقديم شكوى ضد الوكالة لدى فرع وزارة التجارة بأبها – قسم مكافحة الغش التجاري- و حضر ممثل الوكالة ومعه تقرير يفيد بأن السيارة قد تجاوزت ضمان الوكالة المقدّر بـ (60,000 كلم) وأن الحادثة كانت بفعل مسبب خارجي، وأن وثيقة التأمين الشاملة تلزم الشركة بإصلاح سيارتي وتحمل كافة التكاليف المترتبة على ذلك“.

فتقدمت بعدها بشكوى لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فرع عسير و سلمني مسؤول الشؤون القانونية خطاباً لمندوب التمويل التأجيرى حيث طلب مني المندوب كتابة شكوى خطية ووعدني برفعها إلى المركز الرئيسي .

اتصلت بعدها بالهاتف المصرفي للبنك فأخبروني بأنه لا توجد أية شكوى باسمي وطلبت منهم فتح شكوى جديدة وبعدها بأسبوع آخر ، اتصلت بهم فأخبروني بأنهم تلقوا رداً من شركة التأمين يحمل تناقضات كثيرة ويحمل الوكالة كامل المسؤولية، فطلبت منهم أن يسجلوا ردي على شركة التأمين ولكنني لم أجد منهم سوى وعود بالتواصل معي على هاتفي وهذا ما لم يحدث إطلاقاً ، فقد اتصلت بالهاتف المصرفي أكثر من ثلاثة عشر مرة وفي كل مرة يعدونني بالتواصل معي .

بعدها رفعت شكوى رسمية عن طريق مؤسسة النقد السعودي بأبها مرفق معها كافة التقارير ولكن المسؤول أخبرني بأن المسألة قد تستغرق أشهراً لحلها، تواصلت بعدها مع شركة التأمين وحاولت حل المسألة بشكل ودي ولكنهم طلبوا مني تزويدهم ببرد فرع وزارة التجارة على شكواي ضد الوكالة فأخبرتهم بأن هذا ممنوع نظاماً حسب ما أفادني به موظف وزارة التجارة ما لم تقم جهة رسمية بطلب هذا الرد فطلبت من شركة التأمين إعطائي خطاباً رسمياً ولكنهم رفضوا بحجة أنهم ليسوا طرفاً في الشكوى وأنهم لا يريدون التدخل فيما لا يخصهم، بالإضافة أن شركة التأمين أسقطت التقرير الخاص بالمرور لاكتفائهم بتقرير الدفاع المدني . ما يلزمني بالصيانة لديهم، حيث قمت بسبع عمليات صيانة في مدة استخدامي للسيارة بمعدل صيانة لكل (10,000 كلم) وهذا بحسب رأيهم أكثر من المطلوب، وكل تلك التقارير أرسلتها مرتين عن طريق الفاكس لمركز التمويل التأجيرى في البنك ، ومرة إلى إدارة الشكاوى مع خطابات مناشدة لحل قضيتي ولم أجد تجاوباً ”.

ومن حوالي شهر بعثت شكوى عن طريق البريد الممتاز إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بتاريخ (2012/6/3 م)، و في اليوم التالي قام أحد المشرفين في الجمعية بالاتصال معي وأخبرني بأنه تم تسجيل شكواي بالقيّد (9282) وسوف يتم التواصل معي خلال يومين ، وإلى هذا اليوم لم يتصل معي أحد .

حقوق الإنسان تستمع لمطالبهم وتعد بنقلها لصانعي القرار

تنظيم برنامج تدريب للمستفيدين من إسكان نازحي جازان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/03/article_689060.html

محمد طيران من جازان
نظمت مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي أمس الأول، برنامجاً تدريبياً للمستفيدين من إسكان الملك عبد الله بن عبد العزيز التنموي في منطقة جازان بإسكان روان في محافظة العارضة، بالتعاون مع إمارة منطقة جازان وجمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي في المنطقة "واعي"، بحضور الدكتور عبد الله السويد وكيل الإمارة. وقدم متخصصون دورة تدريبية شاملة تم خلالها تقديم المعلومات اللازمة للمستفيدين، في إجراء يهدف إلى أن يؤدي المسكن دوره المطلوب في استقرار الأسرة وتربية أبنائها والمحافظة على الصحة والأمن والسلامة، واشتمل البرنامج التدريبي معلومات عن أهمية السكن التربوية والاجتماعية ومقومات التربية والتعائيش الاجتماعي، إلى جانب توضيح بنود عقد التخصيص المؤقت للسكن والسلامة المنزلية، فيما جرى تسليم المشاركين شهادات حضور للدورة. وأجاب وكيل إمارة جازان على أسئلة واستفسارات المستفيدين حول آلية تسليم الوحدات، وكشف خلال الدورة عن العمل الذي يجري حالياً على آلية التسليم المباشر لنحو 1400 إلى 2000 وحدة سكنية خلال الشهر الحالي، وتسليم بقية الوحدات السكنية خلال فترة لاحقة من العام الحالي.

من جانبه، وقفت لجنة من حقوق الإنسان في المنطقة على الوضع القائم لسكان قرى الحرث النازحين الذين افترشوا الأرض المجاورة للأسلاك الشائكة التي تفصل بينهم وبين منازلهم ومزارعهم التي أخرجوا منها قبل ثلاث سنوات. واستمع الوفد إلى مطالب النازحين المتجمعين أمس والتقوا بالمتجمعين أمام الأسلاك التي تفصل بينهم وبين منازلهم ومزارعهم في كل من بوابة الخوبة الشمالية وبوابة الخشل.

وقال عدد من المجتمعين لـ "الاقتصادية": "إن اللجنة استمعت إلينا وتلمست مطالبنا، التي نعلق عليها آمالاً كبيرة بعد أن تبخرت آمالهم في عدد من الجهات الأخرى التي لم تصغ إلى مطالبهم".

وقالوا إن لجنة حقوق الإنسان وعدتهم بنقل مطالبهم واحتياجاتهم ودوافعهم إلى الخروج للمطالبة بالعودة والمساواة بينهم وبين غيرهم من المحافظات الأخرى في تقليص الحد الفاصل الذي تم استحداثه إبان الحرب مع المجموعة المتسللة المسلحة. وأكد النازحون أن اللجنة وعدتهم بعرض مطالبهم على طاولة وزير العدل ورئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية خلال الأيام القليلة القادمة، وثنى النازحون التعامل الراقي الذي وجدوه من لجنة حقوق الإنسان في الوقت الذي أبدوا فيه العتب على عديد من المسؤولين - على حد قولهم.

أولياء الأمور يرفعون شكوى لجمعية حقوق الإنسان في جازان غياب جميع طالبات البديع والقرفي عن الدراسة لليوم الثالث على التوالي

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/04/470540>

جازان - علي الجريبي
تجاهلت إدارة التربية والتعليم في جازان قضية طالبات متوسطة وثانوية البديع والقرفي اللاتي يواصلن غيابهن عن الدراسة لليوم الثالث على التوالي، حيث تغيبت جميع الطالبات البالغ عددهن 650 طالبة عن اليوم الدراسي الثالث أمس دون استثناء، كتأكيد للمسؤولين في التعليم عن إضرابهن واستمرارهن في الغياب حتى يكون أول دوام لهن في مبنى المدرسة الحكومي الجديد. ولجأ أولياء أمور طالبات البديع والقرفي إلى تقديم شكوى بأزمة بناتهن لحقوق الإنسان لمناقشة الوضع المتأزم مع الجهات المعنية، وذكر أولياء أمور الطالبات في خطابهم لحقوق الإنسان أنهم ضد قرارات إدارة تعليم جازان في بقاء بناتهن في المبنى المستأجر، مطالبين جمعية حقوق الإنسان بالتدخل سريعا حتى لا يتصعد الموقف إلى أضرار نفسية تلحق بالطالبات جراء ما هن عليه حاليا بسبب الموقف السلبي من المسؤولين في التعليم بعد أن قضين سنوات طويلة في ذلك المبنى السيئ وكن مجبرات عليه لعدم وجود مبنى حكومي لكن الآن ليس هناك عذر لاكتمال وجاهزية المبنى الجديد بكل مرافقه. وأكد أولياء الأمور وأمهات الطالبات أن وضع بناتهن فيما يتعلق بالغياب سيستمر ولن يكون هناك حل بديل سوى الإسراع في نقل الطالبات إلى المبنى الحكومي دون تأخير وإلا سيكون هناك توجه آخر سيتم اتخاذه ضد المسؤولين عن التعليم لما ألحقوه من أضرار تربوية وسلوكية ونفسية بحق بناتهن الطالبات اللاتي يطالبن بحقهن، واهتمت به الدولة على أكمل وجه. ولليوم الثاني يرفض مدير الإعلام التربوي بتعليم جازان محمد الرياني الإدلاء بأي تصريحات حول قضية طالبات البديع والقرفي، حيث حاولت «الشرق» الاتصال به هاتفياً للتعليق على الأزمة غير أنه لم يرد طيلة اليومين الماضيين. كما حاولت «الشرق» التواصل مع جمعية حقوق الإنسان لمعرفة الإجراءات التي ستتخذها حيال القضية، غير أن هاتف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان أحمد البهكلي كان مغلقا حتى مثل الجريدة للطبع.

العراق: 60 سعوديًّا في سجون بغداد بغداد ترفض إيقاف تنفيذ أحكام الإعدام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=112098&CategoryID=1

الرياض، بغداد: عبدالله فلاح، علاء حسن
كشف المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل العراقية حيدر السعدي، في اتصال مع "الوطن" أمس وجود 60 سجيناً سعودياً بمن فيهم 5 محكومون بالإعدام، يتوزعون على 4 سجون نظامية مطابقة لمعايير حقوق الإنسان الدولية هي: سجن الناصرية في محافظة ذي قار، وسجن سوسة الفيدرالي في محافظة السليمانية، وسجن بادوش بمحافظة الموصل، وسجن الكرخ في بغداد. وأوضح السعدي أنه سبق أن التقت لجنة من جامعة الدول العربية بالسجناء العرب المعتقلين داخل السجون العراقية، وأكد حسن معاملتهم، وأنهم لا يشكون من أي شيء.
وكان رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح القحطاني، قد دعا الأسبوع الماضي السلطات العراقية إلى إعادة النظر في الأحكام الصادرة ضد بعض السجناء السعوديين بالإعدام، لافتاً إلى أن بعض تلك الأحكام صدرت في ظل ظروف لا تتوافر فيها ضوابط المحاكمة العادلة، وطالب بتمكينهم من الاستفادة من الاتفاقية الموقعة بين الرياض وبغداد بشأن تبادل السجناء. وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن جمعيته تابعت بقلق شديد نبأ تنفيذ حكم الإعدام في المواطن السعودي مازن محمد المحول، وما يقال عن وجود عدد من السعوديين الآخرين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام.
من جهة أخرى، رفضت الحكومة العراقية الاستجابة لنداءات جهات عدلية دولية طالبتها بإيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة بحق المدانين بارتكاب جرائم إرهابية، وشددت على احترام قرارات السلطة القضائية، ودعت المنظمات الدولية والمحلية المعنية بشؤون الإنسان إلى احترام سيادة العراق وحقه في اتخاذ الإجراءات التي تكفل لها حفظ الأمن، وقال الخبير في الدائرة القانونية التابعة لأمانة مجلس الوزراء أحمد الزبيدي لـ "الوطن" "السلطة التنفيذية لا تتدخل في قرارات القضاء، الأحكام التي اكتسبت الدرجة القطعية بحق المدانين، سواء كانوا عراقيين أو من جنسيات أخرى، وليس من صلاحية أي جهة بما فيها الحكومة إيقاف تنفيذ هذه الأحكام".
واستبعد الاستجابة لمناشادات المنظمات الدولية والمحلية، ووصفها بأنها تنطلق من دوافع سياسية. من جانبها طالبت القائمة العراقية بزعماء إياد علاوي، بإيقاف تنفيذ تلك الأحكام، وقال عضوها رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب سليم الجبوري، إن قائمته ستقدم مقترح مشروع قانون إلى البرلمان، لتجميد عقوبة الإعدام في العراق، مطالباً بالترتيب في تنفيذ المزيد من الإعدامات بحق المدانين "لأن من نُفذت الأحكام بحقهم لم يمنحوا فرصة للدفاع عن أنفسهم". وكانت بعثة الأمم المتحدة في العراق أعربت مطلع الشهر الحالي عن قلقها من تنفيذ هذه العقوبات، ودعت الحكومة إلى وقف تنفيذها والنظر في المواثيق الدولية التي تدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

باحثات عن مقاعد لأبنائهن أمام المدارس

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111992&CategoryID=5

المدينة المنورة: عبدالعزيز الحربي
يتكرر مشهد وقوف عدد من أمهات الطلاب والطالبات منذ بدء العام الدراسي على أبواب المدارس للمطالبة بمنح أبنائهن مقاعد دراسية والسماح لهم أن يتلقوا تعليمهم ولو مؤقتاً حتى الانتهاء من الإجراءات الرسمية واستخراج أوراق ثبوتية لهم. ورصدت "الوطن" خلال جولتها على مدارس المدينة المنورة بقسميها البنين والبنات عدداً من النساء اللاتي أخذن على عاتقهن هموم الأبناء المحرومين من التعليم، ويسعين بين الإدارات الحكومية منذ الساعات الأولى طلباً لتسهيل دخول أبنائهن المدارس.
من جانبها طالبت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي، الجهات الحكومية بتحديد قواعد ثابتة تضمن للأطفال الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية مواصلة تعليمهم.
وقالت: إن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تتابع بكل جدية واهتمام قضايا الطفل وحقه في التعليم، مشيرة إلى أن الحق في التعليم من أهم الحقوق الأساسية للأطفال أياً كانت هويتهم وأوضاعهم النظامية طبقاً للنظام الأساسي لحقوق الإنسان.
وأوضحت القرافي أن الجمعية تلقت عدداً من الشكاوى ورصدت كثيراً من حالات التعدي على حقوق الطفل وحرمانه من التعليم لعدم إضافته في سجل والده العائلي، وتعمل الجمعية على مخاطبة الإدارات والمدارس التابعة للتعليم لتقوم بدورها ومنح عائلته فرصة لإنهاء أوراقه الثبوتية غير أن الفرصة تنقضي دون الاستفادة منها وتضطر المدرسة لرفضه.



الإدارية" تؤجل قضية العدالة" ضد الشؤون الاجتماعية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431954>

الدمام - عبدالله الدحيلان
الثلاثاء ٤ سبتمبر ٢٠١٢
قررت المحكمة الإدارية في المنطقة الشرقية (ديوان المظالم) تأجيل النظر في قضية رفعها مركز حقوقي، ضد وزارة الشؤون الاجتماعية، لعدم إصدارها تصريحاً بإنشاء المركز. وجاء التأجيل استجابة لطلب «مهلة قانونية» قدمه ممثل الوزارة، للرد على المرافعة القانونية، التي قدمها محامي «مركز العدالة لحقوق الإنسان»، في الجلسة السابقة، والتي غاب عنها ممثل الوزارة.
وعقدت المحكمة الإدارية أربع جلسات، خلال الأشهر الماضية، للنظر في القضية، إثر رفض الوزارة طلب منح المركز، تصريحاً لمزاولة نشاطه، بذريعة «عدم توافق أهدافه مع لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية المعمول به». كما ترى الوزارة أنه ليس من تخصصها إعطاء تصاريح لجمعيات تُعنى في حقوق الإنسان، وأن ذلك «من صلاحيات هيئة حقوق الإنسان، إضافة إلى مطالبة المركز بتغيير مسماه إلى «جمعية».

وأكد مصدر في وزارة الشؤون الاجتماعية، في تصريح إلى «الحياة»، حرص الوزارة على أن تكون «كل جمعية مُستوفية للشروط المُعلنة كافة في لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية». وقال: «على كل جمعية ترغب في الحصول على تصريح متعلق في جهة أو وزارة، أن تقدم رؤية متوافقة معها».

بدوره، أوضح مصدر في هيئة حقوق الإنسان، لـ «الحياة»، في وقت سابق، أن «صلاحيات الهيئة الإدارية لا تشمل إصدار التراخيص بمزاولة النشاط لجهات أخرى»، مبيّناً في الوقت نفسه، أن «الحاجة ماسة إلى وجود الكثير من الجمعيات المُتخصصة في المجال الحقوقي، بسبب كثرة المجالات التي تحتاج إلى رعاية وخدمة حقوق الإنسان، مثل قضايا المرأة والطفل، والمُشردين». وقال: «إن دور الهيئة هو التعامل مع هذه المراكز والجمعيات، والتعاون معها وتقديم ما يحقق المصلحة العامة للطرفين».

وانطلق «مركز العدالة لحقوق الإنسان» في العام 2009، بمسمى «شبكة الناشطاء الحقوقيين». وتقدم 21 شخصاً، بينهم ثلاث نساء، قبل 10 أشهر، بطلب ترخيص لتأسيس المركز، من قبل الجهة المختصة، وهي وزارة الشؤون الاجتماعية. وقال الناشط الحقوقي وليد السليس (أحد مؤسسي المركز)، في تصريح إلى «الحياة»: «إن القائمين على المركز اتبعوا الطريقة النظامية في إصدار التراخيص، بالتوجه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، واستيفاء المتطلبات كافة في لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية، إلا أن الوزارة ردّت بالرفض، مبمّر أن «المركز لا يتوافق مع اللائحة»، وهو ما دفعنا إلى التظلم في المحكمة الإدارية». وأوضح السليس، أن «رد الوزارة جاء على لائحة الادعاء في ثلاث نقاط أساسية، وهي أن الوزارة من اختصاصها إصدار رُخص للجمعيات، وليس للمراكز، وكذلك أن المراكز الأسرية ليست تابعة للوزارة، ولكن يتم إصدار رخصتها من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، فيما إصدار تراخيص المراكز الحقوقية من اختصاص هيئة حقوق الإنسان».

ونفى أن يكون في المرسوم الملكي، الذي تمّ على ضوئه إنشاء هيئة حقوق الإنسان، «أي إشارة إلى أن من اختصاصاتها إصدار التراخيص»، مضيفاً «هذا ما دفع محامي المركز طه الحاجي، إلى رفع خطاب إلى الهيئة، كي يستوضح منها حول تخصصها في إصدار تراخيص من هذا النوع، من عدمه».

ورفع المؤسسون خطاباً إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، أكدوا من خلاله أن «فكرة إنشاء المركز تأتي تماشياً مع الهدف الأول من خطة التنمية التاسعة، الذي نصّ على المحافظة على القيم الإسلامية، وتعزيز الوحدة الوطنية، والأمن الوطني الشامل، وضمان حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وترسيخ هوية المملكة العربية والإسلامية».

وذكر السليس، أن أهداف المركز، تتضمن «المساهمة في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، ودعم النشاط العاملين في هذا المجال، وتنسيق جهودهم، وتعريف المواطنين والمواطنات في حقوقهم وواجباتهم، وأهمية مؤسسات المجتمع المدني المُستقلة في تطوير المجتمع، والعمل على بناء وتطوير قاعدة أساسية للعمل الحقوقي، والمساهمة في بناء رصيد من الخبرة والكوادر اللازمة». يُشار إلى أن المملكة تضم جهتين حقوقيّتين، هما هيئة حقوق الإنسان (حكومية)، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (أهلية)، وحصلت الأخيرة على ترخيص منذ العام 2004. وسبقت الهيئة في تدشين أنشطتها. ونشرت «الحياة» في وقت سابق تفاصيل القضية، بقرار حمل عنوان «الشؤون الاجتماعية» و«حقوق الإنسان» تنقاذان مسؤولية تصريح «الجمعيات الحقوقية».



نظام مؤسسات المجتمع المدني.. ينتظر الإقرار لتوطين الجمعيات!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431955>

يناقش مجلس الشورى، نظام مؤسسات المجتمع المدني، من العام 2006، بيد أنه لم ينجح في إقراره بعد، ما يدفع الكثير من الجمعيات والمراكز، وخاصة المعنية في حقوق الإنسان إلى «الهجرة» خارج حدود الوطن، للحصول على تصاريح

قانونية، كما هو الحال مع جمعية «مرصد حقوق الإنسان»، التي تتخذ من جدة مقراً لها. وتوقع عدد من المسؤولين قرب إقرار نظام مؤسسات المجتمع المدني، وأن من أهم الإضافات التي سترافقه «إقرار مجلس أعلى، سيكون دوره عاماً، عبر منح التراخيص للمؤسسات، من دون التدخل في طريقة عملها، أي أن تكفي بدورها الإشرافي والرقابي، لتصحيح وضعها المالي والإداري». يُشار إلى أن السعودية تضم نقابة وحيدة، أنشئت في مكة المكرمة قبل أكثر من 60 عاماً، لتنظيم عمل شركات ومؤسسات نقل الحجاج فقط.

الثامنة

سألناها عن مالم تقله في حلقة "المعنفات"

سهيلة زين العابدين لموقع الثامنة: نبيح نكاح المحارم وقتل الزوجات باسم الدين

المصدر: موقع mbc.net الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

[رابط الخبر](#)

(الرياض - mbc.net - أحمد بن دوس)
في تصريحات خاصة لموقع "الثامنة" لعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين، حول الأمر الذي كانت تود قوله على الهواء مباشرة أثناء بث الحلقة التي ناقشت موضوع "المعلقات" في السعودية ولم تقله ذكرت بالقول: "بداية أشكر الأستاذ داود الشريان أنه أعطاني المساحة الكافية للحديث اليوم، لكن هناك العديد من الأمور التي كنت أرغب بقولها لكن الوقت لم يسعف، مثل مسألة اعتبار خروج المرأة من بيت زوجها ناشز، لأنها خرجت بدون أذنه، هذا الموضوع ما يعتبر نشوز لأن خروجها من بيته بدون أذنه والأحاديث الواردة في هذا الموضوع موضوع وضعيفة، وأنا لدي قائمة حول هذه الأحاديث وأنا أعلم على هذا الموضوع أكثر من 15 عاماً، بالنسبة لصحة الأسانيد ومدى ضعفها وقوتها".

وأضافت: "فمن ضمن هذه الأحاديث ما هو منكر وما هو ضعيف، وهذا مذكور في كتب الموضوعات من الأحاديث كتذكرة الموضوعات للفنتي وكذلك سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للإمام الألباني، وكذلك الإمام الذهبي ذكر ضعف هذه الأحاديث، وهذا حتى لا يقال أن سهيلة زين العابدين هي من تضع الأحاديث وتقرر إن كانت هذه الأحاديث ضعيفة أو غير ضعيفة، فهذه مقرره من علماء الحديث، إضافة إلى ذلك فأنا شخصياً متخصصة في التاريخ الإسلامي ودراساتي للماجستير والدكتوراه كلها عن المستشرقين، وعكفت للرد على أكثر من 17 مستشرق وأخذت جميع الأحاديث التي يستندون عليها ويضعفونها تارة ويقونها تارة أخرى يقومون بتصحيح الأحاديث الضعيفة، وذلك لخدمة أفكارهم وهو ما كون لدي المعرفة في علم الجرح والتعديل وصحة الأحاديث بالنسبة للسند والمتن، فنحن عندما نأخذ بالأحاديث فينبغي علينا نرى هذه الأحاديث هل تتفق مع القرآن أم لا، فعندما يقال لا يقتل الرجل بولده كيف وربنا سبحانه يقول (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس.. الآية)".

وتمضي قائلة: "يعني الناس سواسية في العقاب فليست المسألة أن الأب هو سبب وجود الابن، فهل الأب هو سبب وجود الإنسان أم الله هو سبب وجود الإنسان، كذلك إذا قال أن الاب هو سبب وجوده فما هو دور الأم هل الاب لوحده هو سبب الوجود أم أن حتى الأم التي حملته، العلة لا تتفق مع القرآن ونحن لا نأخذ بالأحاديث إلا التي تتفق مع القرآن أساساً والسنة لا يمكن أن تناقض القرآن ولا تناقض نفسها، (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) فإذا كان الأب يقتل ابنه وهو

المسؤول عن رعيته ونبيح له القتل أو يقتل زوجته وما نحكم عليه هذا من الأشياء التي كنت أرغب بقولها هو الحديث عن الأحكام القضائية، كالرجل الذي قتل زوجته بالساطور في نجران وحكم عليه خمس سنوات وبعد التمييز ارتفع الحكم لخمس عشرة سنة لماذا لم يحكم عليه بالقصاص، كذلك الرجل الذي سحب زوجته في الحائر دهسها بسيارته وربطها بسيارته وجرها ذهاباً وإياباً ثم رجع ودهسها من جديد ليتأكد من موتها ويحكم عليه القاضي 12 سنة، ورجل آخر يغتصب ابنته ويحكم عليه أربع سنوات، بهذه الأحكام نبيح نكاح المحارم وأبنا قتل الزوجات وكل هذا بأسم الدين وهذا لا يجوز ولا يتفق مع الدين، فهذه من الأمور التي أردت أن أقولها ولم يسعني الوقت".



حقوق الإنسان“ تعد ببحث القضية مع تعليم جازان واستمرار الغياب أمهات طالبات البديع والقرفي يطلبن ملفات بناتهن لنقلهن لمدارس أخرى

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/05/471711>

جازان – علي الجريبي
وعدت جمعية حقوق الإنسان بالتدخل لحل أزمة تغيب طالبات مدرسة البديع والقرفي المتوسطة والثانوية في جازان عن الدراسة لليوم الرابع على التوالي لاحتجاجهن على عدم نقلهن إلى المبنى الحكومي الجديد .
وامتنعت 650 طالبة بمدرسة البديع والقرفي المتوسطة والثانوية عن الدراسة منذ بدء العام الجديد، وتمسكن بموقفهن الرافض للانتظام في المبنى المستأجر، حتى يتم نقلهن لمدرستهن الحكومية الجديدة، فيما طلبت مجموعة من أمهات الطالبات ملفات بناتهن من إدارة المدرسة لإلحاقهن بمدارس أخرى خوفاً عليهن من تدني مستواهن التعليمي بعد انقضاء أسبوع دون دراسة.
وفي السياق ذاته منح أولياء أمور طالبات البديع والقرفي إدارة تعليم جازان مهلة حتى السبت المقبل لنقل بناتهن إلى المبنى الجديد، وفي حال عدم الاستجابة سيشكل أولياء الأمور وفداً منهم للتوجه إلى وزارة التربية والتعليم لمقابلة المسؤولين وعرض قضيتهم بالصور والمستندات والأوراق الخاصة التي تثبت معاناة بناتهن في الفترة الماضية وتعرضهن لمخاطر المبنى المستأجر.
ويأتي هذا الإجراء بعد شعور أولياء الأمور بإحباط نتيجة تجاهل تعليم جازان قضية بناتهن وعدم حلها حتى بعد انتهاء الأسبوع الدراسي الأول.
وكان أولياء الأمور قد رفعوا شكوى لفرع جمعية حقوق الإنسان حول قضية طالبات مدرسة البديع والقرفي مع التعليم، وأوضح المشرف العام لفرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بجازان أحمد بن يحيى البهكلي أن الجمعية ستقوم بمناقشة الوضع مع مدير عام التربية والتعليم بمنطقة جازان غازي سهلي لمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى عدم نقل الطالبات إلى المبنى الحكومي، ومحاولة معالجة القضية بالطرق المناسبة.
تعليم جازان تصر على عدم الرد
من جانبه رفض مدير الإعلام التربوي بتعليم جازان محمد الرياني الرد على الاتصالات المتكررة والرسائل النصية التي تجريها الصحيفة منذ بدء الأزمة، لتبقى مشكلة طالبات البديع والقرفي قائمة على وضعها.

مطالبة بإقرار تنظيم مؤسسات المجتمع المدني السعودية يُنْتَظَرُ إقرار نظامها بعد رفعه لهيئة الخبراء من مجلس الشورى

المصدر: جريدة العربية الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م
<http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/04/236086.html>

الرياض - محمد عطياف

قال عضو مجلس الشورى السعودي د. عبدالرحمن العنادر "العربية نت" إن نظام مؤسسات المجتمع المدني الذي أجريت عليه تعديلات من قبل مجلس الشورى تم رفعه لهيئة الخبراء في مجلس الوزراء، مضيفاً "أمل أن يتم صدوره قريباً"، وذلك بعد مرور قرابة ثلاث سنوات على وضعه من وزارة الشؤون الاجتماعية، واصفاً تلك التعديلات بالجوهرية. وأضاف العنادر: "من حق وزارة الشؤون الاجتماعية التوقف عن الترخيص للجمعيات الحقوقية وأية مؤسسات يتم تقديم الطلب لها مادام القرار لم يصدر بعد، وأحب أن أضيف أنني لم أقل في تصريح صحفي عني مؤخراً أنه "سيصدر قريباً، بل قلت أمل وأرجو".

واعتبر العنادر أن النظام من شأنه في حال صدوره "أن ينظم عمل جمع مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات الحقوقية والتطوعية والخيرية والمهنية والعلمية وأي مؤسسة أخرى من مؤسسات المجتمع المدني". وقال العنادر إنه في حال إقرار مقترح إنشاء هيئة عليا من قبل الدولة رئيسها بمرتبة وزير ستشرف على مؤسسات المجتمع المدني فإن ذلك من شأنه تسهيل الإشراف العام ومنح التراخيص باستقلالية كبيرة لأنها عندئذ تعتبر جهة إشرافية ترفع لها المؤسسات المحاضر والحسابات الختامية، حيث تكون مهمتها رقابية لتصحيح مسارها عند الحاجة". وأقر العنادر بأن مصطلح "مؤسسات المجتمع المدني" قد "عراه بعض التشويه لدى البعض بحيث ارتبط بغير حقيقته فمؤسسات المجتمع المدني لا تملك صلاحيات بقدر ما هي مؤسسات رقابية تملك الصلاحيات المعنوية فقط، وهذا ما هو متعارف عليه في كل دول العالم، وستحدث نقلة مساندة لجهود الدولة في تنويع وتحقيق الخدمات وتفعيلها ومحاربة الفساد".

وعن التعديلات اكتفى العنادر بالتأكيد على أن مجلس الشورى لم يقر التعديلات إلا "بعد الاطلاع على كافة النماذج الناجحة في العالم".

لا عذر لتخلف السعوديين عن العالم

ومن جهة ثانية طالب الدكتور على موسى، الأمين العام المساعد لمؤسسة الفكر العربي سابقاً، بسرعة إقرار نظام مؤسسات المجتمع المدني، مؤكداً "أنه ما من عذر ليبقى المجتمع السعودي بمعزل عن التصريح لمؤسسات المجتمع المدني، خصوصاً أن السعوديين حققوا المنجزات العالمية ولهم تجاربهم الرائدة وأبناء الدولة وبناتهم من خلال الابتعاث كمثال حاضرين في معظم الدول الكبرى في العالم".

وطالب موسى بعدم الخلط بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الحكومية أو تلك التي تنشأ بتوجيه من الأخيرة، مضيفاً: "مثل تبنيها للديمقراطية أخذ نمطاً قُبلياً أو تيار مصطلح ديني، عندنا صراع مصطلحات".

وحول دور الشورى قال موسى: "مع احترامي للشورى هي اجتهادات وليست مراكز بحثية، الشورى يفترض به القيام بدور حقيقي للبرلمانات، أرى كروية شخصية أن المجلس يفتقد لقانونيين وخبراء في هذا المجال بالذات، ومعظم من فيه أكاديميون أو متخصصون في مجالات ليست دقيقة في هذا الشأن".

مؤسسات خدمية وليست رقابية

وطالب الموسى مجلس الشورى بأن يتقدم بمبادرات واضحة لتحقيق أنظمة من هذا النوع، الأسئلة كثيرة ومنها حول المعايير تحديداً وسن القوانين.

واعتبر انه ما من مشكلة فعلية لدى المجتمع السعودي من إقرار نظام هذه المؤسسات، مبيناً أنه مع سوء الفهم وتشويه المصطلح، إلا أنه "يجب التركيز على أننا نريد مؤسسات مجتمع مدني خدمية وضع تحتها خط، لا نريد مؤسسات رقابية أخرى وأكثر، بالعكس نريدها خدمية فاعلة، ولا بأس أن تراقبها الحكومة وتشرف عليها.

وأضاف: "المشكلة أيضاً في نظرتنا للأمر، لماذا لا توجد نقابة محامين وأخرى للأطباء وثالثة للمعلمين ليس فقط للمطالبة بحقوقهم ولكن لخدمتهم ومساعدة الدولة، أنا أؤكد أنها ستساهم في تسهيل صنع القرار وستغني عن البحث عن خبرات أجنبية وستختصر المسافات وستكون متعاونة جداً وهذا ما ننتظره بدلاً من بيروقراطية موظف أحياناً قد تعيق خدمة العامة".

هذا فيما أكد د. مفلح القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الأهمية الكبرى لصدور نظام مؤسسات المجتمع المدني، مضيفاً "أمل ألا يتضمن بعض القيود التي تحول بين هذه المنظمات وبين القيام بعملها، كما نأمل أن تستشعر المسؤولية من الجميع عند تطبيق هذا النظام".

هذا فيما قال المستشار القانوني عضو جمعية حقوق الإنسان د. خالد الفاخري: "لا يوجد ما يمنع من حصول المؤسسات على رخصة مزاولة العمل الحقوقي التطوعي"، مضيفاً: "حادثة طبيعة عمل هذه المؤسسات الحقوقية تتطلب الإسراع في وضع اشتراطات واضحة لمن يرغب في إنشاء جمعية، وهناك جمعيات ومؤسسات تعنى بالمرأة والطفل".

محاصرة الفساد شعبياً

هذا فيما قال رئيس تحرير صحيفة "الاقتصادية" سلمان الدوسري: "لا ننسى أن هذه المؤسسات ستساعد على محاصرة الفساد، الذي ينهش في قطاعات عدة، وتسعى الحكومة لمحاربه بكل قوة وتصميم".

واعتبر الدوسري أن المؤسسات الحالية للمجتمع المدني مثل هيئة حقوق الإنسان غير كافية ولا تشمل جميع شرائح المجتمع، كما أنها لا تزال تقام بجهود فردية ومشتتة وليست وفق نظام مؤسسي واضح، لذا من المهم، وتحت مظلة الهيئة الوطنية للجمعيات والمؤسسات الأهلية المنتظرة، أن نتقدم خطوة في تأسيس مؤسسات مجتمع مدني للمعلمين والأطباء والمحامين وغيرهم من شرائح المجتمع.

ومن جانبه يقول د. ناصر آل تويم رئيس جمعية حماية المستهلك: "أرى أن مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات) في المملكة قليلة جداً، ولا تتجاوز 1000 جمعية بمختلف التخصصات وموزعة كما يلي: الجمعيات الخيرية من 600 وهي تزداد بشكل أسبوعي. الجمعيات التعاونية 170 جمعية. الجمعيات العلمية 150 جمعية الجمعيات المستقلة والمهنية كجمعية حقوق الإنسان وحماية المستهلك.. الخ".

يذكر أن بعض الجمعيات في السعودية قد توجّهت مؤخراً للحصول على تراخيص من دول مثل كندا، حيث يمكن تسجيل أي جمعية خيرية غير ربحية في الخارج ويكون معترفاً بها عالمياً، شريطة أن تخضع لرقابة مالية ولنظام العمل التابع للدولة المرخصة.

60 سعودياً في سجون العراق 5 منهم ينتظرون الإعدام السلطات العراقية أعدمّت مازن مساوي قبل أيام رغم قرار وقف التنفيذ

المصدر: جريدة العربية الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م
<http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/04/236043.html>

العربية.نت

يقبع في السجون العراقية 60 سجيناً سعودياً بتهم مختلفة، من بينها الإرهاب، و ينتظر خمسة منهم تنفيذ عقوبة الإعدام. وكشف المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل العراقية حيدر السعدي، وجود 60 سجيناً سعودياً بمن فيهم 5 محكومون بالإعدام، يتوزعون على 4 سجون نظامية مطابقة لمعايير حقوق الإنسان الدولية هي: سجن الناصرية في محافظة ذي قار، وسجن سوسة الفيدرالي في محافظة السليمانية، وسجن بادوش بمحافظة الموصل، وسجن الكرخ في بغداد، وفقاً لصحيفة "الوطن" السعودية.

وأوضح السعدي أنه سبق أن التقت لجنة من جامعة الدول العربية بالسجناء العرب المعتقلين داخل السجون العراقية، وأكد حسن معاملتهم، وأنهم لا يشكون من أي شيء.

إعدام مساوي

ونفذت السلطات العراقية قبل أيام عقوبة الإعدام بالمواطن السعودي مازن مساوي رغم تأكيد محاميه قحطان حومد أنه حصل على أمر بتأجيل التنفيذ.

وقال المحامي قحطان حومد الذي ترافع عن مازن أن عملية تنفيذ الحكم كانت مفاجئة رغم أنني المحامي الموكل من قبل مازن قدمت التماساً إلى النيابة العامة بتأجيل تنفيذ الحكم برقم 17377 في 1433/8/27 هـ وقد صدرت موافقة على ذلك، وأبلغنا السجين بقرار التأجيل، وبدوره أبلغه للسجانيين أثناء اقتياده إلى غرفة الإعدام، إلا أن أحداً لم يستمع لهذا الطلب الذي هو موجود لدى النيابة العامة.

وعن مبررات إيقاف الحكم أجاب: "القانون يعطي الحق في إيقاف تنفيذ الحكم لاسيما أن مازن سيق إيقافه من قبل القوات الأمريكية قبل أن يفرج عنه لعدم وجود ما يستوجب إيقافه، ثم اعتقل مرة أخرى في 2010/08/04 بتهمة الانضمام إلى مجموعة إرهابية فجرّت مركزاً للشرطة في بغداد من قبل السلطات العراقية بتهمة أعمال تفجير وإرهاب طبقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، حيث جرت محاكمته سريعاً، ولم يكن له أي محام يترافع عنه"، وفقاً لصحيفة "عكاظ" السعودية.

وكان رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح القحطاني، قد دعا الأسبوع الماضي السلطات العراقية إلى إعادة النظر في الأحكام الصادرة ضد بعض السجناء السعوديين بالإعدام، لافتاً إلى أن بعض تلك الأحكام صدرت في ظل ظروف لا تتوافر فيها ضوابط المحاكمة العادلة، وطالب بتمكينهم من الاستفادة من الاتفاقية الموقعة بين الرياض وبغداد بشأن تبادل السجناء.

وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن جمعيته تابعت بقلق شديد نبأ تنفيذ حكم الإعدام في المواطن السعودي مازن محمد المحول، وما يقال عن وجود عدد من السعوديين الآخرين صدرت بحقهم أحكام بالإعدام.

دعوات دولية لوقف الإعدامات

ومن جهة أخرى، رفضت الحكومة العراقية الاستجابة لنداءات جهات عدلية دولية طالبتها بإيقاف تنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة بحق المدانين بارتكاب جرائم إرهابية، وشددت على احترام قرارات السلطة القضائية، ودعت المنظمات الدولية والمحلية المعنية بشؤون الإنسان إلى احترام سيادة العراق وحقه في اتخاذ الإجراءات التي تكفل لها حفظ الأمن.

وقال الخبير في الدائرة القانونية التابعة لأمانة مجلس الوزراء أحمد الزبيدي لـ "الوطن" السعودية: "السلطة التنفيذية لا تتدخل في قرارات القضاء، الأحكام التي اكتسبت الدرجة القطعية بحق المدانين، سواء كانوا عراقيين أو من جنسيات أخرى، وليس من صلاحية أي جهة بما فيها الحكومة إيقاف تنفيذ هذه الأحكام".

واستبعد الاستجابة لمناشدات المنظمات الدولية والمحلية، ووصفها بأنها تنطلق من دوافع سياسية.

ومن جانبها طالبت القائمة العراقية بز عامة إياد علاوي، بإيقاف تنفيذ تلك الأحكام، وقال عضوها رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب سليم الجبوري، إن قائمته ستقدم مقترح مشروع قانون إلى البرلمان، لتجميد عقوبة الإعدام في العراق، مطالباً بالتريث في تنفيذ المزيد من الإعدامات بحق المدانين "لأن من نُفذت الأحكام بحقهم لم يمنحوا فرصة للدفاع عن أنفسهم".

وكانت بعثة الأمم المتحدة في العراق أعربت مطلع الشهر الحالي عن قلقها من تنفيذ هذه العقوبات، ودعت الحكومة إلى وقف تنفيذها والنظر في الموائيق الدولية التي تدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

الهاشمي يطلب تدخل طالباني

ومن جهة أخرى، حث نائب رئيس الجمهورية العراقية، طارق الهاشمي، الرئيس جلال طالباني، أمس الاثنين، على التدخل فوراً من أجل إيقاف حملة إعدام مئات المتهمين، والتي وصفها بغير المسبوبة في العراق، وأشار الهاشمي إلى دعوات دولية مماثلة من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة العفو الدولية والمقرر الخاص بالتعذيب.

وقال الهاشمي في رسالته إن الحكومة العراقية سبق وتجاهلت نداءات مماثلة صدرت في الماضي، حيث تم إعدام العديد من الأبرياء من المواطنين العراقيين بسبب افتقار التقاضي في العراق للمعايير الدولية وانتزاع الاعترافات بالإكراه وتحت التعذيب.

وألح الهاشمي إلى معرفته بأن "النية معقودة لتنفيذ ما يزيد على 200 حكم إعدام خلال الأيام القليلة القادمة، بينما تمت الموافقة لأسباب سياسية على تعليق تنفيذ ما يزيد على 60 محكوماً بالإعدام منها، حيث ستنفذ الأحكام في بقية المحكومين".



المحامي ينسحب .. وحقوق الإنسان تغيب .. والطب الشرعي يدحض التعذيب اليوم

اتصالات وحوالات وتذاكر سفر تفصح الجيزاوي

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120905/Con20120905530093.htm>

محمد طالب الأحمد (جدة)

يمثل المحامي المصري أحمد الجيزاوي وشريكه السعودي والمصري الآخر إسلام محمود بكر عند الساعة العاشرة صباح اليوم أمام لجنة مشكلة من 3 قضاة في المحكمة العامة بجدة، في ثاني جلسة لمحاكمتهم في قضية تهريب 21 ألفاً و380 قرصاً من عقار زاناكس عبر مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة، بتاريخ 1433/05/25 هـ، وبذلك يفشل الجيزاوي في إيجاد حيلة تمنعه من حضور الجلسة بعد أن ادعى المرض البارحة الأولى، واتضح طبياً خلاف ذلك.

ويواجه أحمد محمد ثروت السيد «الجيزاوي» تهمة تهريب الأقراص لاحتوائها على عقار «الالبرازولام» المؤثر عقلياً، وإسلام محمود بكر «المصري» تهمة الاشتراك في التهريب عن طريق التحريض والاتفاق والشروع في تلقي هذه الأقراص، بجانب تهريب 3034 قرصاً من العقار ذاته بقصد الترويج والتعاطي، فيما يواجه الشريك الآخر السعودي تهمة الاشتراك في التهريب عن طريق المساعدة والتحريض والاتفاق، وتعاطيه الحبوب المحظورة وفقاً للفقرتين (1، 2) من المادة الثالثة من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

تعذيب الجيزاوي

وتستهل وقائع الجلسة اليوم بعرض تقرير الطب الشرعي الذي يدحض ادعاءات الجيزاوي بتعرضه للتعذيب كوسيلة ضغط لإجباره على الاعتراف بالتهريب، حيث قرر القاضي في الجلسة الماضية التي عقدت يوم الأربعاء 1433/08/28 هـ تشخيصه من قبل الطبيب الشرعي بعد أن استهل الجيزاوي دوره في الجلسة بخلع ملابسه وإبراز علامات في صدره قال إنها نتيجة تعذيب تعرض له أثناء التحقيق في إدارة مكافحة المخدرات بجهة. وكشفت مصادر «عكاظ» أن تقرير الطب الشرعي جاء فيه وجود ثلاث علامات عمودية على صدر الجيزاوي، تبين أنها آثار قديمة لأكثر من 5 أعوام، وهي ليست آثار تعذيب أبداً، في المقابل يقدم المدعي العام اليوم مذكرة تؤكد زيف هذه الادعاءات بأن المذكور اعترف بالتهريب طوعاً لدى جمارك مطار الملك عبدالعزيز الدولي.

غياب حقوق الإنسان

وعلمت «عكاظ» أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لن تبعث ممثلاً لها لحضور الجلسة، كما فعلت في كافة إجراءات التحقيق والمحاكمة السابقة، بدءاً من إحالته للتحقيق في إدارة المخدرات وانتهاء بحضور الجلسة السابقة لمحاكمته في المحكمة العامة.

ويرر مدير فرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف غياب الجمعية عن جلسة اليوم بانتهاء دورها لطالما أنها القضية دخلت حيز القضاء ولم ترد أية شكاوى من قبل المتهمين تجاه إجراءات المحاكمة. وقال الشريف في حديثه لـ «عكاظ» إن الجمعية باشرت مهامها في القضية اعتيادياً كأي قضية أخرى، وتأكدت من سلامة إجراءات التحقيق منذ بدايته، حيث منح المتهمون حق الدفاع، وحضر ممثل رسمي عن القنصلية المصرية العامة جلسات التحقيق والتقى المتهمين الاثنين المصريين في السجن العام.. وبهذا لا يكون للجمعية دور إلا إذا طلب أحد أطراف القضية ذلك أو تقدم بشكاوى يتظلم فيها من إجراءات المحاكمة.

انسحاب المحامي

في المقابل انسحب محامي الجيزاوي هشام حسن حنبولي من الدفاع عن الجيزاوي، وعلمت «عكاظ» أنه لن يكون حاضراً في جلسة اليوم، وذلك نتيجة ماطلة القنصلية المصرية في دفع أجرة ترافعه عن المتهم «بدل الأتعاب»، رغم أنه خفض أجره إلى 50 ألف ريال.

وتقهمت القنصلية اعتذار المحامي ولا سيما أن وزارة الخارجية المصرية أصدرت بياناً رسمياً دعت فيه المحامين للتبرع دفاعاً عن الجيزاوي، خصوصاً المحامين الذي أبدوا عبر وسائل إعلام مصرية استعدادهم للتبرع في بداية القضية، لكن المحامين ولم يبادروا بالتبرع.

تقرير الطب النفسي

وعلمت «عكاظ» أن الجلسة سوف تشهد تقديم تقرير طبي من مستشفى الصحة النفسية بالرياض، مفاده أن المتهم السعودي يعاني من أعراض نفسية، وكان يخضع للعلاج الدوري فيها، مبررين بذلك تصرفاته في ثقته المفرطة بالجيزاوي وشريكه المصري الذي يعمل عنده بوظيفة «سائق»، والتي بلغت حدود تسليمهم بطاقة صرف انتمائية وإثباتات شخصية رسمية.

ويصطحب المدعي العام معه في جلسة اليوم صورة من ملف يتضمن القرائن والأدلة التي استند عليها في توجيه الاتهامات للثلاثة، ويقوي طلبه بإثبات إدانتهم والحكم عليهم بالقتل تعزيراً والسجن والغرامة معاً، استناداً على المواد (37، 41، 59) من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادرة بالموسوم الملكي رقم (م/39) بتاريخ 1426/07/08 هـ، إذ طلب المدعي العام بجانب إيقاع عقوبة القتل تعزيراً سجنهم مدة لا تقل عن 6 أشهر ولا تزيد عن عامين، وبحكم آخر بسجنهم مدة لا تزيد عن 10 أعوام وبغرامة مالية لا تزيد عن 50 ألف ريال.

وتتلخص هذه القرائن والأدلة في اعتراف الجيزاوي وشريكه المصدقة شرعاً والمدونة في دفاتر التحقيق، شهادة المراقبين الجمركيين، محضر الضبط، التقريرين الكيميائيين الشرعيين بأن الأقراص تحتوي على مادة الالبرازولام المؤثرة عقلياً، التقرير المصور الموضح فيه الكمية المهربة وأدوات تهريبها، إظهار الجيزاوي لورقة مدون فيها طلب توريد يؤكد علمه بأنها حبوب ممنوعة، الوصفة الطبية وتدوينها بلغة عربية على غير العادة ومن طبيب غير مختص في الأمراض النفسية دليل على عدم صحتها، ما ورد في سجل المكالمات من اتصالات بين المتهمين الثلاثة، محضر تفتيش منزل المتهم إسلام بكر، حيث عثر على أدوات تهريب مماثلة لأدوات التهريب التي استخدمها الجيزاوي. حوالات مالية

كما قدم المدعي العام قرائن تحليلية أخرى كالبلاغ الذي تقدم به المتهم السعودي ضد المتهم إسلام بكر بعد علمه بالقبض على الجيزاوي وأنه أراد بذلك دفع التهمة عن نفسه، بجانب تسليم السعودي بطاقة الصرف الآلي والرقم السري للمتهم

إسلام بكر والذي سحب منها مبالغ مالية جرى تحويلها إلى مصر مما يؤكد تواطؤهما واتفاقهما على جلب تلك الحبوب من مصر.

وتجلى الدليل الأقوى في تقرير المدعي العام بأن الجيزاوي أخفى الحبوب في غير تغليفها الصيدلاني غنما في صناديق لحفظ المصحف الشريف وعبوات حليب مفرغة ما يؤكد علمه بأنها أقرص ممنوعة، وإحضاره وصفة طبية وأمر توريد غير صحيحين، وتحرير الوصفة باسم المتهم السعودي بتاريخ لا يتواجد به في مصر، مقابل استغلال الجيزاوي وإسلام بكر الناحية الدينية في تهريب الأقرص داخل صناديق حفظ المصحف الشريف يؤكد سوء سلوكهما ونيتهما الإجرامية. تذكرة سفر

وفضح خطاب لمدير الخطوط الجوية السعودية استند عليه المدعي العام المتهم إسلام بكر بأنه سافر من الرياض إلى جدة وعودته إلى الرياض في اليوم ذاته الذي وافق وصول الجيزاوي إلى جدة، ما يؤكد تنسيقهما على تهريب الكمية واستلامها. وأدرج المدعي العام صوراً لحالات مالية إلى مصر أجريت بواسطة إسلام بكر تتضمن مبالغ مالية تفوق أجره الشهري ما يعد قرينة على تمويله بشراء تلك الحبوب.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

سلم 1612 إلى ذويهم في السعودية برجدة" تعيد 6912 طفلاً متسولاً إلى أوطانهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/05/article_689812.html

"الاقتصادية" من جدة

أوضح مازن بترجي رئيس مجلس إدارة جمعية البر في جدة، أن الجمعية احتضنت منذ إنشائها عام 1402 حتى هذا اليوم من خلال مركز إيواء الأطفال المتسولين 8551 طفلاً وطفلة تم إعادة 6912 منهم إلى أوطانهم وتسليم 1613 لذويهم. وأبان أن مركز الإيواء المخصص للأطفال المتسولين يواصل من خلاله تنفيذ جملة من البرامج لنزلائه من بينها حلقات تحفيظ القرآن الكريم وتنفيذ برامج رياضية وثقافية وترفيهية وتدريبية، إلى جانب استضافة العلماء والدعاة وتعليم النزيلات على وجه الخصوص على الخياطة والتطريز.

وقال بترجي إن الجمعية تأوي حالياً 325 طفلاً وطفلة من أبناء ذوي الظروف الخاصة خلال دورها الإيوائية: دار الزهراء ودار الفتيان وشقق رجال المستقبل، وتوليهم جل اهتمامها وتتعامل معهم على أنهم أمانة يجب المحافظة عليها ودرء أي خطر قد يحيط بهم.

وأضاف أن الجمعية تقدم خدماتها حالياً لـ 2773 يتيماً ویتیمة بإجمالي ميزانية 10.170 مليون ريال تشمل المصاريف المعيشية والتعليمية والصحية، كما تقوم الجمعية ببرامج كفالة الأسر، حيث تكفل حالياً 1570 أسرة، حيث بلغ إجمالي المساعدات النقدية والعينية لهم 12 مليوناً و 33 ألف ريال، في الوقت الذي تتسلم فيه ألف أسرة مساعدات عينية كل ثلاثة أشهر.

أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البر في جدة أن الجمعية تسعى لأن تكون أكبر جمعية ببرامجها وأنشطتها على مستوى المملكة خصوصاً أن جمعية البر باتت النواة الأساسية على مستوى منطقة مكة المكرمة على وجه التحديد في رعاية ودعم وإنشاء الجمعيات الخيرية مثل جمعية حماية وجمعية الإحسان ومركز الأحياء وأصدقاء الزهايمر والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها.

وقال إن جمعية البر مدت وما تزال تمد يد العون لآلاف المستفيدين من خلال مختلف برامجها ومشاريعها الخيرية، مبيناً أن الجمعية تشهد عاماً بعد عام العديد من التطورات التي تستهدف جميع المستفيدين من مشاريعها وبرامجها الخيرية. وفي مجال الرعاية الصحية لفت بترجي إلى أن الجمعية تقدم خدماتها لمرضى الغسيل الكلوي عبر ثلاثة مراكز: الأول مركز الكلى بالكندرة ويخدم 64 مريضاً بالفشل الكلوي، ومركز الكلى بالشرفية ويقدم خدماته لـ 70 مريضاً، ومركز عبد الكريم بكر الطبي ويخدم 84 مريضاً، فضلاً عن تقديم مختلف الخدمات في تخصصات الباطنية والجراحة العامة والنساء والولادة والأطفال والأسنان والطب العام والطوارئ والعيون والعظام والأنف والأذن والحنجرة والأمراض العصبية والنفسية والجلدية والسكري فضلاً عن المختبر والأشعة التلفزيونية والصيدلية عبر مجمع العيادات الطبي بالكندرة الذي بلغ عدد المستفيدين منه العام الماضي 77406 مريضاً.



أسماء مستعارة تنشر الشائعات دون أن تظهر على الملأ نشطاء حقوقيون على النت ولا نراهم في الواقع!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/09/05/article765534.html>

جدة، تحقيق- سالم مريشيد
ظهر في الآونة الأخيرة كثير من أدعياء الوطنية والغيرة على حقوق المواطن، ولاشك أننا سنرفع "العقال" احتراماً وتقديراً لهؤلاء لو كان هدفهم بالفعل هو الدفاع عن حقوق المواطن، لكنهم في الواقع طلاب شهرة؛ حيث نصبوا أنفسهم من خلال المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي مثل "فيس بوك" أو "تويتر" محامين عن المجتمع، وهم في الحقيقة عكس ذلك!
ويلجأ "نشطاء الوهم" إلى نشر توصياتهم ومقترحاتهم عبر أسماء مستعارة، وهو ما يكشف نياتهم السلبية تجاه الوطن والمواطن، وهنا لابد أن يعي أفراد المجتمع، أنه ليس كل من يتحدث عن المصلحة العامة هو أهل لها، وبكفي "الأسماء" أو "الألقاب" الوهمية، التي تؤكد على أن أهدافهم واضحة، وتتركز في نشر الشائعات والأكاذيب، ولو كانوا صادقين لظهروا أمام الجميع بأسمائهم الحقيقية، بل وتحديثوا بكل شفافية ووضوح.
ثقافة ووعي
وقال "د. إيهاب السليمانى" -مدير عام مؤسسة السليمانى للخدمات الاجتماعية-: إنه حتى الآن لم يصدر نظام مؤسسات المجتمع المدني، مضيفاً أن قلة الثقافة بين الناس والوعي في مجال الحقوق أوجد هذه الظاهرة، فالكثير يدّعي أنه مدافع عن حقوق الناس وهو لا يعرفها، مشيراً إلى أن هناك التزامات ومسؤوليات ومواثيق تحت مظلة الأمم المتحدة لابد أن يكون ملماً بها، ولا بد أن يكون ملماً كذلك بنظام البلد الذي هو فيه، بل وحتى إن كان يعمل تحت مظلة المنظمات المحلية أو الدولية، لابد أن يكون انطلاقه وتحركه من خلالها بما يحقق المصلحة العامة، وهو الهدف السامي، مؤكداً على أن من يدافع عن حقوق الناس لابد أن يكون ظاهراً معهم وبينهم، وتخفيه يعني أنه من "خفافيش الظلام".
وأضاف أن من يريد أن يخدم حقوق الإنسان سواء تحت مظلة حقوق الإنسان المحلية أو الدولية، أو دون أي مظلة، فالأبواب مفتوحة والأنظمة تسمح بذلك، ومن يتخفى وراء قنوات التواصل الاجتماعي أو بأسماء وهمية فهو يؤدي عملاً غير مشروع.

مهتمون إيجابيون
وشدد "م. جمال برهان" على أهمية تقنين عمل المهتمين في مجال حقوق الإنسان من خلال هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان، وهما الجهتان القائمتان في المجال الحقوقي، لكنهما غير متفاعلين، مع ضرورة فتح المجال لمشاركة

أفراد المجتمع في العمل الذي يخدم الثقافة الحقوقية، مضيفاً أن الهيئة والجمعية حتى الآن لم يهتما بفتح العضوية لكل من يجد في نفسه القدرة على خدمة المجتمع، وهذا أتاح الفرصة للعديد من الباحثين عن الشهرة ركوب موجة الدفاع عن حقوق الناس عن فهم وغير فهم، ومن منطلق نوايا حسنة وهم عكس ذلك، مؤكداً على أهمية أن يكون هناك تقييم للمهتمين في هذا المجال، وأن يكون الهدف من عملهم هو تحويل المعطيات السلبية إلى إيجابية، وهؤلاء يمكن أن نطلق عليهم إيجابيين في المجتمع، مبيناً أنه من المهم أن تكون الجهات المعنية بمصالح الناس وحقوق الناس على درجة كبيرة من الحرص والعمل على خدمة المواطن، وتحقيق مصالحه بالمستوى الذي يواكب ويحقق توجيهات وأوامر وتطلعات ولاة الأمر؛ لأن أي تعطيل لمصالح المواطن وعدم تلبية احتياجاته قد يكون له أثر عكسي.

وأضاف أن استمرار طوابير العاطلين بين شباب الوطن بينما هناك أكثر من ثمانية ملايين وافد ينعمون بالأمن الوظيفي في بلدنا، وتأخر تنفيذ المشروعات الحيوية وضعف الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات، قد يعطي الفرصة لذوي النوايا الحاقدة للاستيلاء في الظلام باسم الدفاع عن حقوق الإنسان.

نتيجة غير سليمة

وأكد "د.أنور عشقي" -مدير عام مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية- على أن كل من يدعي الدفاع عن حقوق الإنسان متسترًا وراء أسماء وهمية، دون أن يظهر نفسه، يعكس أن النية غير سليمة، بل إنه يهدف إلى التشويش على الناس ويقلق راحتهم، ولا يريد بالمجتمع خيراً، وهذا أمر مرفوض، مشدداً على ضرورة الوقوف جميعاً لهذه الحركات بالمرصاد؛ لأنها لا تريد مصلحة الأمة والوطن، مبيناً أن كل من يحاول أن يستورد لنا حقوق إنسان من الغرب لابد من رفضه، فحقوق الإنسان الصالحة لحياتنا في الدنيا والآخرة موجودة في المصالح المرسلّة في الشريعة الإسلامية، وكل ما هو مطلوب منا أن نطبقها بصورتها السليمة لنحقق خير البلاد والعباد ونعيش حياة سعيدة في كل أمرنا.

أسماء وهمية

وأوضح "د.عشقي" أن كل من يرغب في الشهرة جعل من حقوق الإنسان مطية يركبها، وهو في الواقع بعيد كل البعد عن تطبيق حقوق الإنسان في حياته الخاصة، والأدهى والأمر أن يظهر أناس جعلوا من قنوات التواصل الاجتماعي أو من القنوات الفضائية الحاقدة وسيلة للتشويش والبلبلّة على المجتمع، مبيناً أننا جميعاً مع احترام حقوق الإنسان وحمايتها وتكريسها والحفاظ عليها، وهو الأمر الذي يدعو له ديننا الإسلامي السمح، وتلزمنا به شريعتنا الغراء، ذاكراً أن كل من يدعو للدفاع عن حقوق الناس يجب أن يكون موجوداً في الواقع، لا أن ينتشر تحت مسميات غير حقيقية، أو يتخفى وراء أسماء وهمية تريد الشر بالمجتمع وتسعى لإثارة الفتنة.

وأكد البعض على أن الذين يدعون الدفاع عن الحقوق من وراء الأستار لا يريدون خيراً بالوطن ولا المواطن، وهم يسعون إلى إثارة البلبلّة في المجتمع من خلال الادعاء أن حقوق الناس مهضومة وضائعة.

تنفيذ المشروعات

وطالب مواطنون أن تهتم الجهات المعنية بتنفيذ مشروعاتها، وعدم تعطيل مصالح الناس، وأن يعي كل مسؤول دوره المناط به من أجل خدمة الوطن والمواطن دون تعطيل، ثم يعيش الإنسان في معاناة تجعل لهؤلاء المغرضين فرصة لدس سمومهم.

وأوضح المواطن "ماشع المطيري" أن يعمل كل مسؤول على أداء الأمانة التي أوكلت إليه على أكمل وجه، وأن يكون أمينا على مصالح الوطن والمواطن، مضيفاً أنه من المهم أن يكون لدينا الغيرة جميعاً على وطننا ومجتمعنا من خلال الأداء الأمثل لهذه الأمانة والمسؤولية، وما نشرف عليه من مسؤوليات ومهام، وما ننفذه من مشروعات لتكون في مستوى توجيهات القيادة وتطلعات المواطن، مشيراً إلى أنه يجب أن يعي كل مسؤول في كل موقع أن دوره هو تسهيل حصول أي مواطن على حقوقه دون تعطيل أو تأخير؛ لأن أي تقاعس في هذا الجانب قد يعطي الفرصة لـ "خفافيش الظلام" أن تمارس أكاذيبها وتضليلها من هنا وهناك.

قانونيون: فيروس أرامكو جريمة ويجب ملاحقة المتورطين "الخارجية" السعودية: لكل جريمة تعامل خاص واتهام أجنبي مجرد فرضية

المصدر: جريدة العربية الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م
<http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/05/236146.html>

العربية.نت

قال قانونيون ومختصون في الجرائم المعلوماتية إن الهجمة الإلكترونية التي تعرضت لها شركة أرامكو السعودية ودمرت أكثر من ثلاثين ألف جهاز حاسب آلي، تعد إخلالا بأمن الدولة، وأن الحكومة السعودية تملك المسوغ القانوني لملاحقة المتورطين في العمل الذي وصفوه بـ"الإجرامي"، وأشاروا إلى أن الشركة المتضررة تملك الحق في التعامل مع الاختراق الذي حدث لنظامها الإلكتروني أخيرا، وفقا لنظام الجرائم الإلكترونية.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية أسامة النقلي، لصحيفة "الشرق"، أن للسعودية سبلا قانونية وإجراءات سياسية عامة وتتعامل مع كافة ما يخل بأمن الدولة واقتصادها، مشيرا إلى أن لكل جريمة تعامل خاصا، وفيما يتعلق بالحادث الذي تعرضت له "أرامكو" السعودية، قال النقلي "لا يمكن الحديث عن محاولة القرصنة التي تعرضت لها "أرامكو" كون اتهام أجنبي مجرد فرضية ولا يمكن الخوض في الفرضيات".

من جانبه، قال المتحدث الرسمي لـ"هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات"، سلطان المالك، أن دور الهيئة يقتصر على تقديم الدعم الفني والتقني عند طلب هيئة التحقيق والادعاء العام كونها الجهة المختصة بالنظر في الجرائم المعلوماتية، مؤكدا أن لأرامكو السعودية الحق في التظلم عن الاختراق الذي تعرضت له.

إخلال بأمن الدولة

ويرى المستشار القانوني مشعل الشريف أن محاولة الإخلال بنظام "أرامكو" عبر اختراق نظام الحاسوب فيها، هو إخلال بأمن الدولة، تتحد في الدفاع عنه وزارتا الخارجية والداخلية عبر الشرطة الدولية "الإنتربول"، موضحا أن أرامكو تقوم على مشاريع البترول التي تشكل جزءا كبيرا من إيرادات الدولة، ومحاولة تعطيل هذا الجانب هو تعطيل لكافة مشاريع الدولة، وبالتالي الإضرار والمساس بأمنها واقتصادها.

وأكد الشريف أن للحكومة السعودية الحق في ملاحقة أي متهم وإجراء التحقيق معه، مشيرا إلى أنه في حال إدانته يعاقب سواء في دولته أو بتطبيق قانون المملكة عليه في حال تسليمه، مضيفا أن أغلب القضايا الجنائية التي من ضمنها المعلوماتية يستدعي المتهم إلى المملكة لمعاقبته وفق قوانينها.

وقال المستشار عبدالعزيز الزامل إن شركة أرامكو بعد سعودتها بنسبة 100% وإيقاعها ضمن شركات المساهمة حيث ساهمت فيها الدولة بنسبة تزيد عن الـ 50% وعمل الشركة على أكبر قطاع في المملكة الذي يعد الشريان الاقتصادي الوطني للمملكة جعل المساس بأمن هذه الشركة هو مساس بأمن الدولة ابتداءً، وبناء على ذلك تدخل الاتفاقيات الدولية كاتفاقية التعاون الأمني التي تلزم الإنتربول التابع للدولة التي يوجد فيها المتهم بتسليمه للمملكة كون الجريمة وقعت في أراضيها، فيما أكد المستشار القانوني وعضو هيئة حقوق الإنسان خالد الفاخري على حق شركة أرامكو في حماية نفسها واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لما تعرضت له من اختراق لنظامها في الأيام الأخيرة، مؤكدا أن نظام الجرائم المعلوماتية كفل لأي جهة سواء كان فردا أو مؤسسة أو شركة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في حال التعرض لأي اختراق أو قرصنة، وذلك بالتقدم إلى جهة الاختصاص لنظر في القضية وهي هيئة التحقيق والادعاء العام.

من ناحيته، طالب رئيس لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات بالغرفة التجارية ومدير شركة "صحاري نت" هيثم بوعايشة، بضرورة الاستقصاء لمعرفة المتسبب فيما حدث، وإحالة إلى الجهات الرسمية المختصة بالحاسبة، وعدم الاقتصار على

محاسبة الموظف بل يجب مقاضاة كافة الرؤساء، والعمل على إنشاء بنية سليمة ومحاسبة الشركة التي كانت مسؤولة عن حماية النظام، وحرمانها من المشاركة في العقود المقبلة، حيث إن الشركة صرفت عشرات الملايين ولكنها اتبعت إجراء خاطئاً بتسليم الأمور الحساسة إلى مقاولين وهي أمور تمس اقتصاد الدولة.



الخارجية" لـ الشرق: لكل جريمة تعامل خاص .. وهيئة الاتصالات:

سنتدخل

قانونيون: فيروس أرامكو" إخلال بأمن الدولة.. ومن حقها

ملاحقة الجناة في الخارج

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/05/472033>

الدمام — فاطمة آل دببس

قال قانونيون ومختصون في الجرائم المعلوماتية إن الهجمة الإلكترونية التي تعرضت لها شركة أرامكو السعودية ودمرت أكثر من ثلاثين ألف جهاز حاسب آلي، تعد إخلالاً بأمن الدولة، وأن الحكومة السعودية تملك المسوغ القانوني لملاحقة المتورطين في العمل الذي وصفوه بـ«الإجرامي»، وأشاروا إلى أن الشركة المتضررة تملك الحق في التعامل مع الاختراق الذي حدث لنظامها الإلكتروني أخيراً، وفقاً لنظام الجرائم الإلكترونية.

وأبلغ «الشرق» المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية أسامة النقلي، أن للسعودية سبلاً قانونية وإجراءات سياسية عامة وتتعامل مع كافة ما يخل بأمن الدولة واقتصادها، مشيراً إلى أن لكل جريمة تعامل خاصاً، وفيما يتعلق بالحادث الذي تعرضت له أرامكو السعودية، قال النقلي «لا يمكن الحديث عن محاولة القرصنة التي تعرضت لها أرامكو كون اتهام أجانب مجرد فرضية ولا يمكن الخوض في الفرضيات».

من جانبه، قال لـ«الشرق» المتحدث الرسمي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات سلطان المالك، أن دور الهيئة يقتصر على تقديم الدعم الفني والتقني عند طلب هيئة التحقيق والادعاء العام كونها الجهة المختصة بالنظر في الجرائم المعلوماتية، مؤكداً أن لأرامكو السعودية الحق في التظلم عن الاختراق الذي تعرضت له.

ويرى المستشار القانوني مشعل الشريف أن محاولة الإخلال بنظام أرامكو عبر اختراق نظام الحاسوب فيها، هو إخلال بأمن الدولة، تتحد في الدفاع عنه وزارتا الخارجية والداخلية عبر الشرطة الدولية «الإنتربول»، موضحاً أن أرامكو تقوم على مشاريع البترول التي تشكل جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة، ومحاولة تعطيل هذا الجانب هو تعطيل لكافة مشاريع الدولة، وبالتالي الإضرار والمساس بأمنها واقتصادها.

وأكد الشريف أن للحكومة السعودية الحق في ملاحقة أي متهم وإجراء التحقيق معه، مشيراً إلى أنه في حال إدانته يعاقب سواء في دولته أو بتطبيق قانون المملكة عليه في حال تسليمه، مضيفاً أن أغلب القضايا الجنائية التي من ضمنها المعلوماتية يستدعي المتهم إلى المملكة لمعاقبته وفق قوانينها.

وقال المستشار عبدالعزيز الزامل إن شركة أرامكو بعد سعوديتها بنسبة 100% وإيقاعها ضمن شركات المساهمة حيث ساهمت فيها الدولة بنسبة تزيد عن الـ 50% وعمل الشركة على أكبر قطاع في المملكة الذي يعد الشريان الاقتصادي الوطني للمملكة جعل المساس بأمن هذه الشركة هو مساس بأمن الدولة ابتداءً، وبناء على ذلك تدخل الاتفاقيات الدولية كاتفاقية التعاون الأمني التي تلزم الإنتربول التابع للدولة التي يوجد فيها المتهم بتسليمه للملكة كون الجريمة وقعت في

أراضيها، فيما أكد المستشار القانوني وعضو هيئة حقوق الإنسان خالد الفاخري على حق شركة أرامكو في حماية نفسها واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لما تعرضت له من اختراق لنظامها في الأيام الأخيرة، مؤكداً أن نظام الجرائم المعلوماتية كفل لأي جهة سواء كان فرداً أو مؤسسة أو شركة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في حال التعرض لأي اختراق أو قرصنة، وذلك بالتقدم إلى جهة الاختصاص لنظر في القضية وهي هيئة التحقيق والادعاء العام.

من ناحيته، طالب رئيس لجنة الاتصالات وتقنية المعلومات بالغرفة التجارية ومدير شركة صحارى نت هيثم بوعايشة، بضرورة الاستقصاء لمعرفة المتسبب فيما حدث، وإحالة إلى الجهات الرسمية المختصة بالحاسبة، وعدم الاقتصر على محاسبة الموظف بل يجب مقاضاة كافة الرؤساء، والعمل على إنشاء بنية سليمة ومحاسبة الشركة التي كانت مسؤولة عن حماية النظام، وحرمانها من المشاركة في العقود المقبلة، حيث إن الشركة صرفت عشرات الملايين ولكنها اتبعت إجراء خاطئاً بتسليم الأمور الحساسة إلى مقاولين وهي أمور تمس اقتصاد الدولة.

يشار إلى أن نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الذي أقرته الحكومة السعودية يفرض عقوبة بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على 500 ألف ريال أو بإحداهما على كل شخص يرتكب أيّاً من الجرائم المنصوص عليها في النظام ومنها الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني أو الدخول إلى موقع إلكتروني لتغيير تصاميم هذا الموقع أو إلغائه أو إتلافه أو تعديله أو شغل عنوانه أو المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بكاميرا أو ما في حكمها بقصد التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة، كما يفرض النظام عقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال أو بإحداهما على كل شخص ينشئ موقعاً لمنظمات إرهابية على الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره لتسهيل الاتصال بقيادات تلك المنظمات أو ترويج أفكارها أو نشر كيفية تصنيع المتفجرات.



أشباه الرجال ينتقمون من زوجاتهم بحرمانهن من أولادهن

فوبيا الحضانة..!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/09/05/article765540.html>

جدة، تحقيق- منى الحيدري

لحظات من الخوف والهلع كانت تفصل بين "ميساء" وأبنائها الثلاثة "معن وفريد ونهى"، وذلك بعد أن أخرجها زوجها من البيت وأغلق الباب وراءها بإحكام شديد مردداً على مسامعها "كل شيء انتهى"، ولم تعد تملك شيئاً سوى بقايا ذكرياتها المؤلمة التي بللتها دموعها كل ليلة وهي تفكر في مصيرها المجهول مع زوج لا هم له سوى زعزعة كيان أسرته، حيث عاشت بين زوايا بيتها طيلة عشرين سنة امرأة مضطهدة منكسرة متصدعة من الألم كآرض متشققة من "ميساء الأم" كانت تفيق من لحظات خوفها وهي ملتصقة بباب بيتها على صرخات أبنائها الذين كانوا تارة يعترضون على والدهم ببيكانهم، وتارة يحولون مساعدتها من وراء ذلك الباب الخشبي الذي كان يئن كثيراً من تزايد طرقات أيديهم الصغيرة، وذلك بابتكار حلول سريعة لمساعدتها على تجاوز محنتها؛ كأن تحاول كسر الباب، أو أن تستعين بمساعدة الجيران لثني والدهم عن قراره، وتأخذهم إلى حضنها الدافئ الذي كان يجمعهم كل ليلة كنجمات مضيئة في حضن السماء، ولكن حلول أطفالها البريئة وتوسلاتهم الخائفة من فقد أمهم لم تجد نفعاً لعودتها إليهم حتى اللحظة، ومنذ أكثر من ست سنوات.

معاناة مستمرة

تقول "ميساء" لا أتذكر من حياتي سوى ممرات ضيقة حالكة السواد؛ فزوجي أخرجني من بيتي وألقى بملابسي من النافذة ومنعني من رؤية أطفالتي؛ رغم أنني كنت أحمل إهانتته وتقصيره وعدم مبالاة لأجلهم، وكنت على استعداد لزيادة رصيد

صبري حتى أطمئن أن أبنائي أصبحوا قادرين على الاعتماد على أنفسهم، مشيرة إلى أن حرمانهم كان يدفعني لفعل أي شيء من أجل الاطمئنان عليهم؛ فقد كنت أقدم "بخشيشاً" مغرباً لسانقهم حتى يتسنى لي سماع صوتهم من هاتفه النقال خلال مشوار المدرسة اليومي؛ في الوقت الذي كنت التقي فيه "معن وفريد" في غرفة حارس مدرستهم أما ابنتي "نهى" فكانت أقضي معها وقت الفسحة المدرسية بعد أن تعاطفت إدارة المدرسة معي. كثيرات مثل "ميساء" يعشن بيننا تحت وطأة الإهانة والقهر والمذلة من أجل البقاء بجانب أبنائهن؛ خوفاً من ضياع حقهن في الحضانة، وذلك عندما يكون الخيار الأخير في منعطف الحياة هو "الطلاق" الذي قد يحول الصراع أحياناً بين الزوجين إلى ساحة الأبناء الذين لا ذنب لهم سوى أن قدرهم أن يدفعوا الثمن الغالي، وخوفاً من هذا المصير تضطر الزوجة المعنفة البقاء تحت ظل الخوف وهي مصابة بـ"فوبيا الحضانة".

قانون غير واضح!

وترى "د.نورة العجلان" -نائبة رئيسة جمعية حقوق الإنسان لشؤون الأسرة- أن حضانة الأبناء بحاجة لسن قوانين صارمة لحماية الزوجة بالدرجة الأولى، وذلك أثناء الخلافات الزوجية وقيل صدور الحكم وما بعد تنفيذ الحكم، مؤكدة على أن عدم وجود مثل هذه القوانين الواضحة -التي تضمن لها حضانة أولادها- تخلق لديها الكثير من المخاوف؛ فوجود القانون الواضح لمن ستكون الحضانة في بداية الخلاف وتحديد الآليات والعقوبات التي تترتب على من يخالف القانون سيكون بمثابة اطمئنان للأم؛ لأن عدم وجود عقوبة رادعة تعني وجود مخالفة صريحة.

وقالت إن الحضانة للأم أفضل؛ فهي الأولى من غيرها ولكن مع التثبيت من صلاحيتها لهذا الدور؛ فالأم دائماً لديها مخاوف من فترة الانفصال المؤقت وقبل الوصول لحل، خاصة إذا كان الأب عنيفاً؛ فليس هناك ما يضمن لها عدم إيذائه الأطفال، حيث تحترق بشعور تعرض ابنائها للظلم، وهذا مؤشر على أنه ليس لدينا نظام يحفظ لها كرامتها من الإهانة والأذى حتى وإن صبرت.

وأضافت: "من واقع عملي فإن معظم الحالات التي تشككي منها المرأة تنحصر في تحايل الرجل على النظام؛ فعندما تكون الأم هي الحضانة ويحين وقت زيارة الأب ليأخذ أبناءها فقد لا يعيدهم ويقفل الهاتف الجوال لوقت طويل، وقد تتعذر وسائل الاتصال به؛ فتنتاب الأم المخاوف والهواجس، وعندما تلجأ للجهات الأمنية فإنها تعجز عن مساعدتها لعدم وجود توجيه لمعالجة هذا الأمر من جانبهم".

الوعي بالحقوق

وأرجع الأستاذ "ماجد فاروب" -محامي ومستشار قانوني- مخاوف الأم التي يمكن تسميتها بـ"فوبيا الحضانة"؛ لعدم المعرفة الحقيقية لأصول ومبادئ الشريعة، مؤكداً على أن الشريعة لا تحرم الأم من أبنائها ولا الأطفال من أمهم؛ فهي تلزم في الأحوال الطبيعية أن تكون حضانة الأطفال في سن الطفولة المبكرة لوالدتهم وعلى الأب أن يتولى النفقة، وبعد ذلك يتولى القاضي الحكم في أيهما اصلح لتربية الأبناء من الوالدين؛ فإن حكم للأم فعليه النفقة، وإن حكم للأب على أنه الأصلح فلأم الحق في التواصل معهم بشكل دائم ويخضع لها الأبناء بالتربية الكاملة.

وقال: "أطالب المؤسسات والجمعيات الخيرية المعنية بشأن الأسرة أن تكثف من برامج التوعية الشرعية والحقوقية والقانونية فيما يخص حقوق الأسرة، خاصة مواضيع الحضانة والولاية والنفقة حتى تطمئن الأمهات إلى عدالة الشريعة الإسلامية التي لا ترضى لها العيش في ظروف غير كريمة، ولا تسمح للرجل بابتزازها والضغط عليها؛ بحجة الأبناء؛ لأن الأسرة هي أساس المجتمع وركن أساسي له".

وأضاف: "مشكلة المرأة الأساسية في موضوع الحضانة هي العادات والتقاليد التي تجعل مطالبته بحقوقها خطأ اجتماعياً لا يرقى بترحيب من أسرتها ووالديها؛ مما يجعلها تقع في مأزق المطالبة بحقوقها الشرعية من زوجها وحققها في أبنائها، وذلك نتيجة عدم تلقيها الدعم من أسرتها؛ فتضطر إلى هذا الخضوع، وهو امر ليس صحيحاً من الناحية الشرعية؛ إذ لا يجوز إكراه المرأة الاستمرار في حياة زوجية غير كريمة، أو أن تكون مكرهة على الاستمرار في تلك الحياة الزوجية البغيضة، ويجب ألا ننسى أهمية ودور مؤسسات ومكاتب ولجان إصلاح ذات البين التي لها أثر كبير في توعية النساء بمعرفة أصول وأساس العشرة الحسنة بين الزوجين؛ وفق ما تقتضيه أصول الحياة الكريمة التي تدعو للعشرة بالمعروف أو التسريح بإحسان".

انتقام غير مبرر

وقال الأستاذ "عادل عبده" -ناشط اجتماعي ومستشار في لجنة إصلاح ذات البين بمنطقة مكة- إنه من المؤسف حقاً عند حدوث المشاكل الزوجية أن يكون الأبناء هم ساحة المعركة؛ فالزوج عندما يريد الانتقام من الأم يكون من خلال الأبناء الذين يصبحون وسيلة مقايضة، وذلك في الوقت الذي يتهم فيه كثير من الأزواج بعضهم بعضاً بعدم الصلاح، والنظر إلى سلبيات كل منهما وقت الخلاف حتى يحصل على حقه في الحضانة.

وأضاف: "لكن الشرع ينظر إلى الصفات الرجولية والصفات الأنثوية التي من خلالها يحدد أحقية الحاضن"، "لافتاً النظر إلى أن بعض النساء يتحملن أزواج يمارسون سلوكيات لا تشعرها بالأمان، ومن حقها أن تعترض أو ترفض هذه الحياة المهينة والعيش دون كرامة واحترام، ولكن المشكلة أن بعضهن يعتبرونها أفضل ويظللن يتجرعن مرارة الألم، وذلك من واقع تجارب لأخريات تعذرت بهن سبل الحياة بعد الطلاق للنظرة المجتمعية للمرأة أو لافتقادهن للمعيل. وأشار إلى أن للمرأة الحق الأكبر في الحضانة مادام أنها لم ترتبط بزواج آخر ولديها المقدرة المادية وليس للأب الحق في أخذهم حتى يكبروا ويخبروا، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الزوج يجب أن يلتزم بالصرف على أبنائه، والرجل الذكي هو الذي لا يحرم الأم من أبنائها بالتراضي؛ لأنه لن يرعى الأبناء أحد مثل أمهم ووجودهم بجانبها حماية لها ولهم، وقد يكون هذا الوضع سبباً لعودة الود والحب إلى كيان الزوجين.

خوف المرأة

ويري "د. سعد المشوح" -مستشار نفسي- أن الخوف لدى المرأة من الفقد قد يدخلها في مراحل متقدمة من الخوف المرضي، خاصة إذا كان الموضوع يتعلق بفقدائها أبنائها؛ نظراً لعاطفتها الجياشة، موضحاً أنه من الناحية البيولوجية للمرأة فهي أقدر على رعايتهم وحبهم، وبمجرد شعور المرأة أن أطفالها سينزعون منها تتنابها نوبة الهلع المتكررة التي قد تؤدي إلى شعورها أن أبنائها في خطر، وبالتالي يكون ذلك سلسلة من الأفكار السوداء، حيث يتدخل هذا الخوف في عملية اختيارها لقرارها، وتصبح مترددة، وقد تفضل الصبر على البلاء خوفاً من المجهول.

وأضاف: "بإمكان المرأة تحويل خوفها إلى نقطة إيجابية في حياتها واستثمارها لمصلحتها، خاصة فيما يتعلق بأبنائها لتعزيز موقفها، وذلك يعتمد على ضرورة وجود أنظمة وقوانين تكفل لها حق الحضانة، وإلزام الأب بالصرف على الأبناء ورعايتهم، ووجود هذا النظام الواضح والصريح يبدد مخاوفها"، مؤكداً على أن كل المقترحات التي تخص حقوق المرأة هي مجرد شعارات يُروج لها في المناسبات؛ فالخوف من الفقد تبعاته مؤلمة؛ كأن تضطر للتنازل عن حقوقها والكثير من القضايا التي ترتبط بحياتها الاجتماعية ومكانتها الأسرية، مشيراً إلى أنه بمجرد تنازلها عن المكانة الحقيقية كزوجة فإن ذلك يعتبر مرحلة متقدمة من الفقد، ويمكن أن تؤدي بها إلى تفضيل البقاء في وضع غير مستقر على انتظار تلقي العواقب الوخيمة.



بعد فشل بيع كليته وتوقف التحقيق معه وتردي حالته النفسية تحركات مكثفة لـ "حقوق الإنسان" في قضية سجين بمكة يحاول الانتحار

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://sabq.org/Qinfde>

فواز العبدلي- سبق- مكة المكرمة: علمت "سبق" من مصادر موثوقة ومطلعة بوجود تحركات مكثفة، تُجرى من قبل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة مع إدارة سجون مكة المكرمة، على خلفية معلومات تحصلت عليها الجمعية صباح اليوم عن محاولة أحد نزلاء السجن الانتحار أكثر من مرة، وتردي حالته النفسية نتيجة مكوثه المطول داخل السجن دون مواصلة التحقيق معه، وعرض قضيته على الشرع.

كما لم يتم إرفاق ثبوتات وأوراق رسمية أكد الشاب أنها تؤكد براءته من المطالب الحقوقية التي بسببها قام مركز شرطة المعابدة بالقبض عليه، وتم إرساله إلى السجن العام، والإبقاء على ملفه داخل قسم الشرطة، دون عرضه على جهات الاختصاص، بحسب أقوال الشاب، وذلك منذ ما يربو على الشهرين.

وألححت المصادر إلى أن الشاب كان قد أبرم اتفاقاً مع أحد المواطنين، يتضمن بيعه إحدى كليتيه لابنة المواطن التي تعاني مرض الفشل الكلوي، وجرى الاتفاق وتحديد موعد بمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة لإجراء العملية، مقابل تكفل والد الفتاة المستقيدة بدفع ما على الشاب من مطالب حقوقية وإخراجه من السجن؛ ليتمكن من العودة إلى منزله ورعاية والدته المريضة وزوجته وطفله، وهي القصة التي نشرت تفاصيلها "سبق" من قبل.

لكن تدخل والد الشاب وزوجته ورفضهما الاتفاق حداً بالمواطن إلى التنحي عنه خشية وقوعه في مساءلات قانونية، خاصة في ظل تمسك الأم والزوجة باتهامهما له باستغلال عوز وحالة الشاب النفسية وهو خلف قضبان السجن، وإحساسه بالتعرض للظلم، إضافة إلى ضغوطات يمارسها خصمه عليه نجحت في إطالة بقائه داخل السجن، وتعطيل سير ملف قضيته، وعدم عرضها على الجهات المختصة والشرعية، وعدم الأخذ في الاعتبار ما في حوزته من ثبوتات ووثائق من شأنها كشف حثثيات خفية للقضية، وتأكيد بطلان الدعوى المقامة ضده.



بداية الدراسة .. صورة مختلفة !

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120905/Con20120905530219.htm>

أ. د. إبراهيم إسماعيل كتيبي

دائماً وأبداً كانت الصحف في السابق ترسم لنا صورة وردية مع بداية العام الدراسي، وتصريحات المسؤولين بأن كل شيء على ما يرام ولا أحسن، وهذا العام اختلفت الصورة في الصحافة حيث أخبار ومتابعات لحالات خلل وخطر في بعض المدارس من أعطال مكيفات بالجملة والتماسات كهربائية وأثرية وأزمة نقل مدرسي، وزاد عليها مطالبة من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بسرعة استبدال المباني غير الصالحة للتعليم والاهتمام بالصيانة، ومطالبة جمعية حقوق الإنسان قبل أسابيع للوزارة بمعالجة التكدس الشديد في بعض المدارس النائية والنقص في كوادر التعليم وتأمين وسائل نقل مناسبة للحد من حوادث الطرق.

هكذا جاءت الصورة مع إطلالة الدراسة هذا العام، فهل استجد ذلك ولم تكن هذه المشكلات موجودة من قبل؟ بالتأكيد لا، فأني منصف يقول إن إمكانات التعليم شهدت في السنوات الأخيرة قفزات كبيرة وجادة في تطوير المناهج والمباني الحديثة (2500 مدرسة) وتطبيق اللامركزية وتنشيط عشرات الآلاف في مختلف الوظائف ورفع المراتب بالمدارس الأهلية، والآمال عريضة في أن تستكمل الوزارة خطتها لتحقيق مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير التعليم لينعكس على العملية التعليمية والمخرجات بشكل متكامل.

إذا الصورة الوردية في الماضي لم تكن تعني انعدام المشكلات والأخطاء بل كانت كثيرة ومتراكمة وتأخذ من إمكانات وجهود الوزارة الكثير للتصحيح والتطوير، لكن المسألة تكمن في الشفافية وهذه نحسبها للصحافة ووسائل الإعلام عامة، وتحسب بالتأكيد لوزارة التربية والتعليم ولسمو الوزير وقياداتها العليا، ولهذا نتطلع إلى سرعة تجاوب وتحرك إدارات التعليم والمدارس لمعالجة أي أخطاء مرصودة مع استمرارية التطوير وهي اليوم تملك الصلاحيات.

إن العلة دائماً والخطر الحقيقي في أي جهة حكومية يكمن في الروتين والتقارير الرسمية التي لا يعدو كونها (إبراء ذمة) ينفذ بها المسؤول يده عند أي حادث لاسمح الله، وهذا أسلوب عقيم لا يعالج مشكلات ولا يحقق تطويراً، كما أن أي مسؤول ينزعج من النقد الموضوعي لإدارته ولا يسمع صوت الناس ومعاناتهم فإنه يزيد الترهل والإهمال الوظيفي ويعطل كل فرص الإصلاح والتطوير.

إن وجود أخطاء أو إهمال أمر غير مبرر، لكن المهم الشفافية والاستجابة والمتابعة حتى يتم العلاج، وتضييق المسافة بين مدارس بدأت التطوير الحقيقي وأخرى تسير كالسحفاة حتى يأتيها الدور ونتمنى ألا يطول الانتظار.

تفحيط مؤسسات المجتمع المدني

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120903/Con20120903529634.htm>

بدر بن سعود

الجهات الأمنية في مدينة الطائف أوقفت سبعين مفحطاً، على خلفية استدراج دورية مرور ومن ثم ملاحقتها وصدمها من قبل أحد المفحطين، وفي التفاصيل المنشورة أن هذا المفحط يعمل مدرسا في وزارة التربية والتعليم، وقد وقعت الحادثة في العشر الأواخر من رمضان أو في الأسبوع الأول من أغسطس، والدورية حضرت إلى الموقع بعد أن استقبلت بلاغا كاذبا عن انقلاب سيارة، وربما كان الموضوع متعمدا.

قيام مدرس بالتفحيط والترصد لسيارة رسمية يشير إلى أن هذه الممارسة الخطرة ليست حكرا على المراهقين والشباب الصغار، وأن بعض من يفترض فيهم أن يكونوا قدوة في الالتزام والتصرفات المسؤولة أصبحوا جزءا من المشكلة، ولا أستبعد وجود موقوفين آخرين من أصحاب الوظائف، وتصوير المشهد المخجل ورفعته على الإنترنت وكلمات التشجيع والتأييد ممن صور تؤكد أن المجتمع يعيش تطرفا واضحا في أشياء كثيرة، ومن الشواهد اليومية: التطرف أو التعصب للمذهب أو القبيلة أو المنطقة في المواقع الإلكترونية والصحافة المطبوعة والتلفزيون، التمييز ضد المرأة بدون مبرر معقول، والبطولات الصغيرة لتمجيد الذات وتسفيه المخالف، كما أن صدم سيارة رسمية لا يختلف - في نظري - عن التحفظ على القرارات الرسمية، أو تعطيلها في المؤسسات العامة بمباركة من البيروقراطية الإدارية.

قرأت كلاما جميلا يتناول مؤسسات المجتمع المدني في المملكة، ويشرح بصور نظام يخصها قريبا، والمؤسسات المذكورة ليست حكومية ولا تجارية وتقوم على العمل التطوعي، وتحاول تحسين ظروف وأحوال الناس في مجالات اختصاصها، وسترتبط بهيئة حكومية عليا تشرف عليها وتصدر تراخيصها ولا تتدخل في شؤونها، ومن نماذجها الموجودة حاليا الجمعية السعودية لحقوق الإنسان، ويجوز أن نلحق بها الجمعيات الخيرية وجمعيات سعودية تعمل بتراخيص صادرة من دول أجنبية أو بدون تراخيص، وفي المجتمعات الغربية ومعظم الدول العربية تقدم الاتحادات المهنية والعمالية والعامة مثالا صادقا لطبيعة عمل هذه المؤسسات واهتمامها الكبير بالجانب الحقوقي، أو في تمثيل من تتكلم باسمهم في مواجهة المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص، وبطريقة تشبه ديوان المظالم ولجنة فض المنازعات بوزارة التجارة السعودية، والفرق أنها مستقلة وتختار من يديرها بالانتخاب أو بالتزكية.

فكرة الانتماء لكيان حر يخاطب هموم ومشاكل من ينسبون إليه جديده محليا، أو حتى يستقيم الوصف لا توجد له تطبيقات حقيقية ومحسوسة على أرض الواقع، باستثناء جمعية حماية المستهلك وإنجازاتها المتواضعة جدا والخلافات الشخصية بين أعضائها قبل سنتين تقريبا، واهتمامهم بالشكليات والمناصب بعيدا عن أهداف الجمعية، وباب الاستثمار في مؤسسات المجتمع المدني مفتوح استنادا لأنماطها الموجودة حول العالم، فالمفحطون يجوز لهم إنشاء جمعية لحماية حقوقهم إن وجدت، والمجتمع من حقه تأسيس جمعية أصدقاء الشارع للوقوف في وجه المفحطين وأشباههم، وأيضا المعلمون والطلبة والصحافيون وجمهور الصحافة وأساتذة الجامعات وموظفو التعليم العالي والمبتعثون والمبتعثات والنساء والرجال... وهكذا، ومن الإيجابيات أن هذه الكيانات قد تحيد الانتماءات العنصرية أو الحسابات الوظيفية المعقدة وتساهل بين المختلفين في المذهب أو في غيره، إضافة إلى أنها قد تتشغل بنفسها ومناصب أعضائها وبخلافاتها الداخلية والخارجية مع الجمعيات المخالفة لخطها، وقد لا تمارس مهامها الفعلية إلا في حدود ضيقة أو في المناسبات، ومن الممكن أحيانا أن تضع حولا فاعلة لمشاكلها بدون تدخل أو مساعدة حكومية.

التنظير المكتبي حول مؤسسات المجتمع المدني مدهش، والأهم ألا هو وجود بيئة صالحة وصحية لقيامها، لأنها قد تستغل في الضغط والابتزاز ولأغراض شخصية لا تخدم الصالح العام، وآخر ما نتمناه أن يفحط المدنيون في وجه الرسميين، مثلما فعل المدرس مع الدورية

شماء الكيفة يا وزير التربية والتعليم

المصدر: جريدة اليوم الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/57565.html>

ثامر الميمان

تطول القضية يا سمو الوزير .. والقارئ الكريم لا ذنب له لقراءة أرقام وتواريخ وتوابع ومشاكل الكيفيات تتزايد بدءاً من المبنى مروراً بالحاسب الآلي وصولاً إلى مديرات خلف الأسوار لا يسمح بمقابلة إحداهن.

1- شكواها بعثتها إليكم في الأيام 16، 19، 22، 25 من شهر جمادى الأولى 1433 هـ ورجتكم في خطاب قصير يحمل لكم كل الحب والاحترام أن تنتظروا في موضوعها قبل الكتابة عنه، وانتظرت، وصمتت وصمتت وصامت شماء. المعلمة الكيفة، ومازلت منتظراً، ومازلت معاتبته.

2- ليست معاناة المعلمة الكيفة شماء فقط، بل وكل المعلمات والطالبات الكيفيات، لأنها في ذاكرة الوطن، وكذلك سيئات في ذاكرة الوطن ولأن القضية تطول، سأحاول بعثها لكم مرة خامسة، فالحكاية تطول، فهل تجد شماء هذه المرة دقائق من وقتكم الكريم لتقرؤوا رسالتها أو تتصلوا بها على هاتفها، وأرجو ألا يطول الانتظار.

3- خطابات شماء وزميلاتها أرسلت إلى مدير تعليم البنات بالمنطقة سابقاً الدكتور سمير العمران وإلى نائبه فهد الغفيلي وخاطبت زميلاتها كل الصحف وصولاً إلى الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

4- تكونت لجان برئاسة الدكتورة ملكة الطيار رئيسة الشؤون التعليمية التي أكدت حق شماء وزميلاتها في مطالبهن بمطابقتهم بنظام رعاية المعاقين، لكن دون جدوى.

5- عام 1431 هـ بعثت الشكوى لسموكم وأحلتكم شكواهن إلى الأستاذة نورة الفايز التي أحالت بدورها المعاملة إلى الدكتور سمير العمران، ثم إلى الأستاذة نادية المهنا، ثم إلى مدير التعليم الجديد الدكتور عبد الرحمن المديرس الذي أحاله إلى النائب فهد الغفيلي الذي أحاله إلى قسم المباني ومن إلى ومن إلى ومن إلى.

** تطول القضية يا سمو الوزير .. والقارئ الكريم لا ذنب له لقراءة أرقام وتواريخ وتوابع ومشاكل الكيفيات تتزايد بدءاً من المبنى مروراً بالحاسب الآلي وصولاً إلى مديرات خلف الأسوار لا يسمح بمقابلة إحداهن.

** لو سمحتم .. سأبعث خطاب الكيفة العفيفة وزميلاتها الطالبات إليكم على رقم الفاكس الذي بعثت إليه سابقاً (01 4050477)، والحديث مع شماء أكيد أفضل، لأنها وزميلاتها أمل هذا الوطن وصوته وصورته وأنتم لهن بعد الله أمل.

ورزقي على الله.

المجتمع المدني

المصدر: جريدة البلاد السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

<http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=13289>

عبد الله فراج الشريف

في النظم الديمقراطية اهتمام بالغ بما يسمى أحياناً "المجال العام" وهو يعني المساحة الفاصلة بين جماهير الناس واجهزة الدولة المختلفة، أو قل نظامها السياسي أو الحكم فيها، فليست كتلة السكان تابعة، بل هي المحرك الأساسي لكل أنشطة الدولة، وحتى لا يطغى المتحكمون في أجهزة الدولة، أو مؤسسات الحكم على الناس فيصبحوا تابعين لهم ومسيطر عليهم، لا رأي لهم فيما تقوم به بالذات الاجهزة المباشرة للحكم، كان لابد وان يتاح للناس المشاركة الفاعلة في كل القرارات التي تمس حياتهم، فتنشأ بينهم اتفاقات لإنشاء مؤسسات اهلية، برغبات منهم فردية او فئوية جماعية، نسميها مؤسسات المجتمع المدني، وتتنوع هذه المؤسسات وتتلون، ولكنها جميعاً انما تنشأ في فضاء الحرية الذي يوجد النظام الديمقراطي، غير موجهة ولا مسيطر عليها من اي جهة حكومية، ومن اهم هذه المؤسسات الاحزاب السياسية، التي تتبنى مشاريع للنهوض بالوطن، وتعلنها ليختارها الناس على اساسها للحكم لفترة محددة، ومنها النقابات المختلفة، والتي تقوم بدور هام في رعاية الافراد المنتمين اليها وتدافع عن حقوقهم، وتخفف العبء على الحكومة ولكنها في ذات الوقت تمنعها من ان تطغى على الافراد وتسلبهم حقوقهم، وكذلك المؤسسات الحقوقية المختلفة مثل جمعيات حقوق الانسان، كذلك المؤسسات الثقافية التي تنشأ من قبل الافراد او المجموعات المنتمية للون ثقافي معين كالادب او الفنون بصفة عامة، كذلك الاندية الاجتماعية والرياضية، ومؤسسات الخدمات التطوعية، وجمعيات التكافل الاجتماعي كجمعيات البر مثلاً، وهذا كله ما يسمونه فضاء الحرية، فالمجتمع المدني لا يمكن ان ينشأ الا في ظل مجتمع يرفع الحريات العامة، والحقوق الانسانية المرعية، والمجتمعات الانسانية التي اختارت النظام الديمقراطي نظاماً للحكم لا تعاني اي مشكلة بالنسبة للمجتمع المدني ومؤسساته، بل هو الاصل فيها، الذي يحقق التوازن بين سلطات الدولة المختلفة والافراد، ولكن المجتمعات التي لا تزال خارج منظومة الدول الديمقراطية لديها مزيد حساسية من المجتمع المدني لا تقتنه حتى لا تنشأ مؤسساته، لتبقى السلطة للحكومة مطلقة، وهذا هو ما يمايز بين النظم المعاصرة، ولعلنا نقرب من النظام الديمقراطي، فالانتقال اليه في المنظور القريب أمر مستبعد، ولعله قادم بإذن الله فهو ما نرجو والله ولي التوفيق.

حقوق الإنسان تتفاعل مع طفل الليث المباع والأب رهن الإيقاف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/398789>

معبض الثقفي - الليث

تفاعلت حقوق الإنسان مع قضية طفل الليث البنجلاديشي الذي لا تزال معاملته قيد التحقيق بشرطة محافظة الليث، وقال سلطان عبدالله من الفرع الرئيس لهيئة حقوق الإنسان بالرياض للمدينة أن القضية قيد اهتمام الهيئة ورئيسها الدكتور بندر العبيان، مبيئاً أنه سيتم عرض الموضوع على رئيس الهيئة والذي سيوجه فيه باللائم. وكان العقيد فواز الروقي مدير شرطة محافظة الليث قد بين أن قضية العامل البنجلاديشي صاحب الطفل لا تزال قيد النظر، مؤكداً استمرار التحقيقات في القضية فيما لا يزال رب الأسرة رهن الإيقاف وسيتم الإفراج عنه حين انتهاء التحقيقات، وكشف ملابسات القضية ومعرفة الدوافع والأسباب التي قادت تلك الأسرة لشراء الطفل. يذكر أن شرطة محافظة الليث ممثلة في شعبة البحث الجنائي قد كشفت قضية بيع الطفل التي حدثت قبل 3 سنوات داخل مستشفى الليث العام والتي تزعمها زوج بنجلاديشي وزوجة إندونيسية ليبيعوا الطفل لأسرة بنجلاديشية بقيمة ثلاثة آلاف ريال.



محاميه يطالب بمحاسبة المقصرين والتعويض بـ 50 مليون ريال الحكمي يجدد المطالب بمعرفة قبر ابنه "القاصر" بعد القصاص منه تعزيراً

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://sabq.org/8fnfde>

سلطان المالكي - سبق - خاص:

جدد المواطن حسين أبو القاسم حكمي مطالبته بحقه الشرعي بعد تنفيذ حُكم "القتل تعزيراً" في ابنه القاصر، الذي تم القصاص منه - قبل أربع سنوات - دون إعلام أسرته في منطقة جازان، إثر القبض عليه من قبل شرطة المنطقة والتحقيق معه وإجباره على الاعتراف، ومن ثم إدانته، على حد قول والده. وقال "حسين حكمي" إنه تم تنفيذ حُكم القصاص بابنه "معيد" دون علمه أو علم عائلته، حتى أنه لا يعرف المكان الذي دُفن فيه ابنه، وهل له قبر أم لا؟ وتساءل حكمي عن السبب الذي منع من تنفيذ الحُكم من تسليمه جثة ابنه، وصورة الصك الشرعي بعد تصديقه من الجهات القضائية المختصة؛ بوصفه حقاً شرعياً له. وطالب "حكمي" بمحاسبة المتسببين فيما حدث لابنه، وتعويضه مادياً عن هذا التجاوز والتقصير. من جهته قال عبد الله الزمامي، المحامي القائم على قضية "حسين حكمي"، إن القضية ليست بالسهلة؛ لأنها تتعلق بإزهاق روح قاصر، ويتحمل مسؤوليتها المباشرة شرطة جازان.

وأوضح "الزمامي" أنه يجب أن يوجد بكل فرع لهيئة التحقيق بالسعودية دائرة تُسمى "دائرة الرقابة على السجون وتنفيذ الأحكام"، واختصاص هذه الهيئة - حسب نص المادة رقم "3" من نظامها - أنها هي الجهة المخولة والمختصة بالتحقيق في مثل هذه الجرائم، كما أقرت ذلك المادتان "13" و"14" من نظام الإجراءات الجزائية، المتوَّج بالمرسوم الملكي الكريم رقم "م/ 39" بتاريخ 28/ 7/ 1422هـ.

وتابع الزمامي: "تم افتتاح فرع هيئة التحقيق والادعاء العام في منطقة جازان عام 1420 هـ، والجريمة وقعت في 1426 هـ؛ ما يعني أن الفرع زاول عمله أكثر من 5 سنوات قبل وقوع الجريمة بكامل الحرية!".

وتساءل: "كيف يتم إيقاف الحدث من قبل قسم شرطة المضايقات التابعة لشرطة جازان لأكثر من شهر، ثم يرحل إلى شرطة جازان، ويتم الاستجواب والتحقيق ونزع الاعتراف منه بالقوة؟! ويصادق على الاعتراف شرعاً؟؟!". مضيفاً: "أين هيئة الرقابة على السجون؟ هل يُعقل أن الشرطة تقبض وتُحقّق وتستجوب وتنزع الاعتراف وتدين؟؟ دون رقيب أو حسيب؟! وأين تطبيق النظام العام والخاص بحق هذا الحدث (الصبي)؟".

وأضاف: "توجد تعليمات من مقام وزير الداخلية منذ عام 1389 هـ، متضمنة حفظ كامل حقوق الأحداث فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذه الفئة الخاصة في مجتمعنا، ومن هم المختصون بالتحقيق معهم، وذلك بحسب نص المادة رقم 13 من نظام الإجراءات الجزائية".

وأردف الزمامي: "أنا لا أبرئ الحدث، وفي الوقت نفسه لا أدينه؛ لأنني أولاً لم أطلع على مسرح الجريمة، وثانياً لم أباشر القضية، ولكن يوجد ملاسبات حول الموضوع، وهناك أكثر من شخص تم إيقافهم من أعمار وجنسيات مختلفة، والواجب عليّ بوصفي محامياً أن أوضح لكل متهم أن ولاية الأمر تعهدوا بحفظ حقوق المجتمع دون تفريق بين لون أو جنس أو دين أو أي منطقة من مناطق بلادنا الغالية، وهذا يبدأ من النظام الأساسي للحكم، شاملاً الأنظمة المعنية والمختصة بذلك".

وأوضح المحامي الزمامي أن هناك قراراً صادراً من هيئة كبار العلماء رقم "209"، بتاريخ 9/ 11/ 1422 هـ "يتضمن أولاً تحديد سن البلوغ، وهو خمسة عشر عاماً، والحدث كان عمره أثناء وقوع الحادثة 14 عاماً وتسعة أشهر. ثانياً: صدر هذا القرار من أجل تحديد المسؤولية في جرائم القتل أو الجرائم التي عقوبتها القتل، وتنص المادة رقم 13 من نظام الإجراءات الجزائية السعودية على أن هيئة التحقيق والادعاء العام تتولى التحقيق والادعاء العام طبقاً لنظامها، وبدورها تقوم بتطبيق تعليمات الأحداث عن طريق دار الرعاية الاجتماعية، والقاضي المختص هو الذي يأمر بالإيقاف أو بالإفراج بعد أخذ التقارير الطبية عن حالة الحدث (الصبي)، وهي الحالة العقلية والنفسية والبدنية والصحية والاجتماعية.

والسؤال الذي نطرحه: هل تم فعل ذلك مع الحدث (معيّد حكمي)؟ وهل يتم تطبيق تعليمات الأحداث في كل الأحوال؟". وأضاف: "الذي حدث مع (معيّد) - رحمه الله - أن الشرطة هي التي استجوبته، وحققت معه، وتم نزع الاعتراف بالإكراه وبالقوة وبالتعذيب".

وقال: "أنا أتساءل: أين دور الدوائر الحكومية المختصة في المنطقة؟ وأين فرع هيئة التحقيق والادعاء العام، خاصة أن القضية أخذت أكثر من سنة ونصف السنة؟ ولماذا لم تقوموا بزيارته النظامية والمعتادة في التوقيف أو في دار رعاية الأحداث؟ لماذا لم تأخذوا بشكواه أو شكوى والده؟ ولماذا الصمت وعدم التفاعل مع الحدث؟".

وأكد الزمامي أنه "لم يُطبّق بحق الحدث (معيّد حكمي) تعليمات الأحداث مطلقاً، ولم يتم إرساله إلى أقرب مركز صحي مؤهل؛ للكشف عن حالته الصحية والنفسية والعصبية والاجتماعية".

وكشف المحامي الزمامي أن أحد القضاة بالمحكمة قام بإرجاع الحدث مرتين؛ لأن القاضي قال للحدث إن اعترافك هذا سيؤدي إلى القصاص؛ ليردّ عليه الحدث قائلاً: "أجبرت على الاعتراف بالإكراه"؛ فسأله القاضي "هل لديك بينة على ما تقول؟"؛ فرد الحدث على فضيلة القاضي بقوله: "انظر إلى جسمي وأنت تعرف ما الذي أجبرني على الاعتراف"؛ حيث تعرض للضرب والتعذيب والاعتراف بالقتل كرهاً، إلا أن القاضي رفض التصديق على هذا الاعتراف، ونُقل الحدث بعد ذلك إلى المحكمة، ولا نعلم ما تم بعد ذلك بسبب عدم اكتمال صورة الحكم الشرعي، إضافة إلى أننا لم نستلم صورة كاملة من الصك الشرعي حتى إعداد هذا اللقاء.

وتابع الزمامي: "جاءني الموضوع الخاص بالحكمي عن طريق هيئة حقوق الإنسان، وأنا كنت محامياً لهم، وتبرعتُ بالاضطلاع به لوجه الله، وأشكر معالي الشيخ تركي السديري رئيس هيئة حقوق الإنسان سابقاً على وقوفه الإنساني معي محاولين بذلك الحصول على صورة من الصك الشرعي الصادر من المحكمة العامة بمنطقة جازان، لكننا لم نحصل عليه حتى الآن، وآخر ردّ كان بأن المعاملة لدى الحاكم الإداري بمنطقة جازان".

وذكر المحامي الزمامي أنه قام برفع شكوى إلى ديوان المظالم على شرطة جازان، وتم قبولها، وتم حضور ما يقارب 12 جلسة، واعترف ممثل الأمن العام بأن شرطة جازان هي التي قامت باستيقاف الحدث والتحقيق معه واستجوابه وإدانته، وبعدها تم الحكم بمنطوقه "بعد اختصاص المحاكم الإدارية ولائياً بنظر الدعوى". وبعد ذلك انتظرنا 7 جلسات حتى

نتمكن من استلام الحكم، والمعتاد في مثل هذه الحالات أن نستلم الصك خلال 10 أيام أو 20 يوماً أو شهر في أقصى حد، وبعد الجلسات الـ 19 جاء حُكم ديوان المظالم بعدم الاختصاص ولائياً".

وأضاف: "طلبنا إحالتها إلى المحكمة المتخصصة حسبما جاء بنص المادة رقم 74 من نظام المرافعات الشرعية، لكن القاضي رفض ذلك، وقال (استأنف الحكم)، وقمنا بعمل الاستئناف؛ فقد جاء الحكم مطابقاً لما في المحكمة الابتدائية، وقالوا بعدم الاختصاص ولائياً، وطلبت منهم تفسير ما المقصود بـ(ولائياً). علماً بأن الولاية هي للمحاكم الإدارية، وهذا ما تؤكد لنا الأنظمة. والذي نعرفه - حسب النظام الإداري - أن دعوى المطالبة بالتعويض ضد إحدى الدوائر الحكومية من اختصاص ديوان المظالم حسب نص المادة رقم (8 / ج) من نظام الديوان المتوج بالمرسوم الملكي رقم (م/ 51)، بتاريخ 17 / 7 / 1402هـ، وأيضاً بنص المادة رقم (13 / ج) من نظام القضاء الجديد المتوج بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/ 78)، بتاريخ 19 / 9 / 1428هـ. فإذا كان هناك ما يخالف دعوانا فنحن مستعدون لمعرفة الأنظمة، والذي يجب أن يوضح للجميع أن القواعد الأمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها".

وبيّن الزمامي أن والد الحدث ذهب لزيارة ابنه بدار الرعاية؛ ففوجئ بأنه تم القصاص منه قبلها بيوم؛ فسقطت الأم مغشياً عليها، والأب تمالك نفسه غير مصدق للخبر؛ حيث إن المعاملة أخذت مجراها بشكل سريع جداً وغير مسبق.

وتابع: "الله أعلم مَنْ وراء هذا الشيء، فسألهم أين جثمان ابني للصلاة عليه، إلا أنهم قالوا إن الشرطة هي المسؤولة عن الجثمان؛ فذهب إلى الشرطة لكي يتمكن من آخر رؤية لابنه؛ فقالوا له اذهب إلى المستشفى، الذي قال مسؤولوه إن الجثة لدى البلدية؛ فانصدم الأب. وحتى الآن لم يحصل على الجثة أو يعلم مكان قبر ابنه، وفقاً لما نقله والد الحدث للمحامي".

ويطالب الزمامي بإحالة المتسببين في الدعوى إلى المحكمة المختصة، حسب نطق المحكمة الإدارية بذلك، كما يطالب بصورة طبق الأصل من الحكم الصادر من المحكمة العامة بجازان، وكذلك مكان دفن الحدث، وتعويض مالي حتى لو وصل إلى أكثر من 50 مليون ريال.

واعتبر أن "ما حصل للحدث (الصبي) من تعذيب وإكراه ونزع للاعتراف والقصاص منه وعدم تسليم الجثة وعدم علم أهله بذلك كفيل بتعويض أكثر من ذلك، وكلها طلبات شرعية ونظامية وحقوقية لجميع أفراد أسرة الحدث".

"سيق" بدورها تواصلت مع شرطة جازان، ممثلة في الرائد عبدالرحمن الزهراني، المتحدث الرسمي لشرطة جازان، الذي قال إن الشرطة تمتنع عن التصريح حول الموضوع.



تقدّم بشكوى لهيئة مكافحة الفساد وأخرى لحقوق الإنسان مواطن برنية يرفض تسديد فاتورة "باهظة" و"الكهرباء" تتوعدّه بقطع التيار

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://sabq.org/4jnfde>

عمر السبيعي - سبق - رنية: هددت شركة الكهرباء السعودية في محافظة رنية مواطناً، رفض دفع مبلغ فاتورة كهرباء بمبلغ كبير، بقطع التيار. وكان راشد بدحان السبيعي قد تقدّم في رمضان الماضي بشكوى لهيئة حقوق الإنسان وأخرى للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مفادهما المطالبة بالتحقيق في مبلغ فاتورة باهظة القيمة مسجلة باسم أخيه بتاريخ 12 رمضان من مكتب اشتراكات كهرباء رنية.

وقد حصلت "سبق" على نسخة من الشكوى المُقدّمة في تاريخ 20 رمضان، وجاء فيها: "أتقدّم لكم بهذه الشكوى؛ لما صدر بحقي من خطأ للمرة الثانية؛ حيث تصدر لي فاتورة باهظة القيمة كل رمضان منذ السنة الماضية، ويكون هذا لي أنا خاصة من دون المجاورين، وفي هذه الفترة فقط".

وأضاف في الشكوى بأن الفاتورة "صدرت العام الماضي بمبلغ (3305) ريالاً، وهذا العام بمبلغ (2491) ريالاً، والفواتير المرفقة تبين ما أشير إليه، وعند مراجعة الشركة لا يفيدونني بشيء يُبرّر ذلك، سوى دفع المبلغ عاجلاً".

وقال السبيعي لـ "سبق" إنه سدّد فاتورة شهر شعبان الماضي بمبلغ 15 ريالاً فقط، وجميع فواتير العام الحالي لم تصل إلى 180 ريالاً إطلاقاً.

وأضاف: "لم تُسمع نداءات فاتورة رمضان العام الماضي الباهظة؛ ما أجبرني على السداد والرضا بذلك".

وطالب بتدخّل الجهات المعنية والتحقيق في هذه المبالغ الباهظة وغير المُتّعة له.

من جهتها حاولت "سبق" مراراً وتكراراً الحصول على تعليق من الشركة حول قضية المواطن، إلا أنه لم يتسنّ لها ذلك.



صمت المنابر

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=13386>

نورة العمرو

قام حكيم ياباني في القرن السابع عشر بنحت رسم على أحد أبواب المعابد لتوثيق أحد أهم النقاط لمدونة قواعد سلوك آنذاك. اتخذ الحكيم من القرد وسيلة لتصوير دورة حياة الإنسان، ولذلك فقد قام بنحت ثلاثة قردة، أولها يغطي عينيه حتى لا يرى الشر، والآخر يغطي أذنيه حتى لا يسمعه والأخير يغطي فمه حتى لا يتحدث به. دبت الحياة في هذه الرسمة لتصبح مبدأ عالمياً يختلف عليه الشرق والغرب، فهو دلالة على الأخلاقيات العالية شرقاً ومقولة يُلْمَز بها الانتقائيون في الغرب ليختزلوها بـ "لا أرى، لا أسمع، لا أتكلّم"، أما القردة الثلاثة لدينا فما زالوا يتأرجحون كتأرجح القردة على الأشجار ما بين هذا وذاك، في تتبع واضح لمكان الموز الوفير.

ضجت الصحف ووسائل الإعلام بمتابعة ورصد مشكلات الصحة في محاولة لنقل الرأي العام وإيصاله كأحد المنابر المتوفرة، إن لم يكن الوحيد في ظل عدم وجود الجمعيات والمؤسسات الأهلية. هذا الحراك الإعلامي مؤخراً قام بكشف مشكلة أكبر من مشكلات وزارة الصحة، وهي صمت المنابر. توارت هذه المنابر عن الأنظار وعن مطالبات الشارع ومعاناته بتفاعل ضعيف جداً وكأنها بانتظار الفائز بغنيمة الموز الأكبر لتتشدو معه وتقتات على مخلفاته.

المنابر أنواع وأشكال، والمدني منها لا وجود له لدينا، ولكن ماذا عن البقية؟! منبر هيئة حقوق الإنسان كالصامت أمام خرق أهم الحقوق الإنسانية، وهي الصحة في انتقائية واضحة، جهلاً أو عمداً، ويغض الطرف وكأن ما يحصل من وفيات وضحايا من ضعف وزارة الصحة وأدائها ليس كافياً لبدء حملات للمطالبة بالحفاظ على هذا الحق الإنساني المكفول للجميع ومحاسبة منتهكيه.

منبر مجلس الشورى يستمر في صمته وعدم تفاعله مع مطالبات المواطنين بحمايتهم من ضعف أداء هذه الوزارة الخدمية، فلا استدعاءات للمسؤولين التنفيذيين في الوزارة للتباحث معهم في هذا الضعف ومواطنه، ولا تفاعل يذكر مع الإعلام أو الجمهور، حيث إن الحوار خلف الستائر المسدلة لا يعد تفاعلاً ولا يحسب ما لم يكن شفافاً ومعلناً.

المنبر الديني والذي عزل نفسه عن بعض أحداث المجتمع، فأين دوره مما يحصل من سوء خدمات صحية أدت إلى التهلكة وفقدان النسل وضعف أفراد المجتمع؟ نحن دولة تحكم بالشريعة الإسلامية والتي تقوم مقاصدها الأساسية على حفظ النفس والدين والعقل والمال، فكما أن هناك هيئات شرعية للبنوك ورئاسة عامة للبحوث والإفتاء وهيئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها في تركيز على حفظ الدين والمال، فنحن بحاجة لمنبر ديني متفاعل لحفظ النفس والعقل وصحتها.

المنبر القانوني الضبابي، لا نعلم إن كان وجوده حقيقة أم سرايا، فلا وجود فاعل لمحمامي القضايا الصحية، وهو غير المستغرب لعدم وجود المحاكم الصحية المتخصصة وعدم وجود أنظمة قانونية لها، وبالتالي فإن أي قضية صحية ستحال لديوان المظالم أو للهيئة الصحية الشرعية ذات الاجتهادات الشخصية المحدودة والتي نعلم أنها غالبا ما ترفض العديد من حالات الشكاوى الصحية لعدم الاختصاص. هذه الثغرات القضائية الواضحة تدفعنا للاعتقاد بأن المنبر القانوني سيكون الأشد ضراوة بين المنابر، ولكنه حكيم لا يتحدث لا بسوء ولا بخير.

أصبحت المدن باختلافها رئيسية وطرفية تغص بالكليات الصحية بمختلف التخصصات وكليات القانون والشرعية، وللأسف فإن دورها غالبا هو امتداد للتعليم العام السلبي أحادي الاتجاه، فليس هناك تفعيل لمنابر التعليم العالي بمبادرات ومساهمات. قد يعود السبب مجددا لعدم وجود نظام للجمعيات والمؤسسات الأهلية والذي متى ما وجد سيسمح بتكوين النقابات الطلابية وتفعيل دورها، إلا أن هذا المنبر أحرص لم يحاول أعلامه وما يملك من طاقات شابة بين جنبات جامعاته ومبتعثيه، ولو للتأريخ، المبادرة بطرح الحلول وأن يكون المحرك للربط بين مشاكل المجتمع مع الصحة والإعلام وصناع القرار.

وزارة الصحة بحاجة لحلول قريبة وبعيدة المدى. بعضها بسيط لا يحتاج للجان وتحقيقات تهدر المال العام على أعضائها، وبعضها معقد وباجة لخارطة طريق جادة ذات منابر عدة بخط زمني واضح يتم الاستثمار بها لتعود بفوائد جمة لن تجنى ثمارها خلال فترة وزارية أو اثنتين.

صمت بعض المنابر مريب، لأنها غالبا ما تصم أذاننا عن طرح مواضيع منفصلة عن اهتمام الرأي العام وهموم المواطن، فلا هي صمتت عما لا يهمنا، ولا هي نطقت بالحق وبالأمانة الموكلة إليها وتحركت لتخرج نفسها عن النقطة العمياء التي لطالما ألزمتها الصمت الانتقائي.



لأني إنسان

المصدر: جريدة الوطن السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

<http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=13322>

بشائر محمد

تتبنى هيئة حقوق الإنسان، نشر الثقافة الحقوقية في المجتمع، عن طريق العديد من البرامج التوعوية التي تهدف إلى تنمية الحس الإنساني والشعور بالآخر، خاصة عند رب العمل الذي يتعامل مع من هو أقل منه اقتصاديا واجتماعيا، وقد انتشر في الآونة الأخيرة مشهد تمثيلي مصور، لمغادرة عاملة منزلية من بلادها وتركها عائلتها وأطفالها، لتأتي إلى بلادنا بحثا عن لقمة العيش، مع مثال لعائلة سعودية تستقبل عاملتها خير استقبال، ومع كوني من أشد المؤيدين لحقوق الإنسان، ومع من ينادون بحقوق العمالة الضعيفة، سواء كن عاملات منزليات أو عمالا رجالا في باقي المهن المختلفة، إلا أنني تمنيت ألا تعزى الحالة الحقوقية إلى الإسلام فقط بشعار: "لأني مسلم"، بل ليبتها نسبت إلى الإنسانية بشكل عام، حتى لا تنتفي حالة الإسلام عن بعض من ينتهكون حقوق العاملين والموظفين من السعوديين والسعوديات أنفسهم.. إلا إن كانت حقوق العمال التي تدعو لها حقوق الإنسان حكرا على العمالة الأجنبية.

فمقطع الفيديو الذي تروج له هيئة حقوق الإنسان لتعزز ثقافة حقوق العمالة، يحدث أمثاله بيننا كثيرا مع استبدال شخصية العاملة الشرق آسيوية بمعلمة سعودية، فكثير من المعلمات يتركن أطفالهن وأسرهن ويهاجرن من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب بحثا عن لقمة عيش كريمة، وتتويجا لجهد سنوات مضت. وهناك يلاقين العنت والتقييد بالضوابط والأنظمة لضمان حقوق طالبات تلك المنطقة، بغض النظر عن معاناة المعلمة نفسها، فهل ننفي حالة الإسلام عن كل متسبب في تشريد هذه العوائل على مدى سنوات؟ وننفي حالة الإسلام عن ممارس الضغط على المعلمات المغتربات؟ أم ننفي صفة الإنسانية عن كل هؤلاء؟

ما ينبغي أن يقال، إن حقوق الإنسان لا ترتبط بالعمالة فقط ولا بمن هم تحت إمرتنا فقط، بل هي حالة تستشعرها وتقر بها وتسعى لتحقيقها بما تستطيعه، لكل شريك لك في الإنسانية في كل بقاع الأرض. مراعاة حقوق الإنسان لا ترتبط بكونك مسلماً فقط بالرغم من أن الحالة الإنسانية، أهم الركائز الإسلامية، لكن هناك الكثير من غير المسلمين أكثر إنسانية، وإحساساً بالآخر وتفاعلاً مع قضاياها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"العدل" تستعين بـ"الأقمار الصناعية" للوصول إلى مرافقها "النائية"

الانتهاء من تطبيق الأنظمة الإلكترونية في 126 جهة عدلية

بالمملكة

المصدر: جريدة الوطن السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111700&CategoryID=5

الطائف: خالد الزهراني

كشفت وزارة العدل عن توجه جديد بدأت بالعمل لتحقيقه، بهدف وصولها إلكترونياً إلى مرافقها في المناطق النائية، التي لا تصلها خدمات الاتصال السلكي أو اللاسلكي، وذلك عبر الأقمار الصناعية. وأوضح مدير عام مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء المهندس ماجد العدوان لـ "الوطن"، أن الوزارة بدأت التواصل مع شركات اتصالات لاستحداث خدمة التواصل مع الجهات التابعة للوزارة في المناطق النائية، وذلك عبر الأقمار الصناعية، بعد أن تم تركيب أطباق الاتصال من خلال الأقمار الصناعية في جهات تابعة للوزارة. وقال إن الوزارة بدأت تطبيق الأنظمة الإلكترونية في 126 جهة تابعة لها، ومن ضمنها جميع محاكم الاستئناف و 45 محكمة عامة وجزئية و 13 فرعاً و 55 كتابة عدل ثانية و 11 كتابة عدل أولى، مشيراً إلى أن 120 جهة أخرى سيتم تشغيلها خلال الأشهر الأربعة المقبلة عن طريق نظام الربط بواسطة شركات الاتصالات، بعد أن تم تنفيذ شبكة الحاسب الآلي فيها.

وبين العدوان أنه تم تشكيل فرق عمل لتطبيق الأنظمة الإلكترونية، حيث انتهى تشكيل 13 فريقاً لتطبيق برنامج المحاكم الإلكترونية و 5 فرق لتطبيق نظام كتابات العدل الأولى الإلكتروني و 10 فرق لتطبيق نظام كتابات العدل الثانية الإلكتروني، وأن فريق العمل في المنطقة الشرقية ومنطقة جازان بدأ العمل في شهر رمضان المبارك لتطبيق الأنظمة الإلكترونية في 7 جهات.

وبين أن العمل مازال مستمراً من قبل لجان تطبيق الأنظمة الإلكترونية في المحاكم، ويتم الآن إرسال كافة الأجهزة التي تحتاجها فرق العمل في مختلف مناطق المملكة، وعند الانتهاء من تشغيل هذه الجهات خلال هذه الفترة تكون الوزارة قد أنجزت 80% من الجهات التابعة لها من محاكم وكتابات عدل وفروع.

وأشار العدوان إلى أن وزارة العدل وفرت التطبيقات الإلكترونية التي تشمل أنظمة المحاكم الإلكترونية وأنظمة كتابات العدل والأنظمة المالية والإدارية وكذلك خدمات البوابة الداخلية لـ 15 ألفاً من منسوبي الوزارة، التي تتيح لهم العديد من الخدمات، كما وفرت الوزارة لمنسوبيها خدمة الإنترنت والبريد الإلكتروني. ويبلغ عدد منسوبي الوزارة قرابة 22 ألفاً. وتم تدريب أكثر من 18 ألفاً منهم خلال الأشهر الثمانية الماضية، ومازال التدريب مستمراً ليشمل كافة منسوبي الوزارة. وأكد أن عدد زوار موقع وزارة العدل يبلغ أكثر من 50 ألف زائر يومياً للاستفادة من الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الوزارة والتي تزيد على 105 خدمات من خلال المواعيد لكتابات العدل وإتاحة الاستعلام للوكالات الشخصية من قبل الأفراد والجهات والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى برنامج حصر الورثة وحساب الميراث. كما تتيح بوابة الوزارة للمواطنين والمقيمين والشركات وغيرها تسجيل صحائف الدعوى الإلكترونية للراغبين في التقدم لرفع قضايا بالمحاكم حيث تم تقديم هذه الخدمة في المحكمة العامة بالدمام والمحكمة العامة بالقطيف والمحكمة العامة بالخبر والمحكمة العامة في بريدة والمحكمة العامة في عنيزة وغيرها. وسيتم خلال الشهر المقبل الانتهاء من تعميمها على جميع محاكم المملكة. مشيراً إلى أن صحائف الدعوى الإلكترونية ستسهم في استيفاء جميع المتطلبات والأسانيد التي يحتاجها القاضي من البيانات، ويسهم في تحديد الجهة المعنية للنظر بالقضية. وأشار إلى أن الموقع الإلكتروني للوزارة يبعث برسائل تنبيه عن مواعيد الجلسات إلى هواتف الذين سجلوا أرقامهم في صحائف الدعوى.

”شباب الأعمال”: حصر مشكلة البطالة في ”العمل”.. غير منطقي

مطالب بإعتماد استراتيجية وطنية لترسيخ ثقافة ريادة الأعمال

المصدر: جريدة الوطن السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=111727&CategoryID=2

الرياض: الوطن

قال رئيس اللجنة الوطنية لشباب الأعمال بمجلس الغرف السعودية علي العثيم إن وجود ما يقرب من 1.2 مليون بينهم أكثر من 300 ألف من حملة البكالوريوس من المسجلين ببرنامج حافز، إنما يعكس بالضرورة حجم الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

وأشار إلى أنه يجب إعادة النظر في مقررات المناهج الدراسية والعمل على تطويرها بما يواكب الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، مشيراً إلى أهمية توسيع قاعدة التدريب العملي التفاعلي ليشمل طلاب المدارس والجامعات بهدف إكساب الطلاب مهارات العمل الأساسية في مرحلة مبكرة ومبادئ الإدارة والتسويق وخدمات العملاء ومبادئ المحاسبة المالية، إضافة إلى المهارات التقنية والمهارات الريادية.

وأضاف العثيم أن تأهيل الشباب السعودي للمنافسة الحقيقية في سوق العمل يبدأ من خلال منظومة التعليم والتدريب التي تشكل قدراتهم، وأن التعليم القائم على البحث والتحليل والابتكار واكتشاف القدرات وصقلها وتوظيفها التوظيف الأمثل هو الذي يُمكنه من بناء جيل قادر على قيادة النشاط الاقتصادي والتحول به إلى اقتصاد مُنتج للمعرفة.

وحول تجربة مسابقة المشاريع الناشئة ”مبادر“ التي تُشرف عليها لجنة شباب الأعمال بغرفة الرياض، قال العثيم إنها أعطت بعض المؤشرات الإيجابية وأخرى عن مواطن الخلل في المنظومة التي يعبر من خلالها الطالب إلى الحياة العملية، مؤكداً أن اختصار مسؤولية حل مشكلة البطالة في وزارة العمل أمر غير منطقي لأنه يتعين على كافة مؤسسات الدولة أن تشارك مع القطاع الخاص في محاصرة البطالة والحد منها.

وأشار العثيم إلى أهمية اعتماد استراتيجية وطنية لترسيخ ثقافة ريادة الأعمال وتحفيز العمل الحر بالمجتمع كأحد الحلول الناجعة للمساهمة في حل تلك المشكلة، وكذلك ضرورة التوجه نحو آليات تمويل غير تقليدية لتمويل المشروعات الناشئة كصناديق ”رأس المال الجريء“ والعمل على تمكين الشباب بتهيئة البنية التحتية المادية والمعلوماتية والمؤسسية لهم، وتقديم الحوافز والمنح الحكومية لمشروعاتهم وتأهيل منتجات تلك المشروعات لتتطابق المواصفات القياسية العالمية والسعي إلى توطين التقنية بما يعزز من قدراتها التنافسية.

وأشاد العثيم بالجهود المبذولة من قبل وزارتي العمل والتجارة من أجل تهيئة مناخ مُحفز لزيادة أعداد المشروعات الناشئة داخل منظومة الاقتصاد الوطني، والعمل على احتضان تلك المشروعات وزيادة فرص نجاحها خاصة في مراحلها الأولى متمنياً أن تُؤتي تلك الجهود أكلها في المستقبل القريب.

يذكر أن اللجنة الوطنية لشباب الأعمال هي إحدى لجان مجلس الغرف السعودية التي تسعى إلى بناء وتهيئة وتمكين جيل من شباب الأعمال قادر على مواجهة التحديات والتعامل مع متغيرات العصر مستلهمًا تجارب جيل الرواد من رجال الأعمال ومستفيداً من خبراته.

”عملية ليزر” خاطئة تهدد شابا بالعمى

13 قضية خطأ طبي لعمليات العيون في جدة خلال عام بمستشفيات خاصة

المصدر: جريدة الوطن السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=111656&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
اشتكى الشاب ضيف الله الغامدي (33 عاما)، وهو متزوج ولديه طفلتان ويعمل في أحد القطاعات الحكومية، من تعرضه لخطأ طبي بعد عملية لتصحيح النظر بالليزر. وخرج الغامدي من العملية وهو يقاد على أيدي أقاربه كفاقد للبصر بعد أن تسبب خطأ طبي ارتكبه طبيب مقيم بمستشفى خاص في إحداث جرح خطير بمنطقة الشبكية. ومن المفارقات الغريبة أن الطبيب المقيم ارتكب الخطأ دون خلفية مسبقة له في معرفة الأضرار الخطيرة التي قد تنجم في مثل هذه العمليات، مما تسبب في حدوث مضاعفات ألزمت المريض بعد الخروج من العملية السرير وأصبح غير قادر على ممارسة حياته الطبيعية كما في السابق. ورفع الغامدي شكوى أمام الهيئة الصحية الشرعية بجدة.

وعن تفاصيل ما حدث له قال الغامدي لـ”الوطن”: راجعت مستشفى خاصا لإجراء عملية تصحيح النظر بالليزر، وبعد مقابلة الطبيب المقيم الذي أجرى الفحوصات كافة قبل العملية، أكد لي على أهمية إجراء العملية في أقرب وقت بعد دفع المبلغ المتفق عليه، وبعد الدخول لغرفة العمليات بدا لي أن الطبيب أطل في إجراء العملية في العين اليمنى واستغرقت أكثر من 3 ساعات فمن المتعارف عليه طبيا أن مثل هذه العمليات تقدر مدتها بربع ساعة فقط بعد وضع المريض تحت جهاز الليزر.

وأضاف الغامدي أنه أثناء إجراء العملية لاحظ ارتباكا شديدا على الطبيب وقام باستدعاء طبيبة أخرى، وبعد نقاش حاد حصل بينهما، أخبرني الطبيب أن العين لم تستجب للعملية، مما أحدث جرحا في منطقة العين في الشبكية وستسير الأمور دون حدوث أضرار.

يقول ”خرجت من الغرفة وأقربائي يقودونني كفاقد البصر وأخذت أشعر بعدم الاتزان في المشي، والشعور بالألم شديد في منطقة العين وبعد العملية بساعات قليلة أصبحت أشعر بالألم في عيني وعدم القدرة على ممارسة حياتي بشكل طبيعي، إلى جانب عدم القدرة على الذهاب لعملي، وبعد مراجعة الطبيب أخبرني أن الألم ناجم عن أضرار الجرح الذي حدث خلال العملية”.

بعد مرور أسبوعين رفع الغامدي شكوى إلى الشؤون الصحية يطالب فيها بالحق الشرعي من المستشفى الخاص الذي مكن الطبيب من إجراء عمليات للمرضى دون أن تكون لديه خلفية مسبقة عنها، إلى جانب مطالبته بتعويض مادي عن الضرر النفسي والأضرار التي يعاني منها من عدم القدرة على ممارسة حياته الطبيعية، حيث أصبح يعاني من صداع مزمن وألم داخل العين وعدم القدرة على النوم من شدة الألم. وأضاف أن هذه الآلام أصبحت تباعته في فترات متعددة كل شهر، وأنه يخاف أن تصاب عينه بالعمى نتيجة هذا الخطأ.

وبعد تقديم الشكوى تمت إحالته إلى مستشفى العيون للكشف عليه، وأكد له أطباء في المستشفى أن الطبيب الذي أجرى له العملية أحدث له جرحا داخل العين يترتب عليه عدة أضرار. وتم تحويل قضيته إلى الهيئة الصحية الشرعية في جدة وبعد حضور الجلسة الأولى في شهر رجب الماضي تم استدعاء الطبيب وتم استجوابه وأجلت القضية إلى يوم 1433/11/9.

من جهته، أكد مصدر في الهيئة الصحية الشرعية لـ”الوطن” أن المواطن ضيف الله الغامدي تقدم إلى الشؤون الصحية بشكوى في حق طبيب مقيم ارتكب خطأ طبيا بحقه أثناء إجراء عملية تصحيح النظر بالليزر، وبعد حضور كل من الطبيب المقيم ومحامي المستشفى الخاص والمريض، اتضح أن الطبيب ارتكب خطأ طبيا في منطقة العين أثناء إجراء العملية تمثل في إحداث جرح خطير حيث استلمت الهيئة بشكل سري تقرير المريض المحول من مستشفى العيون.

وأضاف أنه ستم دراسة التقرير بين أعضاء اللجنة الشرعية، وفي حال ثبت أن المريض وقع ضحية لخطأ طبي أفقده القدرة على ممارسة حياته الطبيعية إلى جانب إدخاله في أضرار نفسية، سيتم الحكم بتعويضه بالحق الشرعي الذي تقررته اللجنة، وذلك بعد أن يثبت أن الطبيب أجرى عملياته بشكل خاطئ.

وأكد المصدر أن عدد قضايا الإعاقة بسبب الأخطاء الطبية في عمليات العيون بلغ أكثر من 13 قضية، بينما هناك تزايد في عدد الأخطاء الطبية المتسببة في حدوث إعاقات لفقد المنفعة، نتيجة عدم تمكن الأطباء من إجراء العمليات الجراحية بدقة داخل المستشفيات الخاصة.



”شبح” الباصات يطارد 3 جامعات

قصور أداء ”الحكومية” جعلهن لقمة ”سائغة” لسائقي المشاوير

المصدر: جريدة الوطن السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111723&CategoryID=5

الرياض: محمد السليمي

اشتكى طالبات 3 جامعات حكومية بمدينة الرياض من معاناتهن في وسائل النقل المتمثلة في عدم قابلية باصات الجامعات، مشيرين إلى أن الباصات الحكومية لا تستوعب أعداد الطالبات بحجة محدودية المقاعد، إضافة إلى أساليب تعجيزية -على حد تعبيرهن- تتمثل في حضور الباص لأذهن من المنازل بعد صلاة الفجر مباشرة، مما دعاهن إلى التعاقد مع سائقي ”المشاوير الخاصة” والعمالة غير النظامية، مبيات أن العمالة الوافدة من سائقي ”ميني باص” يغالون في أسعارهم التي بلغت في الفصل الدراسي الواحد 2500 ريال.

وأكدت مجموعة من طالبات جامعة الملك سعود، معاناة الكثيرات منهن عند التسجيل لدى إدارة النقل المختصة بتنظيم مقاعد الباصات، مبيات أن الباصات سرعان ما تزدحم بأسماء الراغبات في التسجيل بسبب محدودية المقاعد، لاسيما أن لكل باص عددا محددا من الطالبات في كل حي سكني بالمنطقة، مضيفات أن تعداد السكان في ازدياد بكثير من الأحياء ولا يقابله زيادة ملحوظة في الباصات.

وأوضحت إحدى الطالبات سارة عبدالعزيز، أنها تستقل الباص بعد صلاة الفجر مباشرة، إضافة إلى أنه لا ينتظر أمام المنزل أكثر من 60 ثانية وهو الأمر الذي يزيد من حدة التوتر لديها سيما أنها أول طالبة تصعد معه قبل طلوع الشمس. وفي ذات السياق، اشتكى عدد من طالبات جامعة الأميرة نورة من قلة أعداد الباصات مقابل أعداد الطالبات المتزايد في كل عام، مشيرات إلى أن الطالبات اللاتي يصعدن مع باص الجامعة تحتم عليهن زحمة الأعداد الوصول إلى منازلهن في أوقات متأخرة من الظهيرة حتى بعد صلاة العصر، وأكدت الطالبة مها صالح أن تأخرها مع باص الجامعة أثناء الوصول إلى المنزل يكبدها الكثير من المشاكل مع زوجها، مضيفة أنها أم لطفلين أحدهما رضيع ويحتاج إلى عناية خاصة، وأن زوجها ينتظر أوقاتا طويلة مع أطفاله حتى عودتها إلى المنزل عند صلاة العصر.

واتفقت طالبات جامعة الإمام مع مثيلاتهن في الجامعات الأخرى، على أن الباصات الحكومية أصبحت تؤرق الكثير منهن خصوصا المتزوجات وأمهات الأطفال الذين بحاجة إلى متابعة، وقالت وجدان سالم إن قصور أداء الباصات الحكومية جعل الطالبات ”لقمة سائغة” لسائقي المشاوير الخاصة من العمالة الوافدة غير النظامية، موضحة أن شبح الباصات الحكومية انتقل إلى رعب سوق الباصات الخاصة، الذي يعج بفوضى العمالة والمتاجرة في نقل الطالبات بأسعار فلكية، مشيرة إلى أنها تعاقدت مع ”ميني باص” لأحد العمالة طالباها بالدفع مقدما كامل المبلغ الذي بلغ 2500 ريال للفصل الدراسي الأول، وفي ذات السياق، أضافت هدى أحمد بأنها اشترطت وجود ”الزوجة” على شركة نقل تعاقدت معها، وتفاجت بعد ذلك بأن زوجة السائق ”المحرم” تأتي يوما وتغيب أياما كثيرة.

مدارس تعاني الإهمال أول أيام الدراسة

ولي: تأخر الصيانة في المدارس بسبب قلة العمالة المتخصصة

المصدر: جريدة الوطن السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111692&CategoryID=5

جازان: أيمن سالم

في الوقت الذي سينتظم فيه نحو 150 ألف طالب وطالبة صباح اليوم في الدراسة لبدء عامهم الدراسي الجديد في مدارس منطقة جازان، مازال عدد كبير من تلك المدارس يعاني من تدني مستوى النظافة والصيانة، وسط تدمير عدد من منسوبيها الذين أكدوا أنهم اضطروا لجلب عمالة على حسابهم الخاص لتنظيف مدارسهم مطالبين بتوفير شركات نظافة داخل المدارس مما يساعد على تهيئة الجو المناسب والصحي للطلاب.

ورصدت "الوطن" خلال جولتها على عدد من المدارس "الحكومية والمستأجرة"، عدم جاهزية الكثير منها، وعبر عدد من مديري المدارس عن حجم معاناتهم في تنظيف وتجهيز المدارس قبل استقبال الطلاب، خصوصاً أن المنطقة شهدت خلال الأشهر الماضية موجات من الغبار والتي اجتاحت العديد من المرافق داخل المدارس مما اضطرهم لجلب عمال على حسابهم الخاص لتنظيف مرافق مدارسهم وذلك لتهيئة الجو المناسب للطلاب. وطالب المشرف التربوي بتعليم جازان وليد قادري، بضرورة توفير شركات نظافة داخل المدارس مما يساعد على تهيئة الجو المناسب والصحي داخلها ويخفف من حمل المهام على مديري المدارس.

فيما أوضح المعلم سعد الحمزي، أن العديد من من المدارس يعاني من نقص في المعلمين والمعلمات وذلك بسبب النقل إلى مدارس أخرى وبعضهم تمت إحالتهم للتقاعد، مؤكداً أن ذلك سبب ضغطاً على إدارة المدرسة والمعلمين، لافتاً إلى أنه تم نقل أربعة معلمين من مدرسة فيما تقاعد معلم ولم تتم تغطية هذا النقص بمعلمين جدد حتى اللحظة من قبل الإدارة. بدوره، وصف سعد الحمزي أحد معلمي مدرسة الملك عبدالعزيز الابتدائية، أن الوضع الحالي للعديد من المدارس يندى له الجبين من حيث الجاهزية، مؤكداً أن المدرسة التي ينتسب لها تسلمت مبناها الحالي قبل أربع سنوات ولم تشهد المرافق فيها صيانة شاملة لها، إذ إن دورات المياه والمبضأة معطلة وغير مناسبة للاستخدام، مؤكداً أن إدارة المدرسة تقدمت لتعليم جازان بعدة طلبات منذ أكثر من خمسة أشهر من أجل صيانة المرافق لكن لم يتم تنفيذ هذه الطلبات حتى الآن. وأكد أحمد الزيلعي معلم التربية الفنية بإحدى المدارس المستأجرة، أن ضيق الفصول والمرافق داخل المدارس المستأجرة يقف عائقاً كبيراً أمام الكادر التعليمي لتنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج مطالبا بضرورة توفير مبان حكومية مهيئة بالشكل المناسب.

وقال أحد أولياء الأمور محمد عواجي إن هناك مدارس تقع على شوارع عامة مما يشكل خطراً على الطلاب وربما تعرضوا لخطر الحوادث وخاصة لعدم وجود مطبات صناعية تساعد في تخفيف السرعة من قبل السائقين. من جهته، أوضح مدير تعليم مكتب وسط جازان أبوبكر ولي لـ "الوطن" أمس، أن صيانة المباني المدرسية تندرج ضمن مهام إدارة شؤون المباني في الإدارة العامة، مبيناً أن صيانة المدارس تدخل في إجراءات متعددة تبدأ بملاحظة الاحتياج ورصده من قبل المختص ثم يتم تكليف متعهد الصيانة للقيام بالعمل وفق مقاييس يعدها ويتابعها المسؤولون في إدارة شؤون المباني بالإدارة ومن ثم ينفذها المقاول المتعهد بالصيانة في فترة تتراوح مدة العقد فيها ما بين أربعة أشهر إلى ستة وتتم هذه العملية بشكل سنوي.

وعن شكاوى مديري المدارس من تأخر الصيانة، أكد أن السبب يعود لقلة العمالة المتخصصة في عمليات صيانة المباني، مشيراً إلى أنه يوجد لهذا العام متعهد للصيانة العاجلة وفريق من الفنيين المتخصصين في الكهرباء والسباكة والإلكترونيات وجاهزون لصيانة جميع أجزاء المبنى المدرسي عند الاحتياج وبشكل عاجل عند الطلب وذلك وفق الأولويات وتأثيرها على الطالب وجميع العاملين في المدرسة، بالإضافة إلى تزويد مخصصات النظافة التي تساعد مدير المدرسة في الحفاظ على البيئة المدرسية.

من جانبه، أكد مدير عام التربية والتعليم بجازان المكلف غازي السهلي، أن لجنة الاستعداد للعام الدراسي الجديد قد أنهت جميع الأعمال المتعلقة بها من أجل بداية مميزة لعام دراسي جديد، لافتاً إلى أن هناك بعض المشاريع التعليمية تم الانتهاء من تنفيذها وستكون أبوابها مفتوحة لاستقبال طلابها اليوم، مشيراً إلى أن أكثر من ألف مدرسة للبنين والبنات ستستقبل طلابها اليوم.

تم إدراج الملف في أولى جلسات المجلس بعد الإجازة.. الإثنين بعد المقبل قضاة يعترضون على إلزام السعوديات باستخراج هوية وطنية

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012
http://www.aleqt.com/2012/09/01/article_688345.html

محمد البيشي من الرياض
علمت "الاقتصادية" من مصادر في مجلس الشورى، وجود اعتراضات من قبل بعض القضاة والمحاكم في المدن السعودية، على توجه مجلس الشورى لإصدار توصية تلزم السعوديات باستخراج بطاقة هوية وطنية، ينتظر أن تصدر عن أولى جلسات المجلس بعد الإجازة السنوية والمقرر عقدها يوم الإثنين بعد القادم.
وقال لـ "الاقتصادية" عبد الوهاب آل مجتل عضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى، وهي اللجنة المكلفة بشأن دراسة حصول النساء على بطاقة أحوال مدنية بشكل أعم وأشمل وتحديد الأسلوب الأنسب للتطبيق، إنه يستغرب من معارضة البعض قرارات حكومية وأوامر ملكية تمت دراستها والنظر فيها بناءً على المصلحة العامة، ومن كل الجهات ذات الاختصاص.

وكان المقام السامي قد وجه بتشكيل لجنة لهذا الغرض من وزارات: الداخلية، والعدل، والشؤون الاجتماعية، حيث أوصت بأن يكون إلزام المرأة السعودية بالحصول على بطاقة الهوية الوطنية متدرجاً خلال فترة لا تتجاوز سبع سنوات، تكون بطاقة الهوية الوطنية بعدها هي الوسيلة الوحيدة لإثبات هويتها.
يأتي ذلك بعد أيام من تحذير محمد الجاسر، المتحدث الرسمي باسم الأحوال المدنية، الجهات الحكومية التي لا تعترف ببطاقة الهوية الوطنية للمرأة السعودية، وأن ذلك يعد مخالفة نظامية.
في مايلي مزيد من التفاصيل:

كشف لـ "الاقتصادية" عضو في مجلس الشورى، عن وجود اعتراضات من قبل بعض القضاة والمحاكم في المدن السعودية على توجه مجلس الشورى لإصدار توصية تلزم السعوديات باستخراج بطاقة هوية وطنية، ينتظر أن تصدر عن أولى جلسات المجلس بعد الإجازة السنوية والمقرر عقدها يوم الإثنين بعد المقبل.
وأبدى عبد الوهاب آل مجتل عضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى وهي اللجنة المكلفة بشأن دراسة حصول النساء على بطاقة أحوال مدنية بشكل أعم وأشمل وتحديد الأسلوب الأنسب للتطبيق، أبدى استغرابه وتعجبه من معارضة البعض لقرارات حكومية وأوامر حكومية تمت دراستها والنظر فيها بناءً على المصلحة العامة، ومن كل الجهات ذات الاختصاص.

وكان المقام السامي قد وجه بتشكيل لجنة لهذا الغرض من وزارات الداخلية، والعدل، والشؤون الاجتماعية، حيث أوصت بأن يكون إلزام المرأة السعودية بالحصول على بطاقة الهوية الوطنية متدرجاً خلال فترة لا تتجاوز سبع سنوات، تكون بطاقة الهوية الوطنية بعدها هي الوسيلة الوحيدة لإثبات هويتها. وأكدت اللجنة خصوصية المرأة السعودية.
وهنا قال آل مجتل "المرأة والرجل كلاهما مواطنون، ولا يجوز التفرقة بينهما، كما أن التوجه لإلزام المرأة بإصدار بطاقة يقضي على الكثير من المظاهر السلبية بل والخطيرة التي اعتمدت على ضعف كشف هوية المرأة السعودية، سواء في قضايا الإرهاب، أو في المحاكم، والدوائر الحكومية، بل حتى التوظيف".

وبين عضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى أن وجه الاعتراض لدى الجهات المعترضه على التوصية أو القرار تحدثت عن الصورة والتي تم وضع آلية معينة لها إلى جانب البصمة، مؤكداً أنه اتم الانتباه إلى الخصوصية التي تتمتع بها المرأة السعودية وأخذت في الاعتبار.

وأوضح آل مجتل أن موضوع إصدار بطاقة هوية وطنية للمرأة السعودية لم يعد خياراً يمكن تأجيله، بل نحن الآن ملزمون باعتماد هذه الخطوة، في ظل تنامي استغلال المرأة السعودية في قضايا الإرهاب، وكذلك في ظل تنامي فرص وخطط توظيف السعوديات.

الدكتور عبد الله الصقير عضو اللجنة الأمنية في مجلس الشورى، قلل من جهته، من حجم الاعتراضات التي يمكن أن تطرأ على مشروع قرار إلزام المرأة السعودية باستصدار بطاقة هوية وطنية مستقلة، معتقداً أنه لا توجد معارضة حقيقية أو ملموسة للقرار.

وأضاف "قد يكون هناك اعتراضات محدودة ونادرة من قبل بعض المجتهدين الذي يتحدثون عن بعض التجاوزات الشرعية خلف القرار وهو ما ثبت عدم صحته، أو لديهم تحفظ على منح المرأة في المملكة مزيداً من الاستقلالية". وأوضح الصقير أن بطاقة الهوية الوطنية للمرأة باتت اليوم مهمة للغاية، ومرتبطة بالسفر والتنقل والتوظيف، بل حتى القضايا الأسرية كالطلاق والنفقة، ولا يمكن لأي عاقل أن يعترض على أمر يصب في المصلحة العامة للوطن والمواطنين والمواطنات.

وتابع "المسألة مرتبطة أيضاً بنواح أمنية.. ونحن في مجلس الشورى وبجميع فئاته مؤيدون للقرار، وأتوقع أن تتم التوصية بالإجماع بعد المناقشة على ضرورة إلزام المرأة السعودية باستخراج بطاقة مدنية".

وتأتي تصريحات عضوي مجلس الشورى بعد أيام من تحذير محمد الجاسر المتحدث الرسمي باسم الأحوال المدنية الجهات الحكومية التي لا تعترف ببطاقة الهوية الوطنية للمرأة السعودية، مشيراً إلى أن ذلك يعد مخالفة نظامية، موضحاً في ذات السياق أنه لا يوجد أي توجه حالياً لإلزام المرأة باستخراج بطاقة الهوية الوطنية، ويحق لها امتلاكها من عمر الـ 15 عاماً، ولا يشترط أن يكون معرفها رجلاً، فمن الممكن أن تعرف عليها امرأتان تملكان بطاقة الهوية الوطنية. وأكد الجاسر أن وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية باتت تمكن المرأة من تسجيل مولودها الجديد لدى الأحوال المدنية واستخراج شهادة الميلاد له في حال امتلاكها إثبات الهوية الوطنية وبطاقة العائلة لإثبات النسب دون أي عوائق. وقال الجاسر إن امتلاك المرأة لإثبات الهوية الوطنية أصبح مطلباً ضرورياً، خاصة أن جميع الجهات أصبحت تعترف فيها كإثبات رسمي.

من جهة ثانية، نفى الجاسر أن يكون هناك ربط بين معاملات الأحوال من استخراج شهادة الميلاد وبطاقة الهوية الوطنية وتجديدها وخلافها من المعاملات وبين المخالفات المرورية، فيما عدا التعميمات الصادرة من وزارة الداخلية. في جانب آخر، يستهل مجلس الشورى جلسته الأولى بعد الإجازة بالتصويت على طلب تعديل المادة 39 من نظام العمل لتتولى "الداخلية" ضبط وإيقاف وترحيل وإيقاع العقوبات على المخالفين من العاملين لحسابهم الخاص "العمالة السائبة" والمتغيبين عن العمل وكذلك أصحاب العمل والمشغلين لهؤلاء والمتستريين عليهم والناقلين لهم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إطلاق استراتيجية التعلم النشط للتخلص من الحفظ والتلقين

في المدارس

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/09/01/article_688344.html

إبراهيم الجنيدى من حائل

فعلت وزارة التربية والتعليم التعلم النشط في مدارس التعليم العام من خلال إطلاق استراتيجية التعلم النشط وتطبيقها مع مطلع العام الدراسي الحالي، الذي تنطلق فعالياته اليوم السبت، بهدف توسيع مدارك الطلاب والابتعاد عن الحفظ والتلقين.

ويهدف التعلم النشط الذي يعد فلسفة تربوية تعتمد على إيجابية المتعلم في الموقف التعليمي، لتفعيل دور المتعلم من حيث التعلم من خلال العمل وباليبحث والتجريب واعتماد المتعلم على ذاته في الحصول على المعلومات واكتساب المهارات وتكوين القيم والاتجاهات، فهو لا يركز على الحفظ والتلقين وإنما على تنمية التفكير والقدرة على حل المشكلات وعلى العمل الجماعي والتعلم التعاوني.

من جهته أعلن حمد بن منصور العمران المدير العام للتربية والتعليم في منطقة حائل عن تطبيق برنامج التعلم النشط على 15 مدرسة في مختلف المراحل خلال العام الدراسي الجديد في المنطقة.

وقال العمران خلال رعايته اختتام الدورة التدريبية للبرنامج التي عقدتها إدارة التدريب التربوي والابتعاث في الإدارة العامة للتربية والتعليم في حائل "إن إدراج منطقة حائل التعليمية ضمن برنامج التعلم النشط يعد نقلة نوعية لما للترشيح من إشارة واضحة إلى أن الإدارة العامة للتربية والتعليم في حائل أصبحت إدارة رائدة وقوة".

وأبان خلال حديثه للمشرفين التربويين المتدربين على البرنامج "نريد نجاح البرنامج من خلال نفاذ آلية عمل البرنامج للمعلمين والمدارس التي تم اختيارها هذا العام لتطبيق البرنامج".

وأوضح العمران أن العصر الحالي هو عصر التقنية، والأطفال حالياً قبل أن يدخلوا المدرسة يتعاطون مع التقنية على الرغم من صغر السن ويجيدون استخدامها. وأضاف "لا نريد من الطالب أن يكون صامتا في القاعات الدراسية، بل المطلوب تفاعل الطالب مع الدروس، وهو ما يوفره برنامج التعليم النشط".

من جانبه، أبان ناصر الرشيد مساعد المدير العام للتربية والتعليم للشؤون التعليمية في حائل، أنه تم اختيار مدارس المشروع التي ستنفذ التعلم النشط وتدريب جميع معلمي هذه المدارس، كذلك المشرفين المتابعين للمشروع، وستقوم إدارتا التدريب التربوي والإشراف التربوي على المشروع برفع تقارير شهرية لوزارة التربية والتعليم بشأن خطوات التنفيذ. وأبان إلى أن الإدارة العامة للتربية والتعليم شكلت لجنة مركزية في المنطقة لمتابعة التنفيذ وتذليل كل العقبات التي قد تواجه تنفيذ التعلم النشط.



تشكيل لجنة عاجلة للوقوف على ملابسات الانقطاع المفاجيء لأجهزة الأكسجين ووفاة امرأة بمستشفى حائل

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 أغسطس 2012م

http://www.aleqt.com/2012/08/31/article_688251.html

الاقتصادية الإلكترونية من حائل

وجه وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة بتشكيل لجنة عليا عاجلة برئاسة مدير عام المستشفيات بالوزارة وعضوية عدد من المختصين للوقوف على ملابسات الانقطاع المفاجيء لأجهزة الاوكسجين ووفاة امرأة خلال فترة الانقطاع المفاجيء الذي حدث في مستشفى حائل العام مساء أمس .

هذا وستتوجه اللجنة صباح يوم السبت للتحقيق في الموضوع والرفع للوزير بالنتائج فوراً لاتخاذ الاجراءات النظامية وأيقاع العقوبات بحق كل من يثبت تقصير أو إهمال في الموضوع.

أولياء الأمور يصرخون .. وجوالات المسؤولين مغلقة مدارس أهلية وعالمية ترفع رسومها بـ الآلاف وتجمد رواتب معلميها

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 أغسطس 2012م
http://www.aleqt.com/2012/08/31/article_688043.html

حامد الرويلي من الدمام أمل الحمدي من جدة
رفعت مدارس أهلية في المنطقة الشرقية رسومها للعام الدراسي الجديد 2000 ريال لكل مرحلة، وبلغ الارتفاع في بعضها 5000 آلاف ريال، فيما لم تقم هذه المدارس برفع رواتب معلميها التي تراوح بين 1200 إلى 2000 ريال يحسم منها 200 ريال للتأمينات و 200 ريال مواصلات بالنسبة للمعلمات.
وبلغت الرسوم الدراسية بالنسبة للمرحلة الابتدائية في بعض المدارس المستأجرة التي تمثل أكثر من 90 في المائة من إجمالي المدارس الأهلية في الشرقية من 11 إلى 13 ألف ريال والمتوسطة والثانوية من 14 إلى 16 ألف ريال، شاملة المواصلات.
وكشفت مصادر عاملة في مدارس جامعة الملك فهد لـ "الاقتصادية" أن إدارة المدارس رفعت الرسوم الدراسية عن العام الماضي نحو خمسة آلاف ريال لكل مرحلة.
وبينت المصادر أن إدارة المدرسة أرسلت خطابات ورسائل جوال إلى أولياء أمور الطلبة تفيدهم برفع الرسوم، مضيفة أن الرسوم الجديدة بالنسبة للمرحلة الابتدائية 19 ألف ريال والمرحلة المتوسطة 20 ألفاً والثانوية 22 ألفاً.
وأوضحت أن إدارة المدارس حددت في رسائلها إلى أولياء الأمور التاسع من يوليو الماضي لدفع 50 في المائة من الرسوم، للاحتفاظ بمقعد الطالب، وفي حال عدم دفع الرسوم في التاريخ المحدد ستقوم المدرسة بحجز المقعد للطلاب الجدد المتقدمين لمدارس الجامعة.
وأبدى عدد كبير من أولياء أمور الطلاب اعتراضهم على زيادة الرسوم التي وصفوها بالزيادة المبالغية، مقارنة بالرسوم الدراسية لبعض المدارس الأخرى التي تنافس مدارس الجامعة من حيث المبني المدرسي أو الكادر التعليمي، وقالوا: إن بعض هذه المدارس يتفوق على مدارس الجامعة بمراحل، إلا أن قرب السكن من مدارس الجامعة جعل كثيراً من أولياء الأمور يتوجهون إليها.
وطالبوا إدارة المدرسة "المؤقتة" (بسبب مرض مدير المدرسة وغيابه لمدة تجاوزت أكثر من ستة أشهر) بالعدول عن هذا القرار الذي يكبدهم خسائر كبيرة، أو على أقل تقدير خفض هذه الزيادة المبالغ فيها، التي قد تكون سبباً رئيسياً في نقل أبنائهم إلى مدارس أخرى سواء أهلية أو حكومية، مطالبين الجهات التعليمية ذات الاختصاص بالتدخل والتحقيق لمعرفة أسباب هذه الزيادة الكبيرة التي ترفعهم مادياً، مطالبين في الوقت ذاته بتحديد الرسوم الدراسية حسب إمكانيات المدارس والكادر التعليمي والمساحة والخدمات التعليمية المقدمة وتوفير سقف أعلى وأدنى للرسوم.
وقال عدد من المعلمين العاملين في مدارس أهلية: إن هناك معلمين ومعلمات يتقاضون رواتب شهرية تراوح بين 1200 و 2500 ريال شهرياً، مطالبين الجهات ذات الاختصاص بالوقوف ميدانياً على المدارس الخاصة والاطلاع على العقود المبرمة بين إدارة المدرسة والمعلمات، مؤكدين أن أغلب المعلمين والمعلمات يرضخون للأمر الواقع ويوقعون عقود رواتب شهرية بعكس ما يتم تسلمه، متسائلين عن البرنامج الذي أطلقه صندوق الموارد البشرية لدعم رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية، الذي حدد مبلغ 5600 ريال راتباً شهرياً يتم صرفه مناصفة بين الصندوق والمدارس.
وحاولت "الاقتصادية" الوصول إلى مدير التربية والتعليم في المنطقة الشرقية، وكذلك رئيس لجنة التعليم الأهلي في غرفة الشرقية، لمعرفة الأسباب الرئيسية لرفع الرسوم الدراسية في المدارس الأهلية، ومعرفة رواتب المعلمين والمعلمات في تلك المدارس، وهل هناك سقف أعلى للرسوم أو الرواتب، إلا أن جوالاتهم كانت مغلقة.

وفي جدة، أقدمت مدارس أهلية وعالمية على رفع رسومها بزيادة بلغت في بعضها 4000 ريال وتخفيض نسبة خصم الأخوين من 10 في المائة إلى 5 في المائة، دون إنذار سابق لذوي الطلبة، ما وضع الأهالي في اختيار صعب بين الرضوخ للزيادة أو إخراج أبنائهم من المدارس، لعدم توافر مقاعد خاصة في المدارس العالمية.

وأوضح عبد الله الثقفي مدير عام التعليم في جدة لـ "الاقتصادية" أن الوزارة بصدد إصدار لائحة خلال الفصل الدراسي الحالي، تمنع المدارس الأهلية والأجنبية من رفع الرسوم إلا بموافقة مسبقة من الوزارة ووفق اشتراطات معينة حددتها الوزارة، مبيناً أن دور الوزارة الآن محصور في توجيه المدارس بعدم رفع الرسوم بعد تلقي شكاوى الأهالي من الارتفاعات غير المبررة، موضحاً أن الأمر يرجع لذوي الطلبة في قبول زيادة الرسوم.

واشتكى عدد من الأهالي التفتهم "الاقتصادية" من استغلال المدارس خاصة العالمية ورفع رسومها لمعرفتها بعدم وجود مقاعد فارغة وامتلاء قائمة الانتظار في المدارس العالمية التي تقبل الطلبة السعوديين، مرجعين ذلك إلى غياب رقابة الوزارة على المدارس الأهلية والعالمية رغم تحذيرات الوزارة من زيادة الرسوم، وأن أي زيادة تكون بموافقة مسبقة من الوزارة لبحث مسبباتها، فقد فوجئ أولياء أمور الطلبة مطلع الأسبوع الجاري بالزيادة غير المبررة -على حد وصفهم- في الرسوم الدراسية وبدون إبلاغ أولياء أمور الطلبة بوقت سابق، وتقديم حجج وتبريرات واهية غير واقعية لأسباب الزيادة التي أرجعها عدد من المدارس إلى ارتفاع رسوم الكتب بينما مدارس أخرى إلى ارتفاع مستلزمات الدراسة من الدبلومات الإضافية، بينما أرجعتها مدارس إلى وسائل النقل، فقد بلغت الزيادة في إحدى المدارس 4000 ريال بدون سابق إنذار، وخفض خصم الأخوين من 10 في المائة إلى 5 في المائة رغم عدم زيادة أي برامج أو مناهج هذا العام.

وقالت زهور الحربي والدة طالبة في الصف الخامس في إحدى المدارس العالمية: إن المدرسة تضغط على الأولياء بشكل كبير في ظل غياب الرقابة، حيث رفعت الرسوم إلى 4000 ريال دون الإبلاغ عن الزيادة بوقت سابق، مرجعين سبب الزيادة إلى ارتفاع أسعار الكتب والمستلزمات الدراسية رغم عدم زيادة أي برامج أو مناهج دراسية، مبينة أن المدرسة استغلت وضع عدم وفرة مقاعد دراسية في أغلب المدارس العالمية ومحدودية المدارس التي تقبل الطلاب السعوديين التي عادة تكون بالتسجيل المسبق للطلاب، مبينة أن المدرسة تجاهلت تحذيرات الوزارة، ولكن للأسف ضعف الرقابة وعدم وجود لجان تفتيشية على المدارس جعل المدارس صاحبة سلطة على أولياء الأمور.

وأشار محمد إسلام والد لطالبتين إلى أن المدرسة لم تبلغ الأهالي بارتفاع الرسوم رغم حجز مقعد لابنته المستجدة بنهاية العام الدراسي الماضي دون الإفصاح عن أي زيادة، ولكن عند دفع رسوم التسجيل مطلع هذا الأسبوع فوجئ بارتفاع الأسعار إضافة إلى خفض تخفيض الأخوين من 10 في المائة إلى 5 في المائة، وعند التوجه للوزارة لم يجد أي تجاوب.

وقالت وجدان محمد والدة لطالبتين في إحدى المدارس العالمية: إن رفع الرسوم دون سابق إنذار يعتبر استغلالاً لوضع الطلبة، خاصة في محدودية المدارس العالمية التي تقبل السعوديين التي لا تتجاوز 12 مدرسة وعادة يكون التسجيل في العالمية بوقت مسبق نظراً لارتفاع قائمة الانتظار، مبينة أنها منذ مطلع الأسبوع تبحث عن مدرسة تستوعب فئاتها ولكن لم تجد مقعداً فارغاً، وجرى تسجيلهما في قائمة الانتظار.

سجلات الوزارة اعتمدتها موظفة في قطاع حكومي بالرياض الطائف: خطأ لـ الخدمة المدنية "يحرم مواطنة التوظيف" وإعانة حافز

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م

http://www.aleqt.com/2012/08/30/article_687738.html

خالد الجعيد من الطائف

حرم فرع وزارة الخدمة المدنية في محافظة الطائف، خريجة معهد معلمات من نيل وظيفة إدارية في إحدى مدارس التعليم العام في دفعتين للخريجات تم تعيينهن العاميين الماضيين، إضافة إلى تعثرها في الالتحاق ببرنامج "حافز"، منذ أكثر من عام. ووفقاً لمستندات رسمية - حصلت عليها "الاقتصادية" أمس - فإن فرع وزارة الخدمة المدنية في الطائف، أفاد في التاسع من شهر جمادى الأولى للعام الجاري، بأن سجلات وزارة الخدمة المدنية تُشير إلى أن المواطنة تعمل في أمانة الرياض على وظيفة مراقب أمن وفق عقد رقم (107) براتب مقطوع، قدره ثلاثة آلاف ريال، وهو ما أكدته شهادة الخبرة الخاصة بها والصادرة من أمانة منطقة الرياض، التي أكدت أيضاً فترة عمل المواطنة في الأمانة وذلك خلال الفترة من 27-4-1429هـ، حتى 2-3-1432هـ. وعاد الفرع مرة أخرى في السادس والعشرين من شهر جمادى الأولى أيضاً، وأفاد بعدم وجود معلومات عن المواطنة في سجل وزارة الخدمة المدنية، وبحسب ما يرد من وقوعات وظيفية من الأجهزة الحكومية، كما أكد بيان الإفادة أن سجلات الوزارة لا تشمل العسكريين، وشاغلي البنود، والرواتب المقطوعة، في الوقت الذي كان فيه بيان الإفادة الأول يؤكد توظيف المواطنة في أمانة الرياض على التعاقد وفق بند (107) براتب مقطوع، ما أدى إلى استبعادها من إعانة الباحثين عن العمل "حافز" بسبب أنها "موظفة حكومية".

وسجلات برنامج "حافز" في أشهر "ربيع الأول، وجمادى الأولى، ورجب، ورمضان" من العام الجاري، إضافة إلى سجلات الخدمة المدنية تفيد بأن المتقدمة موظفة في القطاع العام، وأن حالتها غير مؤهلة للاستفادة من البرنامج بسبب توظيفها في القطاع العام، وهو ما لم يؤكد ويذكره البيان الثاني المتعلق بالمواطنة، الصادر من وزارة الخدمة المدنية. وذكر لـ "الاقتصادية" زوج المواطنة أن زوجته تعثر تعيينها على إحدى الوظائف الإدارية التي تم اعتمادها من المقام السامي أخيراً لخريجات معاهد المعلمات، حيث إنها خريجة معهد في عام 1418 - 1419 هـ، كما تعثر قبولها في "برنامج حافز"، وذلك بسبب بيانات مغلوطة وغير صحيحة أدلى بها فرع الخدمة المدنية في محافظة الطائف، مشيراً إلى أن محاولاته إقناع المسؤولين العاملين في تلك الجهة بتصحيح بيانات زوجته بدأت منذ 12 شهراً، وكلها باءت بالفشل. وطالب الجهات المختصة الأخرى ذات العلاقة بالتدخل لمعالجة حالة زوجته، وتعديل بياناتها، كي يتهيأ لها الالتحاق بالوظيفة المستحقة لها، وتعيينها ضمن الدفعة الثالثة من خريجات معهد المعلمات اللاتي سيتم تعيينهن مطلع العام الهجري المقبل، وفق الأمر الملكي القاضي بتعيينهن، وتحقيق استراتيجية توظيف الخريجين والخريجات، والقضاء على البطالة التي يؤكد عليها دوماً خادم الحرمين الشريفين.

التربية " تبحث عن المواطنين الأميين " ... وتخصص مقاعد لتعليم الكبار من المقيمين

المصدر: جريدة الحياة السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/430963>

جدة - نجلاء رشاد

دعت وزارة التربية والتعليم أخيراً، مديري مدارسها لمساعدتها في إيجاد «الأميين» داخل نطاق مدارسهم وماجاورهم، والعمل على حلّ هؤلاء «الأميين» على طلب العلم والالتحاق بالبرنامج الخاص بـ «مجتمع بلا أمية» للعام الدراسي 1433/1434 هـ، من أجل تحقيق أهداف الحكومة القاضية في محو «الأمية» بين المواطنين.

وعلمت «الحياة» أن وزارة التربية والتعليم، أبلغت مسؤولي هذه المدارس بضرورة التواصل مع خطباء المساجد والمسؤولين في الأحياء التي يقطنون بها لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة في هذا الشأن، ومن ثمّ الرفع بها للجهات المعنية في «الوزارة».

وقال مصدر مطلع لـ «الحياة»: «إن الوزارة تسعى حالياً وبشكل مكثف إلى جمع أسماء وأرقام السجلات المدنية وتواريخ الميلاد للمواطنين الأميين من أجل أن تبدأ في تطبيق خطتها خلال الأسبوعين المقبلين».

وأشار إلى أن خطة «الوزارة» تتضمن تعليم المقيمين «الأميين» مجاناً أسوة بالمواطنين، شريطة أن يكونوا حاملين للإقامة النظامية، إذ سيتم إدراجهم من ضمن قوائم المجموعات الخاصة بتعليم الكبار.

وأكد أن «الوزارة» شددت على مديري مدارسها كافة بعدم التقصير في تنفيذ هذه التوجيهات المتعلقة بخطة تعليم الكبار في السعودية لأهميتها من الناحيتين الدينية والوطنية وعدم التهاون والإهمال في دعم «الوزارة» بالمعلومات اللازمة بشأن «الأميين» في مناطق مدارسهم.

وأضاف المصدر أن «الوزارة» سلمت مدارسها كافة خطة «برامج مجتمع بلا أمية» في عامها الدراسي الجديد، لافتة إلى أن مجموعة الدارسين يجب أن لا تقل عن خمسة مواطنين من «الأميين».

ولفت إلى أن «الوزارة» نبهت على إداراتها في المناطق كافة، بعدم تنفيذ «برامج الأمية» في المنازل أو الاستراحات الخاصة، إضافة إلى عدم منح الشهادة والمكافأة إلا لمن أتقن مهارات التقييم المستمر.

الصحة: المخرجات في بعض الجامعات " ضعيفة "

المصدر: جريدة الحياة السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431002>

الرياض - فيصل المخلفي

كشف وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه عن ضعف مخرجات كليات العلوم النفسية والاجتماعية في الجامعات المحلية، وأكد عدم قدرتهم على التشخيص وتقديم مهارات الخدمات العلاجية والتأهيلية المطلوبة منهم بعد توظيفهم في

قطاعات الوزارة، مشيراً إلى رغبة الوزارة الجادة في تطوير المهارات المهنية لخريجي العلوم النفسية والاجتماعية حتى يتم الاستفادة منهم مباشرة للعمل في القطاعات الصحية المختلفة من دون الحاجة إلى إعادة تأهيلهم من جديد. وقال الربيعية في خطاب (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، وجهه إلى وزارة التعليم العالي أخيراً، إن ضعف مقدرة الخريجين على التواصل الفعال وبشكل احترافي مع الفرق الطبية بالمنشآت الصحية هو نتيجة ضعف التأهيل، وعدم وجود ممارسة ميدانية تمكنهم من امتلاك المهارات الأساسية. مشيراً إلى تشكيل فريق عمل من وزارة التعليم العالي والهيئة السعودية للتخصصات الصحية ووزارة الصحة لدرس إعادة تأهيلهم. مضيفاً أن هناك نقصاً شديداً في برامج الدراسات العليا ذات الطبيعة السريرية في مجالات علم النفس الإكلينيكي والعلاج النفسي والاجتماعي والسلوكي لخدمة التخصصات التي تحتاج إليها القطاعات الصحية والاعتماد على برامج الماجستير في الجوانب النظرية.



هيئة حقوق الإنسان العربية: المركز يكافح تحديات الفرقة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012

<http://alhayat.com/Details/430450>

أبها - محمد الطفيل

أشاد نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية الدكتور هادي اليامي، بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإنشاء مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية الذي أقرته القمة الإسلامية الأخيرة في مكة المكرمة، واصفاً المشروع بأنه خطوة ومنطلق لحل إحدى أبرز أزمت الأمة الإسلامية، والمتمثلة في وضع الخلافات المذهبية على طاولة الحوار، تمهيداً لإيجاد حل من الفهم بين المذاهب الإسلامية ومنع الفرقة بينها.

وأضاف اليامي أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز وهو يعبر عن نهج المملكة في حل الخلافات في الأمتين العربية والإسلامية، ابتدأها بتأسيس منهج للحوار داخل المملكة من خلال مركز الأمير عبدالله للحوار الوطني، الذي منذ إنشائه وهو يضع الخلافات على طاولة الحوار، تمهيداً لحلها والوصول إلى صيغ التفاهم حيالها بطريقة شفافة واضحة أثمرت عن الكثير من النتائج.

مشيراً إلى أن هذه المبادرات تجاوزت الداخل السعودي نحو المطالبة بالحوار بين المذاهب الإسلامية على عموم الأمة الإسلامية إلى الحوار بين الأديان على مستوى العالم، وهي دعوات تعمق نقاط الالتقاء بين بني البشر. وأكد اليامي أن الدعوة إلى تأسيس مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية يكون مقره الرياض فكرة رائدة، بحكم أن المملكة هي نقطة التقاء المسلمين جميعهم، فهي مقرّ الحرمين الشريفين ومنطلق الرسالة الإسلامية ومصدر الإشعاع الديني، وعليه تجد نفسها ملزمة بتكليفها الديني والأخلاقي والإنساني أن تحتضن مثل هذه المشاريع التي ترسخ قيم الوحدة والحوار والأخوة الإسلامية والتضامن بعد أن أضنتها وأتعبتها سنوات الفرقة والمناحرات الطائفية والعنصرية، التي لم تأت إلا من نفوس وقلوب وعقول بعيدة كل البعد عن حضارة الإسلام وسماحته واتساع دائرته لكل المختلفين وكل الأفكار والتوجهات.

ولفت نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية إلى أن الأمة الإسلامية في هذا الوقت وأكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى شيوع ثقافة الحوار، التي تعني الكثير من المعاني ليس أقلها التفاهم والتنسيق والتعارف وقبول الآخر والتواصل على أرضية النقاط المشتركة، فما بين المسلمين من نقاط التقاء عدة أكثر من نقاط الفرقة والتجزئة، عدا أن سنين التخلف والصراعات الهامشية أدت إلى تعمق هذه النقاط وتقسيمها وانتشارها مثل انتشار النار في الهشيم، وكلنا يعرف أن هناك أيدي خفية لا تريد الخير لأمتنا كانت وراء مثل هذه الخلافات.

لذلك فلا حلّ ولا خيار أمام هذه الأمة سوى «الحوار» ولا شيء غير الحوار، شرط أن يكون جاداً وواضحاً، ويكون المتحاورون مخلصين لحل مشكلاتهم اليومية، من هنا جاءت المبادرة الإسلامية التي قدّمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، لتكون نواة أخرى لحوار المذاهب الإسلامية. معتبراً الفكرة مكتملة لإطروحات عدة، قام بها المخلصون طوال التاريخ الإسلامي العريق، عدا أنها أخذت الجانب الرسمي، وحظيت بإجماع المسلمين.

أمانة جدة تبدأ استقبال طلباتهن المعلقة منذ 10 أعوام أمر سام بالإفراج عن منح المتزوجات المتقدمات بين عامي 1421هـ و 1425هـ

المصدر: جريدة عكاظ السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120901/Con20120901528937.htm>

محمد حضاض (جدة)

صدر أمر سام بالإفراج عن منح السيدات المتزوجات واللاتي تقدمن لأمانة جدة لاستخراج منح بلدية بين عامي 1421هـ و 1425هـ وتم إيقاف طلباتهن منذ ذلك الحين بسبب عدم وضوح النظام آنذاك. وأوضح لـ«عكاظ» الدكتور محمد الصادق الجفري مساعد أمين جدة للأراضي والممتلكات أن مشكلة السيدات المتزوجات بدأت عام 1421هـ عندما صدر قرار يحدد المستحقين للمنح ولم يمنع بشكل واضح السيدة المتزوجة من التقدم بطلب المنح واستمر الوضع حتى عام 1425هـ، حيث صدر قرار يوضح أحقية المرأة في المنح وحددها في الأرملة أو من تجاوزت الـ 25 من عمرها دون زوج، وأوقفت الأمانة حينها قبول طلبات المتزوجات وبقيت طلبات المتقدمات خلال فترة الأربع السنوات الأنفة الذكر معلقة حتى صدور الأمر السامي الكريم. وأضاف: «عندما لاحظنا وجود تلك الطلبات العالقة والتي لم نكن نستطيع التصرف بها رفعنا لوزارة الشؤون البلدية والقروية والتي بدورها رفعت المشكلة برمتها إلى المقام السامي حيث وافق على التوصية بالإفراج عن منحنهن في أقرب فرصة ممكنة». وقال الدكتور الجفري: «إن الأمانة لا زالت تنتظر السيدات المتزوجات المستحقات ليتقدمن بالأوراق التي تثبت أنهن من ضمن المتقدمات خلال فترة السنوات الأربعة، حيث سيتم الصرف لهن في أقرب فرصة ممكنة». ونفى الجفري تجاوز أعدادهن الـ 1500 متقدمة، وقال: «أعتقد أن الأعداد بالمئات ونحن على استعداد للصرف لهن بشرط أن تكون طلباتهن بين عامي 1421هـ وعام 1425هـ».

أهالي الشرائع يشكون من البرك .. مدير المياه لـ «عكاظ»:

اقتراب الفرج .. تبقت 7 أشهر فقط

المصدر: جريدة عكاظ السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120901/Con20120901528974.htm>

أحمد العفيفي، محمد سميح (مكة المكرمة)

أجمع سكان حي شرائع المجاهدين على ضرورة الإسراع في الانتهاء من مشروع الصرف الصحي الذي بات غيابه يسبب لهم أضرارا بيئية وصحية كبرى، مشيرين إلى أن أسعار واينات شفت مياه الصرف الصحي أرهقت كواهلهم وأنها باتت مبالغاً فيها خصوصاً في موسمي رمضان والحج، وقالوا إنهم ينتظرون شبكة الصرف الصحي منذ نحو عقدين من الزمان، وأكدوا أن البعوض الناقل لحمى الضنك إلى جانب أمراض وبائية أخرى انتشر في المنطقة بسبب تكاثر البرك التي أصبحت تهدد صحة أهالي الحي.. «عكاظ» رصدت في جولاتها انطباعات ومعاناة أهالي الحي.

أهمال حقيقي

بداية كان لقائنا مع العم سالم العتيبي الذي أبدى تدمره من بعض الخدمات المقدمة للحي، منتقدا الأهمال الواقع على المنطقة من قبل الأمانة، وقال «شرائع المجاهدين من أقدم الأحياء في مكة المكرمة إلا أن التطور مر من أمامها واتجه إلى بعض الأحياء الحديثة»، وأضاف «الصرف الصحي من أهم المعوقات التي نعاني منها في الحي، وظل حلم أهالي شرائع المجاهدين».

وأشار العتيبي إلى أنهم استبشروا خيراً عند قدوم إحدى الشركات المتخصصة في الصرف الصحي، والتي عملت على تركيب غرف الصرف الصحي قبل عشر سنوات، إلا أنه وحتى الآن لم يتم توصيلها بالبيوت، مشيراً إلى أن هناك تساؤلات حول سبب توقف المشروع الذي لم تكتمل فرحتهم به.

مبالغ طائلة

وذكر بندر الهذلي أن هناك مبالغ طائلة تصرف على شفت البيارات، وأنه وفي الشهر الواحد يصل المبلغ إلى 200 ريال «وهذا في الأيام العادية»، أما في المواسم، فيصل سعرها إلى 400 ريال ولا يتأتى الحصول على الوايت إلا بعد معاناة وجهد. وأضاف «أغلب أهالي الحي يضعون ميزانية خاصة لشفت بيارات منازلهم».

وأوضح الهذلي أن هناك حفراً للصرف الصحي منذ سنوات، إلا أنه لا يوجد أي تمديد له، وأنهم يعانون من طفح بعض مياه المجاري على الشوارع، ما أدى إلى انتشار البعوض والحشرات الضارة التي تسبب الأمراض الوبائية، وتأتي حمى الضنك في مقدمتها إلى جانب الروائح الكريهة التي تصدر منها، مطالباً المسؤولين بالتعجيل في حل معاناتهم ووضع حد لها.

افتقاد الحدايق

وأشار خالد المالكي إلى أن الحي يفتقد إلى الحدايق العامة والمجسمات كما ينقصه التشجير وممشى خاصاً للأهالي. وأضاف «أبناء الحي يبحثون عن تلك الخدمات في الأحياء الأخرى، كما يفتقد الحي كذلك لآليات النظافة، وأضحت النفايات مكدسة في الحي لفترات طويلة».

وبين المالكي أن معظم شوارع حي شرائع المجاهدين تحتاج إلى سفلتة وإنارة وتوسعة، كذلك تحتاج إلى أرصفة مشاة، ومشاريع بنى تحتية، كما هو الحال في بقية أحياء مكة المكرمة.

بشرى للأهالي

من جهته، بشر مدير مصلحة المياه والصرف الصحي بالعاصمة المقدسة عبدالله حسنين، أهالي شرائع المجاهدين بقرب الانتهاء من مشروع شبكة الصرف الصحي، مبيناً أن المشروع سينتهي تحديداً في شهر ربيع الأول من العام القادم بمشيئة الله. وأضاف «هذا يعني أنه تبقى على تشغيله سبعة أشهر من الآن».

شقيق زوجة ضحية المطاردة ينفي تنازلها عن حقوقها

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 أغسطس 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120831/Con20120831528856.htm>

علي صمان (الباحثة)

نفى شقيق سميرة الغامدي، زوجة ضحية المطاردة في بلجرشي، ما نشرته إحدى الصحف أمس الأول من أنها تنازلت عن حقوقها في القضية التي أسفرت عن وفاة زوجها ونتج عنها بتر يدها اليمنى وتعرض طفلها لإصابات مختلفة. وبين سعيد عطية الغامدي، شقيق سميرة، أن الصحيفة نشرت كلاما لم تذكره شقيقته البتة، موضحا في نفس الوقت أن شقيقته خرجت من المدينة الطبية في الرياض مؤخرا. وأضاف الغامدي أنهم بصدد رفع شكوى لوزارة الثقافة والإعلام كون الصحيفة، على حد قوله، أثارت الكثير من البلبلة كما أنها نشرت صورتها مع خالد ودرر وأوضحت من خلال شرح الصورة أن التي تحتضن خالد ودرر هي والدتهم برغم أن ذراع سميرة مبتورة في حين كانت يد الصحيفة اليمنى واضحة في الصورة. وبين عطية أن شقيقته ستعود للمدينة الطبية بعد ولادتها لتركيب يد صناعية عوضا عن المبتورة خلال الأشهر المقبلة. يشار إلى أن سميرة أصيبت في حادث مطاردة دورية من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ما أدى إلى سقوط المركبة أسفل جسر وادي الحميد وتسبب الحادث في وفاة الزوج في حينه وتعرضها وطفلها خالد ودرر لإصابات مختلفة نتج عنها بتر يدها اليمنى من قبل الأطباء.

منظمة العفو الدولية: الأحكام لا ترقى إلى معايير المرافعات

تأجيل إعدام القحطاني في العراق

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 أغسطس 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120831/Con20120831528698.htm>

ثامر قمقوم (عرعر)

أجلت دائرة التنفيذ في وزارة العدل العراقية تنفيذ أحكام الإعدام بحق مدانين في قضايا إرهابية كان مقررا لها يوم أمس الخميس ومن بين المحكومين السعودي عبدالله عزام القحطاني، دون الكشف عن عوامل التأجيل. وأوضحت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة في الإدارة العامة للسجون بوزارة العدل العراقية أن المقرر تنفيذ حكم الإعدام بهم نحو 60 سجيناً غالبيتهم عراقيون ومن بينهم 10 من جنسيات عربية. إلى ذلك أكدت مصادر مطلعة في لجنة المحامين المكلفة من قبل السفارة السعودية في عمان للنظر في ملف السجناء السعوديين بالعراق أنها لا تنظر في ملف السجناء المحكومين بالإعدام لاكتساب ذلك صفة القطعية، وأن المخرج الوحيد هو أن يكون هناك عفو من الحكومة العراقية أو أن تكون هناك اتفاقية بين المملكة والعراق تشمل تبادل السجناء المحكومين بالإعدام. وعن بقية السجناء قالت المصادر: «نتابع حاليا أوضاع كافة السجناء لا سيما المنتهية محكوميتهم مثل السجين عبدالله محمد هندي العنزي وبتال عميش الجربي».

وكشفت المصادر أن هناك فرقا بين المنتهية محكوميتهم والمفرج عنهم، إذ أن هناك سجناء منتهية محكوميتهم ولم يتم الإفراج عنهم بسبب عدم وصول أوراق تثبت عدم وجود أي أحكام أخرى ضدهم. وأفادت ذات المصادر أن اللجنة المكلفة من المحامين تتابع مع وزارة العدل العراقية أوضاع المساجين المنتهية محكوميتهم من أجل الحصول على إذن بخروجهم من السجن وإعادتهم إلى المملكة. وعلى الصعيد ذاته دعت منظمة العفو الدولية أمس العراق إلى إصدار قرار يحظر عقوبة الإعدام، وتخفيف جميع أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد، وذلك بعد الإعلان عن إعدام 26 مدانا في يومين متتاليين، واعتبرت أن تزايد أعداد المحكومين بالإعدام إلى 96 عن العام الماضي مثيرة للقلق. وقالت منظمة العفو في بيان رسمي «العديد من المحاكمات التي انتهت بحكم الإعدام، لا ترقى إلى المعايير الدولية للمرافعات، بما في ذلك استخدام اعترافات منتزعة تحت التعذيب وسوء المعاملة». وأضافت «بعض القنوات التلفزيونية تستمر في بث اعترافات لمعتقلين حتى قبل بدء محاكمتهم، ما يقوض الحقوق الأساسية للمتهمين الذين يعتبرون أبرياء حتى تثبت إدانتهم».



وفد أممي سعودي يصل دكا .. ووزارة الداخلية البنجلاديشية: إخضاع المعتالين للمحاكمة السريعة

التحقيقات مع قتلة الدبلوماسي العلي تكشف عن شريك

خامس

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 أغسطس 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120831/Con20120831528702.htm>

محمد طالب الأحمد (جدة)، واس (دكا)
كشفت التحقيقات مع المدانين الأربعة بمقتل الدبلوماسي السعودي خلف العلي في بنجلاديش عن وجود شريك خامس ساهم في عملية الاغتيال، ولا زال البحث عنه جاريا من قبل السلطات البنجلاديشية. وبادر أمس الوفد الأممي السعودي لمتابعة التحقيقات في مقتل العلي والاطلاع على تفاصيل استجوابهم تمهيدا لمحاكمتهم وذلك بعد شهر وأسبوع واحد منذ القبض عليهم، حيث تعد هذه الزيارة الثانية للوفد إلى بنجلاديش بعد زيارتهم إياها يوم الثلاثاء 1433/05/11 هـ الموافق 2012/04/03م. وعقد الوفد الأممي المكون من ثمانية أعضاء اجتماعات بوزارة الداخلية البنجلاديشية سهاره خاتون بحضور سفير خادم الحرمين الشريفين لدى بنجلاديش الدكتور عبدالله بن ناصر البصيري، وذلك لتقديم شكر وامتنان حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لحكومة بنجلاديش على جهودها التي أثمرت في القبض على الجناة خلال مدة وجيزة، والاطلاع منها على ما تم إنجازه في قضية الاغتيال التي وقعت عند الساعة الواحدة من صباح يوم الثلاثاء 1433/04/13 هـ، في الشارع رقم 117 بالحي الدبلوماسي في العاصمة دكا، وتحديدًا على بعد 38 مترا من منزله، أثناء ممارسته رياضة المشي، بعد ساعتين من مغادرته المنزل. وأوضحت وزيرة الداخلية البنجلاديشية أن ما تم إنجازه نابع من الاهتمام الذي أولته الحكومة البنجلاديشية منذ الاعتداء الغادر على الدبلوماسي خلف العلي، وبمتابعة مستمرة من دولة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة واجد، وبالتنسيق المستمر مع سفارة خادم الحرمين الشريفين في جمهورية بنجلاديش، مؤكدة تصميم حكومة بلادها على محاكمة المتهمين بموجب قانون المحاكمة السريعة.

وواصل الوفد الأمني جدول أعماله في اجتماعات عقدها مع مدير عام شرطة بنجلاديش وقائد شرطة العاصمة ومختصين في ملف القضية.
وكان السفير الدكتور البصري قد أقام البارحة الأولى مأدبة عشاء تكريماً للوفد الأمني حضرتها وزيرة الداخلية وقادة الأجهزة الأمنية التي شاركت في القبض على الجناة.



مريض بالربو يعيش وأطفاله تحت سقف منهار

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 أغسطس 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120831/Con20120831528734.htm>

عبد العزيز معافا (ضمد)

معاناة أحمد محمد دعاك (منبه) 48 عاما مع الربو، أحالت حياته إلى جحيم لا يطاق حيث تداهم بين الفينة والأخرى نوبات من السعال الحاد وضيق في التنفس والشعب الهوائية لدرجة أصبح معها لا يستغني أبدا عن استخدام الأوكسجين لتهدئة أنفاسه اللاهثة.. والمتقطعة. إنها حالة صحية سيئة يكابدها وهو يعيش على الأوكسجين نظرا لما يعانيه من مرض ضيق التنفس (الربو الشديد) والضغط الذي يهدد حياته ويمنعه من الالتحاق بأي عمل أو وظيفة لكي يتمكن من الحصول على لقمة العيش. وما يزيد في معاناته أنه يعول أسرة مكونة من زوجته و (6) من الأولاد والبنات يعيشون جميعا في غرفة تحت سقف منهار في محافظة ضمد التابعة لمنطقة جازان ولا دخل له سوى مبلغ (2000 ريال) من الضمان لا يكفي لأبسط متطلباته المعيشية ناهيك عن تأمين أسطوانة الأوكسجين وتكاليف العلاج. دعاك يشرح معاناته في ألم ظاهر قائلا: داهمت الأمراض جسدي النحيل وجعلتني الأوجاع أتجرع يوميا مرارة الآلام والهموم والحمد لله على كل حال، ولكن أكثر ما أخشاه هو مستقبل أطفالي، فقلبي مشغول بهم طوال الوقت، وخوفي أن ينهار سقف الغرفة على رؤوسهم وتتحول أجسادهم إلى جثث تحت الأنقاض..

ويستطرد في سرد معاناته قائلا: كلما أشاهدهم تذرف دموعي بسبب خوفي عليهم من أعاصير الحياة وتقلبات الأيام.. ويضيف: لقد زادت المعاناة قسوة وتوحشا الظروف المادية الصعبة التي أقاسيها.. وفي كثير من الأوقات يصعب علي توفير الأوكسجين فما بالك بمتطلبات الأسرة. إنني أحب أن أوجه نداء لأصحاب القلوب الرحيمة أهل الخير والعطاء والأيدي البيضاء لمساعدته في ظروفه الصحية وحياة أبنائه.

لا تقيهم زمهرير الشتاء القارس ولا قيظ النهار اللافح

أسرة تستظل بخيمة بالية وسقيفة متهالكة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 أغسطس 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120831/Con20120831528733.htm>

عبد العزيز الربيعي (ينبع)

لا أحد يتصور حجم المعاناة التي يعيشها المسن محمد الحربي، خاصة إذا علمنا أنه في خريف العمر ويخطو بخطوات وثيدة نحو الشيخوخة، والعجز التام عن القيام بأي نشاط أو مجهود عضلي لتوفير أسباب العيش الكريم لأسرته المكونة من أربعة أنفس، وذلك بحكم سني عمره التي جاوزت الثمانين حولاً.

وتتضح معالم الحياة البائسة التي يحياها هذا الشيخ المسن، كلما اقتربنا أكثر من موقع سكناه في تلك القرية الصغيرة التابعة لمركز الأبواء، حيث يستظل هو وأبناءؤه بخيمة مهترئة في العراء وسقيفة متهالكة من جريد النخيل والزنك لا تقيهم زمهرير الشتاء القارس ولا قيظ النهار اللافح في ذلك العراء الموحش.

تخلوا حياة بدائية في قلب العصر المتقدم بلا كهرباء أو مياه شرب نقية إذ كثيراً ما يضطره ذلك لقطع مسافات بعيدة لجلبها من الآبار القريبة في محافظة رابغ بينما الضمان مايزال يرفض رفضاً باتاً تسجيل أبنائه في كشوفات الإعانات الشهرية للمحتاجين والعجزة والأرامل.

ورغم ضيق ذات اليد، والوضع المادي الذي وصلت إليه أسرة الحربي، إلا أنها تتعفف في ظل غياب الجمعيات الخيرية عن سؤال الغير طلباً للمساعدة وهو الذي لا يملك سوى الضمان بينما أبناءؤه غير مسجلين معه. الحربي باح بهومهم لـ: «عكاظ» قائلاً إنه لا يملك من حطام الدنيا سوى بضع شياه لا يملك حتى توفير الشعير لها، يحلب بعضها لأجل العيش ويبيع بعضها الآخر عند الحاجة.

وأضاف والألم يعتصر فؤاده: إعانة الضمان الاجتماعي لاتفي باحتياجات الأبناء وذلك ما جعلني أستظل تحت هذه الخيمة مع أبنائي غير الموظفين وغير المسجلين في الوقت ذاته في إعانات الضمان الاجتماعي.

فكيف نتحمل تكاليف بناء بيت يؤوينا، معرباً عن أمله في أن يكون هناك اهتمام ورعاية من قبل فاعلي خير أو وزارة الإسكان لبناء منزل له ولأسرته حتى يعيش كما الآخرين حياة حرة كريمة وبقي أسرته حر وبرد الأيام، مؤكداً أنه يعول أبناءه الثلاثة الذين لا يجدون من يصرف عليهم لعدم حصولهم على وظائف.

ويعود الحربي بذاكرته للوراء قائلاً: «عندما كنت في ريعان شبابي، ولم أتزوج بعد، لم أكن أحمل هموم الغد وتأمين المستقبل، كنت أكتفي بقوة يومي ولا شيء غيره إلى أن تزوجت وتتابعت السنوات ورزقني الله بهؤلاء الأبناء والأحفاد ووصلت إلى خريف العمر، حينها شعرت بالحزن العميق كوني غير قادر على العمل والكسب ومساعدة أبنائي وأحفادي الذين لا وظائف لديهم تعينهم على أعباء الحياة، بينما الضمان الاجتماعي في رابغ مايزال يرفض تسجيلهم في الإعانات الشهرية.

ويزيد في هموم الحربي أن أحد أبنائه أراد الزواج فساعده أهل الخير ببعض الهبات، فبدأ في بناء بيت الزوجية حتى انتصف وتوقف عند هذه المرحلة لأن هبات أهل الخير توقفت، فبقي على هذا الحال منذ عامين، هو يريد الزواج والمنزل متوقف..

«عكاظ» ودعت العم الحربي وعلامات الأسى ترسم على محياه وهو ينظر حزينا لأبنائه وأحفاده يلتفون حوله تحت السقيفة البالية وهو لا يملك من حطام الدنيا سوى إعانة ضئيلة مخصصة له وحده من مكتب الضمان الاجتماعي في رابغ لاتفي باحتياجات أسرته.

في ندوة مسؤولية جهات الادعاء وأجهزة القضاء

9 جلسات علمية تناقش إجراءات مكافحة جرائم غسل الأموال

وتمويل الإرهاب

المصدر: جريدة الرياض السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/09/01/article764414.html>

الرياض - نايف آل زاحم

برعاية كريمة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن عبدالعزيز وزير الداخلية تبدأ صباح السبت 21 شوال 1433هـ الموافق 8 سبتمبر 2012م بمدينة الرياض أعمال الندوة الدولية حول دور ومسؤولية جهات الادعاء العام وأجهزة القضاء في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تنظمها هيئة التحقيق والإدعاء العام السعودية بالتعاون مع مجموعة العمل المالي بالأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتناقش الندوة على مدى ثلاثة أيام، سمات وخصائص جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمراحل التي تمر بها هذه الجرائم، وطرق ووسائل ارتكابها وما يترتب عليها من آثار سلبية والمستوى الأمني والاقتصادي بما يستوجب تعزيز التعاون الدولي لمكافحتها والتصدي لها.

وتعرض هيئة التحقيق والإدعاء العام بالمملكة لجهود الدولة - رعاها الله - في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وما تم إقراره من أنظمة في هذا الشأن. ويتضمن جدول أعمال الندوة 9 جلسات علمية تستعرض عدداً من الأوراق العلمية والتي يطرحها مسؤولون وخبراء بأجهزة التحقيق والإدعاء ومنظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي. حول آليات مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والصعوبات التي تواجه الجهات المعنية بذلك، في ظل تطور أساليب ارتكاب هذه النوعية من الجرائم.

وخصصت الجلسة العلمية الأولى التي تبدأ عقب الافتتاح الرسمي للندوة - للتعريف بهيئة التحقيق والإدعاء العام في المملكة ودورها في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهود مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة هذه الجرائم، بينما تناقش الجلسة العلمية الثانية التطور التاريخي لجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمراحل التي تمر بها وأركان جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب وصور الاشتراك فيها أو التورط بارتكابها والعلاقة الوثيقة بين جريمة غسل الأموال وتمويل الأعمال الإرهابية وكذلك العوامل التي ساعدت على انتشار هذه الجرائم.

في حين تتناول الجلسة العلمية الثالثة - المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات تطبيقها وأبرز الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة، وتتناول الجلسة الرابعة نماذج من صور التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من حيث تبادل المعلومات والانباء القضائية والحصول على الوثائق والأدلة وإجراءات سؤال المتهمين والمشتبه بهم والشهود والخبراء وتجميد أو مصادرة الأموال والأصول والعائدات الإجرامية، وكذلك تسليم المجرمين والمحكوم عليهم في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمسائل القانونية ذات العلاقة، مثل ازدواجية التحريم وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول وتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم أجنبية.

بينما تناقش الجلسة الخامسة من جلسات الندوة، دور أجهزة الادعاء العام وجهات القضاء وفقاً للمعايير الدولية في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلاقتها بالجهات الوطنية الأخرى المعنية بالتصدي لها.

وتعرض الجلسة السادسة لوسائل التحقيق والإثبات في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإقامة الدعاوى الجنائية فيها ومن ذلك الوسائل المستخدمة مثل كشف سرية الحسابات المصرفية وإصدار أوامر التجميد والتحفظ والأدلة

الإلكترونية، والجهات التي يمكن التعاون معها وإجراءات توفير الحماية الجنائية والمدنية للمبلغين والشهود والخبراء أثناء وبعد التحقيق في هذه الجرائم.

أما الجلسة السابعة فتناقش علاقة الجريمة الأصلية بجريمة غسل الأموال في مرحلة جمع الاستدلالات من قبل جهات إنفاذ القانون وخلال مرحلة التحقيق القضائي، والتي تشمل استجواب المتهمين والمشتبه بهم وصولاً إلى مرحلة المحاكمة الجنائية.

وتم تخصيص الجلسة العلمية الثامنة للتعريف بجهود المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وما تم سنه من أنظمة وقوانين - للتصدي لهذه الجرائم مثل نظام مكافحة غسل الأموال والذي صدر مطلع العام الماضي وأشاد به كل الخبراء والهيئات القانونية الدولية المعنية بمكافحة هذه النوعية من الجرائم.

ويعرض في الجلسة العلمية التاسعة من جلسات الندوة - لعدد من الحالات والتجارب العلمية المتميزة في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسبل الإفادة من هذه التجارب والخبرات لتفعيل آليات التصدي لهذه الجرائم في حين تختتم برنامج الجلسات العلمية بجلاسة خاصة لإعلان التوصيات وتكريم المشاركين في أعمال الندوة.



6 آلاف نزير ونزيلة يستفيدون من البرامج التعليمية

السجون " تتيح لنزلائها الالتحاق بالجامعات منتظمين "

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 أغسطس 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/08/31/article764117.html>

الرياض - أسهمان الغامدي

علمت "الرياض" أن المديرية العامة للسجون وقعت عدداً من الاتفاقيات مع جامعة شقراء والقصيم ونجران وذلك لتخصيص قاعات جامعية داخل الإصلاحات التابعة لنفس المدن المذكورة، وإلحاق النزلاء فيها كمندظمين، من خلال تخصيص عدد من الأكاديميين لإلقاء المحاضرات الجامعية حسب ساعات المواد التي تحددها الجامعة، إضافة إلى تمكين النزلاء والنزيلات الراغبين في مواصلة تعليمهم الجامعي من الالتحاق ببرامج التعليم عن بعد والانتساب، في الجانب الآخر كرست المديرية العامة للسجون جهودها خلال الأيام المنصرمة لتجهيز القاعات الدراسية للنزلاء والنزيلات، وتوفير جميع الإمكانيات التي تساعد على الانخراط في المراحل التعليمية المختلفة ليتمكنوا من مواصلة تعليمهم، وقد استفاد ما يزيد عن 6000 نزير ونزيلة من البرامج التعليمية في جميع المراحل، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لتهيئة كل السبل والوسائل المعنية على أداء هذه المهمة.

وأكد مساعد مدير عام السجون للإصلاح والتأهيل اللواء الدكتور حيدر الحيدر أن المديرية استعدت بالتعاون مع التربية والتعليم في تهيئة الأجواء المناسبة للطلاب والطالبات من النزلاء والنزيلات الملتحقين ببرنامج التعليم داخل السجون في جميع مناطق المملكة لبدء العام الدراسي الجديد 1433هـ - 1434هـ في المراحل الدراسية المختلفة، وقامت المديرية بتجهيز قاعات الدراسة وجهزت الفصول التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم بكل الإمكانيات التي تتيح لها أداء دورها بالصورة المأمولة.

هذا وقد حث مدير عام السجون اللواء الدكتور علي بن حسين الحارثي مديري الإصلاحات والسجون والضباط المسؤولين على البرامج الإصلاحية في كافة السجون وكذلك الأخصائيين والاجتماعيين والمدرسين والمدرسين للإشراف على بدء الدراسة والمشاركة في استقبال النزلاء الملتحقين بالمدارس وبذل كافة الجهود لترغيب النزلاء للالتحاق بالمدارس وأن تستمر هذه الجهود مع ضرورة التنسيق مع إدارات التربية والتعليم لإسهام المرشدين الطلابيين في حث النزلاء على مواصلة التعليم.

”العمل” تنظم ملتقى تشاورياً للوصول إلى نتائج.. مختصون ل

”الرياض”:

تحديد ساعات العمل بالقطاع الخاص يرفع توظيف السعوديين ويفكك تكتلات الوافدين بأسواق التجزئة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/08/30/article763793.html>

الرياض - فهد الثنيان

طالب مختصون اقتصاديون بأهمية تحديد ساعات العمل في القطاع الخاص لحفظ حقوق جميع الأطراف مع الاسترشاد بالتجارب العالمية والتي تحفظ حقوق العاملين . وأشاروا في حديثهم لـ " الرياض " أن عدم تحديد ساعات العمل ساهم بإفراز العديد من السلبيات وبالذات قطاع التجزئة بتسرب وتهرب الموظفين السعوديين من العمل بهذا القطاع الحيوي والذي تجاوزت إيراداته السنوية أكثر من 270 مليار ريال . ويأتي ذلك في الوقت الذي يفتتح وزير العمل عادل فقيه الثلاثاء القادم الحوار الاجتماعي الأول لأطراف الإنتاج الثلاثة بسوق العمل. ويهدف الحوار إلى الوصول لرؤية توافقية حول تحديد ساعات العمل تضمن مصالح أصحاب العمل ممثلين بالغرف التجارية الصناعية والعمال ممثلين باللجنة الوطنية للجان العمالية والسلطة التنفيذية المكلفة بتطبيق نظام العمل ممثلة بوزارة العمل ، معتمداً في تحقيق ذلك على التفاوض والتشاور وتبادل المعلومات بين الجهات الفعالة والمؤثرة في قطاع العمل. وسيشهد الحوار وعلى مدار يومين عرضاً لعدد من الدراسات المستقلة ذات العلاقة بالإضافة إلى جلسات العمل اليومية بين أطراف الإنتاج الثلاثة.

وتعليقاً على ذلك قال المستشار الاقتصادي فضل البوعينين أن تحديد ساعات العمل في القطاع الخاص بات أمراً ضرورياً؛ لحفظ حقوق أطراف العلاقة ويمكن لوزارة العمل الاسترشاد بالتجارب العالمية في ساعات العمل التي تحفظ حقوق العاملين، وتراعي ظروفهم الإنسانية دون أن تؤثر سلباً على حقوق أرباب العمل. وأضاف بأنه لو ترك الأمر لأرباب العمل لاستغلوا الموقف لصالحهم ولحملوا الموظفين فوق طاقتهم على أساس أنهم يبحثون عن زيادة ربح بأي طريقة كانت ومن هنا فانه من المهم أن تكون وزارة العمل حازمة في هذا الأمر وأن تقدم مصلحة الموظفين على مصلحة التجار والمستثمرين وهذا لا يعني الإضرار بهم ولكن أن تراعي الإنصاف أن توازن بين متطلبات أرباب العمل وحقوق الموظفين. ولفت إلى أن هناك جانباً مهماً وهو أن وزارة العمل تبحث عن حلول لأزمة البطالة، والقطاع الخاص هو من يمتلك الفرص الوظيفية إلا أن بعض بيانات العمل في القطاع الخاص تعتبر طاردة للسعوديين ومن تلك الأسباب ساعات العمل الطويلة وغير المتوافقة مع قدرة الموظفين على التحمل.

وأختلف البوعينين مع رؤية الغرفة التجارية في جدة التي ترى أن تطبيق يومين إجازة أسبوعية في القطاع الخاص سيرفع التكلفة وقال: هذا تبرير غير منطقي فمن حق الموظف في القطاع الخاص أن يحظى بإجازة أسبوعية ليومين أسوة بنظيره في القطاع الحكومي وبعض القطاعات الخاصة كالقطاع المصرفي.

وأشار إلى أنه عند تطبيق يومين إجازة في القطاع الخاص يمكن العمل بنظام الورديات أو إعطاء مكافأة خارج دوام لمن يريد العمل يوم الخميس ، كما يطبق حالياً في القطاع الصناعي وبذلك يمكن القضاء على حجج القطاع الخاص.

وأوضح أن مطابقة الإجازة الأسبوعية في القطاعين الحكومي والخاص أمر غاية في الأهمية ويحفز السعوديين على العمل في القطاع الخاص ويمكن الموظفين من حقوقهم المسلوقة التي استولى عليها أرباب العمل دون وجه حق.

وطالب البوعينين وزير العمل أن يكون حازماً في حقوق الموظفين، وأن يسعى بكل ما أوتي من قوة لانتزاعها من التجار والصناع الذين يركزون على الجانب الربحي والتشغيلي، وبمعزل عن الجانب الإنساني، والوطني.

من جهته قال المحلل الاقتصادي وليد السبيعي إن عدم تحديد ساعات العمل بالقطاع الخاص ساهم في إفراز العديد من السلبات وبالذات قطاع التجزئة مما ساهم بتسرب وتهرب الموظفين السعوديين من العمل بهذا القطاع الحيوي مما أوجد فرصاً كبيرة للعمالة الوافدة ساعدها على الهيمنة على أنشطة هذا القطاع والذي تتجاوز إيراداته السنوية بأكثر من 270 مليار ريال .

وبين أن الاقتصاد السعودي يخسر كثيراً من عدم تحديد ساعات العمل كون العمالة الوافدة تصدر أكثر من 100 مليار ريال سنوياً كتحويلات أجنبية للخارج بالإضافة إلى تكتلات العمالة الوافدة واحتكارها لأنشطة المحلات والبقالات الصغيرة ومبيعات التجزئة بالأسواق .

وكانت غرفة الرياض ممثلة بلجنة شباب الأعمال رفعت توصياتها لوزير العمل قبل رمضان، متضمنة أهمية تحديد وتنظيم ساعات العمل، واقتراح إصدار نظام يحدد وينظم ساعات العمل .

وقالت إن طول ساعات العمل واستمرارها حتى وقت متأخر من الليل يشكل عائقاً رئيسياً في انخراط الشباب السعودي ومقدرتهم على منافسة العمالة الوافدة.



حافز" يرفع عدد طلبات التنازل عن السجلات التجارية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/08/30/article763796.html>

الدمام - هيثم حبيب

كشف المدير العام لفرع وزارة التجارة والصناعة بالمنطقة الشرقية محمد بن سعود الثواب عن تزايد الطلبات الخاصة بالتعديل أو التنازل عن السجلات التجارية وذلك رغبة من العديد من أصحاب السجلات بالحصول على مكافأة "حافز" والتي تشترط عدم امتلاك المتقدم لأي سجل تجاري أو كونه على رأس العمل.

وذكر الثواب في حديثه لـ"الرياض" بأن أبرز الأسباب التي أدت إلى تزايد طلبات التنازل والتعديل على السجلات التجارية في الدرجة الأولى هي "حافز" وهو ما جعل الكثير من أصحاب السجلات التجارية من الجنسين العمل على التنازل عن سجلاتهم لأحد الأقارب بهدف الحصول على مكافأة حافز ، فيما ساهمت الاشتراطات الخاصة بالحصول على بعض القروض كالزواج لزيادة طلبات التنازل أيضا .

وأوضح الثواب بأن بعض الاشتراطات التي صدرت مؤخراً من قبل مكتب العمل والخاصة ببعض النشاطات لزيادة الطلب على إصدار السجلات التجارية الخاصة ببعض البوفيهات والبقالات الصغيرة إضافة للمزارعين ورعاة الأغنام، حيث لم تكن بعض هذه المهن تحتاج لإصدار سجل تجاري، فيما يتوجب على صاحب النشاط في حال تواجده أكثر من خمسة عمال لديه لطلب إصدار سجل حتى يتمكن من مزاولة نشاطه ، مشيراً إلى أن الفرع حريص على توفير كافة الخدمات التي تساهم بإنجاز إجراءات المواطنين بأسرع وقت ممكن .

المظالم: تطبيق العقوبات البديلة في القضايا الجزائية من اختصاصنا

المصدر: جريدة المدينة الخميس 12 شوال 1433 هـ - 30 أغسطس 2012م
<http://www.al-madina.com/node/398003>

المدينة - الرياض

قال المتحدث الرسمي لديوان المظالم بندر بن عبد الرحمن الفالح ان ديوان المظالم يقوم بتطبيق العقوبات البديلة في القضايا الجزائية التي هي من اختصاصه حيث يحكم بوقف تنفيذ العقوبة. وأضاف لـ «المدينة» أن العقوبات تكون وفق مواد مقننة في الأنظمة كنظام الرشوة والتزوير. جاء ذلك ردًا على ما نشر أمس الأول تحت عنوان «رئيس ديوان المظالم: لسنا مسؤولين عن تعطيل تنفيذ الأحكام ولا نية للتقنين أو تطبيق البدائل». وأشار إلى أن رئيس الديوان الشيخ عبدالعزيز النصار لم يصدر منه أي تصريح حول هذي

قانونيون يطالبون بتعديل نظام المرافعات الشرعية ووضع آلية لتعويض المسجون تعسفياً

المصدر: جريدة الشرق السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/01/465666>

الدمام - فاطمة آل دببیس

قلل مواطنون، من قيمة التعويضات المادية، التي يحصلون عليها، بعد انتضاح براءتهم من قرارات توقيف أو سجن، وانتقدوا عدم وضع التعويض المعنوي والاجتماعي ضمن معايير التعويض، فيما طالب قانونيون بتعديل نظام المرافعات الشرعية ليكون التعويض مبنياً على آلية واضحة. وأوضح المحامي عضو هيئة الرقابة والتحقيق سابقاً خضران الزهراني، أن تعويض المتهم البريء عن توقيفه أو المدة التي قضاها في السجن بدون مستند نظامي، يعد تعويضاً قليلاً، مقارنة بالضرر المادي والاجتماعي والنفسي. وذكر أن التعويض يتراوح بين ألف ريال إلى ثلاثة آلاف ريال، ويحدد حسب التهمة الموجهة له ونوع القضية، والمدة التي سجن فيها. وقال إن المتضرر لابد أن يطالب بالتعويض من الجهات الرسمية، وغالباً عن طريق ديوان المظالم، ولكن لا يوجد نظام واضح لتحديد آلية التعويض، مطالباً بتعديل نظام المرافعات الشرعية لتكون آلية التعويض واضحة.

ويرى المحامي عبدالعزيز العسيري، أن من اتضحت براءته بعد سجنه، يتقدم مباشرة إلى ديوان المظالم للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقه، مضيفاً أنه لا يوجد حد للتعويض، ويقرر الديوان نوعه، والمحكوم له أن يطعن في قرار التعويض لعدم كفايته ويطلب بالاستئناف.

وأوضح المحامي والمستشار القانوني عبدالعزيز الزامل، أن المنظم كفل التعويض للمتضرر بالنظر إلى حجم الضرر الواقع، من مبدأ «من تسبب بالضرر يتحمل التعويض»، ونص نظام ديوان المظالم على النظر في دعاوى التعويض من قرارات وأعمال جهة الإدارة، إلا أن مبدأ رقم 87 قضى بالعدول عن الاجتهاد الذي سبق، وإن أخذت به محاكم الديوان، وهو صادر عن هيئة التدقيق مجتمعة، حيث إنه في دعاوى التعويض ينظر إلى طبيعة العمل وغايته، بحيث إن الدعاوى القائمة على أخطاء جهة الضبط الجنائي تختص بنظرها محكمة الموضوع، والتعويض إذا اتصل بدعوى جنائية يكون من اختصاص المحاكم الشرعية، إذا كانت هي الجهة المختصة بنظر أصل الموضوع، أما إذا كان متصلاً بقضايا جزائية، كالرشوة والتزوير واختلاس أموال الدولة، فهنا ينظر من قبل الديوان، لأنها الجهة القضائية المختصة بنظر أصل الموضوع.

وقال الزامل، إنه يوجد فراغ قضائي، حيث يفترض التنسيق بين ديوان المظالم ووزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء لسد الثغرات، ومنع تكون تدافع سلمي بين الديوان والمحاكم الشرعية، الذي سيؤدي إحالة الموضوع إلى لجنة الفصل في تنازع الاختصاص في المجلس الأعلى للقضاء. وأوضح أن المحاكم العامة وإن كانت مهينة للحكم في التعويض ومراعاة الضرر بجميع أبعاده، إلا أنه ليس لديها سوابق قضائية كثيرة، علماً بأن التعويض سلطة تقديرية للقاضي. في حين قال المستشار القانوني بدار الحلول القانونية إبراهيم البحاري، إن جميع القضايا ينظر لها سواسية، سواء كانت جنائية أو حقوقية أو غير ذلك، ويتم التقدير بقرار من ديوان المظالم كونه هو المختص بالنظر في دعاوى التعويض بالنظر إلى الدخل اليومي، الذي يوضح المستوى المادي للمتهم البريء والجانب النفسي بصرف النظر عن الجانب الاجتماعي.



محافظ بلجرشي يزورهم اليوم.. ومصدر في «الصحة» يحمل «الأمل» والشاكين مسؤولية التدهور

ذوو المرضى: مستشفى الصحة النفسية في بلجرشي فاقم معاناة مائة مريض ثلثهم سيدات

المصدر: جريدة الشرق السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/01/465606>

الباحة – علي الرباعي
تظلم عدد من ذوي المرضى النفسيين المنومين في مستشفى الصحة النفسية في بلجرشي لدى إمارة منطقة الباحة من سوء معاملة القائمين على المستشفى للمرضى، ورداءة الأطعمة المقدمة لهم، وتراكم المرضى في غرف ضيقة إذ تزيد أعدادهم في بعض الغرف على خمسة مرضى، إضافة إلى استئجار مبنى المستشفى داخل قرية على مقربة من شفا بلجرشي، وهو مبنى قديم مكون من ثلاثة أدوار أحدها مخصص لقرابة ثلاثين مريضة نفسية لا يتوقفن عن الصراخ من جهته، كشف مصدر إداري في صحة الباحة لـ«الشرق» أن المبنى ضيق بالفعل وصيانته مستمرة، محملاً بعض ذوي المرضى سوء حالتهم كونهم لا يتعاونون معهم ولا يتواصلون، بل يتهربون من واجبهم في الزيارة والمتابعة وتفقد الحالة عن قرب. ووصف مستشفيات الأمل بأنها غير متعاونة مع مستشفى الصحة النفسية في بلجرشي للإسهام في علاج

المدمنين وتأهيلهم نفسياً. وعلمت «الشرق» أن محافظ بلجرشي الدكتور محمد جمعان دادا، سيقوم اليوم برفقة مدير الشؤون الصحية في منطقة الباحة حسين الرويلي، بزيارة تفقدية لمستشفى الصحة النفسية للتأكد من صحة شكاوى ذوي المرضى. من جانبه، أوضح الناطق الإعلامي في صحة الباحة ماجد الشطي، لـ«الشرق»، أن تقريراً مفصلاً يكشف الحقائق سيصدر بعد زيارة المحافظ ومسؤولي صحة الباحة المستشفى، واعداداً بتزويدنا بصورة منه. وتواصلت «الشرق» مع مريض سبق له أن قضى في المستشفى أسابيع عدة فأوضح أن القائمين على المستشفى يفتقدون حس التعامل الإنساني، مضيفاً أن المبنى موحش والحمامات قذرة جداً وأبوابها مفتوحة. وأكد أن بعض الممرضين يعتمدون ضرب المرضى، كما أن الأطباء لا يملكون وقتاً للاستماع إلى معاناتهم، أما الأدوية التي تُعطى للمرضى فهي لتهدئتهم فقط. ولفت إلى أن بعض المنومين ليسوا مرضى بل مدمني مخدرات أودعهم أهلهم المستشفى على أنهم مجانين.



الشؤون الاجتماعية تبحت عن مواطنين للعمل في

نظافة نزلاء دور الإيواء

المصدر: جريدة الشرق السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/01/465664>

أبها - عبده الأسمرى
فرضت وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال فروعها في مناطق السعودية رقابة شديدة على عمال وعاملات «النظافة» الشخصية، المخصصين لمتابعة المعاقين والمستفيدين من تلك الخدمات. أوضح ذلك مدير الإعلام الاجتماعي محمد العوض، وأكد لـ«الشرق» عدم وجود تجاوزات قربية في هذا الجانب، مبيناً أن الوزارة تحرص على منع تلك التجاوزات، ولن تتوانى في اتخاذ إجراءات صارمة بحق كل من يتسبب في إيذاء المستفيدين والمستفيدات، تحت إشراف متواصل من قبل مديري الشؤون الاجتماعية في المناطق ومسؤولي الفروع الإيوائية. وقال إن المواطنين نادراً ما يتجهون إلى العمل في هذا المجال، ولكن سنرحب بأي طلبات ترد للوزارة بهذا الشأن. وأكد العوض أن الوزارة تسعى إلى تأهيل العاملين في مجال النظافة الشخصية لضمان تقديم الخدمة بالجودة اللازمة.

باعه والده البنجلاديشي لأسرة من أبناء جلدته محرومة من الإنجاب **شرطة الليث تكشف قضية بيع طفل قبل 3 سنوات بـ3000** **ريال**

المصدر: جريدة سبق الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 أغسطس 2012م

<http://sabq.org/YTmfde>

عوض الفهمي- سبق- الليث:

كشفت شرطة محافظة الليث، ممثلة في شعبة البحث الجنائي، اليوم قضية بيع طفل حدثت قبل ثلاث سنوات داخل مستشفى الليث العام؛ حيث اتضح أن أسرة مكونة من زوج بنجلاديشي وزوجة إندونيسية باعت له لأسرة بنجلاديشية بقيمة ثلاثة آلاف ريال.

وذكرت مصادر "سبق" أن القضية بدأت عندما أنجبت إندونيسية من زوج بنجلاديشي طفلاً قبل ثلاث سنوات داخل مستشفى الليث العام، وباعه والده لأسرة من أبناء جلدته محرومة من الإنجاب، بقيمة ثلاثة آلاف ريال، بعد أن نجح والد الطفل في إحضار زوجة المشتري، ووضعها بدلاً من والدته الطفل الأصلية بالمستشفى؛ فحصلت بعد خروجها من المستشفى على أوراق ثبوتية للطفل تثبت أنها هي والدته الحقيقية. وأضافت المصادر بأن شعبة البحث الجنائي ورد إليها بلاغ عن وجود أسرة بنجلاديشية مقيمة إقامة نظامية بالليث، يعيش معها طفل لا يشبه أحداً منهم، ويُعتقد أنه ينتمي لأسرة أخرى من أب بنجلاديشي وأم إندونيسية، خاصة أن الطفل يحمل مواصفات الأم الإندونيسية.

وأردفت المصادر بأن فرقة البحث الجنائي بدأت في جمع معلومات عن القضية، وألقي القبض على الأسرة الأصلية للطفل، وأثناء التحقيق معهما أجهشت الأم بالبكاء معترفة بأنها باعت أحد أطفالها قبل ثلاث سنوات، بعد أن أنجبته داخل مستشفى الليث العام، إلى أسرة عقيمة من الجنسية البنجلاديشية. وبناء عليه أُلقي القبض على الأسرة التي اشترت الطفل، واتضح أنها تقيم في محافظة الليث إقامة نظامية، ورب الأسرة يعمل في سوق السمك بالمحافظة.

وبعد التحقيق معها اعترفت بشراء الطفل بالقيمة نفسها، وأن والده الأصلي هو من استبدل بالأم المزيفة التي اشترته داخل المستشفى الأم الحقيقية؛ من أجل تسجيل الأوراق الثبوتية للطفل باسمها، وهو ما حدث بالفعل، وحصلت الأسرة المشتريّة على بلاغ الولادة من المستشفى. وقد سلّمت القضية مع أفراد الأسرتين اليوم الجمعة لشرطة الليث لاستكمال التحقيقات مع الأطراف، ومع مستشفى الليث العام الذي شهد القضية.

الابن يراجع تخصصي الرياض منذ 14 عاماً دون تحسن مواطن وابنه.. معاقان علاجهما في "ألمانيا" والهيئة الطبية ترفض!

المصدر: جريدة سبق الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 اغسطس 2012م

<http://sabq.org/GSmfde>

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:

وجه المواطن سعيد الزهراني، من سكان الباحة، مناشدة للمسؤولين وأهل الخير للتكفل بعلاج ابنه "علي" البالغ من العمر 14 عاماً في ألمانيا، بعدما تبين عدم جدوى مراجعاته منذ 14 عاماً، لمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، الذي صدرت أوامر علاجه فيه.

وقال لـ"سبق": "ابني علي يعاني من تشنجات عصبية وصرع ونوبات عصبية منذ ولادته، ووجه المقام السامي برقية للهيئة الطبية العليا في وزارة الصحة بالموافقة على علاجه في الخارج إذا لم يتوفر له علاج في الداخل، ولكن الهيئة رفضت وطلبت استمرار علاجه في تخصصي الرياض، رغم عدم جدوى العلاج على مدار 14 عاماً مضت".

وأضاف قائلاً "المؤسف هو أنني أعاني من إعاقة حركة، تكبدت خسائر كبيرة وديوناً أملاً في علاج ابني والحصول على علاج لي ولكن دون جدوى، وخاطبت مستشفيات في ألمانيا وأكدت توفر علاج لابني من خلال زرع الخلايا الجذعية عن طريق الحقن أسفل الظهر والزرع في الوريد، ولكن التكاليف الباهظة عجزت عنها".

وناشد الزهراني المسؤولين وأهل الخير بالتكفل في علاجه وعلاج ابنه طالما أن العلاج أصبح متوفراً، مستغرباً في الوقت نفسه إصرار الهيئة الطبية العليا على الرفض رغم موافقة المقام السامي وتوجيهه لها.

وعن تفاصيل معاناة ابنه قال "يبلغ من العمر 14 عاماً ولا يعتمد على نفسه في مأكله ومشربه ولا في تدبير أموره المعيشية، يعتمد على والدته في جميع شؤونه الحياتية، كما أنه لم يدخل المدرسة ويتعلم مع أقرانه".

ويبين أن ابنه علي يعاني من صرع وتشنجات عصبية من بعد ولادته بأربعة أشهر وحتى تاريخه، مشيراً إلى أنه صدر في عام 1998م أمر صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بعلاجه في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض، وإلى تاريخ اليوم نقوم بالمراجعة، دون أي تحسن للحالة.

وقال "تكبدت ديوناً لا يعلم بها إلا الله، من سكن في الفنادق ووسائل المواصلات ومن الأكل والشرب، وكنت أمكث عدة أسابيع من أجل التحاليل وتصوير الأشعة والتخطيط وغيرها".

وأضاف قائلاً "ليس في اليد حيلة لعلاج هذا الابن ولا من قضاء هذه الديون التي زادت من همومي ومعاناتي".

وأكمل بالقول "لقد صدر لابني عدة أوامر بالعلاج في الخارج، وقد قمت بمخاطبة مستشفيات عدة في الخارج، متكبداً خسائر إضافية قبل أن اصطدم أخيراً برفض الهيئة الطبية وعدم قدرتي على تكاليف العلاج".

وعن حالته التي يعاني منها هو الآخر قال الأب "بالنسبة لي فأنا أعاني من إعاقة حركية في القدم اليمنى، ولا أستطيع المشي والحركة كثيراً، إضافة إلى معاناتي من ضعف في العضلات وقصر في القدم يصل إلى ٧ سنتيمترات، وضعف في الأعصاب".

وقال "لقد حصلت على موافقة من المقام السامي بالعلاج في ألمانيا، ولكن لم يتم تنفيذه".

واختتم الزهراني حديثه بمناشدة المسؤولين وأهل الخير لمساعدته في العلاج وعلاج ابنه في دولة ألمانيا، كونه عاجزاً عن تأمين تكاليف العلاج.

وزير العدل العراقي لـ «الحياة»: 5 سعوديين ينتظرهم تنفيذ «الإعدام»

المصدر: جريدة الحياة الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431311>

الرياض - أحمد غلاب

بعدما نُسب إلى مسؤولين عراقيين مراراً أن عدد السجناء السعوديين المحكوم عليهم بالإعدام في السجون العراقية لا يتجاوز ثلاثة أشخاص، قطع وزير العدل العراقي حسن الشمري بأن عددهم خمسة، وأنهم ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بعد أن صدرت أحكام قضائية تُدينهم بتهم تتعلق بالإرهاب. وأكد أن 70 سجيناً سعودياً يتوقع أن ينقلوا إلى المملكة لقضاء مدد محكوميتهم في حال إقرار البرلمان العراقي اتفاقاً لتبادل السجناء وقعه البلدان.

وقال الشمري لـ «الحياة» أمس إن بلاده تنتظر إقرار اتفاق تبادل المحكومين بين السعودية والعراق، وذلك بعد أن أقره أخيراً مجلسا الوزراء العراقي والسعودي. وذكر أنه بقي أن يصوّت عليه مجلس النواب العراقي، و«نتوقع ذلك أن يكون خلال أيام». وأضاف: «سيتم بعد الموافقة عليه، البدء بتشكيل لجان سعودية - عراقية مشتركة للمباشرة في إجراءات نقل المحكومين بعقوبات سالبة، وهي لن تشمل المحكومين بالإعدام». (المزيد)

وحول مصير الاتفاق في حال رفضه مجلس النواب العراقي قال: «لو تحفظ البرلمان سيعتبر الاتفاق لاغياً تماماً، ولكن لو طلب البرلمان تعديلات، فنحن نحتاج إلى إعادة الحديث مع الجانب السعودي، وهذا الأمر فيه صعوبة كبيرة لأنه أقرّ من مجلس الوزراء السعودي، والآن ليس أمام البرلمان العراقي سوى المصادقة عليه أو رفضه، ونحن نعتقد أن المجلس سيتعامل معه بشكل جيد، لأنه لا يوجد فيه شيء يستوجب الرفض، بل إن هناك جوانب ومصلحة إنسانية تتحقق فيه». وتابع: «طريقة التشريع لدينا في العراق هي أن تتم قراءة القرار بطريقة أولى وثانية، والمجلس الآن قرأه قراءة أولية، وأنا أرسلت إلى المجلس وأكد له أنني مستعد للحضور إلى البرلمان وإيضاح الصورة، ومناقشة النواب للتوضيح في أي جانب».

«التربية» تلزم المدارس الأهلية بتوطين وظائف السائقين «والمراسلين» والحراس

المصدر: جريدة الحياة الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431234>

جدة - «الحياة»

وجهت وزارة التربية والتعليم إداراتها التعليمية في مدن المملكة كافة، بالزام المدارس الأهلية بتوطين وظائف السائقين، والمراسلين، وحراس المدارس.

وكشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة» عن صدور التوجيهات بتوطين وظائف سائقي حافلات نقل طلاب وطالبات المدارس، والمراسلين المكتبيين، والحراس في المدارس الأهلية، وعدم تمكين المعلم غير السعودي من التدريس ما لم تكن مهنته معلماً في الجواز والإقامة.

وشددت «التربية» على ضرورة تحري الدقة للتعاقد مع المعلمين غير السعوديين، وفي حال فسخ العقد وإلغائه بسبب تدني مستواه الفني أو بسبب قضية يرحل لبلده ترفع التوصية بعدم التعاقد معه مرة أخرى، إضافة إلى حرمان المعلمين المتعاقدين الذين قدموا استقالاتهم من المدارس الأهلية مع مدارس أخرى إلا بعد مضي سنتين من تاريخ تقديم الاستقالة. وقررت منع استخدام المبنى المدرسي لغرض السكن عدا حارس المدرسة، ومتابعة تأمين وسائل السلامة داخل المدرسة كطفايات الحريق، الإسعافات الأولية، ومخارج الطوارئ، ومتابعة صلاحية شهادة الدفاع المدني، وعمل اللازم حيال تجديدها.

وألزمت المدارس الأهلية بتصحيح أوضاع العاملين بالمدارس وعدم تشغيل أي فرد ما لم يكن على كفالة المدرسة. وأوصت التوجيهات التربوية للمدارس الأهلية بأن تسير المدارس طبقاً للمنهج التعليمي الحكومي ولجهة الإشراف أن تمنح بعض المدارس الأهلية ترخيصاً بإدخال المواد التكميلية والإضافية إذا كان الأمر يسهم في تحقيق مصلحة تعليمية وتربوية، وعدم ربط تسليم الوثائق الدراسية للطلاب، أو التأثير على تحصيلهم الدراسي بتحصيل الرسوم الدراسية. وطالبت المدارس بمعالجة مشكلة التأخر عن سداد الرسوم بالطرق النظامية عن طريق الجهات المختصة، إضافة إلى منعها إقامة مراكز للخدمات التربوية (دروس تقوية) بالمدرسة إلا بعد موافقة الإدارة العامة للتربية والتعليم ممثلة في إدارة التعليم الأهلي والأجنبي.

يذكر أن المدارس الأهلية في السعودية تواجه هذه الأيام، خطر الإغلاق بعد قرار وزارة التربية والتعليم برفع أجور المعلمين والمعلمين إلى ستة آلاف ريال، إذ أدى القرار إلى رفع بعض المدارس أسعارها ما يجعلها عرضة للمحاسبة من الوزارة.



الاستئناف تعيد حكماً يلزم شرطة أبوعريش بدفع 330 ألف ريال لمواطن

المصدر: جريدة الحياة الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431212>

جدة - أحمد الهلالي

قضت محكمة الاستئناف الإدارية في الرياض أخيراً، بإعادة حكم ضد شرطة أبو عريش يقضي بعدم إدراج مواطن في قوائم «المطلوبين أمنياً» في الحاسب الآلي، وعدم ملاحقته والتضييق عليه، وتعويضه مالياً بمبلغ 330 ألف ريال عن إنهاكه بالمراجعات وإدراج اسمه باعتباره «مطلوباً» من دون سند قانوني.

وأعدت ملف القضية إلى المحكمة الإدارية في منطقة عسير جهة إصدار الحكم لدراسته والنظر مجدداً في الملف، إذ أصدرت حكماً ثانياً يقضي بعدم الاختصاص ولائياً، وأعدت ملف القضية مرة أخرى إلى محكمة الاستئناف.

وقدم المواطن المتضرر في القضية حسن يحيى المحرزي اعتراضاً على الأحكام التي صدرت، مطالباً بنقض الحكم وإعادة النظر في التعويض المقرر ليتناسب مع الضرر الذي لحق به من بداية تهديداتهم له حتى رفع اسمه من الحاسب الآلي على اعتبار أنه مطلوب أمنياً ومروراً بإخفاء التوجيهات العليا، وتعويضه بمبلغ تسعة ملايين ريال.

وجدد مطالبته بفتح التحقيق في قضيته مع أحد الموظفين في إمارة جازان (تحتفظ «الحياة» باسمه)، خصوصاً أنه لم يتم استدعائه أو التحقيق معه على ما بدر منه، والتحقيق مع مدير مركز شرطة أبو عريش السابق والجديد (تحتفظ «الحياة»

باسميهما)، ومدير أحوال الخفجي وأحد الضباط الذي اتهمه اتهامات ليس لها أساس من الصحة، معتبراً أن هؤلاء تواطأوا ضده للإضرار به.

واحتوى الحكم السابق الصادر بموجب صك شرعي أمراً بتغريم شرطة محافظة أبو عريش 330 ألف ريال، تدفع تعويضاً للمواطن وجبراً لمعاناته من مراجعات ومساءلة وتشويه لسمعته، بواقع 100 ريال عن كل يوم أدرج فيه اسمه ضمن قائمة المطلوبين أمنياً.

وجاء في الحكم: «إن أسماء المواطنين والمقيمين بوجه شرعي ونظامي ليست مستباحة لشرطة محافظة أبو عريش، لكي تعلق على أجهزتها أسماء من تشاء، من دون أن تنتبه إلى التعليمات والضوابط والتوجيهات العليا». وسجلت قضية المواطن المحرزي تطورات وتحقيقات متلاحقة، إذ كشف تقرير صادر عن «لجنة تقصي الحقائق في قضية عدم تنفيذ توجيهات عليا لإعفاء مواطن من عقوبة السجن والجلد» (حصلت «الحياة» على نسخة منه) إحالة رجل أمن (برتبة عريف) إلى المجلس التأديبي لدى مرجعه للتحقيق معه ومحاكمته لقاء ما نسب إليه من التسبب في فقدان الأمر، والتنبيه على رئيس مركز شرطة أبو عريش سابقاً (برتبة عقيد) من قبل جهة عمله لما اتضح من ملاحظات على سير قضية المواطن أثناء عمله.

وجاء في تقرير اللجنة التي شكلت للتحقيق في قضية المواطن حسن بن يحيى محرزي التي صدر فيها حكم شرعي يقضي بعدم إدراج اسمه ضمن قوائم «المطلوبين أمنياً» في الحاسب الآلي وعدم ملاحقته وتعويضه مالياً، إعادة التنظيم في مركز شرطة أبو عريش بما يكفل حسن سير العمل ومتابعة القيود نظراً إلى القصور الحاصل في التنظيم الإداري للمركز. وبحسب التقرير فإن اللجنة انتقلت إلى محافظة أبو عريش وقابلت محافظها وتبين لها أن «التوجيهات» بلغت المحافظة، ثم بلغت شرطة المحافظة، وقيدت في سجل الوارد العام لمركز شرطة أبو عريش، وسلمت لـ «العريف» بشؤون السجناء في مركز الشرطة نفسه ولم يتم العثور عليه بعد ذلك. وأضاف التقرير أن التحقيقات جرت بضبط أقوال المشتكي حسن يحيى محرزي الذي ذكر أنه تقدم إلى «الجهات العليا» ملتصاً بإعفاءه من الحكم الشرعي الصادر ضده المتضمن جلده 45 جلدة في دعوى غير صحيحة رفعت ضده من قبل أحد موظفي الإمارة، وصدر أمر بإعفائه، وأنه قام بمتابعة الأمر حتى وصل إلى شرطة محافظة أبو عريش، وعند مراجعته لهم لم يحصل على نتيجة. وأفاد بأنه من سكان المحافظة ولم يوجه له أي طلب أو رسالة مباشرة أو من طريق شيخ قبيلته.

وأكد تقرير اللجنة أنه وبسماع أقوال ضابط برتبة نقيب كان يعمل بمركز شرطة محافظة أبو عريش (تحتفظ «الحياة» باسمه)، إضافة إلى أقوال رجل أمن في المركز نفسه (رتبة عريف) الذي أفاد بأنه ينفذ أوامر مدير المركز الشفهية، وأنه لم يتم عرض أوراق المواطن على لجان العفو خلال الفترة من عام 1423 حتى عام 1428 لكونه لا يقوم بأي إجراء إلا بأمر مدير المركز.



«الخلافات العمالية» تؤجل قضية موظفات مجمع التأهيل شهراً

المصدر: جريدة الحياة الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431237>

الخير - ياسمين الفردان

استجابت الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في المنطقة الشرقية لطلب تقدمت به موظفات «مجمع الأمير سلطان للتأهيل»، بتأجيل جلسة كان مقرراً عقدها أمس، وقررت عقدها بعد نحو شهر، وتقدمت موظفات «مجمع التأهيل» التابع لجمعية المعوقين في المنطقة الشرقية، بطلب لتأجيل الجلسة للنظر في قضيتهم، نظراً «لعدم استكمال باقي الأوراق المطلوبة».

وذكرت موظفات المجمع في حديث لهن مع «الحياة»، أنهن لجأن إلى التأجيل، بسبب «عدم استكمال التوكيلات المطلوبة كافة، لتوكيل محام، إضافة إلى استكمال طلبات القاضي، التي تشمل عقود العمل، وبند التوظيف، وغيرها من الأوراق»،

لافتات إلى أن بعض الأوراق التي استلمتها في السابق، «انتهت مدتها، ما يستلزم استخراج أوراق بتواريخ مُحدثة، لتقديمها في الموعد المقبل، للنظر في القضية».

وكشفت الموظفين أنهم وُكِّلَ المحامي بدر الجعفري، للترافع عن القضية التي رفعتها 25 موظفة، من أصل 75، وجاء التراجع في عدد الموكلات بحسبهم، إلى «خوف بعض الموظفين من الدخول في قضايا». فيما نفى تعرضهم إلى أي نوع من المضايقات من جهة عملهم، بسبب رفعهم القضية، «لم يحدث شيء من هذا القبيل، لكننا نعاني من المماطلة في الحصول على بعض الأوراق أحياناً»، وتوقع أن تمتد القضية «بين سنة إلى سنتين، لاسترداد حقوقنا».

ونفت الموظفات، ما جاء على لسان المدير العام للجمعية عبدالله المغامس، في حديث سابق إلى «الحياة»، مبيّناً أنه «ليس صحيحاً ما ذكره، حول أن الأقلية من الموظفين يتقاضون راتباً تحت الـ 3000، والحقيقة أن حملة البكالوريوس يتقاضون 4500 ريال، إضافة إلى مثلها بدل مواصلات، والقلة من يتقاضون راتباً يزيد عن الـ 3000 ريال، أما العاملات فيتقاضين 1500 ريال بعد 15 عاماً من الخدمة». وأضافت الموظفات «اتفقنا مع المحامي للترافع عنا مقابل 800 ريال عن كل موظفة في حال بلغ عدد الموكلات 50، إضافة إلى حصوله على 15 في المئة من أرباح القضية».

بدوره قال محامي القضية بدر الجعفري، في تصريح إلى «الحياة»: «لم أحصل بعد على توكيلاتهم، ولكنني عقدت اتفاقاً مبدئياً، لتمثيل الموظفين من قبل المتحدثة نيابة عنهم، وفي هذه المرحلة يصعب تمثيلهم رسمياً أمام القاضي، لحين حصولي على التوكيلات الرسمية كاملة»، وأضاف «اقترحت عليهم الذهاب في الموعد المقرر (أمس) لانعقاد الجلسة وطلب تأجيلها من قبل القاضي إلى حين استكمال باقي الأوراق إضافة إلى التوكيلات».

وحول توقعاته للقضية المتعددة الطلبات قال: «بعض الجوانب توضح أن الجمعية تخالف النظام، ونسبة نجاحها كبيرة، في حين أن البعض الآخر يخضع للسلطة التقديرية للقاضي، في الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية، ومن الصعوبة الجزم حالياً بنجاح القضية، ولإبداء رأيي القانوني فالأمر بحاجة للدراسة وإعداد مذكرة، ولحين حصولي على الأوراق الرسمية للإدلاء برأيي القانوني في القضية بشكل رسمي».

وكانت «الحياة» نشرت تفاصيل قضية موظفات مجمع «الأمير سلطان لتأهيل المعوقين منذ بدايتها، تحت عنوان «الشرقية»: 75 موظفة يقاضين «جمعية المعوقين» مطالبات «بحقوق مالية ومعنوية». وتحت عنوان «العمل» يشترط «محامياً» أو حضور 75 موظفة لجلسات «جمعية المعوقين».



مكافحة الفساد "تطلب من التربية" إيجاد البديل لمبان مدرسية متهاكة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431113>

النماص - «الحياة»

طلبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) وزارة التربية والتعليم بالتحقق من أهلية مبنى مدرستين في محافظة النماص في منطقة عسير، وإيجاد البديل المناسب لهما، بعد أن تلقت بلاغاً حول وضع عدد من المباني التعليمية، ووقفت على تلك المباني للتأكد من مدى صلاحيتها.

ولفت مصدر مطلع في الهيئة إلى أنه اتضح للهيئة خلال معاينة مباني مجمع مدارس سبت تنومة للبنات بمركز تنومة، عدم صلاحيتها، وتهالك نتيجة تقادمه، وضيق ممراته، إضافة إلى تصدعات وتشققات بجدرانها، مشيراً إلى أن مهندسي إدارة التربية والتعليم بمحافظة النماص أوصوا بضرورة إزالة المجمع وإنشاء مبنى جديد. وأضاف أن الهيئة وقفت كذلك على مبنى مدرسة الحسين بن علي في سبت تنومة، واتضح أن المديرية العامة للدفاع المدني سبق أن قررت عدم صلاحيته، لما يشكله من خطورة بالغة على الطلاب، كونه قديم الإنشاء ومتهاكاً، وعلى إثره طلبت الهيئة من الوزارة

التحقق واتخاذ اللازم، لافتاً إلى أن الوزارة أخلت المبني إلى أن يتم درس وضعه، وإيقاف عملية التأهيل الجاري تنفيذها مؤقتاً، وكلفت مكتباً استشارياً لعمل تقرير عن حال المبني مدعماً بالصور.

يذكر أن الهيئة طلبت من وزارة التربية والتعليم إيجاد مبانٍ بديلة للمدارس غير الصالحة للعملية التعليمية، وصيانة المدارس التي تحتاج إلى صيانة، ومحاسبة مقاليد الصيانة المتعاقد معه، ومتابعة المشاريع المتعثرة، ومعالجة أسباب تعثرها، إما باستئناف العمل فيها بما يضمن إكمال تنفيذها عاجلاً، أو سحبها من المقاولين وتنفيذها على حسابهم، وتطبيق ما يقضي به النظام، وإفادة الهيئة بما يتم اتخاذه من إجراءات بهذا الشأن خلال المدة المحددة في المادة الخامسة من تنظيم الهيئة.



لجنة التحقيق في وفاة امرأة بعد خلل في أجهزة الأوكسجين بمستشفى حائل

المصدر: جريدة الحياة الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431161>

حائل - محمد الخمعلي

بعد نحو أسبوع من تقديم مدير مستشفى حائل السابق عبدالعزيز النخيلان استقالته على خلفية خطأ طبي أدى إلى فشل كلوي لمواطنة و وفاة جينيتها، حدث انقطاع مفاجئ في الأجهزة التي تزود المرضى بالأوكسجين مساء الخميس الماضي، وتزامن ذلك مع وفاة مسنة، ما جعل وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه يوجه بالتحقيق في الأمر.

وأصدرت وزارة الصحة بياناً أول من أمس، أكدت فيه أن وزير الصحة وجه بتشكيل لجنة عاجلة برئاسة المدير العام للمستشفيات في الوزارة وعضوية متخصصين للوقوف على ملابسات الانقطاع المفاجئ لأجهزة الأوكسجين و وفاة امرأة في مستشفى حائل العام، مشيرة إلى أن اللجنة توجهت صباح أمس للتحقيق في الموضوع والرفع للوزير بالنتائج فوراً لاتخاذ الإجراءات النظامية وإيقاع العقوبات بحق كل من يثبت تقصيره أو إهماله.

وأكد المدير العام للإدارة العامة للمستشفيات في وزارة الصحة الدكتور عبدالعزيز الغامدي، أن التحقيقات حول ملابسات وأسباب وفاة مريضة في العقد السابع من العمر لا تزال جارية مع كل من له علاقة بالحادثة، مشيراً إلى أنه لا يستبعد التحقيق مع مدير مستشفى حائل السابق عبدالعزيز النخيلان أو مع أي مسؤول آخر في حال تطلب الأمر لذلك.

وقال الغامدي لـ«الحياة»: «عقدنا اليوم اجتماعات عدة بالكادر الطبي والفني في قسم العناية المركزة في المستشفى للتحقيق في الحادثة، وقد تمتد الاجتماعات إلى وقت متأخر، وبعد الانتهاء سنرفع تقريرنا إلى وزير الصحة».

إلى ذلك، نفى مصدر طبي في مستشفى حائل العام أن يكون نقص الأوكسجين سبباً في وفاة المريضة (73 عاماً)، مؤكداً أن ما جرى هو استبدال أجهزة الأوكسجين اليدوية خلال ثواني، بجهاز التنفس المركزي بعد تدني مستوى الأوكسجين واقترابه من النفاذ.

وقال المصدر لـ«الحياة»: «وقت استبدال أجهزة الأوكسجين، كان يرقد في قسم العناية المركزة 5 مرضى إلى جانب المريضة التي توفيت، إلى جانب 4 مرضى في قسم العناية بالأطفال، و 9 مرضى في قسم النفاثة، وجميعهم في حالة صحية مستقرة ولم يتعرضوا لأية تبعات صحية سيئة نتيجة ما حدث، وهذا يجري بشكل طبيعى واعتيادي في حال الحاجة للأجهزة اليدوية».

ولفت إلى أن المريضة المتوفاة كانت تعاني من أمراض عدة، كالقلب والفشل الكلوي والضغط والسكر، وأدخلت العناية المركزة بسبب التهاب رئوي حاد وفشل تنفسي، وبقيت تحت الملاحظة الطبية حتى توفيت بعد 3 أيام من قدومها للمستشفى، موضحاً أن التقرير الطبي يعزو وفاة المريضة إلى إصابتها بفشل كامل في الأعضاء نتيجة تسمم دموي بجسمها جراء الالتهاب الرئوي الحاد، وليس بسبب نقص الأوكسجين.

يذكر أن مدير مستشفى حائل العام عبدالعزيز النخيلان طلب إعفاءه من منصبه أخيراً، على خلفية نقل دم لمواطنة بطريقة خاطئة أدت إلى إصابتها بفشل كلوي حاد و وفاة جينيتها، وجرى تعيين مدير جديد للمستشفى.

وكانت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة حائل، انتهت من التحقيق مع طاقم طبي في المستشفى في قضية «نقل الدم»، وأحالت أوراق القضية إلى الهيئة الصحية الشرعية.



توطين الصناعة يوفر مليون وظيفة وعائداته 105 بلايين ريال

المصدر: جريدة الحياة الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431313>

الدمام - «الحياة»

توقعت نتائج المرحلة الأولى من مشروع «إستراتيجية التوطين في المملكة»، أن استحداث برنامج لتوطين الصناعة في المملكة يمكن أن يوفر ما يقارب مليون وظيفة، ويساهم بـ 105 بلايين ريال (28 بليون دولار) في الناتج المحلي الإجمالي. لكن دراسة بهذا الخصوص رأت أن المملكة بحاجة لإنفاق 165 بليون ريال لهذه الغاية، في حين أن إنفاقها في هذا الجانب لا يتجاوز 60 بليوناً بنسبة لا تتعدى 20 في المئة، في مقابل 50 في المئة في مصر و 70 في المئة في ماليزيا، و 80 في المئة في البرازيل. (للمزيد)

وأكد رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية عبدالرحمن الراشد (حيث تنفذ الغرفة المشروع)، أن فوائد برنامج التوطين في المملكة يمكن أن تكون أوسع نطاقاً، لتسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف تنويع الهيكل الاقتصادي، وإيجاد المزيد من فرص العمل، وتسهيل نقل التكنولوجيا والمعرفة، إضافة إلى تطوير المهارات المحلية. وكشفت المرحلة الأولى من الدراسة، أن قيمة الإنفاق الحالي والمتوقع للقطاعات الإستراتيجية والحكومية بلغت نحو 300 بليون ريال، لم يتخطى المحتوى المحلي منه سوى 20 في المئة، أي نحو 60 بليون ريال فقط، في حين أن المملكة وعلى غرار دول أخرى تطبق سياسات التوطين، مثل مصر وماليزيا والبرازيل، تستطيع تحقيق نسبة 55 في المئة تقريباً من المحتوى المحلي، وبقيمة 165 بليون ريال، ويمكنها بذلك إضافة 105 بلايين ريال، ما سيسهم في خلق ما يقارب مليون فرصة عمل جديدة. وأشار إلى أن عمليات الشراء الواسعة النطاق التي تجريها الشركات الإستراتيجية في المملكة، يمكن أن تسهم بشكل كبير في تنمية الصناعات الوطنية، وإيجاد مزيد من فرص العمل أمام الشباب السعودي.



قبول بلا قيود بـ "معهد القضاء"

المصدر: جريدة الوطن الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111854&CategoryID=5

الرياض: محمد السليمي

أعلن وكيل جامعة الإمام لشؤون المعاهد العلمية الدكتور أحمد الدريويش، قبول المتقدمين للمعهد العالي للقضاء دون قيد أو شرط، مبيناً أن نسبة القبول للطلاب المنتظمين في المعهد العالي للقضاء تضاعفت 500% مقارنة بالأعوام الخمسة الماضية.

وأوضح الدريويش في تصريح إلى "الوطن" أن أعداد الدارسين في المعهد تفوق ألفي طالب في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، مشيراً إلى أن المعهد يأخذ على عاتقه تأهيل القضاة ومنحهم دورات تدريبية تدخل أحياناً في أوقات الإجازات الرسمية، إضافة إلى تأهيلهم خارجياً في إندونيسيا، ماليزيا، وجزر القمر وبعض الدول الإفريقية. أكد وكيل جامعة الإمام لشؤون المعاهد العلمية الدكتور أحمد الدريويش، أن جميع المتقدمين للمعهد العالي للقضاء يتم قبولهم دون قيد أو شرط، مبيناً أن نسبة القبول للطلاب المنتظمين في المعهد العالي للقضاء تضاعفت أكثر من 500% مقارنة بالأعوام الخمسة الماضية، وأن أعداد الدارسين في المعهد يفوق ألفي طالب في مرحلتي الماجستير والدكتوراه. وأضاف أن المعهد يؤهل القضاة من خلال دورات داخلية في الجامعة وخارجية في دول عدة، تصل إلى جزر القمر وماليزيا وبعض الدول الإفريقية. وأوضح الدريويش لـ "الوطن" أن المعهد العالي للقضاء ضاعف من قبول أعداد الطلاب الأكاديميين في التعليم الصباحي والموازي مقارنة بالسنوات الماضية التي كان لا يزيد على 200%، مشيراً إلى أن المعهد يأخذ على عاتقه تأهيل القضاة وإعطائهم دورات تصل إلى أكثر من شهرين حتى في أوقات الإجازات الرسمية، إضافة إلى تأهيلهم خارجياً في إندونيسيا، ماليزيا، وجزر القمر وبعض الدول الإفريقية. وبين الدريويش أن الجامعة تعمل على توسيع إطار المعهد العالي للقضاء بحيث يستوعب أكبر عدد ممكن من القضاة ومن يريد أن يتأهل في هذا المرفق. وقال "إن المعهد يأخذ على عاتقه الاعتناء بالقضاة وتأهيلهم بشكل شامل، وليس في جانب دون آخر كما حدث في السابق"، مضيفاً أن المعهد يعمل على إعداد دورات على مدار العام وحتى في فترات الإجازات، ويطور من خلال تلك الدورات القضاة القدامى ومنسوبي هيئة التحقيق والادعاء العام وبعض الجهات الأمنية الأخرى التي لها علاقة بالقضاء. وقال إنه يتوجب على القاضي الأخذ بكل جديد في كثير من الأمور، خصوصاً أنه ترد إليه قضايا مختلفة ومستجدة سواء في الاقتصاد والأمور المالية أو القضايا الأمنية والجنائية. وأشار إلى أنه منذ صدور موافقة خادم الحرمين الشريفين على خطة تطوير مرفق القضاء، عقدت لجنة عليا في الجامعة من مديرها ووكلاتها والمعنيين بالشأن القضائي، وتم صدور عدد من التوصيات واعتمدت موافقات كثيرة وخطط منظمة، مبيناً أن الجامعة وتحديداً المعهد العالي للقضاء، سيركز على تأهيل القضاة وتطويرهم للحفاظ على سمعة المؤسسة القضائية الشرعية، وأن الاهتمام بهذا المرفق جاء من تركيز الدولة ومتابعتها لأهم المرافق لديها، خصوصاً أن تقويم الدولة ككل ينطلق على أساس عدالتها وأخذها بكل جديد ومفيد، مشيراً إلى أنه سيتم حصاد ثمار الموافقة على خطة تطوير مرفق القضاء في المستقبل القريب، إضافة إلى تطوير خطة القضاء واقتراح ما هو أفضل في الشأن القضائي.



حالة عمار .. تهريب طفل داخل "كرتون"

شرطة تبوك تحيل ملف وأطراف القضية للجهات الأمنية بمكة المكرمة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111857&CategoryID=5

تبوك: محمد زامل
كشفت إدارة جمارك منفذ حالة عمار أمس عن إحباطها لمحاولة مقيم عربي تهريب طفل في السادسة من عمره "ادعى أنه ابنه" إلى خارج المملكة قبل عدة أيام، من خلال وضعه داخل "كرتون" ضمن أمتعته بخلفية سيارته. وأبلغ "الوطن" مدير الجمارك فهد الحربي أن المقيم لا يحمل أي أوراق ثبوتية حول الطفل، وأكد خلال مراحل التحقيق الأولية أن الطفل ثمره زواجه من امرأة إندونيسية كانت تقيم بشكل غير نظامي داخل السعودية، وسبق ترحيلها إلى بلدها عن طريق الجوازات، الأمر الذي وقف دون استطاعته استخراج أوراق ثبوتية لابنه ليقوم بإخراجه من الحدود.

بشكل نظامي، مشيراً إلى أن الطفل كان مخبأ داخل كرتون في سيارة "مرسيدس" ضمن حقائب وأمتعة المقيم، حيث تمت إحالتها إلى الجهات الأمنية بحكم الاختصاص.
من جانبه، أوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة تبوك الرائد خالد الغبان أن الجهات الأمنية باشرت القضية، وأحالت المقيم والطفل إلى شرطة منطقة مكة المكرمة بعد استلامه من الجمارك، وذلك لكونها جهة القدوم بالنسبة لهما.



الإعاقة أو الموت أخطاء طبية "كارثية" تحول ضحاياها إلى "جثث" هامة" أو عاجزين (2-3)

المصدر: جريدة الوطن الاحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111837&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي
أصبحت بعض المنشآت الصحية الخاصة أشهر من نار على علم؛ ليس بفضل إنجازاتها الطبية بل بسبب أخطائها، وتطالعنا وسائل الإعلام باستمرار بقضايا أخطاء طبية يكون ضحيتها المواطن الذي سلم نفسه "لسلخانات المنشآت الصحية" على حد تعبير الكثيرين، والنتيجة إما مفارقة الحياة أو الخروج بعاهة تلازمه طيلة حياته، فتكون الضحية أمام خيارين، إما الركض وراء جلسات الهيئات الصحية الشرعية، أو الاستسلام والسكوت عما حدث.
أخطاء فادحة
ومن قصص الأخطاء الطبية التي تحولت إلى قضية رأي عام قضية الدكتور طارق سلمان الجهني (34 عاماً) وهو متزوج ولديه طفلتان (فرح وولاء) وكان يعمل رئيساً لقسم طب الأسنان بالمستشفى التخصصي بجدة. كان طارق يعاني من سمنة وبعد فشل كافة محاولات الرجيم وممارسة الرياضة قرر إجراء عملية جراحية للتخسيس تعرف بـ "تدبيس المعدة"، ووفقاً لما ذكر شقيقه ثامر الجهني كانت السمنة التي يعاني منها طارق طبيعية، قام بعدة محاولات لتخفيف وزنه، من اتباع الرجيم وممارسة الرياضة لكن لم تتجح المحاولات، فدخل إلى المستشفى في تاريخ 24 نوفمبر 2009 لإجراء العملية، وقبل دخوله غرفة العمليات جلس مع أفراد أسرته ولم يشعر بالقلق أو الارتباك اعتقاداً منه أن من سيجري العملية سيكون على قدر عالٍ من المسؤولية ولم يكن يعتقد أنه سيقع ضحية خطأ طبي أدى في النهاية إلى وفاته.
وأضاف شقيق المتوفى "بعد أن أجرت طبيبة التخدير عملية التخدير دخل الجراح إلى الغرفة بعد 3 دقائق لت تركيب أنبوبة تنفس، عندها دخل طارق في التهاب شعبي حاد، وأصبح يرتعش بشدة، مما دفع الأطباء لنقله إلى غرفة العناية الفائقة ودخل في غيبوبة، بعد فشل كافة المحاولات لإنقاذ طارق من الغيبوبة والتشنجات، نقلناه إلى مستشفى الملك فيصل التخصصي حيث كان يعاني من حالات تشنجات حادة وصرع، وأخبرنا الأطباء أن حالات التشنجات حدثت نتيجة انقطاع الأوكسجين عن دماغه، ولم تفلح كافة المحاولات لإنقاذ طارق حتى بعد إحضار طبيب من الولايات المتحدة على حساب الأسرة الخاص لإنقاذ حياته، لكن الطبيب أخبر أفراد الأسرة أن طارق توفي دماغياً نتيجة خطأ فادح وتوفي بعد 3 أيام من دخوله في غيبوبة".
غياب الترخيص

وكشف شقيق المتوفى أن المستشفى الخاص هو المتسبب الأول في حدوث الخطأ الطبي للدكتور طارق، وأقامت عائلته دعوى ضد المستشفى وبعد المحاكمة في الهيئة الصحية الشرعية اتضح للهيئة من خلال الجلسات أن طبيبة التخدير لا تملك ترخيصاً لمزاولة المهنة، وكان هناك نقص في المعدات الطبية داخل المستشفى، ووجهت الاتهامات إلى خمسة أطباء في ارتكاب الخطأ، وانتهت الجلسات بالنطق بحكم من قبل الهيئة الصحية الشرعية يقضي بسجن طبيبة التخدير ورئيس

قسمها لمدة ثلاثة أشهر لكل منهما، وإلزام المستشفى بدفع دية المتوفى 100 ألف ريال، إضافة إلى غرامات أخرى على المستشفى وصل معها المبلغ إلى مليون ريال وأغلقت القضية، على الرغم من أن أسرته تطالب بإعادة التحقيق في قضيته وأن الأحكام التي صدرت لا تكفي لمعاقبة المسؤولين عن وفاته".

غرف عمليات الموت
ولا تختلف قصة ماجد محمد سعد آل خويلد القرني (32 عاماً) عن قصة الدكتور طارق، فقد توفي في نفس المستشفى، ووفقاً لما ذكره ابن عم المتوفى محمد القرني فإن ماجد راجع المستشفى وهو يعاني من تجمع دموي بسيط في ظهره فطلبت منه إدارة المستشفى 50 ألف ريال، وإجراء عملية جراحية له، وبعد دخوله غرفة العمليات خرج بعدها جثة هامدة، ثم هرب الطبيب الذي ارتكب هذا الخطأ الطبي إلى بلده رغم التوجيه الصادر لإدارة المستشفى بمنع الأطباء غير السعوديين من السفر حتى انتهاء التحقيق في القضية. وكانت زوجة المتوفى قد قضت هي الأخرى نتيجة خطأ طبي مماثل في عملية جراحية بالمعدة على يد طبيب سعودي في مستشفى حكومي، وقد خلفا طفلاً عمره أربع سنوات ونصف ولا يزال ذوو المتوفى يعانون من تأجيل الجلسات أمام الهيئة الصحية الشرعية وكثرتها، وبطالون بإغلاق المستشفى لما ثبت من تعاونه في تهريب الجراح أو تسهيل تهريبه بعد العملية التي أودت بحياة ماجد، ولما ثبت من تكرار الأخطاء الطبية في المنشأة ثم تهريب مرتكب الخطأ، وتعاطيه مع حياة الإنسان ومشاعر ذوي بهذه الطريقة المهينة، ومعاقبة كل من سهل هروب الجراح مرتكب الخطأ وتقديمه للمحاكمة.

إبرة "فولتارين" تعيق شاباً
ولم يتوقع الشاب (م.ش) أن يصاب بإعاقة في إحدى قدميه بعد تعرضه لخطأ طبي نتيجة حقنه بإبرة "فولتارين" إثر مراجعته مستشفى خاصاً في جنوب جدة بعد تعرضه لوعكة صحية عادية. وفي تفاصيل القضية التي تعرض على الهيئة الصحية الطبية في جدة يقول الشاب (م.ش) في تصريح إلى "الوطن": شعرت بارتفاع في درجة الحرارة بجسمي مما دفعني لمراجعة أقرب مستشفى من منزلي في جنوب جدة، مشيراً إلى أنه دخل المستشفى لتلقي العلاج من أعراض صحية بسيطة تتمثل في ارتفاع بدرجة الحرارة والتهاب بمجرى التنفس، وبعد زيارة الطبيب وصف له عدداً من العقاقير الطبية إلى جانب حقنة "فولتارين" لتخفيف الالتهابات الناتجة عن ارتفاع درجة الحرارة والتهاب مجرى التنفس. وأضاف "بعد دخولي غرفة الضماد حقنتني ممرضة "هندية الجنسية" بالفولتارين في العضل، فشعرت بعدها بألم شديد وبعد مرور عدة أيام فقدت الإحساس بقدمي، واتضح أن الحقنة تسببت في حدوث إعاقة في القدم نتيجة حقنها في منطقة العصب، مما دفعني لرفع شكوى على المستشفى الخاص الذي تسبب في حدوث هذه الإعاقة في قدمي اليسرى وفقدني الإحساس بها نتيجة تأثر أعصاب القدم بالحقنة.

وعلمت "الوطن" من رئيس الهيئة الصحية الشرعية بجدة الشيخ عبد الرحمن العجيري أنه خلال الجلسات المطولة التي عقدتها الهيئة الصحية الشرعية، اتضح من تقرير المستشفى أن الحقنة التي أخذها المدعي أدت لحدوث ضعف في القدم اليسرى ونسبة العجز 30%. وأضاف الشيخ العجيري، أنه في حال التأكد من الخطأ الناجم عن الحقن الخاطئ يتحمل المدعي عليه الغرامة "الدية" بعد إثبات الخطأ عليه، وفي أغلب القضايا تفرض دية الإعاقة حسب التقرير الطبي، وهي تتراوح ما بين 50 ألف ريال و 100 ألف ريال.

الفاتورة أعلى من الدية
يري المحامي والمستشار القانوني أحمد سليم أن هناك حالات كثيرة تتعرض للأخطاء الطبية إلا أنها لا تلجأ لمقاضاة المستشفيات، وذلك بسبب اقتناعهم بعدم الوصول لنتيجة مرضية لأخذ حقهم الشرعي، وأضاف: قد يكون مبلغ فاتورة المستشفى الخاص المطالب به الأشخاص أعلى من قيمة الدية الشرعية التي قد تصدرها الهيئة الصحية الشرعية، مما يدفع العديد من المرضى للابتعاد عن أروقة الهيئات الصحية الشرعية.

وأكد أن من ضمن الأسباب التي قد لا تدفع المرضى لرفع قضايا أمام الهيئات الصحية الشرعية عدم الوعي من قبل المرضى بالأخطاء الطبية مما يوقعهم تحت نصب واحتيال المستشفيات الأهلية، كذلك قلة الشفافية من قبل المنشآت الصحية الخاصة والعامة.

وأوضح أن تأثير المرافعة والمحامين أمام الهيئة الصحية الشرعية في الغالب قليل، حيث لا يوجد هناك منطلق لتحليل أساس الخطأ الطبي أو تحليل وجهات النظر المخالفة. مسؤولية وزارة الصحة
وأضاف أن معضلة وزارة الصحة في التركيز على علاج المرض دون معرفة أساس هذا المرض من الأسباب الرئيسية وراء انتشار الأخطاء، حيث إن وزارة الصحة تتعامل مع أعراض الأمراض لكن دون معرفة أسباب المرض لاقتلاع ذلك من جذوره وحتى لا يقع المريض تحت تأثير الخطأ الطبي.

من جهته حمل الجراح الدكتور عادل تركي وزارة الصحة ومجلس الضمان الصحي أسباب ارتكاب الأخطاء الطبية داخل المنشآت الصحية، مبررا ذلك بالعقبات التي تضعها في وجه القطاع الصحي الخاص، وتتمثل هذه العقبات في الروتين والشروط التي ليس لها أهمية أثناء الطلب في الحصول على تراخيص لمنشأة صحية، كذلك فرض التأمين الطبي على الأطباء في المستشفيات الخاصة حيث الأطباء لا يستطيعون العمل بحرية بالقطاع الخاص، فأصبحت شركات التأمين تستحوذ على المرضى، وإذا سمح للطبيب بالعمل لابد أن يخضع لشركات التأمين وشروطها التي تهدف في الأساس إلى استنزاف جيوب المرضى وعدم إعطاء الأطباء حقوقهم وهذا دفعهم لتقديم خدمات ناقصة أو بالشكل غير المطلوب. وأضاف التركي أن وزارة الصحة هيأت أجواء غير صحية للمرضى في القطاع الصحي الخاص بسبب تعقيد هذه المنشآت في التأمين الصحي وهي مشكلة ليس لها نهاية، حيث أصبحت مهنة الطب محتكرة في أيدي الضمان الصحي وشركات التأمين، مما تسبب في ارتفاع نسبة الأخطاء الطبية داخل المنشآت الخاصة، موضحا أن أسباب عدم رفع بعض المرضى شكاوى ضد المنشآت الصحية التي ترتكب في حقهم أخطاء طبية يعود إلى اقتناع البعض منهم بعدم الحصول على حقوقهم الشرعية ضد هذه المستشفيات.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مسنون وشباب يفترشون الأرصفة لسد احتياجاتهم بأعمال

مؤقتة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/02/article_688715.html

خالد الرحيلي من مكة المكرمة دفع البحث عن القوت اليومي أكثر من 20 شابا ومسنا للهجرة إلى مكة المكرمة وافتراش الأرصفة في بعض شوارعها وتحت جسورها وكباريها هربا من ارتفاع إيجارات العقارات وعدم التأجير للعزاب بسبب عدم تمكنهم من الحصول على دخل ثابت يساعدهم على توفير متطلباتهم العائلية. وفي جولة في المنطقة المركزية رصدت "الاقتصادية" بعض المتخذين من الجسور مسكنا لهم شارحين معاناتهم المتمثلة في عدم حصولهم على أعمال ذات طابع دائم وأجر ثابت، ويقول محمد البيشي أسكن تحت كبري الحجون في مكة المكرمة منذ ست سنوات وسبق أن سكنت في منطقة مجاورة على رصيف آخر لمدة أربع سنوات قضيتها هنا في مكة المكرمة أعمل في مهنة دفع العربات في الحرم المكي الشريف غير أنني أجد صعوبة في ظل أعمال لجنة تمنعنا من ممارسة هذه الأعمال في الحرم ففي كل مرة انطلق فيها بعربتي باتجاه الحرم سالكا طريق الغزة العام اصطدم بأفراد اللجنة الذين يقومون بمصادرة العربة فيتوقف دخلي لعدة أيام حتى أتمكن من شراء أخرى لأعمل في دفع المعتمرين والزوار بأجرة لا تتجاوز 100 ريال على الرغم من كبر سني الذي جاوز 60 عاما وأول أربعة من الأبناء وزوجة يسكنون في قريتنا في منطقة الجنوب أقوم بإرسال ما أتحصل عليه من أجر إليهم فمرة أرسل إليهم 500 ريال وأخرى لا يتجاوز كل ما أرسله 300 ريال وهم في أمس الحاجة لهذا المبلغ لسد تكاليف الدراسة في حين لدي طفلة أيضا تحتاج إلى مصروف كونها أنثى تدرس، وفي ظل كثرة مطالبهم اليومية أجد نفسي عاجزا عن الوفاء بمتطلباتهم في كل شهر فأستند إلى ذلك العامود القائم تحت كبري الحجون وأقضي بقية الأيام أفكر فيهم حتى تتسنى لي الفرصة مرة أخرى وأمارس عملي في دفع العربات.

وحول كيفية قضاء اليوم في هذه الأماكن يقول محمد: أقضي يومي هناك بالمبيت ليلا والاستيقاظ فجرا وأجد في دورات المياه حاجتي وفي ظل هذه الجسور أعمل غدائي وعشائي فلا أصدقاء لي سوى من يشاركني همومي ممن هم على شاكلتي الذين يفترشون الأرصفة مثلي هنا فنحن نتجاوز العشرين تحت كبري الحجون.

حال محمد البيشي لا يختلف كثيرا عن التقيناهم، فيقول ربيع حسن: لم يأت أحد من الضمان الاجتماعي ولا أعرف طريقهم حتى أشرح لهم حالتي، فكانت أعمل في دفع العربات وتمت مصادرتها وقبل ذلك كنت ألجأ إلى دفع أي عابر كي

لا تتم مصادرة عربتي التي أعمل عليها. وحول سكنه الدائم الذي اتخذه من سنين يقول: كنت أسكن في دورات المياه التابعة للمسجد الحرام في منطقة الغزة لمدة سنتين أما الآن فأسكن تحت كبري الغزة أكثر من ثلاث سنوات ويشاركني أيضا مجموعة من نفس حالتي هنا ولي من الأبناء ثلاثة أعولهم بمشقة في ظل ارتفاع الإيجارات والمصروفات التي لا أستطيع أن أوفي معهم فيها وهم في مراحل الدراسة.

إبراهيم أسعد هو الآخر كان الأكثر حاجة وفاقة، حيث إنه تعرض لحادث مروري قبل موسم الحج وظل كما يقول منوما في المستشفى لمدة شهرين ولأنه خرج ولم يجد مكانا أفضل من كبري الحجون فاتخذة سكنا، حيث إنه يتلقى العلاج هنا يرعى نفسه بنفسه منذ سبع سنوات ولكن منذ الحادث وحتى الآن لم يجد ما يسد به رمقه، إلا ما يجده من رفاقه المجاورين له في السكن أسفل الكبري وجيرانه ممن هم على شاكلته، حتى إن بعض الأدوية تحتاج إلى وضعها في ثلاجة ولكنه اضطر لتناولها دون ذلك وما زال يعاني الألم كل يوم.

محمد علي يقول: هنا أسكن منذ أكثر من خمس سنوات وليس لي عائلة ولا أعرف أحدا، أنام وأعمل طعامي وكأنه منزلي تحت هذا الكبري ولست في حاجة أكثر من حاجة العمل في أي مجال يساعدني للعمل، كما أننا لم نجد دارا واحدة تسمح لنا بالسكن لديهم فهم يشترطون أن يكون المستأجرون عوائل ونحن هنا ليس لدينا عوائل، فليس هناك حل إلا الافتقار حتى أننا اعتدنا على هذا الوضع.



مطالب بإعادة النظر في التنظيم الجديد لرواتب العاملين المنزليات

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/02/article_688720.html

"الاقتصادية" من الرياض

دعا قراء "الاقتصادية الإلكترونية" الشركة السعودية للاستقدام إلى إعادة النظر في أجور بعض العاملات المنزليات، مشيرين إلى أن رواتبهن المحددة من قبل الشركة عالية وليست في استطاعة المواطن العادي.

وقارن بعضهم رواتب العاملات المنزليات التي حددت من قبل الشركة بما يتقاضينه نظرياتهن في دول خليجية من الجنسية نفسها، حيث يظهر وجود ارتفاع كبير في قيمة رواتبهن في المملكة.

تطرق قراء إلى ضرورة أن تتم مراعاة دخول المواطنين السعوديين وعدم المبالغة في أسعار العاملات المنزليات الذين اعتادوا على قيمة رواتبهن منذ زمن.

وجاءت تعليقات القراء إثر ما أوضحه لـ "الاقتصادية" سعد البداح الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاستقدام، أن رسوم التقديم (التأمينية) البالغة 7400 ريال تُعاد إلى العميل بعد مرور عامين، وذلك في حال عدم رغبة المستفيد في تجديد عقد عامله أو عاملته بعد انتهاء المدة التعاقدية. ويشمل رسم التقديم (التأميني) ما يدفع للمكتب الخارجي، رسوم التأشيرة، مع إضافة تأمين طبي لمدة عامين، تذكرة عودة، الإقامة لمدة عامين، كشف طبي، إعادة تدريب، وتأمين ضد الهرب أو رفض العمل.

وقال قراء إن الهدف إذا كان ضمان حق شركات الاستقدام فيجب استبدال هذا المبلغ بضمان بنكي أو شيك مصرفي يحتفظ به. ومعلوم أن عقوبة الشيك من دون رصيد السجن والغرامة المالية، وإلا يصبح هذا المبلغ تمويلا لهذه الشركات على حساب المواطن، إلا إذا وضع هذا المبلغ في حساب خاص يصرف عند إخلال المستقدم بالتزاماته ولا يحق لشركة الاستقدام استخدامه كضمان أو التصرف فيه، ويكون أي ريع من هذا الحساب لصندوق الموارد البشرية أو الجمعيات الخيرية. ليس من حق هذه الشركات أكثر من راتب شهرين كضمان لدفع راتب المستقدم.

ولفت آخرون إلى أن الشركة في ظاهرها حل مشكلات الاستقدام لدى المواطن الذي يعتبر استقدام خادمة أو عمالة جزءاً أساسياً من حياته، لكن الرواتب مرتفعة جداً، فإذا كان راتب الإثيوبية 1480 ريالاً، فكم سيكون راتب الإندونيسية والفلبينية؟

أكدت استغناءها عن الإقرارات السنوية للسعوديين للتأكد من إثبات الحياة

التأمينات: اتفقا مع مركز المعلومات للحصول على بيانات المستفيدين

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/09/02/article_688656.html

عبد السلام الثميري من الرياض
قال سليمان سعد الحميد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، إن المؤسسة اتفقت مع مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية على الربط المعلوماتي للحصول على معلومات المستفيدين، التي كانت تطلب منهم سنوياً "الإقرار السنوي" بدءاً من شهر شوال الحالي.
وأضاف الحميد أنه كان في السابق يرسل للمستفيد الإقرار بشكل دوري على عنوانه البريدي لتحديث بياناته والتأكد من إثبات حياته، وعدم عودة صاحب المعاش لممارسة العمل مرة أخرى، وإثبات أحقية أفراد العائلة للمعاش في حالة وفاة المشترك.
وأشار محافظ المؤسسة إلى أن إرسال الإقرار في السابق عبر البريد يترتب عليه عدم التزام البعض بتقديمه في وقته أو نسيانه أو عدم وصوله على العنوان الصحيح للمستفيد، وبالتالي يتم إيقاف المعاش الشهري إلى أن يتم تزويد المؤسسة به.
وبين الحميد أن الربط الآلي سيُتيح للمؤسسة التأكد من إثبات الحياة للمستفيدين السعوديين المقيمين داخل السعودية والمعالين وأفراد عائلاتهم، وكذلك التأكد من الحالة الاجتماعية للمعالات والإناث من أفراد العائلة، ما سيوفر الجهد والوقت لأصحاب المعاشات والمستفيدين، وعدم تحميلهم عبء إعادة إرسال الإقرار للمؤسسة، واستمرار صرف المعاشات دون تعليق، وقد تم تطبيق هذا الربط بدءاً من شهر شوال 1433 هـ.
وأكد الحميد أن طباعة الإقرارات السنوية ستستمر للمستفيدين المقيمين خارج المملكة والمستفيدين من غير السعوديين، والورثة من الطلاب الذكور الذين تجاوزت أعمارهم 21 سنة، وذلك لعدم إمكانية الحصول على البيانات لهذه الحالات في الوقت الحالي من الجهات المعنية.
إلى ذلك أعلنت "التأمينات" عن إمكانية استفادة موظفي البنود، الذين تم تثبيتهم على وظائف رسمية، وكانوا مشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية الاستفادة من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية، الذي يتيح لهم نقل خدماتهم إلى نظام التقاعد المدني للاستفادة منها.
وقالت المؤسسة إن نظام تبادل المنافع يتيح الفرصة للموظف الذي عمل في القطاع الحكومي ثم انتقل للعمل في القطاع الخاص أو العكس والاستفادة من خدماته في كلا القطاعين عند تسوية مستحقاته التقاعدية مستقبلاً، مشيرة إلى أنه سيساهم في إعطاء مجال أكبر لتنقل الخبرات السعودية بين القطاعين، ويساعد على دعم برامج التوطين التي تسعى الدولة لتحقيقها، مبينة أنه يشترط لضم الخدمات أن يتقدم المشترك بطلب الضم خلال سنتين من تاريخ التحاقه بالعمل في النظام الأخير، وألا يكون المشترك قد تسلم مكافأة أو معاشاً طبقاً للنظام الأول عن مدة اشتراكه المطلوب ضمها، وألا تقل مدة الاشتراك في النظام الأول عن عام.

روجت لمنتجاتها بعبارة: سلاسة تحكي قصة إبداع" كتبت على العلب شركات تبغ تكسر القوانين" بعبارات تسويقية وسجائر مجانية

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/02/article_688657.html

فهيد الغيثي من الرياض
كسرت شركات تبغ عاملة في السوق السعودية قوانين منع الترويج أو الإعلان عن منتجاتها بعد أن عمد بعضها لتسويق منتجاته بين شريحة الشباب بعينات مجانية أو بعبارات إعلانية على علب السجائر أكد متابعون أنها تحفيزية ومشجعة على ممارسة التدخين، ولا سيما بين فئات الشباب، إذ تصدرت عبارة واجهة العلبة من الأعلى، كما جاءت عبارة أخرى على الجهة الأخرى من العلبة.

وقال سليمان الصبي عضو جمعية «نقاء» لـ "الاقتصادية"؛ أن وجود مثل هذه العبارات الترويجية مخالفة صريحة للأوامر السامية التي تمنع الدعاية المباشرة أو غير المباشرة على جميع أنواع علب السجائر. في مايلي مزيد من التفاصيل:

بعبارة: "سلاسة.. تحكي قصة إبداع" روجت إحدى شركات التبغ لنوع من السجائر تباع في السوق المحلية، وذلك في طرق تحفيزية ومشجعة على ممارسة التدخين، ولا سيما بين فئات الشباب، إذ تصدرت هذه العبارة واجهة العلبة من الأعلى، كما جاءت عبارة أخرى على الجهة الأخرى من العلبة، وذلك أملاً منها في جذب أكبر قدر ممكن من الشباب وإدراجهم في قائمة المدخنين في ظل غياب الرقيب.

واعتبر سليمان الصبي عضو الجمعية العمومية للجمعية الخيرية لمكافحة التدخين "نقاء" في حديثه لـ "الاقتصادية"، أن وجود مثل هذه العبارات الترويجية مخالفة صريحة للأوامر السامية التي تمنع الدعاية المباشرة أو غير المباشرة على جميع أنواع علب السجائر، قائلًا: إن تلك الشركة قدمت علب سجائر "مجانية" في أوساط الشباب في مدينتي الرياض وجدة.

ويأتي الترويج لمثل هذا النوع من العبارات السلبية، بعد أن قررت وزارة الصحة في وقت سابق وضع صور تحذيرية على علب السجائر، وذلك بهدف الكشف عن "الأعيب" شركات التبغ عبر تسويق سجائر تسمى بالسجائر الخفيفة أو المتوسطة أو حتى التي تضمنت عبارات تحفيز وتشجيع.

في حين تؤكد الأنظمة المحلية لبيع منتجات التبغ بجميع أنواعها، على منع الترويج للتدخين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك في الوقت الذي تقف فيه الأجهزة الحكومية بكل حزم للحد من انتشار هذه الظاهرة السلبية، ووقف انتشارها والتضييق على ممارستها، من منطلق الحفاظ على الصحة.

وقال الصبي في حديثه لـ "الاقتصادية": إن شركة تبغ تورطت في توزيعها عينات مجانية من علب السجائر على عدد من الشباب في مناطق مختلفة من المملكة، لافتًا إلى أن الشركة لم تكتف بذلك فقط، وإنما قامت بما هو أكبر من ذلك وهو السحب على جوائز في أماكن متفرقة من البلاد تضمنت كاميرات وكونكت "إنترنت"، وذلك بمشاركة جهات عالمية، أملاً منها في دفع الشباب وإغرائهم في التدخين.

وتابع بالقول: "إن الشركة المتورطة - تحتفظ "الاقتصادية" باسمها - قد عملت على التسويق لمنتجاتها المختلفة من علب السجائر عند نقاط البيع في مدن الرياض وجدة والدمام، وذلك بناء على بلاغات وردت إلى الجمعية في وقت سابق". وأضاف أن مثل هذه الإعلانات التضييقية تهدف إلى خلق مجتمع مدخن، ولا سيما بين فئات صغار السن، إضافة إلى تكريس المفاهيم والسلوكيات الخاطئة لدى هذه الفئة العمرية، مطالبًا الجهات المعنية بما فيها وزارة التجارة والصناعة بسحب هذا النوع من السجائر من الأسواق، ومحاسبة من كان وراء الترويج لنشر مثل هذه الممارسات التي غالباً ما تحمل عبارات جذابة ومنمقة، بهدف إغراء فئات أكبادنا والإضرار بصحتهم.

وشدد الصبي على ضرورة الإسراع في إصدار نظام شامل لمكافحة التدخين يحمي المستهلك من هذه الآفة وما يروج من عبارات تضليلية تشجع على التدخين وتكريس المفاهيم الخاطئة.

وكانت وزارة الداخلية، قد شددت على منع بيع الدخان لمن هم أقل من 18 سنة لأي مبرر كان، في توجيه للأمير أحمد بن عبد العزيز وزير الداخلية وجه لعموم إمارات المناطق، تضمن التأكيد على العمل بموجب الأمر السامي الكريم القاضي بمنع التدخين في جميع الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة، ومحاربة هذه الظاهرة وبقوة، للحد منها وحصر وتخصيص الأماكن التي يسمح فيها بالتدخين، وعدم السماح به في الأماكن العامة والمطارات وخلافها.



6 أشهر ومركز علاج السكر في رفحاء معطل.. و4500 مريض

يطالبون الصحة بتشغيله

المصدر: جريدة الرياض الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012

<http://www.alriyadh.com/2012/09/02/article764733.html>

رفحاء عيادة الجندي
ناشد مايزيد عن أربعة آلاف وخمسمئة مواطن مصاب بمرض السكري في رفحاء كبرى محافظات منطقة الحدود الشمالية فئة (أ) وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه بالإسراع في افتتاح المركز النموذجي لعلاج مرضى السكري في المحافظة والذي مضى على اكتمال مبناه وتجهيزه وتأثيثه أكثر من ستة أشهر وبتكلفة تزيد عن (7.370.000) سبعة ملايين وثلاث مئة وسبعين ألف ريال، وصمم المركز بحسب معايير وزارة الصحة لمراكز مرضى السكر وزود بأحدث الأجهزة الطبية الخاصة بمرضى السكر حسب معايير وزارة الصحة أيضاً، ولكن هذه التجهيزات والأجهزة أغلقت عليها الأبواب بانتظار قرار وزير الصحة لاستحداث وظائف تشغيلية لهذا المركز النموذجي الذي طال انتظاره حتى تاريخه. إلى ذلك أكد مدير مستشفى رفحاء المركزي عياد المعيلي لـ «الرياض» أن مركز علاج السكر في رفحاء في حال تشغيله سيتيح الفرصة لخدمة أكثر من أربعة آلاف وخمسمئة مصاب بالسكر، وسيسهل عليهم الكثير من المتاعب والصعوبات بإيجاد مثل هذا المركز المتخصص الذي يقدم لهم البرامج التوعوية والتنقيفية والعلاج وبكل يسر وسهولة، مشيراً إلى أن تكلفة المشروع بلغت 7 ملايين و 370 ألف ريال، ويتكون من طابقين ويشتمل على عيادات طبية متخصصة ومكاتب إدارية وصالة للمحاضرات والندوات، والعديد من الملحقات ذات العلاقة. وأضاف أن وجود المركز سيقدم خدمة لأهالي المحافظة والقرى التابعة لها خاصة أن مرض السكر في ازدياد مستمر وله مضاعفات خطيرة على المريض إذا ما أحسن التعامل معه. من جانبه قال الدكتور محمد الهبدان مدير عام الشؤون الصحية في منطقة الحدود الشمالية، ان افتتاح مركز السكر في محافظة رفحاء والذي تم الانتهاء من بنائه وتجهيزه وتأثيثه قبل شهور عدة سيتم بعد اعتماد الوظائف التشغيلية المخصصة له من قبل الوزارة، ونحن بانتظار ذلك.

ضمن أعمال الندوة الدولية هيئة التحقيق والادعاء العام تستعرض جهود المملكة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المصدر: جريدة الرياض الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/09/02/article764737.html>

الرياض - واس

تستعرض هيئة التحقيق والادعاء العام في مدينة الرياض يوم السبت المقبل جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة جرائم غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وما أقر من أنظمة في هذا الشأن. كما تناقش الهيئة وضمن أعمال الندوة الدولية التي تنظمها بالتعاون مع مجموعة العمل المالي بالأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دور ومسؤولية جهات الادعاء العام وأجهزة القضاء في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والمراحل التي تمر بها هذه الجرائم، وطرق ووسائل ارتكابها وما يترتب عليها من آثار سلبية، والمستوى الأمني والاقتصادي بما يستوجب تعزيز التعاون الدولي لمكافحتها والتصدي لها. ويتضمن جدول أعمال الندوة التي تستمر ثلاثة أيام 9 جلسات علمية تستعرض عدداً من الأوراق العلمية التي يطرحها مسؤولون وخبراء بأجهزة التحقيق والادعاء ومنظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي حول آليات مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والصعوبات التي تواجه الجهات المعنية بذلك، في ظل تطور أساليب ارتكاب هذه النوعية من الجرائم. وخصصت الجلسة العلمية الأولى التي تبدأ عقب الافتتاح الرسمي للندوة - للتعريف بهيئة التحقيق والادعاء العام في المملكة العربية السعودية ودورها في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجهود مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة هذه الجرائم، بينما تناقش الجلسة العلمية الثانية التطور التاريخي لجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمراحل التي تمر بها، وأركان جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب وصور الاشتراك فيها أو التورط بارتكابها والعلاقة الوثيقة بين جريمة غسل الأموال وتمويل الأعمال الإرهابية وكذلك العوامل التي ساعدت على انتشار هذه الجرائم. في حين تتناول الجلسة العلمية الثالثة - المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتطلبات تطبيقها وأبرز الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة، وتتناول الجلسة الرابعة نماذج من صور التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب من حيث تبادل المعلومات والانباء القضائية والحصول على الوثائق والأدلة وإجراءات سؤال المتهمين والمشتبه بهم والشهود والخبراء وتجميد أو مصادرة الأموال والأصول والعائدات الإجرامية، وكذلك تسليم المجرمين والمحكوم عليهم في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمسائل القانونية ذات العلاقة، مثل ازدواجية التحريم وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بين الدول وتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم أجنبية. بينما تناقش الجلسة الخامسة من جلسات الندوة، دور أجهزة الادعاء العام وجهات القضاء وفقاً للمعايير الدولية في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعلاقتها بالجهات الوطنية الأخرى المعنية بالتصدي لها. وتعرض الجلسة السادسة لوسائل التحقيق والإثبات في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإقامة الدعاوى الجنائية فيها ومن ذلك الوسائل المستخدمة مثل كشف سرية الحسابات المصرفية وإصدار أوامر التجميد والتحفظ والأدلة الإلكترونية، والجهات التي يمكن التعاون معها وإجراءات توفير الحماية الجنائية والمدنية للمبلغين والشهود والخبراء وبعد التحقيق في هذه الجرائم. أما الجلسة السابعة فتناقش علاقة الجريمة الأصلية بجريمة غسل الأموال في مرحلة جمع الاستدلالات من قبل جهات إنفاذ القانون وخلال مرحلة التحقيق القضائي، التي تشمل استجواب المتهمين والمشتبه بهم وصولاً إلى مرحلة المحاكمة الجنائية. وتم تخصيص الجلسة العلمية الثامنة للتعريف بجهود المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وما تم سنه من أنظمة وقوانين للتصدي لهذه الجرائم مثل نظام مكافحة غسل الأموال الذي صدر

مطلع العام الماضي وأشاد به كل الخبراء والهيئات القانونية الدولية المعنية بمكافحة هذه النوعية من الجرائم . ويعرض في الجلسة العلمية التاسعة والأخيرة من جلسات الندوة - لعدد من الحالات والتجارب العلمية المتميزة في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسبل الإفادة من هذه التجارب والخبرات لتفعيل آليات التصدي لهذه الجرائم. في حين تختتم برنامج الجلسات العلمية بجلاسة خاصة لإعلان التوصيات وتكريم المشاركين في أعمال الندوة.



«الشورى» يستعين بتجربة مكة المكرمة لإصدار نظام

مراكز الأحياء.. لتقليل الطلاق والعنف

المصدر: جريدة الشرق الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/02/467302>

جدة - نعيم تميم الحكيم
تناقش لجنة الشؤون الاجتماعية والشباب والأسرة في مجلس الشورى خلال الأسبوعين المقبلين نظام مراكز الأحياء الذي انتهت اللجنة من تعديله مع وفد من مراكز الأحياء في منطقة مكة المكرمة والمهتمين بقضايا الشباب والأسرة، لإبداء الملاحظات النهائية على النظام قبل التصويت عليه ورفع له للمقام السامي لاعتماده. وكشف عضو اللجنة الدكتور طلال بكري لـ «الشرق» عن اكتمال تعديل نظام مراكز الأحياء، الذي تقدم به العضو الدكتور سعود السبيعي، وتمت الموافقة عليه من قبل المجلس والتعديل عليه، مبينا أن النظام سيناقش مع مجموعة من المهتمين بمراكز الأحياء وأصحاب الخبرة خصوصا من القائمين على مراكز الأحياء في منطقة مكة المكرمة. وأشار إلى أن النظام يتضمن آلية عمل لمراكز الأحياء، ويسعى لإيجاد مركز في جميع أحياء المدن في جميع المناطق، موضحا أن المراكز تشرف عليها وزارتا الشؤون الاجتماعية والداخلية وترأسها إمارة كل منطقة.

وأفاد أن النظام نص على تمويل هذه المراكز من قبل الدولة بحيث تدرج ضمن الميزانية المخصصة لوزارة الشؤون الاجتماعية وأن تكون كافية لهذه الأنشطة. وأشار بكري إلى أن أنشطة هذه المراكز، ستركز على الشباب والفنيات بالدرجة الأولى من خلال إيجاد أماكن لممارسة هواياتهم وأنشطتهم المختلفة الرياضية والثقافية والدينية إضافة للتعرف على مشكلاتهم وحلها. وشدد على أن مراكز الأحياء تستهدف كل أفراد الأسرة رجالا ونساء كبارا وصغارا بأنشطة خاصة بهم. كما ستسهم في حل الإشكاليات التي تقع داخل الأسر وستقلل من نسب الطلاق والعنف الأسري، وإحياء التكافل الاجتماعي بين أفراد الحي الواحد، نافيا أن يكون لعمد الأحياء أي دور في هذه المراكز، التي سينتخب أعضاء مجالس إدارتها من أبناء الحي بواسطة الجمعية العمومية.

محاميان لـ الشرق: إغلاق التعليم العالي "كلية العلوم والتكنولوجيا بجدة خطأ إداري كبير"

المصدر: جريدة الشرق الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/02/467297>

جدة - تهناني البقمي

استغرب محامون إغلاق وزارة التعليم العالي كلية العلوم والتكنولوجيا بجدة، لعدم حصولها على التراخيص التي تخولها لممارسة نشاطها، وأرجعوا ذلك إلى ما اعتبروه خطأ إدارياً فادحاً من وزارة التعليم العالي، وله آثار سلبية عديدة على الطلاب والطالبات الذين أمضوا سنوات في أروقة الكلية. فقد قال المحامي خالد أبو راشد لـ «الشرق» «استغرب تماماً قرار وزارة التعليم العالي بإغلاق الكلية. وتساءل قائلاً على أي أساس سمح للكلية من قبل وزارة التعليم العالي بفتح أبوابها وقبول الطلاب. وقال إن اختلاف التصاريح من مؤقت إلى دائم يأتي بنتائج عكسية، حتى وإن لم تستوف الكلية الشروط بالكامل وهي ليست بالمطعم لنقول لم تستوف وتتفعل».

وبين أن الوزارة في هذا التصرف لا تعاقب أصحاب الكلية وإنما تعاقب الطلاب. وبين أن الصرح التعليمي ليس كسواه كالمنشآت الصحية مثلاً، التي تمنح ترخيصاً مؤقتاً وإذا لم تستوف الشروط تتفعل، حيث يذهب المريض إلى منشأة أخرى. وتساءل كيف تدع الكلية تعمل سنتين أو ثلاث ثم تقول مخالفة لماذا تركتها تشتغل من الأساس؟ مشيراً إلى أن هذا يعد خطأ إدارياً كبيراً فيما يتعلق بالجهة المسؤولة وهي وزارة التعليم العالي. أما فيما يتعلق بالكلية نفسها، فكان يفترض أن توضح للطلاب أن ترخيصها مؤقت حتى يكونوا على بينة وتأثيرها سلبى على الطلاب بالتأكد. وحمل أبو راشد وزارة التعليم العالي المسؤولية كاملة بقوله إما أن تمنح المنشأة التعليمية ترخيصاً أو لا وفي الحالة الثانية يجب أن لا تسمح بأن تترك أبوابها مشرعة لسنتين أو ثلاث ثم تغلقها، فلهذا أثر سلبى على الطلاب مادياً ومعنوياً إضافة إلى ضياع سنوات عمرهم وهي كلية كبيرة ومفتوحة أمام الناس.

من جانبه، قال المحامي عسير القرني إن التعاقد بين الطالب والكلية قانوني، ينتفي معه حق الجامعة في إلغاء هذا التعاقد دون موافقة الطرفين. وتساءل قائلاً، أين كانت الوزارة قبل سنة وسنتين. واعتبر قرار الإلغاء الذي اتخذته الوزارة خطأ كبيراً خيب آمال الطلاب والطالبات بعد أن لاح في ثناياها ضياع سنوات دراستهم السابقة، وتعبهم وسهرهم إضافة إلى حقوقهم المادية.

القطاع الخاص يحذر من التضخم والتسرب الوظيفي وإرباك السوق العمل "تواجه أزمة ارتفاع الأسعار بعد خفض ساعات الدوام"

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120902/Con20120902529283.htm>

عبدالرحيم بن حسن (المدينة المنورة)
تلقت وزارة العمل معلومات مؤكدة بأنها ستجد رفضاً قاطعاً من القطاع الخاص لمطلب خفض معدل ساعات العمل إلى الحد الذي يتيح للموظفين في هذا القطاع الحصول على إجازة لمدة يومين، خلال الحوار الاجتماعي الذي سيفتتحه وزير العمل المهندس عادل فقيه بعد غد في العاصمة الرياض.
وكشفت مصادر متطابقة أن القطاع الخاص سيلوح بتسبب خفض معدلات ساعات العمل الأسبوعية في ارتفاع الأسعار داخل السوق المحلية، نتيجة حدوث تضخم مفاجئ ناجم عن ارتفاع الكلفة التشغيلية وهو ما يعرف لدى الاقتصاديين بـ«التضخم الناشئ عن التكاليف».
وسيزهد القطاع الخاص إلى أن مسألة خفض ساعات العمل لا يستطيع تطبيقها إلا المنشآت الكبيرة وفوق المتوسطة، بعكس المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر التي ستكون عاجزة عن تنفيذ مثل هذا المشروع، قياساً بأوضاع تلك المنشآت اقتصادياً.
وحذروا من مغبة حدوث تسرب للموظفين من أعمالهم والتحاقهم بمنشآت قادرة على خفض معدل ساعات العمل، الأمر الذي سيقود إلى إرباك في داخل السوق قد يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في رفع الأسعار التي سيكون ضحيتها المستهلك العادي.
وتعد الشركات والمؤسسات العاملة في المنافذ البرية والبحرية والجوية واحدة من أبرز الأمثلة الحاضرة لدى القطاع الخاص الذي سيتشهد بمدى صعوبة خفض ساعات العمل، لأن ذلك سيقود مباشرة إلى إحداث ارتباك في أداء الصادرات والواردات، ما قد يضر ذلك بالاقتصاد المحلي.
وإزاء ذلك أعدت وزارة العمل جملة من الحلول التي ستطرحها لمعظم المشاكل، كما ستعرض أيضاً فرص التنسيق مع الجهات الحكومية المختصة ذات العلاقة كوزارة التجارة والصناعة في حال اقتضى الأمر ذلك.
وسيعقد حوار مشترك الثلاثاء لأطراف الإنتاج الثلاثة في سوق العمل، بهدف الوصول لتسوية نهائية حول تحديد ساعات العمل بما يضمن سلامة العاملين وقوة إنتاجهم ويحافظ في الوقت ذاته على مصالح أصحاب الأعمال من الضرر، وذلك بعد أن رصدت وزارة العمل عدة ملاحظات ستؤكد من خلالها أن خفض ساعات العمل ستزيد الطاقة الإنتاجية، وستسهم في رفع معدلات التوظيف بما يحسن أوضاع المنشآت في برنامج نطاقات.

الصحة تستدعي 660 ألفاً من منازلهم إنشاء 4000 عيادة لرعاية مليوني مسن

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120902/Con20120902529202.htm>

فالح الذبياني (جدة)

تحركت وزارة الصحة لاحتواء النمو الهائل في أعداد المسنين وقررت إنشاء 4000 عيادة متخصصة تتولى علاج الأمراض المزمنة وفي مقدمتها السكري، والقلب، وأمراض الخرف، ونقص المناعة، وغيرها من الأمراض التي تدهم المسنين.

وأكدت لـ«عكاظ» أمس الدكتورة ميسون العمود منسقة برنامج رعاية المسنين في الإدارة العامة للمراكز والشؤون الصحية أن الوزارة تهدف من هذا التحرك تقديم خدمات طبية عالية المستوى لفئة غالبية على الجميع، إلى جانب إطالة عمر المسنين صحياً ونفسياً واجتماعياً ودمجهم في المجتمع.

وبحسب الدكتورة ميسون فإن وزارة الصحة تخطط لإنجاز العيادات في مدة لا تتجاوز 4 أعوام، حيث أقرت الوزارة حالياً إنشاء 250 عيادة للرجال ومثلها للنساء في المراكز الصحية، وهي مخصصة بالكامل للمسنين، ولا تقدم الخدمات لسواهم، على أن تستكمل جميع المراكز وتوفير الطواقم الطبية والتمريضية المؤهلة خلال هذه الفترة.

وعن الطاقم الطبي الذي يتولى تقديم الخدمات قالت «الآن ليس لدينا أطباء متخصصون في مجال رعاية المسنين، ولكن لدينا استشاريين في اللجنة الوطنية لرعاية المسنين وهم مستشارون ويعدون حقائب تدريبية وأدلة تمكن الفريق الطبي العامل الآن من تقديم الخدمة العلاجية بمستويات عالية ووفق ما هو متعارف عليه دولياً». وذكرت أنه تم تدريب نحو

1185 طبيباً على كيفية التعامل مع المسنين كما تم تدريب نحو 1173 ممرضة. وبينت أن المسن في تصنيف اللجنة هو من بلغ الستين عاماً وما فوق، مؤكدة أن اللجنة تخطط الآن لاستدعاء أكثر من 660 ألف مسن من منازلهم لمراجعة العيادات الطبية المخصصة لهم، والخضوع لفحص طبي لمدة 30 دقيقة للتأكد من خلوهم من الأمراض التي تصيب كبار السن، أو أخذ العلاجات المناسبة التي تساعد على العيش بسلام.

وعن أعداد المسنين في المملكة قالت إنه في عام 2000 بلغ عددهم 4.8% من إجمالي عدد السكان فيما سيضاعف الرقم في عام 2025 إلى 8.1%، وفي عام 2050 سيقفز الرقم إلى معدلات قياسية حيث يساوي خمس سكان المملكة أي 21.8%، وفيما يتعلق بدور الجهات الحكومية الأخرى قالت هناك أعضاء في اللجنة ممثلاً وزارة الشؤون الاجتماعية لديها جهد واضح معنا، ونحن نتوقع أن ينتج عن هذا التعاون إنشاء مراكز رعاية نهائية تحتوي على مراكز ترفيهية وتعليمية يزورها المسن عندما يجد نفسه بمفرده في المنزل.

بدء تسليم 2000 وحدة وتوفير الخدمات .. عكاظ ترصد واقع المشروع

.. ووكيل إمارة جازان:

تمليك وحدات النازحين من القرى الحدودية بجازان بعد عام

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120902/Con20120902529411.htm>

عبد الرحمن الختار، افتخار باحفين (جازان) شرع أهالي القرى الحدودية أمس في الانخراط في برنامج تعريفي تأهيلي تمهيدا لاستلام مساكنهم في مشروع الملك عبدالله لوالديه في جازان في خمسة مواقع هي (الختار، رمادا، الحصمة، روان، والسهي)، حيث بدأت أمس مراسم تسليم الدفعة الأولى من المشروع والتي تضم 2000 وحدة، وذلك من أصل 6000 وحدة سكنية، وسيستمر تسليم الدفعة الأولى من المشروع حتى نهاية هذا العام بصفة تدريجية. وأوضح وكيل إمارة منطقة جازان الدكتور عبدالله السويد أن الوحدات السكنية في مشروع الإسكان التنموي التي انتهى تنفيذها وعددها 2000 وحدة خصصت للمواطنين النازحين من القرى الحدودية، وأمر بإنشائها خادم الحرمين الشريفين ونفذتها مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي بواقع ستة آلاف وحدة سكنية، مشيراً إلى أن تلك المشاريع تعد اليوم معلماً من المعالم التنموية العملاقة في جازان والوطن عموماً.

وأشار السويد إلى أن زيارته للمشروع تهدف إلى الاجتماع بالمواطنين من أهالي تلك القرى والاستماع لهم والتعرف على مطالبهم بما يحقق الصالح العام وفق توجيهات القيادة الرشيدة التي تصب في خدمة المواطنين ورعاية مصالحهم. وأضاف السويد لـ«عكاظ» أن العمل يجري حالياً على التسليم المباشر لنحو 1400 إلى 2000 وحدة سكنية خلال الشهر الحالي وتسليم بقية الوحدات السكنية خلال فترة لاحقة من العام الحالي، وذلك في إطار التقليل من معاناتهم، مبيناً أن جميع الوحدات جاهزة تقريباً.

وأضاف لدى حضوره البارحة برنامجاً تدريبياً للمستفيدين من الإسكان، وذلك في إسكان روان بمحافظة العارضة بالتعاون مع إمارة منطقة جازان وجمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي بمنطقة جازان «واعي»، أن الشروط التي وضعت للمستفيدين حددتها المؤسسة القائمة بالمشروع ووضعتها للمحافظة على السكن، مشيراً إلى أن الشروط الخاصة بالعقد في السكن تنطبق إلى منع المستفيد من الوحدة السكنية من التقدم للصندوق العقاري أو المؤسسة للإسكان التنموي، وقال «الشروط وضعت للحفاظ على الممتلكات وضمان سلامتها والعيش وسط بيئة نظيفة، وذلك الإجراء سوف يستمر لعام تقريباً وبعد ذلك سوف يتم تمليكها للمستفيدين».

وأشار إلى أن الخدمات سيتم توفيرها، مبيناً أن المدارس كان من المفترض الانتهاء منها ضمن مشروع الوحدات، وتم التنسيق مع التعليم لتوفير حافلات لنقل الطلاب والطالبات. وكانت مداخلات المستفيدين تطرقت إلى عدم استيعاب الوحدات لأسرهم، وعدم وجود مدارس ومقابر قريبة وعدم وجود مواقع مناسبة لمواشيهم لتربيتها ورعايتها.

توفير الخدمات

«عكاظ» وقفت أمس على مشروع خادم الحرمين الشريفين لإسكان النازحين في منطقة السهي الذي يضم جزءاً من المشروع والذي يتكون من 447 فيلاً للمرحلة الأولى بتكلفة إجمالية تتجاوز الـ 479 مليون ريال، وشهدت استكمال الأعمال بدقة في التصميم، وجودة في التخطيط، لاسيما فيما يخص تخطيط الشوارع وعمليات تصريف مياه الأمطار المصممة بعناية وكذلك الوحدات السكنية، وعند التجول بين الوحدات السكنية فإن ما يسر المتجول دقة التنظيم وتوزيع الوحدات السكنية التي اصطلت في لوحة معمارية رائعة وبأسلوب يراعي احتياجات الأسر المستفيدة من حيث عدد

أفرادها، ونسق ألوانها لتزيد المنظر جمالا، وبين الوحدات وعلى مسافات مدروسة بعناية تقام أربع مدارس منها مدرستين للبنين ومدرستين للبنات والتي نفذت وفق أفضل المواصفات العالمية من حيث عدد الفصول واتساعها وتكييفها مركزيا، وتوفير المظلات الشمسية التي تضلل فناء وساحات المدارس والملاعب المغطاة، إضافة إلى توفير مختلف التجهيزات المدرسية.

وما بلغت الانتباه في موقع المشروع الجامع الكبير الذي يقف شامخا بين الوحدات السكنية بمنارته العالية التي تسابق في الشموخ والعلو إلى السماء بطول يزيد عن 30 مترا، وصمم المسجد ليتسع لنحو 750 مصلا ومسجد آخر يتسع لـ 1500 مصلا، وتتوفر به مجمل الخدمات من فرش، تكييف، إنارة ومرافق خدمية، وعلى مقربة من كل مسجد ومدرسة ووسط كل مجموعة من الوحدات السكنية، يجد الساكن والزائر لمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز التنموي في منطقة جازان وفي مركز السهي خاصة مساحات من المسطحات الخضراء التي تزيد من جمال المنظر العام للمشروع، ومتنفسا لسكان الحي إضافة للساحات الواسعة ومركز الصحة الأولية.

ولا تنفق الخدمات المقدمة عند هذا الحد، بل شملت توفير المياه المحلاة لكل وحدة سكنية في المشروع عبر محطات خاصة قامت وزارة المياه والكهرباء ممثلة بالمديرية العامة للمياه في منطقة جازان بإقامتها داخل تلك المواقع وربطها بخط ناقل للمياه المحلاة من محطة تحلية مياه الشقيق في أقصى شمال المنطقة لخدم المشاريع الإسكانية في أقصى المناطق الجنوبية للمنطقة، كما تم ربط مشروع الإسكان في السهي بالطرق الرئيسية في المنطقة من خلال الأعمال التي قامت بها وزارة النقل، علاوة على ربطها بالقرى والهجر القريبة من مواقع الإسكان، وشرعت مختلف الجهات الخدمية في توفير الخدمات في مواقع المشروع وفي مقدمتها إمارة منطقة جازان وأمانة المنطقة، وغيرها من الجهات ذات العلاقة، إنفاذا لتوجيهات القيادة الرشيدة، وخدمة للمستفيدين من المشروع من أبناء جازان.

برامج تنمية

تعد وحدات المشروع السكنية ذات التصاميم العصرية والاقتصادية والقابلة للتمدد الرأسي والأفقي، وفقا لمتطلبات المساكن المستقبلية وتلائم الظروف البيئية والمناخية المحيطة، وتتناسب مع أعداد الأسرة السعودية وتعالجها، ويتضمن المشروع كافة الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وصرف الصحي وشبكات الطرق والإنارة والأرصعة، ويقدم المشروع مجموعة واسعة من البرامج التنموية تشمل التثقيف، التوعية، التعليم والتدريب، فرص العمل، ليكون الساكن مواطنا منتجا ونافعاً لنفسه وأسرته ومجتمعه ووطنه، وتمتاز تلك المشاريع بإطلالة مميزة بعد أن ساهمت تصاميمه الهندسية الرائعة في لفت الانتباه للآلاف من سالكى الطريق الدولي، ولعل منطقة جازان قد نالت نصيبا وفيرا من هذا الإسكان، وما توجيهات خادم الحرمين الشريفين بإنشاء الوحدات السكنية ومتابعتها إلا دليل واضح على الاهتمام بهذه الفئة، وستقدم العيش الرغيد للسكان في منطقة جازان.

شكر وعرفان

«عكاظ» التقت بعدد من النازحين الذين ثمنوا لحكومة خادم الحرمين الشريفين (يحفظه الله) اهتمامه براحة المواطنين وسلامتهم وأمنهم، وتحدث عبده شوعي يحيى كعبي من سكان محافظة الخوبة وأحد النازحين (من ذوي الاحتياجات الخاصة) ويعبر عن رأيه بالنطق تارة وبالإشارة تارة لإعاقته: «إن انتقالهم لمساكنهم الجديدة لحظات لن تنسى»، داعيا لخدام الحرمين الشريفين بالصحة والسلامة، ومقدما شكره أيضا لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر أمير جازان على وقفته الصادقة واهتمامه بسير المشروع حتى أصبح منجزا وجاهزا. فيما عبر محمد الجابري عن شكره لخدام الحرمين الشريفين على الهدية الغالية التي قدمها لهم والمتمثلة في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز للإسكان التنموي الذي يعد نقلة نوعية في حياة كثير من الأسر نحو الأفضل إضافة إلى توفير الأمن والأمان لهم.

اشتكين من التكدس وغياب الخصوصية مراجعات العدل يطالبن بقبول نساء معرفات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120902/Con20120902529264.htm>

مها البدراني (المدينة المنورة)
طالبت مجموعة من مراجعات مكتب كتابة العدل الثانية في المدينة المنورة، بضرورة أن توفر لهن كتابة العدل مكاتب نسائية إدارية خاصة بهن، يشغلها نساء ليتعاملن معهن بارتياح، بدلا من التكدس في مربع في الدور الأرضي مساحته 2×3 وكراسي من الألمونيوم، لا تكفي لـ 12 مراجعة، لا تفصلهن عن الرجال أي فواصل، مشيرات إلى أن كتابة العدل تحتاج النساء لزيارتها كثيرا، إما لحصر إرث، أو عمل وكالة أو فسخها.. «عكاظ» كانت هناك والتقت بعدد من المراجعات.. فإلى ماقلنه:

واشتكت أم ناصر من عدم تفهم الرجال لما تريد، أو العكس، لأنها غير متعلمة وذلك ما يسبب ضجر بعض الموظفين، مشيرة إلى أنها تشعر بكل ذلك على حد قولها. وأضافت: لا يتيسر تفهم وضعي وما أرمي إليه. وزادت: وجود نساء في كتابة العدل يسهل علينا ما نريده من تيسير للأمور وتسهيلها.. فالموجودون هناك لا يهتمون بنا ولا يراعوننا كما الرجال، وحتى إن صعدنا إلى المشايخ، فإنهم يعاملوننا بصراخ وكأننا في المكان الخطأ. مكتظ بالرجال

ووصفت فادية، مواطنة تبحث في قضية مع أخيها، المكان الذي يجلس فيه النساء بـ «الجحر» وقالت إنها تكاد تختنق من ضيقه، وأن المبنى مكتظ بالرجال، وأضافت: إذا أردنا مخاطبة الموظف لا نستطيع رفع صوتنا، فنحن نحتاج لنساء ومكاتب مخصصة لنا لنأخذ راحتنا، ونرغب كذلك في استراحات كبيرة تتسع لتلك الأعداد الهائلة من المراجعات وأن كل ذلك يحتاج لمساحات مخصصة. وتساءلت فادية: ما المانع من وجود مكاتب إدارية نسائية تستقبل النساء بعيدا عن الرجال، وتخصص لنا مداخل خاصة، بعيدا عن الاحتكاك بالرجال، مبينة أن المعاملة من بداية إجراءاتها إلى نهايتها بيد الشيخ.

مطالبة بموظفات

وأكدت (ج-ع)، أن عدم وجود مدخل خاص يفصل بينهم وبين الرجال يسبب لكل النساء مضايقات ويحرجهن، مشيرة إلى أنهن يكن في قمة الحرج عندما يدخلن بوابة العدل وأيضا في صعود الدرج. وتساءلت: لماذا لا يفكرون بنا لأن نكون في مكان مستقل ومخصص يحفظ لنا خصوصيتنا، لأننا لا نستطيع أن نقول ما نريد، لذلك نطالب بـ «شيخات نساء»، إداريات في أماكن مخصصة للنساء يجهزن لنا معارضينا وأوراقنا، ويتم التأكد من هويتنا من قبل نساء موظفات، مبينة أن ذلك سيريحهن بدلا من أن تجلب ثلاثة من أهلنا معرفين لنا. وقالت: إن الكثيرات من النساء يعانين من عملية حضور المعرفين لأنهم يقولون إنه لا وقت لهم فهم مشغولون بأعمالهم. وأضافت: «نحن النساء نعاني ونتمنى أن يراعى وضعنا». المعرفون موظفون

الخالة فهدة «ستينية»، جاءت للعدل ولم تجد حتى مكانا لتجلس، فالمقاعد قليلة ولا تكفي لعدد المراجعات اللاني افترشن الأرض، وجلست تتحدث بصراحة لـ «عكاظ» قائلة: نحن نأتي مجبرات للعدل لتخليص أمورنا ولكن توجل أمورنا إلى أن يسمح وقت المعرفين بذلك، فمعرفونا موظفون ومرتبون بأعمال رسمية ولن يسمح لهم بالخروج من دواياتهم لكي يعرفونا وبناتنا.. وتساءلت فهدة: لماذا كل هذا التعقيد؟ ولماذا نحن نعامل بقسوة؟، حيث لا أماكن مخصصة لنا، وكأن المكان حكر على الرجال، ونحن دخلاء عليه. واستطردت قائلة: «لا بد من وجود قسم نسائي في كل وزارة وإدارة حكومية، وأن الحل الأمثل هو توفير وظائف للنساء وكذلك هنا في هذا المكان، وكذلك أماكن مخصصة لنا، حيث الضيق في كل زاوية، من هذا المبنى، وإن تحركنا ولو خطوة لا بد من محرم، وإلا فإن الرجال في كل صوب يمينا وشمالا، ونحن

نتخرج من التحرك بجانبهم والاختلاط بهم، ومن التحدث إلى أي منهم لسؤاله عن ماذا نفعل، أو ما هو المطلوب من أوراق أو ثبوتات شخصية».. وقالت: من ليس لها أولاد كيف لها أن تخلص أمورها، والتخاطب مع الرجال إذا سألوها. متمنية رفع الضرر عنهم وتوفير ما يخصهم من استراحات نسائية مكيفة ومزودة بمصلى ودورات مياه، حيث إن أغلب جلساتنا توجل إلى بعد صلاة الظهر، ورغم أننا نحضر من الساعة الثامنة صباحاً، أليس هناك من أولوية لتخليص خدمات النساء بدلاً من تكسهن في الاستراحة المتواضعة التي لا تحتل أكثر من 12 كرسيًا للجلوس، والمراجعات يحضرن بالملابس اليومية.

امرأة موظفة

وعبرت هبة من الجنسية المصرية والتي جاءت لعمل وكالة لزوجها، عن استيائها من ذلك الوضع، وتساءلت: ما المانع من وجود امرأة موظفة تعرف المرأة بمراجعة بطاقتها لفضيلة الشيخ؟ وأضافت: ما فائدة البطاقة التي معي، إذ لم أستفد منها في مثل هذه المواقف، رغم أننا حين نسافر نتحقق من هويتنا في المطار نساء مثلنا وأنهن تخصصن في مثل تلك الأمور، مشيرة إلى أن المرأة لا تحتاج سوى للفرصة، وهي قادرة على أن تؤدي عملها على أحسن وجه.

مكاتب نسائية

وانتقدت أم روان مع حديث هبة، وقالت بغضب شديد: أنا منذ الصباح الباكر متواجدة في المبنى، إلا أن الموظفين يؤخرون دخول النساء.. وأضافت: نحن معشر النساء لنا مسؤولياتنا الأسرية التي تتطلب تواجدنا في المنزل خاصة قبل الظهر حيث موعد رجوع صغارنا من مدارسهم. داعية في هذا الخصوص وزارة العدل إلى أن تحذو حذو الإدارات الحكومية الأخرى وتنظم لهن مكاتب نسائية لتعفيهن من الحرج وطول الانتظار في القاعة التي هي بجانب البوابة الأصلية لكتابة العدل وتجاور الرجال ومشيرة إلى أن العازل عبارة عن ستارة من القماش، لا تحمي خصوصيتهن، وأن الرجال كثيرون حولهن من مراجعين وشرطة، ولا يوجد فاصل، فكأننا في مول تجاري لا خصوصية أبداً لنا..

موظف خاص

من جهته رئيس كتابة عدل الثانية في المدينة المنورة الشيخ بدر الفريدي، قال: إن الفرع به قسم خاص وبه موظف خاص بهن يستقبل المعاملات الخاصة بالنساء من خلال آلية تضمن خصوصيتهن، أما عن إيجاد مكاتب نسائية خاصة بهن فهذا من اختصاص الوزارة.



اللجنة بررت بأن الطلب جاء متأخراً

مواطن بضمد يتهم لجنة الحصر بتجاهل منزله المتضرر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120902/Con20120902529268.htm>

عبدالعزیز معافا (ضمد)

انتقد مواطن في محافظة ضمد لجنة حصر الأضرار لعدم وقوفها على منزلين يملكهما تضررا نتيجة الأمطار التي هطلت على المحافظة والقرى التابعة لها في 1433/9/21 هـ.

وقال المواطن مصعود إدريس العبسي في شكواه: «إن اللجنة المكونة من إدارة الدفاع المدني في ضمد ومالية منطقة جازان ومحافظة ضمد والمكلفة بحصر أضرار الأمطار وعدت بالوقوف على منزله بعد الانتهاء من حصر باقي المواقع في المحافظة والقرى التابعة لها، إلا أنها لم تفي بوعدها (على حد قوله)». وأضاف: «تقدمت بشكوى إلى محافظ محافظة ضمد محمد بن محمد البهلول بينت فيها الأضرار التي تعرض لها منزلي نتيجة الأمطار الغزيرة، حيث طالب المحافظ اللجنة بخطاب رسمي بالوقوف على الطبيعة واتخاذ اللازم حيال حصر الأضرار، إلا أن الأخيرة لم تنفذ توجيهات المحافظ».

وتابع: «منزلي الشعبي الأول (المتضرر) أسكن فيه مع زوجتي الأولى وسبعة من أبنائي، فيما المنزل الثاني والمتضرر أيضا تسكنه زوجتي الثانية وأولادها وبناتها الأحد عشر».

وزاد: «أصبح المنزلان يشكلان خطراً على الأسرتين، فالجدران متشققة وأسقفها تنهار على»، إلى ذلك بررت اللجنة سبب عدم وقفها على منازل المواطن العبسي إلى تأخر طلب المواطن المتضرر، مشيرة إلى أن المواطن تقدم بطلب المعاينة في 1433/9/26 هـ أي بعد مرور خمسة أيام من هطول الأمطار وبعد انتهاء اللجنة من حصر الأضرار ورفعها الأوراق والأسماء إلى أمانة منطقة جازان، وبالتالي تعذر الوقوف على منازل المواطن العبسي.



المقاولون يبحثون حقوقهم بغرفة الرياض

المصدر: جريدة المدينة الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/398613>

تنظم الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ممثلة بلجنة المقاولات يوم غدٍ «يوم المقاول» الذي يأتي لتأكيد التواصل بين منسوبي القطاع ولجانهم بالغرفة، وتنظيم المحاضرات وورش العمل التوعوية للمقاولين. وتوقع رئيس لجنة المقاولين بغرفة الرياض فهد الحمادي أن يحظى اللقاء بوجود كبير من المقاولين والمهندسين والمهنيين وأصحاب العلاقة في الشأن الحكومي والخاص وذلك لأهمية الفعالية التي تُعنى بالتعريف بأهم البنود التعاقدية في المشروعات الحكومية والالتزامات المترتبة عليها، وحقوق المقاول وآليات حل النزاع، وتقديم مقترحات للمقاولين.



قضية بيع أسرة آسيوية طفلها بالليث مقابل 3 آلاف ريال تتفاعل.. والأهالي يستنكرون

**مصدر صحي: لا علاقة لنا ببيع تم خارج المستشفى.. والأمن:
التحقيقات مستمرة**

المصدر: جريدة المدينة الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/398727>

معيض الثقفي - مكة
لم يكن يدر بخلد مواطن ولا مقيم من أبناء محافظة الليث أن طفلاً مولوداً يباع مقابل مبلغ من المال حتى وإن وصل لمليار ريال وليس ثلاثة آلاف ريال.. والاستنكار الذي علا وجوه من سمع بالقضية زاد عندما علم الجميع أن الطفل ينتمي لجنسية البنجلاديشية التي تعني أنها جنسية إسلامية تعرف الحلال والحرام والجائز والممنوع شرعاً وعرفاً..

هذه قضية الطفل البنجلاديشي الذي بيع في الليث، وأصبحت حديث الشارع في المحافظة وذلك بعد أن قام ذووه ببيعه قرابة الثلاث سنوات لأسرة من بني جلدتهم دون مراعاة لهذه النفس الأدمية التي كرمها خالقها ولا رحمة لبراءة الطفولة التي أمرنا الشرع بحسن تربيته ورعايتها.

بيع خارج المستشفى

مصدر مسؤول في مستشفى الليث العام «فضل عدم ذكر اسمه» أنه لم يصلهم أي طلب رسمي من قبل شرطة المحافظة سواء استفسار أو تحقيق أو خلافه مؤكداً أن الحدث كان في عهد الإدارات السابقة في حين يتخذ هذا الحدث الاجراء الرسمي الذي تمت به الولادة.

ومضى المصدر يقول: إن كانت عملية البيع تمت خارج المستشفى فليس لدى المستشفى علم بما يجري مقللاً من أهمية حدوث مثل هذه الحالات مبيناً أن سير الولادة تبدأ من استقبال الأم التي ترغب في الوضع وتنويعها تحت إشراف الأطباء المختصين بعد طلب الأوراق الثبوتية للزوج والزوجة، وأبان المصدر الصحي أن عمليات الولادة تتم وفق ما يصدر من اجراءات من قبل وزارة الصحة مختتماً تصريحه بأنه يتم رفع بصمات المولود والوالدة حسب الاجراءات الرسمية المعروفة.

جريمة نكراء

عن ذلك عبر عدد من الأهالي عن خوفهم لما حصل معتبرين ذلك جريمة نكراء هزت المحافظة مبدين قلقهم من تكرار هذه الحالات مطالبين ادارة المستشفى باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على المواليد وتسليمهم لذويهم بالشكل النظامي. يقول عقاب الهلالي: ينبغي على ادارة المستشفى اتخاذ الطرق الكفيلة لضمان وصول المولود إلى ذويه سليماً في حالة جيدة دون أن يتعرض لأذى أو لعملية اختطاف أو بيع، مؤكداً أنه على الآباء وأولياء الأمور اليقظة لتفادي مثل هذه الحالات داعياً مستشفى الليث للحرص الشديد لمثل هذه الأعمال الغريبة والخطيرة والسلوكيات المخيفة التي يحدثها بعض ضعاف النفوس.

وعبر عارف الشرعبي عن أسفه الشديد لما حصل داعياً الجهات الصحية بالمحافظة إلى توعية الأهالي وبخاصة المقيمون منهم إلى أن هذه السلوكيات لا تصح مؤكداً أن عملية البيع إن تمت لغرض الحصول على المال فهناك العديد من القنوات التي كان ينبغي أن يسلكها هذا العامل للحصول على ما يريد بدلاً من بيع فلذة كبده والحصول على مبلغ مالي بهذه الطريقة البشعة.

واستغرب محمد الحسني لمثل هذا التصرف من جالية تعتبر اسلامية تعمل بتعاليم الدين الحنيف داعياً إلى رفع رصيدهم الدعوي وابعادهم عن هذه الأخطاء التي يقومون بارتكابها. رب الأسرة رهن التوقيف

من جهته أكد العقيد فواز الروقي مدير شرطة محافظة الليث أن قضية العامل البنجلاديشي صاحب الطفل لا تزال قيد النظر مؤكداً استمرار التحقيقات في القضية فيما لا يزال رب الأسرة رهن الإيقاف وسيتم الإفراج عنه حين انتهاء التحقيقات، وكشف ملابسات القضية ومعرفة الدوافع والأسباب التي قادت تلك الأسرة لشراء الطفل. وكانت شرطة محافظة الليث، ممثلة في شعبة البحث الجنائي، قد كشفت قضية بيع الطفل التي حدثت قبل ثلاث سنوات داخل مستشفى الليث العام؛ والتي تزعمها زوج بنجلاديشي وزوجة إندونيسية ليبيعوا الطفل لأسرة بنجلاديشية بقيمة ثلاثة آلاف ريال.

اليوم

امراة مع أبنائها تعاني الهجران والحرمان و مهددة بالتشرد

المصدر: جريدة اليوم الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/57572.html>

حسن القحطاني - الدمام

في شقة صغيرة جداً تقع فوق أسطح إحدى العمائر السكنية بمدينة الدمام تسكن أم محمد 44 عاماً مع أبنائها العشرة، في وضع مأساوي مرير و حياة صعبة وذلك بعد أن تخلت عنها زوجها وترك أبنائه معها لكي تصارع معهم صعوبة هذه

الدنيا التي لم ترحمها حتى صاحب ذلك المسكن الذي يفتقد أبسط مقومات الحياة والذي يشتمل على غرفة واحدة ومطبخ فقط لم يراع ظروفها، وذلك عندما قام بتهديدها أكثر من مرة بالطرد والتشريد مع أبنائها بسبب عدم قدرتها على سداد مبلغ الإيجار، والسبب يعود في ذلك أنها لا تملك ما يسد رمق جوعها فكيف بتوفير قيمة الإيجار. أم محمد عندما بدأت بالحديث معنا لم تمالك نفسها، حيث خذلتها العبرة على حالها وحال أطفالها، وماذا سيحل بهم مستقبلاً، حيث تقول: «أنا امرأة لا حول لي ولا قوة وقد هجرني زوجي منذ ما يقارب ثماني سنوات وتركني أعاني مشقة تربية عشرة أبناء فأصبحت لهم الأم والأب والصديق، وباعتبار أنني غير مطلقة فإني غير قادرة على الاستفادة من كل المساعدات التي تقدمها سواء الجمعيات الخيرية أو الضمان الاجتماعي. وتضيف أم محمد: «لقد وقف (صك الهجران) حائلاً بيني وبين المساعدات التي تُقدّم لمن هم مثلي من المحتاجين، بحكم أنني امرأة مازلت على ذمة رجل، وعندما تقدمت للمحكمة بطلب إصدار صك للهجران اشترط والدهم أنه سوف يحرمني من أبنائي، بحيث يصبح هو المسؤول عن رعايتهم وله الحق في ذلك بحكم الشرع والقانون، ولكنني رفضت ذلك حفاظاً على تربية أبنائي وأن يكونوا بجانبني، وفي نفس الوقت أحتاج المساعدة كحال أية مواطنة تمر بالظروف القاسية التي أمر بها حالياً.

وتبين أم محمد في حديثها بأن أبناءها يتناوبون على النوم في غرفة صغيرة متهالكة ومتصدعة بحيث تقول: «من المستحيل أن تتسع الغرفة لعشرة أشخاص في نفس الوقت، كما أن عملية تغيير الملابس تتم في «المطبخ» ونحن على هذا الحال منذ أن تركنا عائلتنا نشرب من كأس الذل والهوان ومازلنا. وعن مصادر الدخل التي يعيشون عليها تقول أم محمد: لا يوجد دخل شهري يسد جوعي مع أبنائي ويؤمن لنا ما يُسمى بـ«الحياة الكريمة»، فجميع المؤسسات الاجتماعية تشترط أن أكون إما مطلقة أو أن أتى بصك الهجران، فلا يصلني ضمان اجتماعي أو أية مساعدة ثابتة من الجمعيات الخيرية، لذلك اعتمدت بعد الله سبحانه وتعالى على ما يقدمه أهل الخير وما تجود به أنفسهم من مساعدات. وتضيف أم محمد: «رعاية عشرة أشخاص وتوفير ما يحتاجونه من متطلبات قد أثقلت كاهلي، وجعلتني أعيش في خوف دائم على مستقبلهم المظلم الذي أصبح يؤرقني ويشتت فكري، فنحن بالرغم من ذلك مهددون بالتشرد من مسكننا بسبب قلة حيلتنا، ومن هذه الجريدة الغراء تناشد أم محمد أهل الخير والإحسان في هذا البلد الكريم قائلة: بأنه لا يوجد من يقف معها ومع أبنائها بعد الله سبحانه في هذه الدنيا أحد، ولهذا فهي تتأمل من أهل العطاء والأيدي البيضاء في هذا الوطن الوقوف معها بعد أن أغلقت جميع الأبواب في وجهي، وأصبحت على عتبات التشرد من مسكنها هي وأطفالها.



حشرات في صالة انتظار النساء.. وضعف العناية بالمنومين بالصور.. إهمال وسوء نظافة بمستشفى الأطفال في الطائف

المصدر: جريدة سبق الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://sabq.org/6Ymfde>

فهد العتيبي- سبق- الطائف: شكت زائرات لمستشفى الأطفال في محافظة الطائف، من الإهمال الذي يطول المستشفى، مشيرات إلى تكاثر الحشرات في صالة انتظار النساء. وكشفت صور الوضع السيئ الذي يعيشه المستشفى، والذي وصفته الزائرات بـ "المُتهالك"؛ حيث وصفن مستوى نظافة غرف الأطفال المرضى والمرات ودورات المياه بـ "السيئة". كما شكت الزائرات ضعف العناية بالأطفال المرضى المنومين بالمستشفى والمرافقات من الأمهات، مشيرات إلى محاولتهن نقل شكوهن للمسؤولين بالمستشفى، لكن دون جدوى.

كما أبدین تذمراً من أسلوب تعامل موظفات متابعة الزيارة، حيث ينهرن الزائرات ويتعمدن نطق عبارة "اطلعوا برا"، بدلاً من "لو سمحتوا الزيارة انتهت"، وطالبن باتخاذ إجراءات رادعة ضد المقصرين بأداء المستشفى. من جانبه، قال الناطق الإعلامي المكلف بالشؤون الصحية بالطائف محمد الحارثي: "يهنأ بالدرجة العليا تقديم الخدمة المناسبة ليس للمرضى فقط، بل حتى لمرافقيهم، ونحن لا نرضى بذلك مطلقاً، وستكون هناك خطوات نقوم بها تواصلًا مع إدارة المستشفى ونقل ما تم رصده من ملاحظات والتعامل بموجبها".



سعوديون يرشقون "رئيس مكافحة الفساد بـ640 سؤالاً ساخناً في يومين!"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431630>

الرياض - ظافر الشعلان
لم تمض 48 ساعة على إطلاق مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني «قناة حوارات المملكة» على موقعه الإلكتروني لإتاحة فرصة مباشرة للمواطنين لتوجيه ما لديهم من أسئلة واستفسارات إلى رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد عبدالله الشريف، حتى تواترت الأسئلة ليزيد عددها على 640 سؤالاً، لم يخلُ كثير منها من سخونة، تصل أحياناً حد الإحراج، ويلامس بعضها «الشفقة» على الهيئة ومصلحة الوطن. وإذا استمر تدفق الأسئلة بمعدله الراهن على مدى أيام القناة التي يبقى منها اليوم (الاثنين) 11 يوماً، فإن الشريف سيواجه ما لا يقل عن 16 ألف سؤال!
ومن أكثر الأسئلة سخونة سؤال عن المشاريع المتعثرة. وآخر عما إذا كان بمستطاع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن تعيد لمواطنين حقوقاً سلبت منهم من خلال «الواسطة» منذ سنوات عدة. وتنوعت أسئلة المواطنين لرئيس هيئة مكافحة الفساد، إلا أن الأكثر إلحاحاً دارت حول ما إذا كان الوزير أعلى سلطة من الهيئة ورئيسها؟ وهل تجوز مساءلته؟ وهل تستطيع الهيئة أن تعيد حق المواطنين المظلومين بسبب الواسطة منذ سنوات طويلة؟ وأسئلة عن البيروقراطية، والتوظيف واليات عمل الهيئة، واتهاماتها بأنها تُشغل وقتها بقضايا فساد هامشية وتغض الطرف عن أمهات قضايا الفساد.
ولم تغب قضية المشاريع المتعثرة، إذ وجه مواطن من الباحة سؤالاً عن دور «الهيئة» من قضايا المشاريع المتعثرة، والحلول التي تستطيع أن تقدمها. ووجه مواطن آخر سؤالاً عن بطالة خريجي الدبلوم الصحي وعن اللجنة الوزارية، التي وعد بها وزير الصحة للاهتمام بتوظيفهم، فيما وجه مواطن آخر سؤالاً عن موعد توظيف من لم تشملهم إعانة «حافز» لمن تجاوزت أعمارهم 35 عاماً. ويذكر أن مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني كان أطلق «قناة حوارات المملكة» على شبكة الإنترنت في 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011. وكان وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله أول من استضافتهم القناة.

محكمة جدة“ تعيد ملفات 9 متهمين في كارثة جدة“ - الرقابة والتحقيق“!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431637>

جدة - أحمد الهاللي

قضت المحكمة الإدارية في جدة أمس بإعادة ملف قضية تسعة متهمين على خلفية كارثة السيول بقبول الوساطة والاشتغال بالتجارة واستغلال النفوذ الوظيفي إلى هيئة الرقابة والتحقيق، للاستعانة بالخبرة الفنية في بعض التهم الموجهة إلى بعض المتهمين خلال التحقيق. بدأت الجلسة بمواجهة المتهم الأول وهو موظف في أمانة جدة، الذي أوضح أنه يكتفي بما قدمه خلال الجلسة الماضية، وليس لديه سوى تكرار إنكار التهم الموجهة ضده المتضمنة قبول الوساطة، نافياً أن يكون استغل نفوذه الوظيفي، وإنما اشترك مع المتهمين الآخرين في بيع وشراء الأراضي من أجل تنمية مدخرات أسرته. وذكر أن البيع الذي يمارسه ليس القصد منه التجارة، بل رغبة منه في تملك مسكن، وأنه اشترك مع بعض المتهمين لسد حاجته.

وأكد المتهم الثاني أنه واصل مهنة والده بالعمل في العقار من خلال بيع وشراء الأراضي، مشيراً إلى أنه رجل متسبب وليس موظفاً ولم يشترك مع أحد، مكرراً إنكاره لجميع التهم التي وجهت إليه من هيئة الرقابة والتحقيق. واكتفى المتهمان الثالث والرابع بما قدماه خلال الجلسات الماضية من إنكار للتهم كافة، مؤكداً أن شراء المنح عادي ومعمول به منذ وقت طويل، ويهدفان من خلال عمليات البيع إلى تنمية مدخراتهما. ونفى المتهم السادس أن يكون ذهابه إلى مكتب زميله في أمانة جدة من باب الوساطة والرجاء، مؤكداً أنه لم يطلب منه تعديل مدخل محطة البنزين التابعة لصديقه، مشيراً إلى أنه لا يعلم ماذا حدث مع صديقه كونه دله على مكتب زميله الموظف فقط. وأشار المتهم السابع، وهو موظف في قسم الإنارة بأمانة جدة إلى أن دوره في التهم التي وجهت ضده اقتصر على إيصال أحد أصدقائه إلى موظف زميل له آخر في الأمانة، ولم يكن هدفه التوسط أو الرجاء. فيما أنكر المتهمان الثامن والتاسع التهم الموجهة إليهما، موضحين أن اشتغالهما ببيع الأراضي ليس سوى تنمية لمدخراتهما وأسرهما، في حين تغيب المتهم الخامس عن حضور الجلسة. وعلى صعيد ثان، بدأت المحكمة الإدارية في جدة أمس محاكمة مسؤول في وزارة الصحة بجدة (تحتفظ «الحياة» باسمه) لاتهامه ببيع «رجيع» من أثاث وأجهزة طبية مستخدمة إلى شركة خاصة، والسماح بنقلها من داخل المستودع من دون إذن. وواجهه القاضي سعد المالكي بعدد من الأدلة والقرائن التي جرى تقديمها في ملف القضية الذي تسلمته المحكمة. وأنكر «المسؤول» جميع التهم، مشيراً إلى أن البيانات التي قدمتها وزارة الصحة غير صحيحة. وأجلت المحكمة القضية، لتتمكن من درس بعض المستندات.

الرياض: التجارة " تحظر البضاعة لا ترد ولا تستبدل "

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431636>

الرياض - فهد الموركي

بعد 34 ساعة من قرارها حظر «التسويق الشبكي الهرمي»، أعلنت وزارة التجارة والصناعة قراراً أمس (الأحد) يحظر على المحال التجارية عرض ملصقات تتضمن عبارة «البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل»، في خطوة تنتصر للمستهلك الذي يتمتع في أرجاء العالم بحق رد أية بضاعة اكتشف أن بها عيوباً أو مخالفة للمواصفات. كما أصدرت الوزارة تحذيراً أمس من التعامل مع مكاتب «التعقيب» في شأن توسطها في عمليات الاستقدام أو تشغيل عاملات منزليات، مؤكدة أن ذلك مخالف لسجلاتها التجارية ولائحة مهنة «التعقيب».

وقررت الوزارة منع المحال التجارية من استخدام عبارة «البضاعة المباعة لا ترد ولا تستبدل»، أو أية صيغة مشابهة، في منافذ البيع، أو على المطبوعات التجارية، أو الإعلانات. وأكدت أن التاجر ملزم برد أية بضاعة معيبة، أو بها خلل، أو لا تتوافق مع المواصفات، ولا يمكن إصلاح الخلل من دون المساس بجودة المنتج.

وطالبت الوزارة في بيان أمس، وبشكل عاجل، بتغيير جميع المطبوعات التي تحتوي على العبارة المذكورة، أو أية عبارات مشابهة أخرى في فواتير المبيعات أو داخل المحال أو أية مطبوعات موجهة للمستهلك لا تتفق مع الحق النظامي للمستهلك في إعادة السلعة المعيبة أو المغشوشة وفيه سلب لحق المستهلك، وطالبت بسرعة إزالة تلك العبارات من جميع المحال التجارية ومنافذ البيع بشكل عاجل، مشيرة إلى أنها ستبدأ جولات رقابية لمخالفة كل من لا يلتزم بحذف العبارة المذكورة ابتداءً من الأول من محرم 1434 هـ.

توجيه لـ جهات حكومية - بتوطين الوظائف وفق نسب

تقررها وزارة العمل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431561>

الرياض - فيصل المخلفي

وجّهت الجهات المعنية جميع الجهات الحكومية بتطبيق الأنظمة والقرارات والأوامر المتعلقة بتوطين الوظائف، وفق النسب التي تقررها وزارة العمل.

وعلمت «الحياة» أن توجيهاً صدر بزيادة الدعم المالي للجهات التي لديها مراكز للبحوث والدراسات المتعلقة بالنشاطات ذات العلاقة بالمشاريع سواء فيما يخص الجدوى أو التصميم أو التنفيذ أو الإشراف، مثل الجامعات ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، بما يكفل تطوير تلك النشاطات وفق قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى التنسيق الدائم بين الجهات الحكومية المختلفة التي لديها مشاريع والجهات البحثية، بما يحقق تبادل المعلومات والاستفادة منها عبر البوابة الإلكترونية لقاعدة البحوث السعودية (قبس).

وجرى التأكيد على تفعيل الوحدة المركزية لكود البناء السعودي وإحداث الوظائف اللازمة لإنشائها في وزارة الشؤون البلدية والشؤون القروية، والتأكيد على الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة باستكمال المواصفات القياسية الخاصة بمواد البناء.



محاكمة مسؤول "في الصحة" على خلفية بيعه أجهزة طبية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431541>

جدة - «الحياة»

سجلت أروقة المحكمة الإدارية في محافظة جدة أمس، محاكمة مسؤول في وزارة الصحة يعمل بفرع الشؤون الصحية بجدة (تحتفظ «الحياة» باسمه) على خلفية اتهامه ببيع ربيع من أثاث وأجهزة طبية مستخدمة إلى شركة خاصة والسماح بنقلها من داخل المستودع من دون إذن. وعقدت جلسة محاكمة المسؤول أمس، إذ واجهه ناظر القضية الدكتور سعد المالكي بعدد من الأدلة والقرائن التي جرى تقديمها في ملف القضية الذي تسلمته المحكمة من قبل هيئة الرقابة والتحقيق بعد التحقيق معه في وقت سابق.

فيما أنكر «المسؤول» جميع التهم التي وجهت إليه، مشيراً إلى أن البيانات التي قدمتها وزارة الصحة غير صحيحة، وأن ما يتم إدخاله وإخراجه إلى المستودعات يكون عبر مستندات رسمية.

وقال مسؤول «الصحة» المتهم إنه عمل لمدة 33 عاماً في المستودع، موضحاً أن الربيع محل الاتهام قد تم بيعه من وزارة الصحة وقد ورد لإدارة المستودعات ما يثبت ذلك، وطلب منه تسليمه للمؤسسة التي اشترت الربيع.

وواجه القاضي الدكتور سعد المالكي المتهم بعدد من الأدلة والقرائن أبرزها بيع الأثاث وتسليمه إلى الشركة وبصفته مسؤولاً عن المستودع الصحي، وقال القاضي: «أنت مسؤول عن المستودع بصفتك الأمين عنه وتعرف الأنظمة والضوابط». وأرجع «المسؤول» سبب الدعوى إلى «خصومة» سابقة بينه وبين وزارة الصحة وجرى نظرها من قبل القضاء في الدائرة السابعة بالمحكمة الإدارية بجدة.

وأفاد بأنه طلب من المؤسسة إعادة «الربيع» وبالفعل أعادته، فيما قامت بإتلاف بعض الأجهزة، مشيراً إلى أن البيانات المذكورة في ملف القضية لم يتم أخذها من البيانات الرسمية.

وقررت المحكمة تأجيل الجلسة إلى وقت لاحق، لتتمكن من دراسة بعض المستندات وأقوال المتهم خلال جلسة يوم أمس والتي أنكر فيها جميع التهم. وكانت وزارة الصحة فتحت تحقيقات موسعة في اختفاء ربيع أجهزة طبية وأثاث من المستودع الطبي التابع لها، واكتشفت أن كميات الربيع تم بيعها إلى إحدى الشركات المتخصصة في المجال الطبي وانتهت التحقيقات بإدانتها للمسؤول التي تجري محاكمته حالياً.

إشراك أعضاء من مجلس حائل في التحقيق بوفاة مريضة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431453>

الرياض، حائل - «الحياة»

اتفق أمير منطقة حائل الأمير سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه عبر اتصال هاتفي أمس، على إشراك أعضاء من مجلس المنطقة في لجان تحقيق حادثه وفاة مريضة في مستشفى حائل العام. وكان بيان صحفي لوزارة الصحة أصدرته أمس (الاثنين)، أشار إلى أن الوزير الربيعه وأمير حائل بحثا مستقبل الخدمات الصحية في المنطقة في ظل الحاجة الماسة للتطوير الشامل، واتفقا على إشراك عدد من أعضاء مجلس المنطقة في لجان التحقيق التي شكلتها الوزارة للتحقيق في الحادثه، على أن تعلن النتائج بشكل عام وفي أقصر وقت ممكن. من جهة أخرى، اجتمع أمير منطقة حائل بالمدير العام للشؤون الصحية في المنطقة الدكتور نواف الحارثي، ومدير مستشفى حائل العام المستقل الدكتور عبدالعزيز النخيلان، للتأكيد على أهمية تقديم خدمات صحية أفضل، والحرص على المعالجة الشاملة التي تعود على صحة المرضى بالفائدة.

في سياق آخر، حذرت وزارة الصحة من التعامل مع بعض المراكز الطبية التي تستخدم تقنية إزالة الشعر بالليزر من دون حصولها على ترخيص بذلك. وأوضحت الوزارة في بيان أمس، أنها اكتشفت خلال الجولات التفتيشية التي قامت بها أخيراً، أن بعض المراكز الطبية المرخصة تقوم بإزالة الشعر باستخدام الليزر من دون الحصول على تصريح من الوزارة، كما وجدت في بعض المحال غير المرخصة مثل بعض المشاغل النسائية تزاوّل فيها العاملات إزالة الشعر باستخدام الليزر من دون أية مؤهلات علمية. وأكد وكيل الوزارة المساعد لشؤون القطاع الصحي الخاص علي الزواوي، أن الوزارة تسعى إلى تقنين هذه الممارسة، إذ قامت بمخاطبة الجهة المشرفة على المشاغل، لمنع استخدام هذه الممارسات، مبيّناً أن الوزارة ستكثف حملاتها التفتيشية على المراكز الصحية المرخصة منها، للتأكد من أن من يستخدم هذه التقنية مصرح له بذلك.

وأشار إلى أن الوزارة تهدف من هذا الإجراء إلى التحذير والحد من مخاطر استخدام هذه التقنية التي قد تتسبب في بعض الحروق أو التشوهات وبعض الآثار الجانبية.

مبيّناً أن الوزارة أتاحت الفرصة لمن يرغب في التواصل معها بهذا الخصوص من خلال «صوت المواطن» على موقع

وزارة الصحة www.moh.gov.sa

128 وظيفة شاغرة في عسير

من جهة أخرى، أعلنت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة عسير عن توافر 128 وظيفة في برنامج التشغيل الذاتي في عدد من مستشفيات المنطقة.

وأوضحت المديرية أمس أنه سيتم استقبال الطلبات غداً بمقر إدارة التشغيل الذاتي بمستشفى عسير المركزي في مختلف التخصصات الطبية.

إلى ذلك، أعلنت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة الجوف توافر عدد من الوظائف عبر برنامج التشغيل الذاتي بمستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي. ودعت المديرية في بيان أمس الراغبين بشغل هذه الوظائف تعبئة طلب التوظيف عبر موقع المديرية الإلكتروني على الرابط: <http://jofhealth.com>، مبيّنة أن التقديم سيستمر مدة (14) يوماً، اعتباراً من الأحد القادم حتى 29 من الشهر الجاري.

وأهابت المديرية بالمتقدمين لتحديد الوظيفة المتقدم إليها ومقرها، وعدم التقدم لأكثر من وظيفة واحدة، مشترطاً على المتقدم اجتياز المقابلة الشخصية والاختبارات التحريرية والشفهية واختبار الفحص الطبي.

عائلة سعودية محاصرة في سورية تناشد التدخل لإنقاذها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431558>

دومة الجندل - صالح الحجاج
فشلت محاولات عائلة سعودية في الخروج من سورية، بسبب وجود مشكلات غير مفهومة اعترضت خروجها على حد قول ولي أمر العائلة، لكن مسؤولاً دبلوماسياً تحدث عن «ملاحظات» على العائلة أخرت سفرها من سورية التي تشهد أوضاعاً أمنية صعبة.
وتعيش عائلة المواطن كريم الكويكي وضعاً صعباً في سورية، نتيجة أعمال العنف التي لا تهدأ في معظم المدن، وذكرت زوجة المواطن الكويكي لـ«الحياة» أن زوجها أصيب بجلطة لم يعد بعدها قادراً على النطق، ويحتاج إلى رعاية طبية لا يمكن تأمينها في ظل الأوضاع التي تحدثت في سورية.
وأضافت أن مسؤول الرعايا السعوديين في سورية جميل الجميل، عمل جاهداً لإخراج عائلتها من سورية، فجدد جوازات السفر، وأنهى الإجراءات كافة، لكن شيئاً ما غير مفهوم حدث بعدها من السفارة السعودية في لبنان، وتأخرت إجراءات سفر عائلتها. وناشدت الجهات المعنية في السعودية التدخل، لتسهيل سفر عائلتها إلى المملكة.
إلى ذلك، أوضح مصدر دبلوماسي لـ«الحياة»، أن اتصالاً ورده من موظف يعمل في السفارة السعودية في بيروت يطلب منه إحضار جوازات سفر العائلة وبطاقات الطائرة إلى بيروت من دون ذكر السبب، وهو ما أدى إلى تأخر سفر العائلة التي كانت إجراءات سفرها إلى مدينة الرياض جاهزة.
وشدد على أهمية التدخل لإنقاذ العائلة المكونة من ثمانية أشخاص التي تعيش وضعاً سيئاً جداً بعد إصابة الأب بجلطة. من جهته، قال سفير السعودية لدى لبنان علي عسيري لـ«الحياة»: «العائلة عليها علامة استفهام، ويوجد ملاحظات عليها، ورفعنا إلى الجهات المعنية للتأكد من صحة وضعها»، مشدداً على أن السفارة على أتم استعداد لتسهيل أمور المواطنين وتقديم الدعم لهم.



الطائف.. مبنى "كتابة عدل" "يرعب" الموظفين والمراجعين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111967&CategoryID=5

الطائف: ياسر السفياني
تذمر عدد من المراجعين والموظفين لكتابة عدل الأولى والثانية بالطائف من ظهور بعض الهبوط في طبقة البلاط التي تطل على مدخل المبنى كما ظهرت بعض التشققات التي ساهمت في زيادة المخاوف حول سلامة المبنى.
وقال عامر السفياني إنه رأي بنفسه هبوط طبقة البلاط بمدخل المبنى الذي لم يتجاوز بناؤه بعض سنوات فهو من المباني الجديدة التي انتقلت إليها المحكمة وهو ما أدى لتأجيل بعض المواطنين لأعمالهم الخاصة نظراً لخوفهم من المبنى وما يشكله من خطر.

ويتفق معه سالم الطويرقي وعمر السويدي اللذان أكدا أن بعض الموظفين بكتابة عدل تحدثوا معهم حول ظهور بعض التشققات والتصدعات في الجدران وهبوط بالأرضية للمبنى وتخوفهم من ذلك مستغربا أن تظهر تلك الأمور بمبنى جديد تم استجاره مؤخرا.

من جانبه أبان المقاول فيصل علي الغامدي لـ "الوطن" أن ظهور التصدعات والتشققات والهبوط بأي مبنى يعتمد على عدة عوامل رئيسية تلعب دورا مهما في تأثيرها على المبنى مضافا أن الأرضية غير الصالحة وارتفاع العمارة وعدم وجود شدادات كافية والخاصة بأعمدة المبنى وموقع المبنى من حيث ميلان الأرض من عدمه وهي عوامل مهمة في سلامة المبنى والذي يتحملها المهندس الإنشائي للمبنى لأنه هو من يقوم باختيار حديد التسليح ويضع إحداثيات التربة ومدى صلاحيتها من عدمه للبناء كما أكد على أن ظهور تشققات في جدران المبنى بشكل طولي لا يشكل خطرا على انهيار المبنى وسلامته لأن سببه الطبقة الأسمنتية (التلييس) أما في حالة ظهورها على الجدران بشكل عرضي فهذه التي تعتبر خطيرة على المبنى لأنها تشكل علامة على سوء أساسات البناية واحتمال سقوطها واردة بشكل كبير.

بدوره أوضح المدير العام لكتابة عدل الثانية محمد الزهراني لـ "الوطن" أنهم لاحظوا هبوط طبقة البلاط خارج المبنى والمتمثل في مدخل المبنى حيث قمنا بإبلاغ إدارة الدفاع المدني الذين حضروا وعاينوا المبنى وقالوا لنا إنهم بصدد تشكيل لجنة من إمارة المنطقة وبعض الجهات الحكومية ولم نر أي لجان إلى الآن كما أكد على عدم وجود تشققات وتصدعات بالمبنى الذي شدد على سلامته وعدم تشكيكه أي خطورة على الموظفين والمراجعين وبعد الكشف على المشكلة تبين لنا وجود كسر في إحدى أنابيب المياه بالمبنى تحت طبقة البلاط مما أدى إلى ظهور تلك التشققات بالبلاط وهبوطه.



"الصحة" تلاحق أطباء "الأوفر تايم"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111978&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

تلاحق مديريات الشؤون الصحية في مختلف المناطق أطباء سعوديين تورطوا في إبرام عقود عمل إضافية مع مستشفيات خاصة بهدف التكسب المادي من المرضى بما يخالف أنظمة الوزارة.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن 140 طبيبا سعوديا يعملون في وظائف حكومية بالمستشفيات العامة، تجاهلوا الأنظمة والتعليمات المشددة التي تقضي بحظر جمع الأطباء بين وظيفتين في القطاعين الحكومي والخاص، بعد أن رصدت ضعف إنتاجهم وعدم قدرتهم على أداء واجبهم في المستشفيات الحكومية.

وأوضحت المصادر أن التقرير الذي تم رفعه لجهة الاختصاص بوزارة الصحة، تضمن تسربا وعدم انضباط لأطباء سعوديين بسبب غياب الرقابة إلى جانب تستر ملاك المستشفيات الخاصة على الأطباء المخالفين، وإغرائهم للعمل لديهم بمبالغ مالية طائلة بعد انصرافهم من عملهم الحكومي، في الوقت الذي تعاني أقسام الطوارئ داخل المستشفيات الحكومية من نقص حاد في عدد الأطباء الاستشاريين المتخصصين، إذ يبلغ متوسط عدد الأطباء المتخصصين في الطوارئ بكل مستشفى حكومي نحو 10 أطباء فقط.

انتهز نحو 140 طبيبا سعوديا يعملون على وظائف حكومية بالمستشفيات العامة، فرصة ضعف رقابة وزارة الصحة، وأبرموا عقود عمل إضافية مع مستشفيات خاصة، مخالفين بذلك أنظمة وزارة الصحة التي تقضي بحظر جمع الأطباء بين وظيفتين في القطاعين الحكومي والخاص، مما أدى إلى ضعف إنتاجهم وعدم قدرتهم على أداء واجبهم تجاه مرضاهم في مستشفياتهم.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة في وزارة الصحة، أن تقريرا تم رفعه لجهة الاختصاص بوزارة الصحة، متضمنا رصد مديريات الشؤون الصحية لنحو 140 طبيبا سعوديا يعملون بالمستشفيات الحكومية، وتعاقدوا مع مستشفيات خاصة لعمل إضافي بهدف زيادة مدخولاتهم المادية، مما أثر سلبا على أدائهم في أعمالهم.

وشددت على أن التقرير تضمن أيضاً أنه لا توجد رقابة على هؤلاء الأطباء، إلى جانب تستر ملاك المستشفيات الخاصة على الأطباء المخالفين، وأن مثل هذه العقود لا تخدم ملاك المنشآت الصحية الخاصة التي يقف مكتب العمل عائقاً أمام منحهم تأشيرات عمل لكوادر طبية أجنبية، مما دفع ملاك بعض المنشآت الصحية الخاصة لإغراء أطباء المستشفيات الحكومية للعمل لديهم بمبالغ مالية طائلة بعد انصرافهم من عملهم بالمستشفيات الحكومية.

وقالت المصادر إن وزارة المالية قدمت للمستثمرين في مجال المنشآت الصحية الخاصة دعماً بنحو 200 مليون ريال، أدى إلى مضاعفة قدرتهم على استقطاب أطباء المستشفيات الحكومية، وسط غياب الرقابة الصارمة على هذه المنشآت من قبل وزارة الصحة، وأن مخالفات هؤلاء الأطباء تم كشفها من خلال جولات مديري الشؤون الصحية في بعض المناطق، ورفعت لوزارة الصحة، لكن دون أن يكون هناك قرارات حازمة ضد المنشآت الصحية التي أبرمت هذه العقود أو ضد هؤلاء الأطباء. إضافة إلى ارتفاع الأسعار في المستشفيات الخاصة، واستغلال المرضى مالياً عبر هؤلاء الأطباء بطلب مراجعتهم في عياداتهم بالمستشفيات الخاصة لاستنزاف جيوبهم.

وأوضحت أن هذه المخالفات تأتي في الوقت الذي تعاني منه أقسام الطوارئ داخل المستشفيات الحكومية من نقص حاد في عدد الأطباء الاستشاريين المتخصصين حيث يبلغ متوسط عدد الأطباء المتخصصين في الطوارئ بكل مستشفى حكومي نحو 10 أطباء فقط، مقارنة بمستشفى الحرس الوطني الذي يوجد به 20 استشارياً في جدة، و 20 استشارياً بالرياض داخل أقسام الطوارئ فقط.

وأشارت إلى أن هناك 10 مليارات ريال تم تخصيصها من قبل وزارة المالية لمشروع تقنية الحاسب الآلي لإجراء عملية الربط بين المستشفيات والمراكز الصحية، وأن هذا المشروع لم يتم تطبيقه حتى الآن، حيث إذا تم تطبيقه فإنه سيساهم بشكل فعال في تقليص التكاليف من خلال إيقاف تكرار الفحوصات، وعدم إطالة الإجراءات الروتينية التي تقف عائقاً في وجه خدمات المرضى.



”الاجتماعية”: ”بدل” سرب باحثينا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111960&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم

رغم إيقاف "بدل" الباحثين منذ نحو 28 عاماً، إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تلتفت لأهميته إلا خلال الفترة الماضية، بعد أن كشفت تسرب عدد من العاملين في وظائف البحث الاجتماعي.

ووفقاً لتقرير رسمي، أقرت وزارة الشؤون الاجتماعية بعجزها عن منع تسرب عدد من موظفيها الذين اتجهوا إلى وظائف أخرى في القطاعين الحكومي والخاص، وألقت باللائمة على إيقاف "البديل" عن الباحثين الاجتماعيين، الذين وصفتهم بأنهم "العصب المحرك" لوكالة الضمان الاجتماعي التابعة لها.

وطالبت الوزارة بوضع حوافز مادية للعاملين في مجال البحث ومقابلة الجمهور، وذلك بإعادة صرف البديل الذي كان وتم إيقافه منذ عام 1405، مشددة على أهميته في أعمال الباحثين لما يتعرضون له من معاناة شديدة لتعاملهم المباشر مع شرائح مختلفة من المجتمع بما فيها المرضى وكبار السن والعجزة.

بعد أن أقرت بعجزها في منع تسرب عدد من موظفيها الذين اتجهوا لوظائف أخرى في القطاعين الحكومي والخاص، بررت وزارة الشؤون الاجتماعية سبب العجز بإيقاف بدل الباحثين الاجتماعيين، الذي صدر بخصوصه قرار مجلس الوزراء قبل نحو 28 عاماً، مطالبة بحوافز مالية لمن وصفتهم بـ"العصب المحرك" لوكالة الضمان الاجتماعي لديها.

وبحسب تقرير خاص صادر عن "الشؤون الاجتماعية" - اطلعت "الوطن" على نسخة منه - فإن الوزارة لم تجد طريقاً للحد من تسرب موظفيها؛ حيث اعترفت خلال التقرير بأن موظفيها من الباحثين الاجتماعيين بوكالة الضمان الاجتماعي تسربوا من أعمالهم، فيما أوضح التقرير أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو عدم حصولهم على بدل مادي أسوة بزملائهم في الوكالات الأخرى.

وفيما أشار التقرير إلى أن عدداً من الباحثين بالوزارة اتجهوا للقطاع الخاص، أكدت الوزارة أن "البديل" الذي كان يصرف للباحثين الاجتماعيين تم إيقافه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 101 بتاريخ 24-6-1405 هـ، والقاضي بإيقاف بدل الباحثين الاجتماعيين في الضمان الاجتماعي.

وطالبت الشؤون الاجتماعية من خلال التقرير، بوضع حوافز مادية للعاملين في مجال البحث ومقابلة الجمهور وذلك بإعادة صرف البديل الذي كان يصرف للباحثين وتم إيقافه منذ زمن بعيد يصل إلى 28 عاماً. وأوضحت الوزارة في التقرير أهمية وجود بدل مادي للباحثين الاجتماعيين في الضمان الاجتماعي، مبينة أن أعمالهم التي يؤديونها تتميز بأنها العصب المحرك لعمل الضمان الاجتماعي لما يتطلبه من جهود وما يتعرضون له من معاناة شديدة لتعاملهم المباشر مع شرائح مختلفة من المجتمع بمن فيها المرضى وكبار السن والعجزة. إلى ذلك، كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية في التقرير ذاته عن معاناتها من نقص الموظفين المهنيين في مؤسسات دور الحماية الاجتماعية كالأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، إلى جانب حاجتها إلى زيادة الدعم المقدم لبرامج التنمية الاجتماعية للتوسع فيها واستفادة أكبر عدد من المواطنين.



200 سعودية يؤثن الإسكان التنموي للنازحين بجازان

السيد: يتقاضين 3000 ريال راتباً شهرياً.. ووفد تركي يشيد

بجودة المنتج

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=111913&CategoryID=2

جازان: موسى محرق
بالتحدي نسجن أحلامهن، وبالعزيمة حققن طموحهن، وبسواعدهن الوطنية صنعن منتجات تنافس في جودتها نظيراتها في الشركات المتخصصة.

في جازان 200 فتاة سعودية خضن تجربة العمل في مصنع صغير لصناعة الستائر والأسرة واللحف والمخدات، حين عازمت مؤسسة الملك عبدالله بن عبدالعزيز لوالديه للإسكان التنموي على أن تتجاوز بتنميتها المكان إلى تنمية الإنسان، متجهة إلى إحدى سيدات جازان تمتلك ورشة متواضعة لصناعة الستائر المنزلية لا يتعدى عدد العاملات فيها 20 فتاة، وتحولها إلى نواة لمصنع تأثيث الإسكان التنموي للنازحين بجازان.

مستشار المؤسسة للبرامج الدكتور محمد السيد أوضح في تصريح إلى "الوطن" أن الفكرة ولدت حين علموا بوجود مركز ناشئ لعائشة شبيلي للأثاث والديكور فتم التعاقد معها لتأثيث وحدتين سكنيتين في مشروع الإسكان كتجربة أولية. وأردف بالقول كانت النتيجة مفاجأة ومبهرة لحظة اطلاعنا على المنتج الذي صنع بجودة عالية، الأمر الذي دعانا لتطوير الفكرة بتدريب 200 فتاة على صناعة الأسرة والكنب والستائر بما فيها أعمال النجارة لتزويد كل الوحدات السكنية بمشروع إسكان النازحين البالغة 6 آلاف وحدة وذلك بإقامة ورشة تدريب استمرت أعمالها مدة 3 أشهر. وأوضح أنه تم تجهيز الورشة بكل ما تحتاجه من تجهيزات فنية بهدف الوصول إلى منتج عالي الجودة.

وقال السيد: حين تأكدت مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي من رغبة الفتيات في العمل وإظهارهن لمهارة فاقنت التوقعات في هذا المجال، أسندت إليهن مهمة تأثيث الإسكان التنموي للنازحين بجازان فتم استئجار مصنع زود بالآلات والأجهزة الفنية إلى جانب تأمين الخامات المطلوبة لضمان منتج منافس وبجودة عالية. وكشف مستشار المؤسسة للبرامج عن أن مشروع تصنيع الأثاث والديكور أطلق عليه اسم "بارعة" وشعارها "عندما يستوطن الإنجاز"، مبينا أن الفتيات العاملات به يتقاضين راتبا شهريا مقداره 3 آلاف ريال مع التأمينات الاجتماعية، موضحا أن المصنع ينتج في الشهر أكثر من ألف ستارة إلى جانب الأعمال الأخرى كصناعة المخدات واللفف. ولفت السيد إلى أن المؤسسة وقعت اتفاقية مع شركة الخليج ومؤسسة الجريسي لتتولى عملية المتابعة ودعم المنتج، مشيدا بالدعم الذي حظي به المشروع من أمين عام مؤسسة الملك عبدالله لوالديه للإسكان التنموي الدكتور أحمد العرجاني الذي منح كامل الدعم والصلاحيات لإنجاز المشروع إيماننا من المؤسسة بدورها في خدمة المجتمع. وأشار السيد إلى أن وفدا من وزارة الشؤون الاجتماعية التركية طلب زيارة مشروع "بارعة" بمدينة جازان فيما سجل إعجابه ودهشته من جودة منتج الفتيات ووصفه بالمنتج المنافس. وعن الخوف من انتهاء المشروع بانتهاء الغرض من إقامته أكد السيد أن هناك مشاريع قادمة تضمن استمرارية المشروع وضمان العمل لفتيات جازان كاشفا عن وجود فكرة لإقامة مصنع للأثاث والديكور بجازان.



أب يقتل ابنه لـ"تأديبه"

حاول دفن جثته في مقبرة بدون تصريح

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=111885&CategoryID=3

نجران: عبدالله النهدي، سلمان آل مقرح
في محاولة منه للإفلات من العقاب، وعدم انفضاح أمره، حاول أب في محافظة شرورة دفن ابنه في مقبرة بدون تصريح، بعد أن ضربه حتى الموت بقصد تربيته وتأديبه.
ووفقا لتصريحات الناطق الأمني لشرطة نجران الرائد عبدالرحمن الشمراني لـ"الوطن" فإن الجهات الأمنية كشفت لغز الجريمة في العشر الأواخر من رمضان الماضي، وطلبت أمس تشريح جثة الحدث المتوفى " 15 عاما" من قبل الطبيب الشرعي.
وقال الشمراني، إن الأب نقل جثة ابنه إلى المستشفى، ووجد المحققون جرحا في رأسه بطول 2 سم وبعض الكدمات والرضوض في جسمه، وادعى الأب حينها أن الصبي سقط من سطح المنزل، وعند استجواب الأب، اعترف أنه هو المتسبب في وفاة ابنه بعد أن أقدم على ضربه حتى فارق الحياة.
لم يفلح أب في طمس معالم جريمته بعد محاولته دفن جثة ابنه، بعد أن توجه إلى المستشفى مدعيا أن ابنه البالغ من العمر 15 عاما توفي نتيجة سقوطه من أعلى سطح المنزل، لكن هذه الحيلة لم تنطل على أطباء المستشفى الذين سارعوا إلى إبلاغ الجهات الأمنية لتكتشف فيما بعد أنها أمام حالة عنف أسري ومأساة قاسية انتهت باعتراف الأب بجريمته وتمثلت في ضرب ابنه حتى الموت.
وكشفت الجهات الأمنية المختصة في محافظة شرورة طلسم جريمة قتل أب لابنه ضربا حتى الموت، في العشر الأواخر من شهر رمضان الماضي وطلبت أول من أمس تشريح جثة الحدث المتوفى من قبل الطبيب الشرعي.

وأوضح الناطق الأمني لشرطة منطقة نجران الرائد عبدالرحمن الشمراني في تصريح إلى "الوطن" أنه في تمام الساعة الرابعة من عصر السبت الموافق 23 رمضان الماضي تلقت شرطة محافظة شرورة بلاغا من مستشفى القوات المسلحة بالمحافظة يفيد بوصول جثة صبي يبلغ من العمر 15 عاما، وعلى الفور جرى انتقال المحققين إلى الموقع وبمعاينة الجثة اتضح وجود جرح قطعي بطول 2 سم بفروة الرأس من الخلف وبعض السجحات والكدمات والرضوض بأحجام مختلفة وفي أماكن متفرقة من جسمه. وأضاف الشمراني: أن الجهات المختصة بالتحقيق في شرطة المحافظة بادرت بأخذ إفادة والد الحدث المتوفى وأخبرهم في البداية أن ابنه سقط من سطح منزل الأسرة الكائن في حي الزهور بشرورة، مدعيا أنه لم يسعف ابنه إلى المستشفى في حينها حتى وجده في الساعة الثالثة من عصر يوم السبت قبل عيد الفطر بأسبوع متوفى على فراشه. وأكد الناطق الأمني أنه جرى إيقاف الأب للتحقيق معه في القضية حتى اعترف أنه هو المتسبب في وفاة ابنه كاشفا التفاصيل للمحققين بأنه أقدم على ضرب ابنه حتى فارق الحياة وذلك بقصد تربيته وتأديبه وبالتالي أوقفت شرطة شرورة الأب وأبلغت فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بالمحافظة حسب الاختصاص.

من جهته كشف مصدر مسؤول في هيئة التحقيق والادعاء العام لـ"الوطن" أن التحقيقات مع والد الحدث المتوفى أظهرت أنه كان يعتزم دفن جثة ابنه في المقبرة لكنه تراجع بعد الاتصال على خال الحدث الذي أكد له عدم تمكنه من قبر الجثة نتيجة عدم حصوله على تصريح للدفن، وعندها توجه إلى المستشفى مدعيا أن ابنه توفي بعد سقوطه من أعلى سطح المنزل، لكن أطباء المستشفى لاحظوا وجود قطع في رأس الحدث وعدة رضوض وكدمات في أنحاء متفرقة من جسده، وبادروا بإبلاغ شرطة المحافظة. وأضاف المصدر أن التحقيقات مع الأب وأسرتة بينت أن العائلة بكاملها تعاني من ظروف نفسية بدرجات متفاوتة، مشيرا إلى أن والد الصبي أودع شعبة السجن العام بمحافظة شرورة مطلع الأسبوع الماضي فيما لا تزال الجهات الأمنية المختصة تحتفظ على جثمان الصبي في ثلاجة الموتى بمستشفى القوات المسلحة حيث طلبت أمس تشريح الجثة من قبل الطبيب الشرعي وإرفاق تقريره في ملف القضية.



"طلاب" بلا مقاعد.. و"مدارس" بلا معلمات

زي جديد لطالبات "الحكومية" بـ3 ألوان

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=111974&CategoryID=5

الرياض: فاطمة باسماعيل

بعد يوم من انطلاق العام الدراسي الجديد وانخراط الطلاب والطالبات في مدارسهم، اضطرت بعض المدارس مكرهة لإنشاء "دكة" احتياط "وهمية" لجلوس الطالبات حتى تنتهي من أعمال الصيانة المتأخرة في مدينة الرياض، فيما أتم عدد من مدارس المدينة المنورة عامها الدراسي الثاني مغلقة "بين متصدعة يخشى انهيارها وخاضعة للترميم والصيانة"، وطلابها ما يزالون على حالهم في مبنى بديل بالفترة المسائية، بينما أخلت إدارة التربية والتعليم بمحافظة القنفذة مدرستي خالد بن الوليد المتوسطة، وهارون الرشيد الابتدائية، وذلك بعد تصدع مبناهما الحكومي المشترك.

في غضون ذلك حضرت طالبات مدرستي الروضة الخامسة عشرة والسادسة بالمدينة المنورة اليومين الماضيين، ولكنهن حرمن الدراسة بسبب عدم وجود معلمات في المدرستين بسبب نقل معلماتهن العام الماضي، دون توجيه معلمات بديلات لمدراسهن حتى يوم أمس.

إلى ذلك أقرت وزارة التربية والتعليم، اعتماد تطبيق زي مدرسي جديد وموحد للبنات، يتكون من ثلاثة ألوان "الزهري للابتدائية والأخضر الزيتي للمتوسطة والكلي للثانوية".

وأوضحت نائبة الوزير لشؤون البنات نورة الفايز في تعميم وجهته لإدارات التربية والتعليم، أن الإجراء يأتي انطلاقاً من اهتمام الوزارة بالزي المدرسي للطالبات، واستجابة لتوصية الدراسة الاستطلاعية المطبقة على جميع مناطق المملكة ومحافظاتها المطالبة بتغيير الزي المدرسي وإدخال بعض التعديلات عليه، بعد النظر في العديد من المقترحات الإيجابية الواردة للوزارة بتحسين الزي المدرسي وتطويره.

بالرغم من بدء العام الدراسي الجديد أول من أمس، إلا أن بعض المدارس اضطرت مكرهة لإنشاء دكة احتياط "وهمية" لجلوس الطالبات حتى تنتهي من أعمال الصيانة المتأخرة في مدينة الرياض.

عيوب صيانة المدارس في أول أسبوع دراسي ألقت بظلالها على الطلاب والطالبات؛ حيث اضطرت مدارس لصرف طالباتها وطالباتها في وقت مبكر بسبب الحرارة الشديدة التي لم تتحملها أجهزة التكييف المتهاكلة، في حين أجلت مدارس أخرى مواعيد الدراسة إلى ما بعد الظهر بسبب أعمال الصيانة المتأخرة.

وفي حي الزارات، اكتشفت طالبات الثانوية 26 للبنات أن عليهن الحضور بعد الظهر لأن مدرستهن كانت تخضع طوال فترة الإجازة للتزميم ولم ينته العمال منها حتى ساعة إعداد الخبر أمس، وقامت المدرسة بتغيير الطلاب الداخلي والخارجي لها، وتغيير البلاط كاملاً، كما شملت أعمال الصيانة لوحة المدرسة التي كانت إلى وقت قريب تشير إلى أن المدرسة تابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات، والتي تم إلغاء العمل بها منذ سنوات، ويبدو أن أعمال الصيانة كانت تستهدف تغييراً جذرياً بالمدرسة ولكن الوقت لم يسعفها مطلقاً.

أما الثانوية الرابعة "المطورة" للبنات بحي الملز فتتقف نحو سبعين طالبة على دكة الاحتياط، حيث منع سوء الأوضاع في المدرسة نفسها التي احترقت مرتين سابقاً من قبولهن بحسب ما ذكرته إحدى المعلمات بالمدرسة، وأضافت المعلمة - فضلت عدم ذكر اسمها - أن هذه المدرسة التي تعتبر نموذجية وأنشئت منذ ما يزيد على خمسة وثلاثين عاماً تفتقر للصيانة فأجهزة التكييف والمقابس في حالة مزرية، في حين تعيش طالباتها الـ 600 في رعب دائم من حدوث التماس في أي لحظة.

وحيث تلقى الثانوية الرابعة إقبالاً كبيراً من الطالبات نظراً لتطبيقها أحدث الأساليب التربوية المطورة، إلا أن المدرسة لم تستطع سوى فتح ثمانية عشر شعبة فقط، وتنتظر الطالبات والمعلمات انتقال هذه المدرسة النموذجية لمبنى يليق بها كونها أول مدرسة تطوير تم افتتاحها.

إلى ذلك، اشتكى طلاب المدارس الأهلية أيضاً من سوء صيانة المكيفات مما تسبب في تدمير كبير في أوساطهم نظراً لكونهم يدفعون رسوماً دراسية، وسط عدم بذل أي جهد من قبل مدارسهم - بحسب تعبيرهم - لتوفير الراحة لهم، وقرر العديد منهم عدم الحضور في الأسبوع الأول حتى تكمل المدارس تجهيزاتها لاستقبالهم وهو ما أكدته لـ "لوطن" عدد من الأمهات، اللاتي بررن ذلك بكون الأجواء غير مناسبة، فالفصول متسخة والكتب لن تعطى للطلاب حسب المدارس حتى نهاية الأسبوع، علاوة على أن أجهزة التكييف متوقفة، وهو ما دعا المعلمين للتلميح للطلاب بأن الغياب أفضل من الحضور.

شكاوى ضد مكاتب التعقيب لقيامها بالتوسط

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/03/article_689048.html

«الاقتصادية» من الرياض

قال مصدر مسؤول في وزارة التجارة والصناعة إن الوزارة استقبلت العديد من الشكاوى ضد بعض أصحاب مكاتب الخدمات العامة (التعقيب) لقيامها بأعمال التوسط في الاستقدام أو التوسط في تشغيل العمالة المنزلية، لافتاً إلى أن ممارسة هذه المكاتب لهذا النشاط تعد مخالفة لنظام السجل التجاري ولائحة مهنة التعقيب.

وأضاف المصدر أن الوزارة تود من جميع المواطنين عدم الانسياق وراء الإعلانات المضللة الصادرة من هذه المكاتب والتي يتم نشرها في بعض وسائل الإعلام وخصوصاً الصحف المحلية ووسائل الإعلانات، وكذلك تحري الدقة والتأكد من وجود التراخيص النظامية اللازمة عند إجراء أي تعاملات مع مكاتب الاستقدام بحصولها على ترخيص مزولة مهنة استقدام العمالة صادرة من وزارة العمل، وعدم التعامل مع تلك المكاتب المخالفة واتباع الطرق النظامية لضمان الحقوق، كما تُحذر الوزارة أصحاب مكاتب الخدمات العامة التي تراول مهنة التوسط في الاستقدام من مخالفتها الصريحة للأنظمة

والتعليمات، وممارستها نشاطاً مغايراً لما تم الترخيص لها من قبل هذه الوزارة، وأنها ستتولى تطبيق العقوبات النظامية اللازمة تجاه هذه المكاتب.



انتهى أغسطس " ولم نسمع عقوبة واحدة على المخالفين عمال تحت الشمس لم ينصفهم أحد!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/09/03/article765012.html>

جدة، تحقيق- ياسر الجاروشة

يعمل تحت أشعة الشمس شريحة منسية من العمال، وتحت ظروف صعبة أجبرتهم على الوقوف والعمل في هذا المجال، لا سيما أن وزارة العمل أصدرت قراراً سابقاً بمنع تواجد العمالة خلال أوقات الظهيرة وتحت أي ظرف، وتحديدًا بين الساعة الثانية عشرة ظهراً وحتى الثالثة عصراً خلال الفترة من أول شهر يوليو إلى نهاية شهر أغسطس من كل عام. وتنص عقوبات المادة (236) من نظام العمل لمن خالف القرار غرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال، ولا تزيد على عشرة آلاف ريال عن كل مخالفة، أو إغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً، أو إغلاقها نهائياً، ويجوز الجمع بين الغرامة والإغلاق.

وعلى الرغم من انقضاء شهر أغسطس قبل أيام، إلا أن تطبيق القرار لم يكن فاعلاً مع درجة الحرارة التي قاربت الخمسين، حيث كانت العمالة تعمل تحت أشعة الشمس، وتحديدًا في نهار رمضان، ومنها "عمال النظافة"، ولم تتم معاقبة المؤسسات والشركات التابعة لها، بل بالعكس لم يتم حتى تخفيف ساعات العمل، وهذا لا ينسجم مع رغبة وزارة العمل التي تولي سلامة وصحة العاملين من مواطنين ووافدين في مواقع العمل المختلفة في القطاع الخاص أهمية كبيرة، مستندة في ذلك إلى نظام العمل الذي يتضمن نصوصاً وأحكاماً صريحة تكفل للعاملين حماية كبيرة من المخاطر المرتبطة بالأعمال والمهن التي يقومون بها، ومنها المادة (122) من النظام.

ويعرض العمالة أنفسهم للخطر، حيث إن هناك معلومات تشير إلى أن سرطان خلايا الأساس أو "الخلايا الحشرية" مرتبط بالتعرض لأشعة الشمس، حيث يتطور "الورم الميلانيني" من خلال الوقوف تحت الأشعة حتى ولو لساعات قليلة، وهو يصيب بشكل عام منطقة العنق والوجه والرأس، كما أن ذلك قد يقود إلى أضرار أخرى منها؛ "كثرة التجاعيد" و"شيخوخة الجلد المبكرة"، و"كثرة البقع" على الجلد، إضافة إلى إنتاج مفرط من الفيتامين (D)؛ الأمر الذي يزيد من خطر تكون الحصى في الكليتين.

وقال "محمد المطيري": إنه من المهم على أصحاب الشركات والعاملين في القطاعات الأخرى النظر إلى هذه العمالة بطابع إنساني؛ لأنهم يبقون أولاً وأخيراً بشراً وليسوا مكانن، مضيفاً أن عملهم تحت هذه الأشعة الحارقة قد يعرضهم للخطر، وربما الوفاة، مشيراً إلى أننا في بلد يتعامل مع الآخرين بكل رحمة وإنسانية. وأوضح "عبدالله الشمراني" أن العمل تحت الشمس يُعد انتحاراً بطيئاً، يدفع الأشخاص إلى نهاية حياتهم دون أن يعلموا بذلك، مطالباً أصحاب الشركات الخاصة أو العامة النظر إلى القضية بعين الاعتبار والرحمة، من خلال النظر إلى ظروف العمال، التي أجبرتهم على العمل تحت هذه الظروف، لأجل الحصول على لقمة العيش، مشدداً على أنه من المهم عدم استغلالهم من خلال النظر إلى سرعة الإنجاز دون الإهتمام بصحتهم.

وأيد "منصور محمد" قرار وزارة العمل بمنع عمل العمال تحت أشعة الشمس الحارة، قائلاً: "هؤلاء بشر، ويجب النظر إليهم بعين الرحمة والمودة، إلى جانب التعامل معهم بشكل جيد، وعدم العمل على تعريضهم إلى الخطر"، مبيناً أننا نعيش في بلد الإسلام حيث الرحمة والمودة والتعامل الحسن مع الجميع، سواء أكان مواطناً أو مقيماً أو عاملاً قادمًا من بلده للعمل في المملكة، مطالباً جميع أصحاب الشركات الخاصة أو العامة التي لديها أعمال مباشرة في الطرقات بالالتزام بقرار وزارة العمل.

الزواج من يتيمة طمعا في 60 ألف ريال!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/09/03/article765008.html>

خصصت الدولة إعانة مالية للفتاة اليتيمة حينما تتزوج تصل إلى (60 ألف) ريال تودع في حسابها البنكي، ولها الحق في التصرف بها كيفما شاءت بعد زواجها، الأمر الذي يدفع بعض ضعاف النفوس استغلال تلك الإعانة بالزواج من اليتيمة وإقناعها للحصول على ذلك المال، وربما تعود الفتاة بعد فترة "مطلقة" إلى الدار بعد أن تكون إعانة الزواج قد سلبت منها برضاها حينما كانت زوجة.. والسؤال: لماذا لا يكون هناك قواعد جديدة وضوابط تحفظ إعانة الزواج المخصصة للفتاة اليتيمة التي يطمع بعض المتقدمين للزواج منها في الحصول على تلك الإعانة؟.

ويرى "د. ماجد قاروب" -محامي- أن الأصل في الزواج، هو زواج حقيقي متكامل ليس لأغراض أخرى جانبية مهما كانت مكاسيها إلا لغرض الزواج الذي أحله الله لتكوين أسرة تنجب أبناء وتكون جزءاً صالحاً في المجتمع، مبيناً أن أي إخلال بالنية من قبل الراغب في الزواج تجاه أن يكون زواجاً مؤقتاً، أو مبنياً على مصالح مالية أخرى فيكون هذا الزواج فيه شبه، ويكون من أقدم على هذا الفعل أثماً، ذاكراً أن هذه الأمور المتعلقة بالنية لها صعوبات من الإثبات، فأمام المجتمع هناك رجل تقدم إلى يتيمة للزواج منها ولا أحد يعلم حقيقة ما في نفسه إذا كان صالحاً أو فاسداً، وحتى بعد الزواج ربما يكون هناك أسباب حقيقية تدفعه لتلك الزيجة للانتهاك بالطلاق.

وقال: "إن فكرة وضع شروط أو عقوبات على المستفيدين من مزايا الزواج من اليتيمة بإجباره على الاستمرار على الزواج ربما تؤدي إلى مفسد أكبر من المنافع التي نبتغيها، ولذلك من الأفضل والأنسب أن تكون هناك دراسات اجتماعية دينية تربوية تدرس حالات الطلاق من اليتيمات والبحث فيما إذا كانت الغاية من زواج بعض ممن يتزوج باليتيمات هو لهدف استغلال إعانة الزواج المقدمة لهن".

وأضاف: "إذا ثبت صحة ذلك وشكل نسبة عالية من حالات الزواج من اليتيمة، وبعد التأكد يتم عمل ضوابط وقواعد أخرى جديدة يكون أساسها حفظ حقوق اليتيمة لإعانة زواجها المقررة؛ لأنها مبتلية أصلاً ببيتها، ثم تتحول إلى مطلقة كذلك، والكل يعلم مدى النظرة السلبية في المجتمع للمطلقة، فتصبح تلك المرأة بلا مميزات مالية، بل وعليها ثقل أنها أصبحت مطلقة ويزداد الأمر سوءاً إذا كانت تعول طفلاً من ذلك الزواج إذا لم يتكفل ذلك الزوج بنفقة الطفل".

طالبوا باستحداث وظائف أو استيعابهم ب التشغيل الذاتي

معاناة خريجي الدبلومات الصحية مستمرة!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/09/03/article765011.html>

بريدة، تحقيق - منصور الجفن

يقدّر عدد خريجي الدبلومات الصحية العاطلين والعاطلات عن العمل حالياً أكثر من (21) ألف خريج وخريجة، ينتظرون فرصة توظيفهم في القطاعات الصحية الحكومية وفق التخصصات التي تدربوا عليها في المعاهد الصحية الخاصة، ومن هؤلاء الخريجين من ينتظر الوظيفة منذ حوالي ست سنوات ومثلهم منذ أربع وخمس سنوات، ورغم فترة الانتظار الطويلة هذه ومراجعتهم وزارة الصحة - التي تشير إلى أنها وظفت عدد كبير منهم -، ومراجعة وزارة الخدمة المدنية وكل وسائل المناشدة، إلا أنّ أملهم في الوظيفة بدأ يتضاءل مع طول فترة الانتظار، ووجود الأعداء التي تقذف بهم تارة لعدم توفر الوظائف، وأخرى مطالبتهم بضرورة رفع المؤهل من "دبلوم" إلى "بكالوريوس"، في الوقت الذي يجد فيه الوافد الطرق والسبل مهيأة له في الحصول على فرصة العمل في هذه القطاعات الصحية، دون أي معوق، بل تقدم له التسهيلات وفي مقدمتها التدريب والتأهيل قبل أن يخضع لاختبارات التوظيف.

ويمكن اعتبار هؤلاء الخريجين والخريجات - الذين تجاوزوا اختبارات الهيئة السعودية للتخصصات الصحية المعنية - ضحية لعدم التخطيط والتنظيم وتحديد الاحتياجات، فلا يوجد مجال لاستيعابهم في ظل عدم وجود وظائف بالتشغيل الذاتي أو القطاع الخاص، الذي لا يعتبره البعض مشجعاً لهؤلاء الخريجين؛ بسبب تدني الرواتب والمميزات والحوافز، مقارنة بوظائف وزارة الصحة أو وظائف القطاعات الصحية الأخرى التابعة لبعض قطاعات الدولة.

تصريح الوزير

وقد كان لمعالي وزير الصحة "د. عبدالله الربيعه" تصريح حول موضوع استيعاب خريجي الدبلومات الصحية ذكر فيه إلى أنّ وزارة الصحة وظفت خلال الثلاث سنوات الماضية أكثر من (25) ألف خريج من المعاهد الصحية، وأنّ لدى الصحة حالياً نحو (70) ألفاً من هؤلاء الخريجين، مشيراً إلى أنّ نسبة توظيف وظائف الفنيين من الرجال بلغت (99.7%)، وبالنسبة للبنات ما زال التوظيف مستمراً، مضيفاً أنّ كافة وظائف وزارة الصحة متاحة أمام وزارة الخدمة المدنية للتعيين عليها دون الرجوع لوزارة الصحة، وعندما تشغر وظيفة أو يوجد عليها مقيم هي متاحة للمواطنين.

التشغيل الذاتي

وذكر "محمد عبيد الحربي" أنّ مشكلة خريجي الدبلومات الصحية تكمن في مطالبة وزارة الصحة لهم برفع المؤهل من "دبلوم" إلى "بكالوريوس"، مشيراً إلى أنّ الحاجة إلى الفنيين تعتبر أكثر من الحاجة إلى "البكالوريوس"، وذلك حسب تأكيد وزارة الصحة، والتي سبق أن أشارت إلى أنّ كل صيدلي يحتاج إلى أربعة فنيين صيدلة؛ مما يؤكد الحاجة إلى الفنيين أكثر من الحاجة إلى "البكالوريوس" صيدلة، مطالباً أن تكون الخطوة الأولى لاستيعاب خريجي الدبلومات الصحية أن يكون ذلك عبر وظائف التشغيل الذاتي وإعطائهم الأولوية وإحلالهم محل الوافد، هذا في حال عدم توفر وظائف من قبل الوزارة، مبيّناً أنّه إذا كان لدى الوزارة أي تحقّظ على مستوى تأهيل خريجي الدبلومات الصحية السعوديين؛ فإنّه بالإمكان أن تمنحهم فرصة التأهيل لمدة عام كما هو معمول به مع الوافدين، الذين يعطون فترة تأهيل وتدريب في المستشفيات السعودية قبل اختبارات تصنيف الهيئة السعودية للتخصصات الصحية وقبل التصنيف المهني.

انزعاج وقلق

وأبدى "عبدالله الحربي" انزعاجه وقلقه من طول مدة البقاء بدون عمل قائلاً: "راجعنا وزارة الصحة مرات عديدة وتمت مقابلة معالي الوزير، الذي أكد لنا أنّ الوزارة ليس لديها وظائف شاغرة تستوعب خريجي الدبلومات الصحية، مؤكداً على أنّ حل هذا الموضوع لدى وزارة المالية من خلال استحداث وظائف لهؤلاء الخريجين، وبعد ذلك توجهنا إلى وزارة المالية لبحث موضوع إحداث وظائف صحية تستوعب خريجي الدبلومات الصحية بشكل متدرج، إلا أنّ الوزارة أكدت على أنّ إحداث أي وظيفة في أي قطاع من قطاعات الدولة يتم بناءً على ما ترفعه تلك الجهة عن حاجتها للوظائف ومن

ضمنها وزارة الصحة"، مطالباً وزارة الصحة أن تستحدث وظائف لهؤلاء الخريجين الذين مضى على تخرجهم أكثر من خمس سنوات عاطلين عن العمل، مشيراً إلى أن هذه المدة من التوقف عن ممارسة العمل وفق التخصص تؤثر على استثمار التحصيل العلمي وفقد الكثير من المعلومات. وأيده "بدر الحنيني" الذي طالب وزارة الصحة بسرعة إحداث وظائف لخريجي الدبلومات الصحية وتوظيف الخريجين، متمنياً أن يتم إيجاد حل سريع لاستيعاب خريجي الدبلومات الصحية في وظائف حكومية أسوة بزملائهم في قطاع التعليم العام؛ الذي حظي باستحداث وظائف استوعبت جميع الخريجين.



إعانة طلاق مع وقف التنفيذ!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/09/03/article765007.html>

بقيت "ريم" أكثر من سنتين ونصف وهي معلقة تنتظر أن يتنازل زوجها عن نصف المهر الذي قرر القاضي أن تعيده إلى زوجها؛ حتى تستطيع أن تحصل على حريتها منه، بعد أن ساء وضع العشرة الزوجية بينهما، وعاشت حياة مؤلمة وصعبة مع زوجها الذي لم يكن يتردد أن يمارس عليها العنف الجسدي بضربها وإهانتها، حتى قررت العودة إلى بيت أسرتها طالبة الطلاق، إلا أن زوجها طلب إرجاع المهر له، وبعد جلسات عدة في المحاكم، قرر القاضي إعادة نصف المهر للزوج، لكنها بقيت معلقة لسنوات؛ لأنها لم تكن تملك مع أسرتها ذلك المبلغ، ففضل زوجها أن تبقى كالبيت الوقف دون طلاق حتى يحصل على نصف المهر.

وطالبت "ريم" بإيجاد حق للمرأة في إعانة الزواج منطقية؛ فكما تقدم طلباً للإعانة عند زواجه، لماذا لا يخصص جزء من الإعانة للمرأة عندما ترغب الطلاق، ولا تملك رد المهر الذي قدمه لها زوجها، بدلاً من أن تبقى المرأة التي ظلمت من زوجها سنوات معلقة دون طلاق أو زواج حقيقي.. لماذا لا يتم إشراكها في حق الحصول على إعانة تدرج تحت مسمى "إعانة طلاق"؛ لمن حكم لها بالطلاق شريطة رد المهر، وهو ما تتمناه "ريم" وغيرها من المطلقات، من أجل إفراج مآسيهم المعلقة من قبل أزواج قرروا الطلاق مع وقف التنفيذ حتى استلام نصف المهر.

الجيل الحالي يعاني من أعباء مالية منعه من توفير المهر وإيجار بيت ومصاريف الفرح دعم بنك التسليف و الجمعيات الخيرية لا يكفي ولا يغطي المتقدمين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/09/03/article765005.html>

يأتي التباين في تحديد مبلغ إعانة الزواج للشباب من منطقة لأخرى وبشروط متفاوتة لاستحقاقها مع ملاحظات التأخير - التي قد تصل إلى أكثر من سنة بعد إتمام الزواج-، مما يستدعي طرح السؤال الأهم: لماذا لا يوجد لدينا إلا جهة واحدة لإعانة الزواج وهي الجمعيات الخيرية التي تخرج لتمثل دور "وزارة الشؤون الاجتماعية" على استحياء بإمكانات محدودة وبلا ميزانية ثابتة؟.. لماذا لا يدعم إعانة الزواج بمؤسسات حكومية وخيرية كثيرة تتشارك لتقديم مستوى جيداً من الإعانة الحقيقية -التي لا تقدم على شكل مبلغ يصل إلى خمسة آلاف ريال إلى جانب "ثلاجة" للمتقدم-، لماذا لا يكون هناك صندوق وطني لإعانة الشباب على الزواج بدعم من رجال الأعمال والموسرين والجهات الحكومية المعنية؟. تفاوت الإعانة

وأكد "د.مازن بن فؤاد خياط" -عضو مجلس الشورى (لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب)- على أن الجهات التي تقدم إعانة الزواج للشباب لا تزال محدودة، ومنها جمعيات خيرية مدعومة من رجال أعمال محبين لعمل الخير أو ميزانية دعم وزارة الشؤون الاجتماعية، أو عن طريق البنك السعودي للتسليف والادخار. وقال: "بعض أنواع الدعم عبارة عن إعانة مقطوعة غير مستردة، والبعض الآخر يتم استردادها بأقساط ميسرة"، مشيراً إلى أن هناك دعماً لمتزوجين بقروض تصل إلى خمسين ألفاً بدون فوائد سعياً لدعم إعانة الزواج. وعن وجود جهة تتولى تنظيم إعانة الزواج من حيث تحديد المبلغ وتوجيهه، وتحمل كل ما يتعلق بأمور الإعانة قال إن تلك الفكرة حاول البعض أن يطبقها من خلال توحيد قيمة المهر؛ إلا أنهم وجدوا أن تطبيق ذلك صعب على مستوى المناطق، فضلاً عن أن ذلك لا يجوز شرعاً ولا قانونياً ولا حتى اجتماعياً، مبيناً أن الإعانات المصروفة للزواج تختلف من منطقة لأخرى ومن شخص لآخر، إلى جانب اختلاف مستوى الطبقة الاجتماعية التي يعيش فيها الشاب الذي يطلب الإعانة. وأضاف أن الإعانة لا يمكن تحديدها بطريقة مباشرة؛ نظراً لأن الكثير من الجمعيات الخيرية التي تصرف تلك الإعانات تختلف في مدخولها من منطقة لأخرى، فهناك جمعية مواردها غير متوفرة، وأخرى تصب جُل اهتمامها على مشروع الأيتام أو غيره، وحينما يفتتح بنك لإعانة الزواج يقسمونها بشكل بسيط على بعض الجمعيات، فيصبح هناك تفاوت في الإعانة، ولذلك فإن الإعانة التي قد تكفي لإعانة شاب سيتزوج في "القنفذة" -على سبيل المثال- بخلاف الإعانة التي تكفي لمن سيتزوج وهو يسكن مدينة الرياض. جهود مضاعفة

وأشار إلى أن بعض الإعانات للزواج قد تصل إلى (50 ألف ريال) مثل تجربة "الجمعية الحركية للمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة" بدعم الزواج الفردي والجماعي، وأسهموا بمعاونة رجال أعمال مقتدرين في ذلك، إلى جانب إقامة الحفل والتكاليف كاملة، منوهاً أنهم ينظرون إلى أبعد من ذلك، سعياً أن تكون الإعانة على هيئة مساكن، وذلك لا يعني عدم الحاجة إلى تضاعف الجهود حيال إعانة الزواج، بل إنها تحتاج دعماً ومساهمة فعالة بشكل أكبر، وليس في المسائل المادية فحسب، وإنما حتى على مستوى الدعم النفسي والتدريبات المُعينة التي تمنح الزوجين فن التعامل فيما بينهما. تكافل اجتماعي

أما عن تحديد ميزانية خاصة لإعانة الزواج، ذكر "د.الخياط" أن لكل جمعية اشتراطاتها الخاصة في بعض الأحيان، ولكن إعانة الزواج يدعمها "بنك التسليف"، بحيث تُسن اشتراطات محددة أبرزها أن لا يكون قد سبق له التقدم على "إعانة الزواج"، وأن يكون شاباً في مقتبل العمر، مبيناً أن "وزارة الشؤون الاجتماعية" و"الجمعيات الخيرية" وداعميها، هم من يتولون سنّ اشتراطات إعانة الزواج للمتقدم.

وأضاف أن الضوابط الموضوعية لمن يستحق الإعانة ليس فيها أي تكلف؛ خاصة أن الهدف منها هو المساعدة والدعم من أجل التعفف، ذاكراً أن المساعدة ثقافية موجودة في المجتمع كنوع من التكافل وتقدم في الأسر ليس فقط للفقير، بل حتى للغني الذي سيتزوج نجد أن أسرته تدعمه في الزواج، أو في تأثيث بيت الزوجية، وذلك ما يجب على الأفراد المقتردين على دعم مثل هذه الإعانات تجاه أن يتكافلوا لإظهار مجتمع جميل ومتكافل سواء عن طريق الجمعيات أو الأسر الداعمة. ودعا رجال الأعمال والمؤسسات الكبيرة كالبنوك وبعض القطاعات الخاصة المرموقة والمدن الصناعية أن يزدوا اهتمامهم بخدمة المجتمع سواء عن طريق إعانة الشباب المقبل على الزواج، أو عن طريق مشروعات خيرية أخرى مبتكرة، ولا بد أن يكون على رأسها معونة الزواج خاصة مع ارتفاع تكاليف الحياة في الوقت الحالي.

تأخر الاستلام!

وأوضح أن تأخر استلام إعانة الزواج الذي يعاني منه كثير من المتقدمين حتى وإن كانوا قد استوفوا كافة الاشتراطات.. أوضح أن ذلك لا يقلل من أهميتها في الإفادة منها إما في قيمة إيجار أو غيره من الاحتياجات، على الرغم من أهمية تسريع إجراءات استلام الإعانة وعدم تأخيرها، لافتاً أن همّ زواج ذوي الاحتياجات الخاصة أكبر؛ نظراً لحاجتهم لكافة أنواع الدعم المادي والنفسي والمعنوي، من أجل إشراكهم في المجتمع بشكل يؤهلهم ويساعدهم على أن يكونوا نواة صالحة، ذاكراً أن من يتولى إعانة الزواج لذوي الاحتياجات الخاصة هم الجمعيات والمؤسسات التي تهتم بهذه الفئة. وشدد على أن ما ينقص إعانة الزواج، هو توعية المجتمع بتكاليفه، فلا بد أن يكون هناك فهم لتيسير الزواج من حيث المهور وتكاليف الزواج سواء للشباب المقبل على الزواج، أو لأسرة الفتاة؛ فالإعانة مهما كانت تبقى محدودة أمام تكاليف الحياة الكبيرة، مما يزيد من أهمية التوعية المجتمعية في هذا الاتجاه.



طالبوا الوزير بالتدخل لحل مشكلتهم.. والمتحدث الرسمي باسم

الوزارة: في انتظار رد الوزير

مائة موظف في كلية العلوم والتكنولوجيا بجدة: الإغلاق

يهددنا بالبطالة

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/03/468926>

الرياض - خالد الصالح

واصلت قضية إغلاق كلية العلوم والتكنولوجيا في جدة من قبل وزارة التعليم العالي تداعياتها. ففي حين عاجلت الوزارة إشكاليات طلاب وطالبات الكلية بضمهم لصفوف الدراسة في جامعة الملك عبدالعزيز لاستكمال مسيرتهم التعليمية، غابت مشكلة الموظفين الذين شغلوا وظائف إدارية وغيرها في الكلية عن أذهان مسؤولي الوزارة ولم تلقَ أي اهتمام يُذكر منها.

واطلعت "الشرق" على مسودة خطاب ينوي مائة من موظفي وموظفات الكلية رفعه لوزير التعليم العالي، تضمن مطالبتهم برفع الظلم عنهم وإعادتهم لوظائفهم التي فقدوها جراء هذا القرار، وإنقاذهم من ذل الدين والحاجة إلى الناس. وناشد الموظفون الوزير بمعالجة أوضاعهم حيث إنهم يعملون أسراً يزيد عدد أفرادها الإجمالي على 500 فرد، وأن لا يكون مصيرهم الانضمام إلى طابور العاطلين بعد أن قضوا شهر رمضان والعيد دون رواتب، وتوقعوا أن تظل قضيتهم عالة لشهور طويلة ما لم يتدخل الوزير.

ووجه الموظف في الكلية، سابقاً، فيصل الشميري عبر "الشرق" عدة تساؤلات لمنسوبي وزارة التعليم العالي، قائلاً لماذا لم تراعوا جميع الجوانب من طلاب وموظفين حين قررتم إغلاق الكلية، ولماذا لم تتداركوا ذلك منذ البداية، وهل علينا أن ننضم لطابور "حافر" بعد أن فقدنا وظائفنا، وهل بإمكانكم أن تتوسطوا لنا لدى وزارة العمل لقبولنا في حافر، وإلى متى سنظل على هذه الحال؟ في حين تحدث الموظف إسماعيل فهد، فقال توظفت في الكلية منذ تأسيسها قبل ثلاث سنوات والآن تسلمت حقوقي كافة من الكلية وأصبحت عاطلاً عن العمل بصورة رسمية، منتقداً قرار الوزارة الذي تسبب في قطع أرزاقهم في يوم وليلة. وأكد أن الأمور كانت واضحة للعيان وعمل الكلية كان رسمياً تماماً، وأن لجان الوزارة لم تكف عن زيارة الكلية ومتابعة أوضاعها، ما رآه تأكيداً لنظامية دراستنا ونظامية عمل الكلية. وأبان إسماعيل أنه قضى شهر رمضان وعيد الفطر دون مصاريف، محملاً الوزارة مسؤولية ما أصابهم جراء هذا القرار. وتساءل هل تستطيع الوزارة الآن أن تنقذنا من شبح البطالة الذي أصابنا منذ عدة أشهر وتضرر منه 250 موظفاً وموظفة وأعضاء هيئة تدريس؟ مطالباً بمعالجة هذا الوضع سريعاً.

"الشرق" طلبت من المتحدث الرسمي باسم وزارة التعليم العالي محمد الحيزان، التعقيب على هذه القضية، إلا أنه تحفظ عن الرد، ورفض إبداء رأيه بدعوى أن الخطاب موجه لوزير التعليم العالي للنظر في موضوعه، وأن الأمور مازالت تحت يده.

..و«التعليم العالي»: كلية العلوم والتكنولوجيا بجدة لم تلتزم بالمعايير المعتمدة لدى «الأهلي» كشفت وزارة التعليم العالي عن ملابسات إغلاق كلية العلوم والتكنولوجيا بجدة، مؤكدة أن الإغلاق استند إلى حيثيات موضوعية ولم يحدث نتيجة لخلاف شخصي كما جاء في التقرير الذي نشرته «الشرق» على لسان مصدر مسؤول بالكلية. وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة د.محمد بن عبد العزيز الحيزان - في بيان تسلمته «الشرق» تعقيباً على التقرير الذي نشر في عدد أمس الأول الموافق 14 شوال الحالي- إن الوزارة تود أن تؤكد أن الإغلاق جاء نتيجة لعدم وفاء هذه الكلية بمعايير التعليم الأهلي المعتمدة لدى وزارة التعليم العالي في المملكة، وأن القرار اتخذ من خلال لجان إدارية وأكاديمية متعددة من داخل الوزارة وخارجها، وأن خلاف ذلك ليس له أساس من الصحة.



النقير: خدمة النقل ليست من اختصاص المراكز ومهمتها

معالجتهم وتوفير الخدمات الطبية لهم

المواصلات تزيد معاناة مرضى الفشل الكلوي في عسير

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/03/468929>

النماص - سعيد رافع

طالب عدد من مرضى الفشل الكلوي في محافظات ومراكز وهجر شمال منطقة عسير، توفير وسائل مواصلات لهم من أماكن سكنهم إلى مراكز الغسيل، خصوصاً مع البرودة الشديدة ورداء الطرق الحالية وعدم توفر مراكز للغسيل الكلوي في مدن مثل محافظة تنومة وقرى أخرى في تهامة بني شهر وهجر لا تتوفر فيها الطرق المعبدة.

وأضافوا أن عدم توفر وسيلة المواصلات لدى عديد منهم وكذلك المادة لشراء سيارة للذهاب إلى مراكز الغسيل ثلاث مرات أسبوعياً زاداً من معاناتهم وجعلاً البعض يتخلف عن المواعيد المحددة مما ينعكس سلباً على حالتهم الصحية. وقالت مريم عبدالله التي تسكن أثرب في تهامة بني شهر، إنها تعاني من عدم وجود وسيلة مواصلات تنقلها إلى مستشفى محائل عسير لإجراء جلسة الغسيل الكلوي، مبيّنة أن تكاليف سيارات الأجرة زادت من معاناتها، إضافة إلى ندرتها. أما إحدى المريضات (فضلت عدم ذكر اسمها)، فذكرت أنها تسكن مدينة تنومة واضطرت نسبة للظروف الجوية الصعبة التي تمر بها المنطقة أغلب شهور العام من انعدام للرؤية بسبب الضباب الكثيف والمسافة التي تزيد عن أربعين كيلومتراً من مقر سكنها، إلى ترك زوجها وأطفالها والذهاب لمحافظة الطائف مع أحد أبنائها والتداوي في مستشفى قريب من مقر إقامتها. واستأجر والد الطفل محمد ظافر البالغ من العمر 11 عاماً ويسكن قرية منصبة التي تبعد عن تنومة سبعين كيلومتراً، شقة في محافظة النماص التي تبعد عن تنومة 35 كم وترك والدته بجانبه، مبينة أن الطريق الرابط بين القرية والمدينة يزيد عن سبعين كيلومتراً وترابي ووعر ويمر بأودية وهضاب صعبة التضاريس. واقترح مجموعة من المرضى النقت بهم «الشرق» أمام مركز الأمير فهد بن سلمان في مستشفى النماص العام، دعم إنشاء مشروع مواصلات خيرى مخصص لنقل مرضى الفشل الكلوي يشارك فيه رجال الأعمال والموسرون من محبي عمل الخير يكون عبارة عن تأمين سيارات خاصة لنقل المرضى المحتاجين من منازلهم إلى المستشفيات والعكس، وأضافوا، «هذه الطريقة أجدى وأقل تكلفة على المدى البعيد من عملية تسليم المريض مبلغاً من المال يدفعه لسيارة الأجرة أو غيرها، حتى يتم التغلب على هذه المعاناة المستمرة التي لا يشعر بها إلا القريبون من هؤلاء المرضى». من جهته، أوضح الناطق الإعلامي للشؤون الصحية في منطقة عسير سعيد النقيير، أن مهمة مراكز الكلى تقديم خدمة الغسيل لمرضى الفشل الكلوي ومعالجتهم وتقديم الخدمات الطبية لهم. وقال إن جميع مراكز الغسيل الكلوي لا تقدم خدمة النقل سواء في منطقة عسير أو غيرها، مبينة أن منطقة عسير يوجد بها 15 مركزاً لغسيل الكلى موزعة على جميع محافظات المنطقة، ولا يوجد أي محافظة لا يتوفر بها مركز لغسيل الكلى، وهذه الخدمة موجودة في جميع مستشفيات المنطقة ما عدا الجديدة التي في طور التشغيل. وأضاف النقيير أن المديرية تعمل حالياً على دراسة إنشاء مراكز لغسيل الكلى بها مراعاة لهذه الفئة من المرضى.



فقيه ي دشّن غدا الحوار الأول لأطراف الإنتاج .. مختصون لـ عكاظ :

تقليص ساعات العمل يوفر 1,2 مليون فرصة للمواطنين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120903/Con20120903529576.htm>

حمدان الحربي (جدة)

يدشّن وزير العمل المهندس عادل فقيه غدا في الرياض الحوار الاجتماعي الأول لأطراف الإنتاج الثلاثة في سوق العمل، بهدف تحديد رؤية توافقية حول ساعات العمل تضمن مصالح الأطراف الثلاثة. يمثل أصحاب العمل (ممثلون في الغرف التجارية الصناعية)، فيما يمثل العمال (ممثلون في اللجنة الوطنية للجانب العمالية)، والسلطة التنفيذية المكلفة بتطبيق نظام العمل (ممثلة في وزارة العمل)، معتمدين تحقيق ذلك في الحوار على التفاوض والتشاور وتبادل المعلومات بين الجهات الفعالة والمؤثرة في قطاع العمل. «عكاظ» بحثت مع مختصين وأصحاب أعمال آراءهم حول الموضوع، وماذا يريد أصحاب الأعمال من الوزارة وماهي واجباتهم، وما أبرز نقاط الاختلاف، وكيف يمكن تحويلها إلى نقاط تلاقي بين الطرفين للخروج برؤية موحدة تخدم الوطن بشكل عام.

بداية يرى المستشار محمد مصطفى بن صديق ضرورة النظر إلى الإيجابيات والتركيز عليها، وإغفال السلبيات التي يدعيها بعض أصحاب الأعمال، ويشير إلى أن تجاوب أصحاب الأعمال مع برامج الوزارة يصب في النهاية في صالح رجال الأعمال، مطالبا إياهم بعدم النظر بنظرة ضيقة واقتصارها على المدى القصير خصوصا في مسألة الأجور وتوظيف السعوديين وساعات العمل.

ويضيف أن تخفيض ساعات العمل له جانبان، أحدهما سلبي يتحمل فيه صاحب العمل بعض التكاليف من خلال زيادة التوظيف بمعنى أنه سيقوم في هذه الحالة بتوظيف عامل إضافي مقابل كل ثلاثة عاملين، مشيرا إلى أن إحصاءات العاملين الوافدين في منشآت القطاع الخاص المسجلة لدى وزارة العمل لعام 1431/1432 هـ، في المناطق الثلاث الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية بلغ 4791821 وافدا، شكلوا ما نسبته 76.47% من الإجمالي العام للعاملين في القطاع الخاص، بينما يشكل الإناث غير السعوديات ما نسبته 1.41%، كما شكل الوافدون حاملو مؤهل البكالوريوس 4.36% من الإجمالي العام للعاملين في القطاع الخاص من غير السعوديين، فيما شكل الوافدون حاملو المؤهل الثانوي من إجمالي العاملين 5.78% وبلغ عدد الذكور 357687 وافدا، يمكن استبدال ربع هذه العمالة بعمالة سعودية من الجنسين وهو ما يقارب 1.2 مليون وظيفة. وهناك جانب إيجابي وهو تحقيق الاستقرار الوظيفي وكسب ولاء العاملين وهو ما يعني رفع الطاقة الإنتاجية من قبل العاملين للمنشأة. ويضيف ابن صديق يمكن الحصول على إجازة اليومين من دون التأثير على ساعات العمل بشكل كبير، وذلك من خلال زيادة ساعة عمل يومي لمدة 5 أيام لتصبح ساعات العمل 45 ساعة وهي لا تختلف كثيرا عن 48 ساعة وهي عدد الساعات التي يعملها العامل لمدة 6 أيام ولا يتجاوزها. ويستبعد ابن صديق أن تؤثر إجازة اليومين على القطاعات التجارية بشكل عام، قائلا «قد يتأثر القطاع الصناعي بشكل جزئي وذلك بسبب زيادة عدد الموظفين وهذا لا يعتبر تأثيرا كبيرا، خصوصا وأن القطاع الصناعي يستفيد من عدد من التسهيلات ويستطيع الحصول على دعم صندوق تنمية الموارد البشرية الذي يتحمل 50% من تكلفة العامل لمدة عامين وهي كافية للحصول على دورة إنتاجية وتكييف ظروف العمل بما يتناسب مع عدد العمالة ولا يؤثر في حجم الإنتاج». إلى ذلك يرى رئيس مجلس أمناء مركز مكة الدولي للتوفيق والتحكيم المستشار القانوني الدكتور فهد الشمراني أن الحديث عن تكلفة الإنتاج غير دقيق، خصوصا وأن الصناعة في المملكة مدعومة من قبل الدولة ولا تفرض عليها أي ضرائب وهناك دعم لأسعار الكهرباء وتقديم القروض الميسرة من قبل صندوق التنمية الصناعية فبالنظر إلى الحديث عن أن تكلفة الإنتاج مرتفعة غير دقيق. من جهته يرى عضو اللجنة الصناعية في غرفة جدة والمستثمر الصناعي المهندس محمد الرحيلي أن تقليل ساعات العمل الأسبوعية ومنح إجازة يومين سيساهم في رفع الإنتاجية والتجارب في ذلك كثيرة سواء المحلية مثل أرامكو وسابك والبنوك وغيرها من الجهات التي استطاعت تحقيق المعادلة بتوفير بيئة عمل جيدة لموظفيها، وبالتالي الحصول على إنتاج مرتفع أما عن الأمثلة في الجانب العالمي، فجميع الدول المتقدمة صناعيا تمنح العاملين فيها ساعات عمل أقل وإجازة يومين.

إلى ذلك يرى رئيس لجنة تجارة مواد وأدوات البناء والتشييد في غرفة جدة خلف بن هوصان العتيبي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن تكيف أوضاعها بعدد موظفيها وتحقيق أرباح جيدة مع تقليص ساعات العمل وذلك وفق المعادلة بتخفيض ساعات العمل سيكون هناك استقرار وزيادة في فرص العمل، وبالتالي زيادة في الدخل وهو الأمر الذي ينعكس على الحركة الاقتصادية من خلال زيادة الإنفاق وهو ما يعني للتاجر زيادة المبيعات سواء بشكل مباشر من خلال تجار القطاعي أو بشكل غير مباشر من خلال الموردين والمنتجين والذين سيبيعون سلعهم على تاجر القطاعي، وبالتالي فإن التأثير ربما يكون بشكل طفيف في الفترة الأولى والتي أتوقع أن تقوم وزارة العمل بتقديم الدعم اللوجستي خلالها بما يتناسب مع ظروف السوق.

عم السجين بدر الشمري:

ابنا بريء من التهم الموجهة له وننتظر عودته

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120903/Con20120903529495.htm>

راشد الثويني (حائل)

دعا غالب رهدف العمودي الشمري عم المعتقل بدر عوفان العمودي الشمري النزير بسجن التاجي بالعراق منذ سنوات بإعادة مجريات التحقيق مع ابن أخيه على خلفية اتهامه بأعمال إرهابية. وبين عم المسجون أن ابن أخيه وفقاً لمحادثة مع والده فإن اتهامه بالاشتراك في عملية إرهابية جاء أثناء توقيفه في السجن وأنه بريء من الاشتراك في العملية التي اتهم فيها وصدر بحقه حكماً بالإعدام، لافتاً إلى أن ابن أخيه غررت به فئة ضالة وخرج من منزل أسرته منذ تسع سنوات، داعياً في نفس الوقت إلى تفعيل المطالبة بإطلاق سراح ابن أخيه حتى يتمكن من العودة إلى وطنه. وتابع عم المعتقل عوفان أنه سبق وأن جرى تسليم ملف بدر إلى الصليب الأحمر وتم إبلاغنا أنه نزير في سجن التاجي بالعراق وأنه بصحة جيدة، كما سبق وأن اتصل بنا بدر وأبلغنا أن الحكم الصادر ضده ظالم. من جهتها أوضحت جدة السجين بدر لأبيه أنها تجلس بفارغ الصبر في انتظار عودة حفيدها من سجون العراق.

نزلاء الأربطة: نريد تأميناً صحياً يقينا أمراض الشيخوخة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120903/Con20120903529515.htm>

إبراهيم القرني (جدة)

طالب عدد من المسنين والمسنات والمطلقات والأرامل الملازمين للأربطة الخيرية بجدة، بشمولهم بالتأمين الصحي والخدمات الصحية الشاملة لمواجهة الأمراض، التي تدهمهم نتيجة مرحلة الشيخوخة. وكشفت جولة واحدة نفذتها «عكاظ» على الأربطة في جدة، للوقوف على حال هذه الفئة الغالية على مجتمعنا، كشفت مدى معاناة ساكنيها، من الحرمان وافتقارهم للحنان، فلا أحد يزورهم إلا فيما ندر، مأواهم غرفة ضيقة في مبنى متهاك يشكو عوامل الزمن ويفتقر للخدمات، متاعهم أسرة صغيرة وأغطية بالية وأوعية طبخ متناثرة هنا وهناك، يقتاتون بما يوجد به المحسنون ويشكون أمرهم لله. وتحدثت عيشة سمكري أرملة في السبعين من عمرها نزيلة في أحد الأربطة بمنطقة البلد، تسكن وحيدة بإحدى غرف الرباط قالت «لا أريد أن أتحدث عن معاناتي فيكفي ما عانيت منه منذ أن دخلت إلى هذا الرباط، ونحن لا ننكر المعروف فهناك الكثير من المحسنين الذي يغدقون علينا بكرمهم، ولكننا نريد رعاية صحية شاملة لأن الكثير من المسنين يعانون من الأمراض المزمنة»، وأشارت السمكري إلى أنها تحتاج لأموال عدة هنا منها المكيف والثلاجة وبقيّة الأجهزة الكهربائية وتغيير السرير الذي تنام عليه لاسيما وأنها مريضة بالمرض (الخبث) في الرئتين.

من جهتها قالت س، م، «إننا كمسنات وأرامل ومطلقات نحتاج لرعاية صحية متواصلة فكثيرات منا لا تقوى على الذهاب إلى المستشفيات من أجل العلاج بسبب الظروف الصحية والمعيشية التي نعانيها»، مشيرة إلى نقص حاد في المتطلبات المعيشية داخل الرباط كافة وعلى رأسها الدواء حتى الأجهزة الكهربائية الأساسية.

وتتفق معها أم محمد التي فقدت ابنها وزوجها وجاءت إلى الرباط الذي احتضنها، تقول: نحن كمسنات داخل الأربطة نعاني من الأمراض خصوصاً أمراض الشيخوخة، بعد سن الستين، آلام في المفاصل وضيق في التنفس وقلة الحركة، فهناك من يحتاج إلى الدواء والمتابعة الصحية المستمرة، وأضافت: إنني أشعر بالآلام في الليل وأثناء النوم خصوصاً في المفاصل.



الشؤون الاجتماعية : الأولوية للمعوقين في منح الأراضي

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120903/Con20120903529516.htm>

إبراهيم القرني، هاني باحسن (جدة)

أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي اهتمام وزارة الشؤون الاجتماعية بكل ما يخدم المعوق أينما كان سواء في أحد مراكز التأهيل الشامل أو مقيماً لدى أسرته، لافتاً إلى أن هذا الاهتمام لا يقتصر على المعوق فقط، بل يشمل الأيتام والأرامل والمطلقات وجميع الفئات المحتاجة.

وبين أن الوزارة تقدم للمعوقين الكثير من المميزات من أبرزها منحهم إعانات سنوية تتراوح من عشرة آلاف إلى 20 ألف ريال توزع شهرياً، إعانات استثنائية كل سنتين عن طريق مكاتب الضمان الاجتماعي حسب الفئة العمرية، صرف الأجهزة التعويضية المساعدة للمعوق كراس، سماعات، أسرة طبية، أجهزة تعويضية، تذاكر طيران مخفضة 50 % على الخطوط السعودية، أولوية منح الأراضي للمعوق من الديوان الملكي، تقديم منح دراسية وأفضلية الالتحاق بالجامعات والمعاهد، إمكانية توظيف المعوق بالشركات والمؤسسات الأهلية بالتعاون مع مكتب العمل والموارد البشرية والغرفة التجارية الصناعية واحتساب المعوق بأربع نقاط سعودة، وتأهيله مهنيًا بمراكز التأهيل الحكومي والأهلي على المهن المناسبة لحالته دباغة، طباعة، تجليد، رسم، نحت، فنون، حاسب آلي، طهي.

كما تقدم وزارة الصحة والمستشفيات الحكومية الأخرى العلاج الفوري للمعوق من أدوية وعلاج طبيعى، ويراعى في إنشاء المواقع العامة مبان، حدائق، مساجد، مستشفيات، إيجاد طرق سهلة أمانة للمعوقين ومواقف خاصة بسياراتهم، فضلاً عن إعانة المعوقين وتدعيم مشاريع المتدربين في مراكز التأهيل المهني بما يصل إلى 50 ألف ريال عن طريق وزارة المالية.

وبين آل طاوي أن المعوق يمنح أيضاً إعفاء كاملاً من رسوم تأشيرة استقدام السائق والعاملة المنزلية، وكذلك رسوم استخراج الإقامة.

واختتم مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة، بأن هناك المزيد من الدراسات لتقديم أفضل الخدمات لهذه الفئة، ومساعدتها على إيجاد فرص عمل من خلال التواصل مع طلبات الشركات والمؤسسات الأهلية لتوفير موظفين لهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.

باحث اجتماعي : ضعف المتابعة وراء سقوط المؤذن في خلية الإرهاب انتقد من وصفوه بـ الانطوائية وقال إنها طبيعة عمله

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/398833>

عبدالمحسن القرني - الرياض

أكد الباحث الاجتماعي صالح بن سعد السبيعي أن مؤذن مسجد الخليل المتورط في خلية الإرهاب في الرياض، استغل ضعف المتابعة من قبل المسؤولين في شؤون المساجد واستغل مستودع المسجد في تخزينه لمواد متفجرة ومحرمة شرعاً. وقال: إن المجتمع المحيط بالمسجد قد لا يدرك هذا الاستغلال لأن مرافق المسجد ومحتوياته يتحكم بها الإمام والمؤذن فضلاً عن ثقافة المجتمع تجاه بيوت الله، مشيراً إلى أنها لا يمكن أن تستغل لأعمال مشينة فهي معظمة ولها احترامها وقديستها. ومن هذا المنطلق استغل المؤذن هذه الثقافة وقام بعمله الإجرامي دون أن يشعر به أحد من أفراد المجتمع. وأوضح أن المتتبع لألية ضبط العمل في المساجد يجد أنها تفتقد للكثير من الضوابط المهمة للمحافظة على المسجد، حيث أن المتابعة من قبل الجهات المسؤولة تتم بطرق تقليدية وروتينية وفي الغالب يوكل أمر المسجد إلى عامل المسجد مسؤول النظافة الذي بدوره يكون وسيطاً بين الإمام ومسؤولي شؤون المساجد ويوظف محتويات وخدمات ومرافق المسجد لمصالحه الشخصية.

وأبدى السبيعي أسفه على بعض من أفراد المجتمع المحيطين به الذين وصفوه بالانطوائية والانعزالية والطيبة دون الشعور إلى أن ذلك يعود إلى طبيعة عمله المشين فمن الطبيعي أن تتشكل شخصيته بالانطوائية والعزلة وذلك بسبب الخوف من انكشافه وافتضاح أمره، وأردف قوله: «إن الخوف من انكشافه يؤدي به إلى العزلة والانطوائية، فالمؤذن ليس مريضاً نفسياً ولا انعزالياً أو انطوائياً فقط بل انه استغل ضعف المتابعة في المسجد لمصالحه الإجرامية»، وزاد أن ذلك مخطط له من قبل مجموعات إرهابية استغلت هذه الثغرات في المساجد لبعث الأعين عنها في تنفيذ مخططاتهم وتخزين أدواتهم.

ويرى الباحث الاجتماعي صالح السبيعي أن على أفراد المجتمع أن يدرك ويعي مسؤولية المسجد ومسؤولية القائمين على المسجد، وعليهم في حالة وجود تقصير أو تغييرات على مرافق المسجد أن يبلغ عنها الجهات الأمنية لتتم المتابعة والمساءلة.

وطالب السبيعي المسؤولين في شؤون المساجد أن لا يعولوا متابعة مسؤولية المسجد على الإمام أو المؤذن أو عامل المسجد فقط دون متابعة شمولية وكاملة لجميع خدمات ومرافق ومحتويات المسجد فما قام به المؤذن في هذا العمل المشين قد يقوم به الإمام أو عامل النظافة في المسجد أو أحد من أفراد المجتمع.

موظفو ساهر بالمدينة ينشدون الحماية ويطالبون ببدل خطر الغنام يشدد على وقوف مشغلي ساهر في مكان واضح وإبلاغ العمليات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/398792>

حسام الضيفان- المدينة المنورة تصوير- سامي الغمري
كشف عدد من منسوبي «ساهر» ممن يعملون على تشغيل الكاميرات عن معاناتهم التي يعيشونها في ظل غياب توعية المواطنين لطبيعة عملهم، لافتين الى تعدد البعض مضايقتهم في الطرق والاعتداء عليهم بالحجارة والتلفظ بالسب والشتم مستدعين حادثة الاعتداء التي تعرض لها اثنان من زملائهم على طريق المدينة - الرياض في أواخر رمضان أثناء سحبهم للقسائم من صندوق الكاميرا الثابت وتعرضهم لسرقة جولاتهم وممتلكاتهم الشخصية من قبل 3 مواطنين وتهديدهم بالسلاح.

وناشد منسوبو ساهر المسؤولين تكثيف الحملات التوعوية للمواطنين على أهمية عمل موظفي ساهر وفرض عقوبات مضاعفة على من يحاول التعدي على أحدهم أسوة بغيرهم من موظفي الدولة ممن يؤدون عملهم.
قصة ومعاناة

(ع.س) أحد موظفي صيانة ساهر قال: إن لكل موظف يعمل في ساهر قصة معاناة مع المواطنين تعرض لها أو شهدها مع باقي زملائه وما حدث مؤخرا لزملائنا في طريق الرياض أثناء سحبهم للقسائم من الصندوق الثابت وتعدي 3 مواطنين عليهم بالضرب وسرقة ممتلكاتهم الشخصية وأجهزة الاتصال كجهاز البرافو والجوالات التي كانت بحوزتهم وتهديدهم بالسلاح يعد جرس إنذار مخيفاً.
زيادة الاعتداءات

واستطرد قائلاً: من أمن العقوبة أساء الأدب ونحن نخشى من زيادة هذه الجرائم وتمادي المواطنين بدون رادع قوي وعقوبة شديدة لمن يعتدي على موظف من موظفي الدولة وللأسف الشديد لم يحم المسؤولين باتخاذ إجراءات تأمين وحماية على حياتنا احترامية أو وقائية لحمايتنا، في ظل المشكلة الرئيسية وهي أن الناس لا تميز بين واجبنا في عملنا وتطبيق النظام بموجب انظمة المرور وبين نظرتهم أننا قطاع خاص ونعمل في شركة ومستضعفون ولسنا من منسوبي الجهات الحكومية.

بدل الخطر

(خ.أ) عبر عن استيائه من أنظمة الشركة، مطالباً بضرورة تعديلها كصرف بدل خطر لهم أسوة بمشغلي الكاميرات معللاً تعرض موظفي الصيانة للمضايقات أثناء جولاتهم على الصناديق لتفريغ القسائم وخلافه ولم يتغير أي شيء سوى أن سمح لنا أن نشرف على الكاميرات الثابتة في النهار فقط.

وأشار (ط.ع) الى ان مضاعفة القسيمة وقعت على أحد منسوبي ساهر بالإضافة الى خصم قيمة القسيمة مرة ثالثة من المرتب الشهري مؤكداً أن في هذا القرار ظلماً كبيراً وأكد انه اعترض على ذلك الجزاء الا أن المدير الإقليمي قال له انت من تقوم بتطبيق النظام ومن الأولى أن تكون قدوة ومثالاً لإتباع نظام ساهر.

الخروج إلى الميدان

أحد المتضررين من قسم الصيانة قال: إنه تعرض للتهديد بالسلاح وللسرقة من مواطنين، وأضاف: نحن من قسم الصيانة ولا يصرف لنا بدل خطر بحجة أننا لا نخرج الى المواقع ولكن ما حدث لنا كشف ادارة ساهر التي تفرض علينا ونحن قسم صيانة أن نخرج بالفعل الى المواقع وما حدث لنا من تهديد بالسلاح واعتراض هو أكبر دليل على استحقاقنا بدل الخطر والتعويض ايضاً.

واسطرد المتضرر قائلا: اعترضنا 4 مواطنين في الطريق قبل وصولنا الى الموقع لتغيير البطارية وقاموا بتهديدنا بالسلاح وسرقة ممتلكاتنا وقمنا بإبلاغ الجهات المختصة وعمل محضر بالواقعة وبعد أخذ بصمات السيارة عدنا الى الإدارة مطالبين بتعويضنا عما فقدنا وأن يصرف لنا بدل خطر اسوة بقسم التشغيل وتعويضنا لما سرق فقالوا لنا هذا العمل وليس لكم تعويض «وان ماتبغوا تشتغلوا امشوا» والمعتدون لم نسمع عنهم شيئا.

إدارة ساهر

مصدر مسؤول في ادارة ساهر لـ«المدينة» قال إن قسم الصيانة لا يصرف لهم بدل خطر لقلة خروجهم الى الميدان والتي استحدثت عليهم في الآونة الأخيرة مما دعا الى النظر والمتابعة في استحقاقهم لبذل الخطر وأكد أن النظر في استحقاقاتهم للبدلات والتعويضات وخلافه من اختصاص الإدارة، وعن تعويض المتضرر بما سرق منه قال المصدر إن موظف الصيانة كان على سيارة خاصة أثناء تعرضه للتهديد وليس لساهر علاقة نهائيا ومن المستحيل أن يعلم أحد في خط سفر انه من موظفي ساهر وكان الاعتداء عليه اعتداء شخصا وقد رفع هذا الأمر وسجل بمحضر في الشرطة وفي انتظار رد الشرطة.

إبلاغ العمليات

الناطق الإعلامي لمرور منطقة المدينة المنورة العقيد عمر الزاوي شدد على الية تنسيق المرور لكاميرات ساهر ومواقعها مؤكدا أن هناك تنسيقا مع الشرطة لمعرفة مواقعهم وعلمهم بتلك المواقع.

وعن مضاعفة القسيمة تلقائيا على منسوبي ساهر نفى الزاوي ذلك الأمر مؤكدا أن نظام المخالفات يطبق على الجميع بحد سواء ولا يضاعف كونه أحد منسوبي ساهر وشدد الناطق الإعلامي بشرطة منطقة المدينة المنورة العقيد فهد بن عامر الغنام على ضرورة وقوف مشغلي كاميرات ساهر في مكان واضح ومكشوف لكي يتسنى للدوريات التواجد عندهم مؤكدا أن منسوبي ساهر يساهمون في تعرضهم للأذى من خلال تمرکزهم بدون إبلاغ العمليات.

اليوم

تعيين معلمات لقرية وسيلة الانتقال إليها طائرات حرس الحدود

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/57681.html>

علي الريعان - الدمام

حينما تقوم وزارة التربية والتعليم بنقل معلمات الى قرى ومدن نائية لمصلحة العملية التعليمية وتتوفر اليها وسيلة الانتقال ومقومات المعيشة فهذا أمر طبيعي لكن حينما تكون وسيلة الانتقال الوحيدة الى هذا المكان هو طائرات حرس الحدود ولا يكون أمام المعلمات المنقولات خيار آخر فهذا أمر غير منطقي وهذا ما حدث مع معلمات جدد صدر قرار بتعيينهن بقرية "ذبلوتن" التي تقع على الحدود العمانية مما تسبب في مأساة حقيقية للمعلمات الجدد.

تقول إحدى المعلمات التي لم تذكر اسمها وتم تعيينها حديثا بتلك القرية: أنا من دفعة خريجات قسم الدراسات الإسلامية بكالوريوس عام 1430-1431 هـ وعدد نقاطي 70 وقدمت بياناتي من خلال نظام وزارة الخدمة المدنية "جدارة" في أول ساعات موعد التسجيل وكنت من تصنيف الدفعة الخامسة، وكان هناك مجال واسع للرغبات المكانية المتاحة فكان اختياري للمنطقة الشرقية من ضمن المناطق التي اخترتها، وكان اختياري من ضمن الرغبات الأولى لأن لدي أخت يعمل بالمنطقة الشرقية ومقر سكني في جدة ، وبعد الانتهاء من إجراءات الالتحاق والتعيين من تأكد للبيانات من خلال الأوراق الرسمية والمفاضلة ونحو ذلك تم الاتصال علي من قبل وزارة التربية والتعليم وتم إبلاغي بتعييني في المنطقة الشرقية وعندما ذهبت للمقابلة قمت بتعبئة نموذج بترتيب الرغبات فوضعتها بالترتيب تنازلي من الأقرب فالأبعد وكانت قرية

"ذبلوتن" آخر اختيار لي، وبعد فترة أدخلت الرغبات الكترونياً وأعدنا تعبئة الرغبات مرة أخرى فكانت ذبلوتن هي الرغبة الثالثة عشرة، وأتتني رسالة على هاتفي للتوجه إلى إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية لتوجيهي إلى المكان الذي عينت به، فتفاجأت بتعييني بقرية ذبلوتن وحينما عرفت أنها على الحدود العمانية جنوب شرق الربع الخالي، وتبعد عن مدينة الدمام بما يقارب 600 كم وأن وزارة التربية والتعليم وضعتها أمامي كأنها رغبتي الأولى والأخيرة للمباشرة بها، فلا أعلم كيف أذهب للمباشرة في قرية لا يمكن الوصول لها إلا عبر طائرات حرس الحدود من مطارها بالخرج ولا توجد بها خدمات وأنا عزباء فكيف لي بأن أباشر العمل في مكان لا يستطيع الرجل أن يعمل به فأنا بحاجة إلى هذه الوظيفة بعد انتظار عامين من أجل هذه الوظيفة فأرجو من المسؤولين النظر إلى هذه المشكلة من الجانب الانساني فلا نريد الحرمان من باب رزق نستحقه علماً بأنه تم ابلاغنا بأن آخر موعد للمباشرة يوم الأربعاء المقبل وإلا سيتم استبعادنا من الوظيفة .

لا أعرف كيف صنف إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية بأن قرية ذبلوتن تابعة للمنطقة الشرقية، والقرية لا يتجاوز عدد سكانها 20 منزلاً وتضيف معلمة صدر لها قرار تعيين في هذه القرية قائلة: حينما بحثت على معلومات عن هذه القرية التي أسمعتها لأول مرة في حياتي، فوجدت أنه من الصعب الوصول لها إلا من خلال طائرات حرس الحدود وحينما تأكدت بشكل أكبر تفاجأت بأن رحلات حرس الحدود من الخرج إلى هذه القرية غير متواصلة فهي بين كل فترة وأخرى، ولو ظهر حل آخر فهو أخطر بحيث أسكن سلطنة عمان ولكن يبدو أنه أصعب، نريد أن تعجل وزارة التربية والتعليم في مسألة نقلنا وقد تجاوز عددنا 8 معلومات مستجدات ونطالب بنقلنا إلى أي مدينة من مدن المنطقة الشرقية.

وتقول المواطنة (أ.ب.س) متزوجة وأم لطفلين أحدهما عمره سنة وثلاثة أشهر والآخر عمره 9 سنوات وتم تعيينها في قرية ذبلوتن أنا من سكان مدينة الرياض تخرجت في عام 1425-1426 تقاطي بحسب مفاضلة الخدمة بموقع وزارة الخدمة المدنية بنظام جدارة 76.47، ووضعت رغبة المنطقة الشرقية في الاختيار الخامس بالترتيب الآتي (الرياض - الخرج - القويعة - الدرعية - الحوطة والحريق - الشرقية الخ) وحينما قمت بتعبئة الأوراق الخاصة بمسوغات التعيين تفاجأتنا بوجود 16 منطقة البعض منها لا نعرفها ولكن وقع تعييني بقرية (ذبلوتن) لا أعرف كيف صنف إدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية بأن قرية ذبلوتن تابعة للمنطقة الشرقية، والقرية لا يتجاوز عدد سكانها 20 منزلاً إن كان أقل وإن ذهبت إلى هذه القرية عن طريق سلطنة عمان فلا أستطيع بحكم عمل زوجي في القطاع العسكري فلا يمكن منحه إجازة مستمرة بين كل فترة وأخرى، وتعتبر الخرخير أقرب مدينة سعودية لها وتبعد 320 كم، بينما أقرب قرية لها من سلطنة عمان قرية المشاش ومدينة مقشن العمانية التي تبعد 80 كم، أما لغة سكان الهجرة فيتكلمون العربية ولكن بصعوبة لأن لغتهم الأم هي "المهرية"، وتواصلت مع مسؤول توزيع المعلومات بوزارة التربية والتعليم فبعد الإلحاح عليه أكد لي بشكل تنمر أن التوزيع تم بشكل عشوائي!!.

من جانبه حاولت "اليوم" التواصل مع المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم بالرياض محمد بن سعد الدخيني فلم يتم الرد، في حين تم التواصل مع المتحدث الرسمي لإدارة التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية خالد الحماد ولم يتم الرد حتى الآن أيضاً.

احتدام خلاف المدارس الأهلية وصندوق الموارد حول بنود عقود

المدرسين السعوديين

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/57617.html>

رياض الألمعي - الخبر

احتدم الخلاف بين المدارس الأهلية وصندوق الموارد البشرية بشأن بعض البنود في العقود المتعلقة بعمل المعلمين والمعلمات السعوديين في المدارس الأهلية والمتضمنة تطبيق القرار السامي رقم 121 والذي يقتضي رفع رواتب المعلمين والمعلمات في المدارس الخاصة إلى 5600 ريال شاملاً البدلات .

وبدأ الخلاف مع العقد الأول الذي قدمه صندوق الموارد البشرية ورفضته الكثير من المدارس الأهلية لتضمنه شروطاً وصفها ملاك المدارس بالتعجيزية ومنها تأمين طبي للمعلم أو المعلمة وافراد عائلاتهم ، واستمر هذا الخلاف مع تقديم الصندوق لصيغة معدلة للعقد حذف منها التأمين الطبي إلا أن ذلك لم يلق قبولا من المدارس الاهلية مما ادى لاحتدام الخلاف وعدم حسم الموقف .

من جهة أخرى أكدت مصادر في قطاع التعليم الأهلي لـ «اليوم» أن معظم المدارس لا تزال تعمل بموجب العقد القديم معللة ذلك بعدم اتضاح الرؤية للعقد الجديد الصادر من صندوق الموارد البشرية .

وقالت المصادر «هناك مدارس اهلية لجأت الى وضع عقود خاصة بين إدارة المدرسة والمعلم ، حيث شملت هذه العقود على اضافة دوام الخميس و اعفائهم من تأمين المدرسة للمواصلات .

وفي نفس السياق تعتزم وزارة التربية والتعليم الإعلان عن لائحة تنظيم رسوم المدارس الأهلية، ليتم تطبيقها والتزام المدارس الأهلية بها خلال أيام .

وكانت وزارة التربية والتعليم نفت في وقت سابق نية إلغاء المدارس العالمية، وقال: إنه تم وضع آلية لعملية القبول لكي لا تزدحم هذه المدارس، خشية ألا يتم السيطرة عليها بعد ذلك.

وكان مجلس الوزراء قرر مؤخراً أن تتولى وزارة التربية والتعليم مراجعة الرسوم الدراسية المقررة من المدارس الأهلية وذلك وفقاً لما تضعه الوزارة من ضوابط في هذا الشأن، وللوزارة طلب تعديل تلك الرسوم بما يتوافق مع تلك الضوابط.

يشار إلى أن الأمر الملكي الكريم رقم (أ/ 121) في تاريخ 1432/7/2 هـ تضمن زيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين العاملين في المدارس الأهلية ووضع حد أدنى للراتب بحيث يبدأ بـ (5000) ريال مضافاً إليه بدل النقل (600) ريال عن طريق مساهمة الصندوق بـ (50%) من الراتب لمدة خمس سنوات.

محافظ القنفذة ومدير مكتب العمل: لا علاقة لنا بالموضوع

سكان قرى جنوب حلي: حرماننا من المياه بسبب "لجنة السعودية"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://sabq.org/qcnfde>

يحيى العمري - سبق - القنفذة:

شكا مواطنون من قرى جنوب حلي بمحافظة القنفذة، من حرمانهم من المياه؛ بسبب منع لجنة السعودية سائقي الصهاريج غير السعوديين من نقل المياه وسحب هوياتهم أمس الأول.

وقال السكان إن "الإجراء" أحدث أزمة مياه في قرى الفريق والسلامة والبيضين والخيع والغوانمة، في ظل عدم وجود كوادر وطنية قادرة على تغطية تلك القرى، حيث لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وبعض منهم يؤمن المياه لمواشيه ولا يقوم بالعمل على الصهاريج.

وأبدى المواطنون قبولهم لمقترح السعودية، على أساس تطبيقه بشكل تدريجي بشكل لا يلحق الضرر بالآخرين.

وأوضح يحيى الصلحي أحد سكان قرية الفريق، أن أهالي المنطقة يعانون أزمة مياه بعد توقف عمل الصهاريج، في حين يقوم البعض باستغلال الموقف ورفع الأسعار بنسبة 50 % قابلة للزيادة.

وأشار الصلحي إلى أن سائقي صهاريج المياه توقفوا عن العمل، بعد قيام شخص من لجنة السعودية بصحبة رجال الأمن بسحب هوياتهم جميعاً، وطلب من العمالة مراجعة قسم السعودية بمحافظة القنفذة.

واعتبر المواطن عقيل الصالحي أن قرار لجنة السعودية "كان مجحفاً لعدم وجود البديل"، وأوضح أن شبكة المياه توقفت قبل خمس سنوات، لذلك تعتبر صهاريج المياه المورد الوحيد لهم، و"توقفها يعني توقف الحياة".

ورأى الصالحي أن هذا القرار عقاب للمواطنين وليس العمال؛ لأن المتضرر الأول من ذلك هو المواطن الذي لم يعد باستطاعته تأمين الماء لمنزله.

وقال الصالحي: "لسنا ضد السعودية بل نحن نرحب بذلك، ولكن بالشكل الذي يؤمن احتياجاتنا كما حصل من قبل، لأن البعض استغل الأزمة وأخذ يرفع السعر 50 % دون وجه حق".

ولفت إلى أن القليل من السعوديين يعملون في نقل المياه، ومعظمهم يقومون بهذا العمل لنقل المياه لمواشيه وليس للعمل، وبالتالي لا يوجد بديل عن سائقي الصهاريج غير السعوديين لتغطية احتياجات سكان القرى بأكملها.

وقال الصالحي إن شخصاً من قرية مجاورة قدم شكوى للجنة السعودية للقبض على سائقي الصهاريج بمنطقتهم وملاحقتهم، حتى إنه ساعدهم على القبض عليهم وسحب هوياتهم لإيقافهم عن العمل.

ولفت إلى أن ذلك الشخص بدأ يستغل الوضع ويرفع سعر صهاريج المياه، بسبب إقبال الأهالي على شراء الماء وطالب الصالحي الشخص الذي قدم الشكوى بأن يقوم بتأمين المياه لجميع السكان لحل المشكلة، مستبعداً أن يكون هذا العمل عمل "لجنة"، بل هو تصرف شخصي مجحف بحق عديد من مواطني القرى، الذين يعيشون في استجداء الماء.

وأضاف أن المتضررين من ذلك ليس السكان وحدهم بل هناك الجوامع والمساجد والمدارس، هي الأخرى تضررت بشكل كبير من أزمة إيقاف صهاريج المياه.

وقال إنهم راجعوا شرطة حلي لحل مشكلتهم، إلا أن مدير المركز أفادهم بأن قضيتهم ليست من اختصاص المخفر بل بيد لجنة السعودية.

وقال عبد الرحمن الشخي أحد المتضررين، إن جميع قرى جنوب حلي كانت تعتمد بشكل كلي على صهاريج المياه ولا يوجد أي بديل حتى الآن، مشيراً إلى أن عملية السعودية لا تكون بهذا الأسلوب بل بشكل تدريجي.

وقال عامل سوداني لـ "سبق"، إن إقامته سُحبت من قِبل شخص كان يرافقه رجل أمن، حيث أخبره أنه من لجنة السعودية، ومن ثم قام بإعطائه وزملائه رقم هاتفه للاتصال به والحضور إلى القنفة لأخذ الإقامات هناك. وتساءل كيف بإمكانه تجاوز نقاط التفتيش من حلي التي تبعد 70 كم عن القنفة وإقامته مرهونة هناك؟ مشيراً إلى أنه سيودع بالسجن في حال قبض عليه رغم أنه مقيم. وتم الاتصال على الرقم الذي وجد مع أحد سائقي الصهاريج أكثر من مرة ولم يتم الرد.

من ناحيته، نفى مدير مكتب العمل بمحافظة القنفة عمر العيافي في اتصال هاتفي مع "سبق" صلته بالقضية تماماً، مشيراً إلى أنه لم يتلق أي معلومة عن هذا الموضوع. وبيّن العيافي أن المكتب يحظى بوجود وظائف بمسمى "سائق وايت" للراغبين من المواطنين في استخراج تأشيرة لعمالة سائق بهذه المهنة. كما أوضح محافظ القنفة فضا البقمي لـ "سبق"، أنه لا علم له بالموضوع، مشيراً إلى أن لجنة السعودية تعمل من أجل خلق وظائف للسعوديين، ويجب ألا يكون ذلك على حساب حل مشكلة لاختلاق غيرها، مشيراً إلى أنه سيقوم بمعالجة الموضوع بأسرع وقت.



قالت إنها تعيش في السعودية منذ 45 عاماً أسرة يماني: سمير بريء لا ترحلوه بعد جلدّه

المصدر: جريدة سبق الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012 م

<http://sabq.org/acnfde>

عبد الله البرقاوي- سبق- الرياض:
وجّهت مقيمة يمنية مناشدة لمسؤولي وزارة الداخلية؛ لإلغاء قرار الترحيل الصادر على ابنها، البالغ من العمر (23 عاماً)، رغم انتهاء قضيته التي ضُبط فيها قبل نحو ثمانية أشهر، ونفد فيه حُكم الجلد إثرها.
وقالت والدّة المقيم اليمني لـ "سبق": "ابني سمير من مواليد السعودية وخريجي مدارسها، وعمره (23 عاماً)، ومتزوج، وأب لطفلين، ولم يسبق له أن دخل السجن في أي قضية".
وأوضحت المقيمة اليمنية أن ابنها ضُبط من قِبل دورية لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة، مقر سكن الأسرة، قبل نحو ثمانية أشهر، بتهمة المعاكسة "وتم تفتيش سيارته وهاتفه، ولم يُعثر على أي دليل على التهمة، كما لا يوجد أي مدّع، وبعد فترة صدر عليه حُكم الجلد، وتم تنفيذه قبل أن تُفاجأ أمس بإبلاغنا بقرار ترحيله لليمن".
وأضافت في اتصال مع "سبق": "والله، إن سمعة ابني جيّدة، ولم يُضبط عليه أي دليل، ولم يسبق أن دخل مركزاً للشرطة".
وأكملت باكية: "هو أكبر أبنائي، ومن مواليد السعودية، ونحن في السعودية منذ 45 عاماً، ما مصيرنا ومصير أطفاله بعد ترحيله؟!".
وقالت المقيمة: "أناشد وزارة الداخلية النظر في وضعنا بعين العطف والرحمة، ونحن راضون بما تقررره".

لجنة مستشفى حائل“ تعفي المدير الطبي وتعلن نتائج التحقيق قريباً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431895>

حائل - محمد الخملي
قررت اللجنة المكلفة من وزارة الصحة بالتحقيق في حادثة وفاة مريضة بمستشفى حائل، إعفاء المدير الطبي الدكتور منصور أبو جيسار، وتعيين استشاري قسم الجراحة الدكتور محمد كريم بديلاً عنه، وغادرت المنطقة بانتظار أن تعلن قريباً عن نتائج التحقيقات.

وأوضح مصدر مطلع في مستشفى حائل أن أعضاء اللجنة المشكلة من وزارة الصحة، وهم المدير العام للمستشفيات في الوزارة الدكتور عبدالعزيز الغامدي، والأعضاء الدكتور عثمان الحسن، والمهندس مصطفى كعبي، وعبدالله الشرار غادروا المنطقة أول من أمس، بعد انتهائهم من التحقيق في ملابسات حدوث انقطاع مفاجئ في الأجهزة التي تزود المرضى بالأكسجين يوم الخميس الماضي، وتزامن ذلك مع وفاة مسنة في العقد السابع من العمر. فيما ذكر المدير العام للعلاقات والإعلام والتوعية الصحية في وزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني لـ«الحياة» أن اللجنة عادت بعد الانتهاء من التحقيقات، وأنها ستعلن النتائج النهائية قريباً بكل شفافية ووضوح.

من جهته، أشار مصدر طبي في مستشفى حائل العام إلى أن نقص الأكسجين لم يكن سبباً في وفاة المريضة (73 عاماً)، وأن ما جرى هو استبدال أجهزة الأكسجين اليدوية خلال ثوان بجهاز التنفس المركزي بعد تدني مستوى الأكسجين واقترابه من النفاد، وقال: «وقت استبدال أجهزة الأكسجين، كان يرقد في قسم العناية المركزة خمسة مرضى إلى جانب المريضة التي توفيت، إلى جانب أربعة مرضى في قسم العناية بالأطفال، وتسعة مرضى في قسم النقاهاة، وجميعهم في حالة صحية مستقرة، ولم يتعرضوا لأية تبعات صحية سيئة نتيجة ما حدث، وهذا يجري بشكل طبيعي واعتيادي في حال الحاجة للأجهزة اليدوية».

ولفت إلى أن المريضة المتوفاة كانت تعاني من أمراض عدة، مثل القلب والفشل الكلوي والضغط والسكر، وأدخلت العناية المركزة بسبب التهاب رئوي حاد وفشل تنفسي، وبقيت تحت الملاحظة الطبية حتى توفيت بعد ثلاثة أيام من قدومها للمستشفى، مشيراً إلى أن التقرير الطبي يعزو وفاة المريضة إلى إصابتها بفشل كامل في الأعضاء نتيجة تسمم دموي بجسمها جراء الالتهاب الرئوي الحاد، وليس بسبب نقص الأكسجين.

جدة: التعزير لرجل أعمال وسائقه روجاً لحشوات أسنان غير صالحة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/431985>

جدة - أحمد الهلالي
قضت المحكمة الإدارية في جدة أمس بتعزير رجل أعمال وسائقه الخاص، بدفع 100 ألف ريال عن كل واحد منهما، بعد ثبوت مخالفتها نظام مكافحة الغش التجاري في السعودية من خلال ترويج كميات من «معجون الأسنان»، و«حشوات الأسنان».
وتضمن ملف القضية خطابات من وزارة التجارة، وهيئة الغذاء والدواء، وإدارات حكومية أخرى.
وواجه القاضي الدكتور سعد المالكي رجل الأعمال وسائقه بعدد من التهم المتمثلة في ترويج «حشوات أسنان»، و«معجون»، و«كراسي أسنان»، وأدوات طبية أخرى منتهية الصلاحية، إضافة إلى ازدواجية في الملصقات الموجودة على المنتجات.
كما تمت مواجهة المتهمين بوجود تواريخ مختلفة على منتجات طبية، إضافة إلى عدم تدوين البيانات باللغة العربية على المنتجات التي تم ترويجها.
وكانت هيئة الغذاء والدواء ولجنة الغش التجاري في وزارة التجارة دهمتا مستودع رجل الأعمال الذي كان يحتوي على كميات كبيرة من المنتجات الطبية، إضافة إلى وضع سائقه الخاص وهو من جنسية عربية كـ«أمين مستودع». وتمت إحالة ملف القضية بعد التحقيقات إلى المحكمة الإدارية التي بدورها أصدرت الحكم التعزيري.



”العمل“: 8 ساعات لـ”الدوام“ مطلب وطني

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=112082&CategoryID=2

جدة: سامية العيسى
قال رئيس لجنة إنفاذ السعودية بوزارة العمل زيد البحيران، في تصريح إلى “الوطن” أمس، إن قرار تقليص ساعات الدوام للعمل في القطاع الخاص سيدعم تنفيذ خطة توطيد الوظائف، مبيناً أن القرار لم تنفذه الوزارة بعد، لكنه تحت الدراسة، وسيناقش مع أصحاب الأعمال.
وأوضح البحيران، أن القرار تم تطبيقه على موظفي البنوك، في كافة مدن المملكة وأثبت نجاحه، مؤكداً أن تقليص ساعات الدوام إلى 8 ساعات مطلب وطني، وسيساعد في منع تسرب الكوادر الوطنية من القطاع الخاص، نافياً أن تتأثر الاستثمارات السعودية أو الأجنبية به.

ولفت إلى أن وزير العمل المهندس عادل فقيه، سيناقش تحديد ساعات العمل اليوم خلال الحوار الاجتماعي الأول مع رجال الأعمال، مبينا أن الحوار يهدف إلى وضع رؤيا توافقية حول ذلك، والتشاور بما يضمن حفظ مصالح المستثمرين في القطاع الخاص.

إلى ذلك طالب مختصون اقتصاديون، بالاسترشاد بالتجارب العالمية، التي تعنى بحقوق موظفي القطاع الخاص، ومدى تأثيرها على عجلة التنمية.

وأيد رئيس لجنة الذهب والمجوهرات بغرفة جدة جميل فارسي، القرار ووصفه بالصائب. من جهته، وصف عضو جمعية الاقتصاد السعودي الدكتور عبدالحميد العامري، تقنين ساعات الدوام بالهام والإيجابي، لافتا أن هذا القرار يجب أن يرافقه تحديد للأجور حسب الأنشطة الاقتصادية التجارية الـ 48 نشاطا التي حصرتها وزارة العمل.

وقال العامري: سيدعم تقليل ساعات الدوام قطاع سوق العمل الخاص، وهو في صالح بيئة العمل في السوق السعودية، التي يسعى المواطن فيها جاهدا نيل وظائف مضمونة، وبدوامات مقبولة تجعله يمارس حياته الطبيعية.



عذب ابنه بالسياط بحجة علاجه من "مس شيطاني"

حالة جديدة في شرورة بعد حادثة مقتل حدث على يد والده

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=112008&CategoryID=3

نجران: صالح آل صوان

"أسامة" طفل في العاشرة من العمر، عاد إلى منزله حاملا كتبه الدراسية الجديدة في حقيبته يوم السبت الماضي أول أيام العام الدراسي الجديد، ليفاجأ بسياط والده تصوب في ظهره الواحد تلو الآخر حتى سقط على الأرض مغشيا عليه من شدة الألم، لينقله الأب بنفسه إلى قسم الطوارئ بمستشفى شرورة العام.

حالة عنف أسري جديدة تشهدها المحافظة بعد أسابيع من قتل أحد الآباء ابنه بحجة تأديبه في التفاصيل التي انفردت "الوطن" بنشرها أمس.

وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة نجران الرائد عبدالرحمن الشمراني في تصريح خاص إلى "الوطن" أمس أنه في تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر السبت الماضي أبلغت إدارة مستشفى شرورة العام شرطة المحافظة بوصول طفل يبلغ من العمر 10 سنوات ظهرت عليه علامات العنف ويعاني من إصابات متفرقة في أجزاء من جسده، وعلى الفور انتقل المحققون إلى الموقع. وباستدعاء والد الطفل البالغ (38 عاما) - (تحتفظ الصحيفة باسمه) - اعترف أنه هو من قام بضرب ابنه وأحدث تلك الإصابات، بحجة أن ابنه يعاني من مس شيطاني، وأنه أقدم على ضربه لغرض إخراج ذلك المس، على حد ادعائه. وأضاف الشمراني "تم التحفظ على والد الطفل، وأدخل الطفل قسم التنويم في المستشفى لتلقي العلاجات اللازمة وإشعار هيئة التحقيق والادعاء العام لإكمال اللازم حسب الاختصاص".

من جهته، أوضح مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة نجران الصيدلي صالح بن سعد المؤنس أن الطفل وصل إلى مستشفى شرورة العام وهو يعاني من وجود كدمات قوية في الظهر والبطن، وعلى الفور أدخل التنويم في قسم الأطفال وأجريت له الفحوصات وخضع للعلاج اللازم وتوجيه لجنة العنف الأسري بالمستشفى المكونة من عدة أطباء بمتابعة الحالة والتنسيق مع الخدمة الاجتماعية أولا بأول في هذه القضية.

إلى ذلك، أكد مدير مركز التأهيل الشامل رئيس لجنة الحماية الأسرية بالمنطقة عبدالله البارقي أنه شكل فريقا كاملا من اختصاصي واختصاصية ومرافقة وسائق للتوجه إلى محافظة شرورة يوم السبت المقبل بغرض بحث هذه الحالة اجتماعيا وعمل دراسة كاملة عنها والعمل على حلها.

وعلمت "الوطن" أن والد الطفل كان قبل الحادثة بيوم قد نقله إلى أحد المشايخ بحجة أنه كان يكلم ابنه ولا يجيبه معتقدا أنه يعاني حالة من المس، لكن نفس المقرر اقترح على الأب الذي راجعه اليوم الثاني بعد ضربه لابنه أن يتوجه بالطفل إلى المستشفى كونه لم يلاحظ على الطفل ما يستدعي العلاج من المس.



مواجهة بطيئة "مدونة" وإغلاق فوري للمنشآت.. مقترحات لخفض

الأخطاء الطبية (3-3)

بطء الإجراءات فرصة ذهبية لفرار مرتكبيها و"المضاعفات" تقلق

مديريات الشؤون الصحية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=112030&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

في الوقت الذي تسعى فيه وزارة الصحة لوضع حلول قطعية للحد من انتشار الأخطاء الطبية المتسببة في حصد أرواح العديد من الأشخاص، لم تعط بعض الحلول التي بدأت في تنفيذها بالفعل النتائج المرجوة منها، خاصة في ظل انخفاض قيمة الغرامات التي تفرضها الوزارة على المستشفيات والأطباء أثناء ارتكاب الأخطاء الطبية بحق المرضى، مما دفع بعض مديري الشؤون الصحية في مناطق المملكة لتشكيل لجان للتفتيش على المرافق الصحية من أجل ضبط المخالفة وإغلاقها كإحدى الطرق التي قد تخفف من ارتكاب الأخطاء الطبية داخل المنشآت الصحية.

رقابة مباشرة

ووفقا لما أشار إليه مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداود فإن الجولات التفتيشية التي تنفذها إدارة الرخص الطبية بأمر من الشؤون الصحية تساهم في التقليل من حدوث الأخطاء الطبية داخل المنشآت الصحية، موضحا أنه منذ شهرين ولجنة الإغلاق بإدارة الرخص الطبية تباشر جولاتها اليومية على المرافق والمنشآت الطبية الخاصة بجدة، للكشف عن مخالفات صحية جديدة مما حدا بها إلى إغلاق أكثر من منشأة صحية مخالفة منها مجمعان طبيان وجدت اللجنة خلال جولاتها أن أحدهما يعمل دون تراخيص مهنية للأطباء العاملين فيه بالإضافة إلى تشغيل عيادة النساء بطبيبة عامة وعدم وجود أخصائية متخصصة في تخصص النساء والتوليد كما أن قسم الأشعة يعمل دون وجود أخصائي أشعة ولا يوجد به سوى فني للأشعة وهذه مخالفات تستدعي الإغلاق التحفظي لهذا المجمع إلى أن يقوم مالكة بتصحيح أوضاعه ودفع الغرامات المترتبة عليه التي تحددها لجنة المخالفات الصحية بصحة جدة. وأردف باداود بأن إغلاق مجمع العيادات الآخر كان بسبب انتهاء ترخيص المجمع منذ أكثر من عامين دون تجديده، كما أن الترخيص الممنوح للمالك كان على أساس أنه مجمع للعيادات العامة ولكنه خالف ذلك بتشغيل المجمع كعيادات لعلاج وتقويم الأسنان وبالتالي فإن هذه المخالفات أوجبت إغلاقه التحفظي إلى أن يتم تصحيح أوضاعه.

وأكد مدير صحة جدة أن إدارته ماضية في تنفيذ حملاتها التفتيشية التي بدأتها بهدف منع حدوث مثل هذه المخالفات الصحية التي تتسبب في إحداث الضرر بصحة المواطنين والمقيمين ووعده في ذات الوقت بأنه لن يتهاون في تطبيق الأنظمة المعمول بها من قبل وزارة الصحة في هذا الجانب على الجميع ودون استثناء.

وذكرت مصادر من وزارة الصحة لـ"الوطن" أن الوزارة تسعى إلى تطبيق مفهوم حديث خاص يعمل على تطوير الخدمات الصحية في جميع أنحاء المملكة، يعرف بـ"الرؤية الخاصة الإلكترونية" حيث سيعطى كل مريض يسجل عن طريق الموقع رقماً سرياً خاصاً يستطيع من خلاله الاطلاع على الخدمات الصحية المقدمة في كافة المستشفيات بالمملكة، والحفاظ على خصوصيات المرضى من العبث بها، فهدف البرنامج السعي إلى التأثير الإيجابي على حياة المرضى في المرافق الصحية من خلال الخدمات الصحية التابعة للوزارة، وأضافت المصادر أن تطبيق هذا النظام سيعمل على توفير الوصول إلى المعلومات الصحية الموثوق فيها عن طريق الإنترنت ورسائل الجوال، ويعمل النظام على تسهيل الوصول للخدمات الصحية المرغوب فيها من خلال الإنترنت وذلك عبر موقع تخصصه الوزارة، والهدف من ذلك هو اختصار الوقت والجهد، والحصول على التشخيص السريع عند الحاجة إلى العناية الطبية والتقليل من فترة انتظار المرضى للمواعيد الطويلة، بالإضافة إلى التغلب على الإجراءات الروتينية غير الضرورية، وسيوفر النظام عرض المعلومات الصحية الخاصة بالمريض وفي أي وقت والقدرة على معرفة الأشخاص المطلعين عليها ولأي غرض.

كذلك يتيح النظام إمكانية إضافة المعلومات الصحية من قبل المريض التي يرغب في تسجيلها كالوضع الصحي أو الأعراض أو المؤشرات الحيوية أو أي معلومة قد تهم موفري الخدمة، وسيمنح البرنامج المريض الثقة بموفري الخدمة لحصولهم على التدريب والمهارات اللازمة والمعرفة القائمة على الممارسات والبراهين الطبية، بالإضافة إلى أنهم يخضعون لمتابعة وقياس قدراتهم وكفاءاتهم العملية، مع الوثوق بسرية المعلومات الطبية وعدم تمكين الأشخاص غير المصرح لهم من الوصول إليها، وتوفير المعلومات الطبية الشخصية للمريض عند الحاجة إليها أثناء السفر داخل أو خارج المملكة عن طريق الإنترنت وذلك بعد إدخال الرقم السري الخاص والمعتمد لتصريح الوصول الآمن والشعور بالأمان لمعرفة أن النظام الحاسوبي للصحة الإلكترونية لوزارة الصحة والمستخدم من قبل موفري الخدمة يساهم في الحد من الأخطاء الطبية والحوادث مثل التداخلات الدوائية.

اقترحات بمواجهة حاسمة

ومن جهته كشف عضو مجلس الشورى ورئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئية الدكتور عبدالله زين العتيبي لـ"الوطن" أن عدم وجود توثيق لقضايا الأخطاء الطبية يعود لعدة أسباب منها ضعف آلية رصد الأخطاء وطريقة التبليغ عنها، ولذلك فإن إيجاد مدونة للأخطاء الطبية يساهم في دراسة أسباب وقوع هذه الأخطاء والعمل على إيجاد حلول إيجابية لنزع جذور هذه المشكلة، ولذلك تقدمت لجنة الشؤون الصحية والبيئية لمجلس الشورى بطلب لإيجاد "مدونة للأخطاء الطبية" يتم من خلالها توثيق حالات الأخطاء الطبية عن طريق حصر عددها في جميع المستشفيات الحكومية والأهلية.

وأوضح العتيبي أن التقرير الذي قدم لمجلس الشورى يوصي بإيجاد سجل وطني أو مدونة توثق هذه الأخطاء. وأضاف أن المقترح وجد قبولا من قبل أعضاء مجلس الشورى الذين رفعوا به إلى المقام السامي ووزارة الصحة، وما زلنا في انتظار صدور قرار من وزارة الصحة لإيجاد هذه المدونة. وأكد العتيبي أن قضايا الأخطاء الطبية في المستشفيات من القضايا الشائكة وذلك لعدم وجود سجل يوثق عدد الأخطاء الواقعة في المستشفيات أو الأسباب المؤدية لها، وتوجه اللجنة الصحية في مجلس الشورى لإيجاد هذه المدونة يسهل وضع آلية تساهم في إيجاد حلول إيجابية للقضاء على الأخطاء الطبية مستقبلا ومنع حدوثها.

إبلاغ فوري

أوضح مدير الشؤون الصحية سابقا في منطقة القصيم الدكتور عاطف سرور أن وزارة الصحة حريصة على وضع أنظمة وتطبيقها في ظل توفير خدمات طبية راقية، تحرص على خدمة المرضى لذلك تم استحداث برنامج يعرف بالأحداث الجسيمة ويعمل به من منذ سنوات وأدرج ذلك ضمن مجموعة من الأنظمة الإلكترونية الخاصة التي تعتمد على تسجيل البيانات وسرعة نقلها، حيث يرتبط هذا البرنامج بخدمات البوابة الإلكترونية التابعة لوزارة الصحة، ويتم من خلاله تسجيل جميع مستشفيات وزارة الصحة ومستشفيات القطاع الخاص، مؤكدا أن برنامج تسجيل "الأحداث الجسيمة" سيساعد على وضع تحليل الأسباب الجذرية وتطوير الوسائل الوقائية التي تحول دون تكرار الحدث أو مسبباته.

وأشار إلى أنه عند حصول حدث جسيم في المستشفى يسجله مستخدم النظام المصرح له، ليبدأ بعد ذلك بشكل فوري إرسال رسالة نصية تصل إلى قيادات الوزارة عبر هواتفهم الجوالية تشير إلى ذلك الحدث وتاريخه ومكانه، ويتم بعد ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة فيتم الاتصال بالمستشفى لأخذ المعلومات كاملة بالإضافة إلى مطالبة المستشفى بإرسال نتائج تحليل الأسباب الجذرية وراء الحدث الجسيم، مشيرا إلى أن وزارة الصحة شددت على القطاع الخاص أو المستشفيات التابعة لها بالتسجيل الفوري للأحداث الجسيمة وسوف تكون هذه المنشآت تحت المجهر في حال التباطؤ في التسجيل أو عدم إجراء التحليل الجذري للحدث الجسيم، وذلك لتحقيق الهدف المرجو من البرنامج وهو رفع مستوى الجودة في تقديم الخدمات الصحية للمرضى.

ومن جهته قال مدير مستشفى الملك عبدالعزيز في جدة الدكتور محمد المبارك: لا بد من التفريق بين الأخطاء الطبية والمضاعفات، فهناك شكاوى تأتي إلى وزارة الصحة وبعد التحقيق فيها يتضح أنها مضاعفات وليست أخطاء طبية، وهذا لا ينفي وجود أخطاء طبية فهي موجودة، والتغلب عليها يتطلب تفعيل ما يعرف بـ "أهداف سلامة المرضى الدولية" التي تطبق في كافة المستشفيات في أنحاء العالم، وتطبق في مستشفيات السعودية ولكن الأمر يحتاج إلى متابعة أكثر حتى يتم تفعيله بشكل إيجابي، وتشتمل تلك الأهداف على ستة محاور منها تعريف المريض من خلال توثيق معلوماتي وتحديد الطريقة في التعريف عن المرضى بالتفاصيل، والتواصل الصحيح بين العاملين داخل المستشفى، والتحرير الشديد على الأدوية شديدة الخطورة، وعند إجراء أي عملية لا بد من وضع علامة على المنطقة المراد إجراء العملية عليها، بحيث يتم تحديد المنطقة بلون لا يتم مسحه حتى يستطيع الجراح معرفة الجهة الصحيحة في إجراء العملية، والتقليل من حدوث عدوى المستشفيات وذلك من خلال تقليص فترة إقامة المرضى في المستشفيات، والمحافظة على المرضى الذين لديهم ميول للسقوط أثناء إقامتهم في المستشفيات كالمريض كبار السن. وأوضح المبارك أن توفير الشروط الستة تجنبنا ارتكاب الأخطاء الطبية، مشيراً إلى أن الجولات التفتيشية التي يقوم بها بعض مديري الشؤون الصحية عن طريق إدارة الرخص الطبية للكشف عن المنشآت المخالفة تحد بشكل كبير من الأخطاء الطبية لأن هذه الجولات تكشف جانباً القصور الذي تعاني منه هذه المنشآت وتمكن من القضاء على النواحي السلبية.

ردع قانوني

من جهته ذكر رئيس الهيئة الصحية الطبية الشيخ عبدالرحمن العجيري أن هناك عدداً من الحلول الإيجابية التي قد تساهم في وضع رادع للأخطاء الطبية من خلال تخصيص محاكم للأخطاء الطبية للنظر في هذه القضايا وسرعة البت فيها، وذلك لعدم تفرغ أعضاء الهيئة الشرعية وقلة عددهم. وطالب العجيري بأهمية وجود جهة من قبل وزارة الصحة يكون اهتمامها متابعة الأخطاء الطبية للتحقيق في مسبباتها، كاشفاً أنه في حال ترك أحد أعضاء الهيئة موقعه سيستغرق البحث عن بديل آخر وقتاً طويلاً لعدم رغبة العديد من الأطباء والأكاديميين في الالتحاق بالهيئة الشرعية الطبية حتى لا يتم الالتزام بالعمل فيها بصفة مستمرة، وأشار العجيري إلى أنه يجب على وزارة الصحة الإسراع بإيجاد آلية سريعة للقضاء على الأخطاء الطبية فأرواح البشر تحتاج منا كل التعب والجهد لنحافظ عليها. وأكد أن إغلاق المنشآت المخالفة من خلال الجولات التفتيشية وتكثيفها من قبل الشؤون الصحية في كل منطقة قد يساهم إلى حد ما في القضاء على المخالفات داخل هذه المستشفيات والمنشآت الصحية. ودعا إلى أهمية إعادة تشكيل اللجان الشرعية بتخصيص أعضاء متفرغين للهيئة وأهمية ربط معلومات الأطباء بكافة المستشفيات عن طريق الحاسب الآلي، بحيث تكون هناك مرجعية يتم من خلالها ربط الهيئة الشرعية بموقع يضم جميع معلومات الأطباء ويتم من خلاله معرفة مسيرة عمل هؤلاء الممارسين للطب والأخطاء الطبية التي ارتكبوها خلال فترة عملهم بالمستشفيات بمختلف مناطق المملكة، وأكد أن هناك ما يقارب 4 أطباء تمكنوا من الهروب خارج المملكة بعد ارتكابهم أخطاء في حق مرضى أودت بحياتهم. وأرجع تمكن هؤلاء الأطباء من الهرب لضعف الرقابة من قبل وزارة الصحة على مرتكبي الأخطاء الطبية، ولعدم وجود رادع يمنع سفر الأطباء المطلوبين في قضايا الأخطاء الطبية المختلفة، وطالب بإيجاد عقوبة رادعة للأطباء الهاربين خارج المملكة والمتسببين في حدوث أخطاء طبية قد تكون قاتلة للمرضى داخل المستشفيات، وأشار إلى أنه لا بد من إيجاد عقوبات صارمة على مالكي المستشفيات الذين يمكنون الأطباء من العمل وإجراء عمليات جراحية دون الحصول على تراخيص طبية.

الصحة ترصد ملاحظات على مراكز الغسيل الكلوي

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=112003&CategoryID=5

بريدة: أيمن الغبيوي
نفذت إدارة المتابعة بالشؤون الصحية بالقصيم كثيراً من الجولات الميدانية شملت مراكز الغسيل الكلوي في 12 مستشفى بالمنطقة وجرت مقابلة المرضى والمراجعين الموجودين والاستفسار عن مستوى الخدمة المقدمة، وذلك بناء على توجيه مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة الدكتور صلاح بن محمد الخراز بمراقبة سير العمل عبر جولات ميدانية وتلمس أحوال المرضى وتقييم مستوى الخدمة الصحية المقدمة لهم.
وأوضح مدير إدارة المتابعة بصحة القصيم صالح بن عبدالله السويل في تصريح صحفي أمس أن الزيارات الميدانية شملت 12 مستشفى وتم رصد بعض من الملاحظات وآراء المرضى والمراجعين، واحتياجات مراكز الغسيل الكلوي بمستشفيات المنطقة لعرضها على المدير العام للشؤون الصحية بالمنطقة، مشيراً إلى أن الإدارة تؤكد أهمية الاستماع إلى شكاوى المرضى والمراجعين، لكي يتم تلفيها وتقديم الخدمة على المستوى المطلوب من أجل خدمة الوطن والمواطن.

عبر إعلانات توعوية.. وبعد أيام من خطاب شديد اللهجة وجهته الهيئة إلى الوزارة

الصحة "تتصدى لقضايا الفساد وتنتزع دور نزاهة"

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/09/04/article_689384.html

محمد البيشي من الرياض
وصف عضو في مجلس الشورى لجوء وزارة الصحة أخيراً إلى الإعلانات التوعوية لدعوة المواطنين أو الشركات والمؤسسات، إلى الإبلاغ عن أي قضايا فساد أو غش واحتيال أو أي ملاحظات على خدماتها، بأنه محاولة للتهرب من حصار الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد للوزارة في الفترة الأخيرة.
وقال عضو اللجنة الصحية والبيئة في مجلس الشورى - الذي فضّل عدم ذكر اسمه -: إن دعوة وزارة الصحة المواطنين للتوجه إليها مباشرة، هو مسعى لتخفيف الضغط الذي تمارسه "نزاهة" على نشاط الوزارة ومستشفياتها بدءاً من قضية سرقة "المستودعات الطبية"، وملاحظات العننية على الكثير من مستشفياتها، وانتهاءً بالخطاب شديد اللهجة الذي وجهته الهيئة أخيراً للوزارة.
من ناحيته، قال لـ "الاقتصادية" الدكتور خالد مرغلاني، المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة: إن توجه الوزارة لدعوة شركائها من المواطنين والشركات والمؤسسات والمستفيدين من خدماتها لإبلاغها عن أي صورة أو شكل من أشكال الفساد يعد دوراً تكميلياً لدور هيئة مكافحة الفساد، مشيراً إلى أن هناك تواصلاً مستمراً مع الهيئة، حيث يتم التنسيق معهم

فوراً حيال ما تكتشفه من قضايا، وهذا ما أكدته الوزارة في نص الإعلان المنشور في الصحف بأنها ستقوم بتمرير ما يصل إليها إلى الجهات المختصة لاتخاذ اللازم.

في مايلي مزيد من التفاصيل:

قطعت وزارة الصحة الطريق على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في محاولة منها لتخفيف الضغط الذي تمارسه "نزاهة" على نشاط الوزارة ومستشفياتها بدءاً من قضية سرقة "المستودعات الطبية"، وملاحظاتها العلنية على كثير من مستشفياتها، بدعوتها أمس في وسائل الإعلام المحلية عبر إعلان توعوي جمهورها من شركات ومؤسسات وأفراد بإبلاغها مباشرة عن أي ملاحظات تتعلق بالوزارة أو قضايا فساد.

وهنا قال لـ "الاقتصادية" عضو في لجنة الشؤون الصحية والبيئة في مجلس الشورى - فضل عدم ذكر اسمه - أن الإعلانات الأخيرة لوزارة الصحة هي محاولة واضحة منها لإضعاف دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والتخفيف من الضغط الذي تمارسه الهيئة على الوزارة نتيجة تعاطيها أشكال فساد والتحايل في مشاريعها وخدماتها التي تقدمها للمواطنين.

صورة ضوئية من إعلان وزارة الصحة الذي نشر في عدد من الصحف المحلية أمس. «الاقتصادية» وأضاف "وضع وزارة الصحة سيئ وخرج، وهو نتيجة إرث قديم سيئ لا علاقة للوزير الربيعه به، لكنه لم ينجح في معالجته، مشيراً إلى أن وزارة الصحة تسعى من توجيه البلاغات إلى رقم مخصص لها، إلى عدم كشف المستور، والتخفيف من مستوى ظهور تلك القضايا إعلامياً، عبر معالجتها بصورة داخلية.. أين كان هذا الحرص قبل قيام هيئة الفساد بمتابعة المشاريع المتعثرة والخدمات السيئة".

وأكد عضو مجلس الشورى أن نشاط وزارة الصحة أخيراً سواء عبر الإعلانات التجارية عن توقيعها عقوداً ومشاريع جديدة، أو من خلال دعوتها الناس للتوجه إليها دون غيرها في التبليغ عن قضايا الفساد، هي محاولة لتخفيف الضغط وتلميع الصورة، التي اتضح أنها تحتاج إلى معالجات جذرية لتجديدها.

وزاد "هذا دليل أن الصحة لا تسعى لمعالجة المشاكل، التي تبلغ بها من الهيئة بقدر حرصها على سمعتها إعلامياً، وما تقوم به الآن يذكرني بمقولة كاد المريب أن يقول خذوني".

وجاء إعلان الصحة على النحو التالي "إلحاقاً لما سبق أن أعلنت عنه الوزارة في الصحف المحلية وعبر موقعها الإلكتروني والذي أهابت فيه بكافة المتعاملين معها من شركات ومؤسسات وأفراد بالتعاون مع الوزارة والإبلاغ عن أي صورة أو شكل من أشكال الفساد أو الغش أو الاحتيال في تنفيذ أي عمل من المشاريع أو الأعمال التي تنفذها، لذا فإنها تود التأكيد والتذكير بذلك مرة أخرى، وتهيب بكل من يعنيه الأمر بالتعاون مع الوزارة في هذا المجال، وسيتم التعامل مع تلك المعلومات والبلاغات بسرية تامة وتمريرها إلى الجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها".

من ناحيته، قال لـ "الاقتصادية" الدكتور خالد مرغلاني، المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة إن توجه الوزارة لدعوة شركائها من المواطنين والشركات والمؤسسات والمستفيدين من خدماتها لإبلاغها عن أي صورة أو شكل من أشكال الفساد يعد دوراً تكميلياً لدور هيئة مكافحة الفساد، وهناك تواصل مستمر مع الزملاء في الهيئة، حيث يتم التنسيق معهم فوراً حيال ما تكتشفه من قضايا، وهذا ما أكدته الوزارة في نص الإعلان المنشور في الصحف بأنها ستقوم بتمرير ما يصل إليها إلى الجهات المختصة لاتخاذ اللازم.

وأبان مرغلاني أن هذا الإعلان ليس الأول من نوعه، حيث سبق أن قامت الوزارة بنشره عدة مرات في أوقات سابقة، وهو ما يتضح في بداية نصه والهدف منه فتح قناة تواصل إضافية مع الجمهور، موضحاً "نحن والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد نقوم بأدوار تكميلية لبعضنا بعضاً في تنفيذ التوجيهات السامية بمتابعة هذه القضايا، ونعمل في تناغم تام، ونحن نعتبرهم في الوزارة شركاء لنا لتنفيذ توجيه خادم الحرمين الشريفين في هذا الشأن، حيث يحرص كل منسوبي وزارة الصحة بمختلف مناصبهم على رفع جودة الخدمات التي تقدمها الوزارة لمستفيديها".

وأكد مرغلاني أنه ليس هناك أي رغبة أو توجه لمنع الهيئة من القيام بأدوارها في معالجة قضايا الفساد لدى الوزارة، وحث مسؤولي وموظفي الدولة على انتهاز النزاهة في عملهم، وأنه ليس هناك أي علاقة أو رابط بين هذا الإعلان والنشاط، الذي تقوم به الهيئة في مراقبة أداء وزارة الصحة.

ورحب المتحدث الرسمي لوزارة الصحة بالملاحظات والتقارير التي ترد للوزارة من هيئة مكافحة الفساد حول مرافق وزارة الصحة، مبدياً اهتمام الوزارة وعلى رأسها وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه ومتابعته الشخصية لاستكمال هذه الملاحظات ودراستها والتحقق منها وتلمس أوجه القصور، التي قد تعتري خدمات الوزارة ومرافقها الصحية والتشديد

على محاسبة المقصرين واتخاذ الإجراءات النظامية بحق كل من يثبت تقصيره أو إهماله في أداء المهام النظامية والمسؤوليات المكلف بها.

مضيفاً أن وزير الصحة رحب وفي أكثر من مناسبة بفتح المزيد من الشراكة والتعاون مع هيئة مكافحة الفساد، وذلك تماشياً مع سياسة الوزارة في إرساء مبادئ الشفافية والنزاهة، وأكد أن الوزارة سبق أن أعلنت في جميع الصحف أنه انطلاقاً من توجيهات خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - بالحرص على الإصلاح ومكافحة الفساد بكل صوره وأشكاله وتماشياً مع مبدأ الوضوح، التي تنتهجها الوزارة فقد دعت جميع المتعاملين معها من شركات ومؤسسات أو أفراد لإبلاغها عن أي أوجه فساد أو غش أو الاحتيال في تنفيذ أي عمل من أعمال الوزارة أو مشروع من مشاريعها، وتم تخصيص مكافأة مجزية لمن يتعاون معها، كما تم تخصيص رقم هاتف وفاكس يتم من خلاله التواصل مع الإدارة المختصة بالوزارة لهذا الغرض.

وثنى الدكتور مرغلاني الجهود التي تقوم بها مكافحة الفساد ومساندتها للقطاعات الحكومية لأداء رسالتها وإنجاز المهام المناطة بها، وذلك إنفاذاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وتلبية لرغبات المواطنين، وتحقيق تطلعاتهم. واختتم مرغلاني موضحاً أن وزارة الصحة تبذل جهوداً حثيثة لاستثمار الدعم، الذي تحظى به من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين لتطوير الخدمات الصحية والارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية، وبما يسهم إيجاباً في توفير الرعاية الصحية للمواطنين الكرام، وتقديم خدمات صحية ذات جودة لتلبية احتياجات المواطنين الصحية. معلوم أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي أسست حديثاً، بدأت نشاطها الفعلي في قطاعي المقاولات والصحة، ومارست عمليات ضغط مباشر وعلني من خلال تصريحات مسؤوليها أو مواقع تواصلها المباشر مع الجمهور، على أنشطة وزارة الصحة وبعض الجهات الخدمية الأخرى، وهو ما فتح سجلاً بين الهيئة ومسؤولي تلك الجهات امتد لصفحات الصحف المحلية.

وكان آخر تلك المواجهات الساخنة خطاباً شديداً للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى وزارة الصحة تتهمها فيه بالتباطؤ في اعتماد مخطط المقاول المكلف في تنفيذ مشروع مستشفى بيش في محافظة بيش في منطقة جازان، وإهمالها متابعة الأعمال المستجدة في المشروع، ما أدى إلى موافقتها على تمديد العقد مدة إضافية مقدارها تسعة أشهر، وعشرة أيام بتاريخ 29 / 5 / 1429هـ، وعاتبته على عدم متابعة المقاول ومحاسبته على تراخيه في أداء الأعمال، وعدم التزامه بتاريخ التسليم النهائي.

وطالبت الهيئة وزارة الصحة بإجراء التحقيق في أسباب تعثر المشروع، وهو ما عطل استفادة المواطنين منه طيلة السنوات الخمس الماضية، وتحديد المسؤول عنها، ومجازاته، وفي أسباب قيام الشركة بتوريد أجهزة طبية وتركها خارج المبنى ومحاسبته.

كما أن خطوة وزارة الصحة تأتي بعد رصد هيئة مكافحة الفساد نحو 20 قضية تجاوز داخل مستشفيات وزارة الصحة، وبعد مطالبة الهيئة المستمرة بمحاسبة المقصرين وتبرير الخلل الواضح بمستشفيات الوزارة، حيث إن وضع مستشفيات الصحة لا يليق أبداً بمنشأة صحية، ولا يتفق مع التوجيهات السامية، التي تؤكد توفير الخدمات للمواطنين على أعلى مستوى، وقد قامت الهيئة بمخاطبة وزارة الصحة بهذا الشأن.

طالبت وزارة العمل بسرعة التدخل والترخيص لشركات أخرى لكسر

الاحتكار وتحقيق المنافسة

حماية المستهلك "لـ" الاقتصادية: أسعار شركات الاستقدام

الجديدة مبالغ فيها

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/09/04/article_689388.html

فهد الغيثي من الرياض

دعت جمعية حماية المستهلك ووزارة العمل بما لها من صلاحية الإشراف على شركات الاستقدام، إلى مراجعة الرسوم المعلنة من قبل الشركة السعودية للاستقدام، إذ رأت الجمعية أن رسوم التأمين المعلنة مبالغ فيها وغير مبررة وستدخل هذه الرسوم في استثمارات الشركة بشكل غير مباشر، كما أن الرواتب المقررة للعمالة المنزلية حسب ما طرح إعلامياً مرتفعة جداً مقارنة برواتب العمالة القادمين عن طريق مكاتب الاستقدام الحالية. أمام ذلك قال لـ «الاقتصادية» الدكتور ناصر آل تويم رئيس جمعية حماية المستهلك، إنه كان مأمولاً من وزارة العمل إيجاد حلول جذرية لأزمة العمالة المنزلية في المملكة، لا السماح بفرض المزيد من الرسوم التي سترهق المواطنين بغير وجه حق، مناشداً في الوقت ذاته وزارة العمل بالتنسيق مع الجهات المختصة بسرعة الترخيص لشركات الاستقدام الأخرى لكسر الاحتكار ومناسبة الأسعار وإيجاد منافسة حقيقية. وواجهت أولى شركات الاستقدام الجديدة، والتي بدأت أعمالها قبل شهرين، نقداً لاذعاً من مواطنين ومقيمين على حد سواء، وذلك اعتراضاً منهم على ما وصفوه - بالمبالغة في أجور العاملات والرسوم التأمينية - التي يلزم بدفعها المستفيد عند توقيع العقد.

ووصف عدد من السعوديين أجور عمالة الشركة الجديدة والتي تصل إلى 1480 ريال شهرياً وذلك بالنسبة للعمالة الإثيوبية بـ "غير العادلة"، داعين في الوقت ذاته القائمين على الشركة بضرورة مراجعة أسعارهم سواء من حيث المرتب أو الرسم التأميني، وهو ما أكدته بدوره في وقت سابق سعد البداح الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاستقدام لمراجعة الأسعار من حين لآخر. ورصدت «الاقتصادية» تعليقات عدد من القراء على موضوعها الذي حمل عنوان: "السعودية للاستقدام": إعادة رسوم التأمين للعميل بعد عامين، والتي جاء من أبرزها ما طرحه القارئ أبو إبراهيم الذي قال: "إذا كان الهدف هو ضمان حق شركات الاستقدام فيجب استبدال هذا المبلغ بضمان بنكي أو شيك مصرفي يحتفظ به، ومعلوم أن عقوبة الشيك دون رصيد السجن والغرامة المالية". وزاد: يجب ألا يصبح هذا المبلغ تمويلاً لهذه الشركات على حساب المواطن، إلا إذا وضع هذا المبلغ في حساب خاص يصرف عند إخلال المستقدم بالتزاماته، ولا يحق لشركة الاستقدام استخدامه كضمان أو التصرف فيه. وهنا عاد رئيس جمعية حماية المستهلك ليؤكد، أن الجمعية ستقوم بالتواصل مع مقام وزارة العمل لمناقشة رسوم وأجور العمالة، مؤكداً في الوقت ذاته أن الجمعية لن تتوانى في الوقوف في صف المستهلك والسعي في مصلحته. في حين استشهد القارئ زمزم بأجور العمالة في الدول المجاورة، ومن ذلك قطر، حيث ذكر أن رواتب العاملة الفلبينية لا تتجاوز 800 ريال، بينما تصل تكاليف الاستقدام إلى تسعة آلاف ريال قطري، بينما في الإمارات لا تتجاوز أجور الفلبينيات 700 ريال والتكاليف لا تتعدى ستة آلاف ريال. وأكد القارئ زمزم في تعليقه، أن رواتب الفلبينيات في الكويت لا تتجاوز 20 ديناراً، أي ما يعادل 650 ريالاً، فيما لا تتجاوز تكاليف الاستقدام خمسة آلاف ريال. من ناحيته، رأى قارئ آخر، أن أجر العاملة الإثيوبية المقدر بـ 1480 ريالاً مقسم بين الشركة والعاملة، إذ تنقاضي الخادمة من هذه الجنسية 700 ريال والبقية يذهب لشركة الاستقدام، مدلاً صحة قوله بأن أسرته استقدمت عن طريق أحد

المكاتب عاملة إثيوبية قبل شهرين بمرتب 700 ريال. من جهته، تساءل القارئ راشد أبوخالد عن كيفية الاستقدام من الشركة الجديدة، مشيداً في الوقت ذاته بالمزايا والخدمات التي ستقدمها لعملائها. ووجه القارئ أبوعماد نقداً لاذعاً للشركات الجديدة، بقوله: "إن أجور عمالها تفوق مرتبات الكثير من المتقاعدين، في حين رأى قارئ آخر أن وضع الاستقدام في السابق كان مناسباً، ولا سيما أن مرتبات العمالة ترواح بين 600 و 800 ريال، إضافة إلى أن رسوم الاستقدام كانت في حدود ثمانية آلاف ريال، لافتاً إلى أن تأخر وزارة العمل في إعادة العمالة من إندونيسيا والفلبين حتى الآن فاقم من مشكلة الاستقدام. في حين كتبت قارئة تعليقا ذكرت فيه أن مسألة الرسوم تقشت في مختلف قطاعات الأعمال في المملكة، متهمكة في الوقت ذاته حول هذا الموضوع بقولها: "الله يستر لا يحطون رسوم لمن تسلم علي لأن الرسم سيكون بـ 100 ريال". المواطن أبو سالم رأى أن الرسم التأميني والأجر مناسب، معللاً ذلك بقوله: "من الرائع أن أحصل على عاملة مضمونة سنتين مؤمن عليها طبياً براتب 1480 والتأمين يعاد لي، وخصوصاً أننا تعبنا من الهروب ورفض العمل" مستشهداً في ذلك بالقول، إنه خلال السنتين الماضيتين كلفه استقدام أربع عاملات ما يفوق الـ 58 ألف ريال وذلك بسبب الهروب ورفض العمل.



الشركات وقعت معهن تجديداً لعقودهن وتم رفضهن برسالة نصية.. جامعة نورة تستغني عن 100 معلمة سعودية.. والبدل أجنبيات

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/09/04/article765214.html>

الرياض - محمد السهلي، حياة الغامدي
اشتكت قرابة 100 معلمة من معلمات اللغة الإنجليزية السعوديات اللاتي يعملن بعقود لتدريس طالبات السنة التحضيرية في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن من حملة الماجستير والبيكالوريوس ومختلف الدورات والخبرات التعليمي لقرار الاستغناء عنهن وتسريحهن من الجامعة وإحلال الأجنبيات بديلاً لهن في وقت تحرص القيادة على السعودية وإحلال المرأة السعودية المؤهلة محل الأجنبيات.
وتحدث عدد منهن في اتصالات ل «الرياض» مناشدين ولاية الأمر بالنظر في وضعهن قائلات: نحن معلمات اللغة الإنجليزية للسنة التحضيرية من حملة الماجستير والبيكالوريوس والبالغ عددها قرابة 100 معلمة، والتحقت بالعمل بجامعة الأميرة نورة (السنة التحضيرية) كمعلمات للعام الدراسي 1432/1433هـ بعقد سنوي من الشركات الأهلية التي تزود جامعة الأميرة نورة بالمعلمات سنوياً، وقبل انتهاء السنة وقعنا بالموافقة على رغبتنا في التعاقد معهم للسنة القادمة وبناء عليه طلب منا المباشرة بالجامعة بتاريخ 10/7/1433هـ إلا أنه في نهاية شهر رمضان وتحديداً في 28/9/1433 وردنا رسالة نصية من الشركة تفيد بالاستغناء عنا كمعلمات في جامعة الأميرة نورة، وبعد التواصل مع أصحاب الشركة تم إبلاغنا أن عقدهم مع الجامعة أصبح بتوفير أجنبيات فقط وأن الشركة تعمل على توفير البديل لنا في جامعة أخرى غير جامعة الأميرة نورة، لأنها ترفض السعوديات.
بالإضافة أنهم (الشركة) يقومون بمحاولات لتوظيفنا بجامعة الملك سعود كإداريات حيث إنها هي الأخرى ترفض توظيفنا كمعيدات أو محاضرات مع العلم أن مؤهلاتنا تربوية وخبراتنا والدورات التي حصلنا عليها في مجال التدريس وليست في المجال الإداري.

ويضفن قائلات: نحن أصبحنا مسرحيات من جامعة الأميرة نورة ومرفوضات من جامعة الملك سعود، ولنتمس النظر في إعادتنا لعملائنا وأخذ موضوعنا بعين الاعتبار كونه قراراً ظالماً وكل منا لديها ظروف أسرية ومالية وبحاجة إلى الوظيفة، وهاهي الأجنبيات اليوم تفضل علينا في بلدنا ونحن بناتنا والأولى بحمل الأمانة فلا علم ولا مؤهل ينقصنا لحملها حيث إن

بعضهن يحملن دبلومات وبعضهن تخصصاتهن ليست ذات صلة باللغة الانجليزية، وأخريات رواتبهن تفوق ضعف رواتبنا.

ويتساءل هل تفضيل الأجنبية يساهم في إثراء الطالبات بالخبرات فكيف يكون ذلك إذا كان من درسنا سابقاً أجنبيات وها نحن نتخرج لنبحث عن وظائف والأفضلية تبقى للأجنبية وهل اللاتي سوف يتخرجن في الأعوام القادمة سوف تفضل عليهن الأجنبية أيضاً؟ إذا لم الاستمرار؟ أليس هناك ثقة بمخرجاتنا التعليمية؟

وناشدن على أحقيتهن بالوظيفة وكذلك التثبيت عليها نظراً لحاجة الجامعة لمعلمات اللغة الانجليزية سنوياً، خدمة لوطننا لأننا ندرك عظيم مسؤوليتنا تجاه بنات وطننا ونملك الحماس والمقدرة على العمل لتحقيق ذلك وترسيخ المفاهيم الوطنية والدينية لدى الطالبة.

الى ذلك أكدت تهاني عبدالعزيز احدى المتظلمات وسبق لها أن عملت مع جامعة نورة كمتعاقدة للسنة التحضيرية لمدة عام اكايمي - العام الماضي- أنه تم تسريح نهاية العام الدراسي الماضي نحو 200 أستاذة للغة الإنجليزية للسنة التحضيرية لعدم علم الشركة المشغلة بمدى ترسية المناقصة عليها خلال العام الحالي وطلبت منهن موافقة والرغبة في العمل في حالة تمت الترسية عليها.



النظام الجديد يمنح المتقاعد أربعة رواتب فقط

مكافأة نهاية خدمة المعلم.. 80 ألف ريال ومع السلامة!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/09/04/article765258.html>

الاحساء، تحقيق- صالح المحيسن

صُدِّم معلمون ومعلمات في المملكة مع بداية عامهم الدراسي الجديد بتطبيق وزارة التربية والتعليم قرار إلغاء مكافأة نهاية الخدمة، والاكتفاء فقط بمنح أربعة رواتب فقط لمن انتهت خدمته -أي ما يعادل 80 ألف ريال-، حيث كان النظام في السابق يمنح المعلم ألفي ريال عن كل عام، إذا كانت الخدمة أقل من (31) عاماً، ويمنح ثلاثة آلاف ريال عن كل عام إذا كانت الخدمة أكثر من (31) عاماً، أي ما يساوي (90) ألف ريال تقريباً؛ مما يعني أن القرار الجديد يخدم من خدم أقل من (31) عاماً.

من جانب آخر، يُحسم من راتب المعلم (9%) للتقاعد، ليصل المبلغ المحسوم منه خلال خدمة (30) عاماً نحو (350) ألف ريال تصرف على شكل رواتب؛ مما يعني أن الخصم لم يستفد منه المعلم؛ لأنه يتقاضى راتبه الذي هو جزء من حقه، والأفضل أن يُستثمر المبلغ خلال تلك المدة ليكون العائد أضعاف المبلغ المحسوم، وبعد ذلك الخصم يُكافأ في نهاية الخدمة ب (80) ألف ريال فقط!

وعبّر معلمون عن خيبة أملهم لمثل هذا القرار، الذي كرّس -حسب قولهم- أن الوزارة تتخذ قراراتها من دون الاكتراث بنفسية المعلم، التي حتماً تنعكس على العملية التعليمية والتربوية برمتها.

وأخطرت جميع إدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات بموافقة مجلس الخدمة المدنية على تعديل نهاية المادة (53) من لائحة الحقوق والمزايا المالية، الذي ينص على أن من انتهت خدماتهم لأي سبب من الأسباب الموضحة في المادة (10) من لائحة الوظائف التعليمية، يعاملون وفق من انتهت خدماتهم قبل تاريخ 1432/3/20هـ، وفق قرار مجلس الخدمة المدنية بتاريخ 1425/8/18هـ الذي ينص على جواز الجمع بين مكافأة نهاية الخدمة لمن هم على لائحة الوظائف التعليمية ومكافأة من بلغ سن التقاعد (60) عاماً، أما من انتهت خدماتهم اعتباراً من 1432/3/20هـ، وهو تاريخ سريان لائحة الحقوق والمزايا المالية، فهؤلاء يقتصر الصرف لهم على إحدى المكافأتين، ولا يجوز الجمع بينهما اعتباراً من

1432/3/20هـ، وهو ما يُشير إلى أن المعلم الذي يتقاعد بعد هذا القرار يمنح أربعة رواتب فقط -بما يساوي 80 ألفاً تقريباً- "الرياض" تطرح الموضوع، وترصد آراء المعلمين، فكان هذا التحقيق.

غياب التقدير

في البداية ذكر المعلم "محمد حبيب المجدد" -يتقاعد مطلع العام الهجري القادم 1434هـ بعد خدمة 33 عاماً- ان القرار شمله، وحرمه فعلاً من مكافأة نهاية الخدمة، وأخطرت إدارة التعليم أنه سيصرف له (52) ألف ريال فقط، بعد حسم مبلغ صندوق التنمية العقارية، مطالباً أن يحسم على المعلمين بشكل أفسط لا أن يبتر دفعة واحدة!، عاتباً على وزارة التربية والتعليم قائلًا: "أبهذا يُكرّم المعلم؟".

وأوضح المعلم "جاسم محمد العمران" أنه من السلبية أن تتعامل وزارة التربية والتعليم مع المعلم بهذه الطريقة المجحفة، التي تخلو من أي صورة من صور التقدير، في حين ان المعلم في الدول المتقدمة يحظى بشخصية لها صفتها الاعتبارية ولها التقدير والاحترام، مضيفاً أنه خدم (30) عاماً في سلك التعليم بشكل منضبط ومتميز، إلا أن ذلك لم يشفع له عندما عانى من "ديسك" في رقبته العام المنصرم، مؤكداً على أنه لم يُخفص نصابه رغم صدور قرار طبي بذلك؛ بحجة عدم توفر البديل، مشيراً إلى أنه يوجد الكثير ممن يتطابقون مع وضعه.

80 ألف ريال

وتمنى بعض المعلمين تحويلهم إلى نظام التأمينات الاجتماعية بدلاً من مصلحة التقاعد، مؤكدين على أن المعلم يحسم من راتبه (9%) للتقاعد، ليصل المبلغ المحسوم منه خلال خدمة (30) عاماً إلى نحو (350) ألف ريال، ثم يُكافأ في نهاية الخدمة ب (80) ألف ريال فقط!، متسائلين: "أين حقوق المعلم؟"، مشددين على أن مصلحة التقاعد تدخل في استثمارات ضخمة، فأين هذه الاستثمارات؟ ومن المستفيد منها؟.

وتساءل المعلم "نزار ياسين": هل يُعقل أن يمنح المعلم المتقاعد الآن مكافأة نهاية الخدمة كذلك التي كانت تمنح قبل (30) عاماً؟، هل القيمة المادية للريال في يومنا هذا كما كانت قبل (30) عاماً؟، ما قيمة ال (80) ألف ريال التي تُعطى للمعلم الآن؟، لماذا لا يُستبدل النظام بأخر أكثر مرونة يراعي المتغيرات المادية، مضيفاً أن (80) ألف ريال في الماضي كان يُمكن أن تشتري بها أرضين لأبنائك، أو تبني بها جزءاً من منزل، أما اليوم فلم تعد لها قيمة حقيقية، حيث الأسعار تضاعفت عشرات المرات، في حين بقي مبلغ التقاعد هو ذاته، بل وتم تخفيضه في القرار الجديد.

راحة المنسوبيين

ودعا بعض المعلمين إلى النظر في الوزارات الأخرى في المملكة التي تسعى إلى راحة منسوبيها، وتوفير سبل الحياة الرغيدة، في ظل ما تنعم به بلادنا من رزق وفير، وفي ظل ما يسعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- إلى راحة المواطن في كل الوزارات، مستشهدين بإحدى الجهات التي تعمل جاهدة على الفقر بمرتبات الكوادر لديها، حتى ينعكس ذلك على العمل والإنتاجية بشكل مباشر.

ولم تكن الصورة "سوداوية" لدى البعض من المعلمين والمعلمات، بل إنهم أثنوا على الاهتمام من وزاراتهم والتغير الكبير الذي طرأ على عملية البذل، وتوفير المباني المدرسية والمستلزمات، إلا أنهم تمنوا عليها المزيد لتوفر المناخ الملائم لأدائهم رسالتهم على الوجه الأكمل، داعين إلى النزول إلى الميدان والالتقاء بالمعلمين والمعلمات والاستماع لهم، لا الاكتفاء بتقارير مدراء التعليم أو المشرفين، مشددين على أن من أولى الأولويات بالنسبة للمعلم والمعلمات هو تحسين الوضع النفسي لهم.

تحرك سريع

وأبدى المعلم "أحمد محمد القطان" -يتقاعد مطلع محرم المقبل- امتعاضه الشديد من القرار، واصفاً إياه بإهمال القيمة التي يفترض أن تُمنح للمعلم، مضيفاً أنه كان ينتظر التكريم إلا أنه صُدِم بالمبلغ المرصود للتقاعد!

ماذا بعد؟.. سؤال حقيقي طرحه بعض المعلمين الذين التقيناهم، وتمنوا علينا أن نحمله إلى الجهات المعنية، وهل سيتغير شيء؟، هل سيعمل على إنصاف المعلم واسترداد حقوقه التي حسمت من مرتبه طوال خدمته؟، هل سيكون هناك تحرك سريع وعاجل؟، هل ستتحرك الجهات ذات الاختصاص لدراسة حقيقة تحسين العملية التربوية التي يجب أن تبدأ من المعلم والمعلمة وتوفير البيئة والمناخ المريح لهما؟.

مديرة القسم النسائي لـ الشرق: سيتم إدراج ترميم المنازل والتأمين الصحي ضمن خدمات الفرع ضمان المدينة: إدراج ترميم المنازل والتأمين الصحي ضمن الخدمات

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/04/470078>

المدينة المنورة – هبة خليفتي
انتقد عديد من مراجعات فرع الضمان الاجتماعي النسوي في المدينة المنورة قلة عدد الموظفين، الأمر الذي يجعل معاملاتهم تستغرق وقتاً طويلاً، مشيرين إلى أن التزام الكبير أمام فرع الضمان هو أحد إفرازات ذلك النقص، لكنهن في الوقت نفسه أكدن أنهن يحظين برعاية جيدة وحسن استقبال من الموظفين.
وأضافت خلود فهد أن المراجعات يحظين برعاية جيدة من منسوبات الضمان وإدارة الفرع، ولكن ذلك فوق طاقتهن، ما أدى لوجود عدد كبير من المراجعات يومياً في الوقت ذاته. من جهتها، أوضحت مديرة مكتب الضمان الاجتماعي النسوي في المدينة المنورة منى القحطاني، لـ«الشرق»، أن الفرع يقدم خدماته في مجالات عدة، منها المعاش الشهري ودعم فواتير الكهرباء والحقيبة والزي المدرسي، وكذلك الفرش والتأثيث، ودعم الأسر المنتجة لإقامة مشروع خاص بهم، فضلاً عن المساعدات النقدية السنوية، إضافة إلى برامج مقبلة ستنفذ قريباً كترميم المنازل والتأمين الصحي.
وبيّنت القحطاني أن عدد المراجعات يومياً يصل إلى 800 مراجعة، وأن الازدحام يكون في أوقات معينة كفترة تجديد البطاقات، وخاصة في حال تزامن ذلك مع تقديم مساعدات أو طلب خدمات أخرى. وأكدت أن الفرع يحرص على أن لا تتجاوز فترة تقديم الخدمة منذ وصول الدور للمراجعة ووقوفها أمام شبك الخدمة ثلاث دقائق لإنهاء الإجراءات. وأرجعت القحطاني بعض التأخير في إنجاز المعاملات إلى عدم استيفاء جميع الأوراق المطلوبة من المراجعات.

تعرض للاختطاف في شهوره الأولى وتربى لدى أسرة يمنية الطفل عبد الله" محروم من الدراسة منذ أربعة أعوام لقصور أوراقه الثبوتية.. ويناشد الأمير عبدالعزيز بن ماجد

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/04/470338>

المدينة المنورة - تركي الصاعدي
حُرّم الطفل عبدالله عادل - سعودي الجنسية- البالغ من العمر (11 عاما) من الدراسة منذ أربعة أعوام، لعدم اكتمال أوراقه الثبوتية، كما أنه تعرض للاختطاف وهو في شهوره الأولى، من قبل أسرة «أبو هيثم» يمني الجنسية، بعيدا عن حنان أمه الحقيقية التي اتهمت من قبل المحكمة بإهمال الطفل.
وبين «أبو هيثم» -مربي الطفل- أن عبد الله اعتاد عليهم، مبينا أنه يواجه صعوبة في تعليمه، واضطر إلى ترك المقاعد الدراسية منذ أربع سنوات لعدم اكتمال أوراقه الثبوتية نتيجة إهمال ذويّه. وأشار أن الطفل يبكي كثيرا ويرافق زملاءه إلى المدرسة كل صباح، فيعود إلى المنزل والدموع تملأ عينيه بحرقة. مبينا أن أوراق الطفل منظورة في المحكمة الشرعية بالمدينة المنورة، إلا أن تخلف أطراف القضية عن الحضور تسبب في تأخيرها، ولم يستطيعوا الحصول على أوراق تؤهله لإكمال الدراسة.
وأضاف أبو هيثم «عبد الله كابني، وأحزن لحاله، وكم طلبت من مديري المدارس الحكومية والخاصة السماح له بإكمال دراسته حتى تستوفى أوراقه، إلا أنهم رفضوا ذلك، ولم أعد أعلم ماذا أفعل لإسكات هذا الطفل الصغير الذي يبكي يوميا من أجل دخول المدرسة».
فيما أكد الطفل عبد الله أنه يحب الدراسة، ويحلم بدخول المدرسة، وقال «أرافق أصدقائي حين يذهبون إلى مدارسهم، وأبقى في انتظارهم حتى خروجهم، فأنا لا أستطيع دخول المدرسة، مناشدا والده الحنون أمير منطقة المدينة المنورة الأمير عبدالعزيز بن ماجد، مساعدته على تحقيق حلمه بدخول المدرسة.
وتقول أمل -والدة الطفل عبد الله- أن ابنها لا يعيش معها، وقد اختطف من قبل صديقتها اليمنية «عواطف»، ولم تكتشف ذلك إلا بعد مرور سبعة أعوام، حيث تعرف عليه خاله من خلال ملامحه.
يذكر أن قضية الطفل عبدالله قد تناولتها الصحف المحلية منذ عامين، بعد افتراء خاطفة الطفل «عواطف» أنه ابنها، فيما أثبتت الفحوص الطبية نسب الطفل إلى والدته أمل، وأبوه عادل، ما أدى إلى سجن «عواطف» لمدة ستة أشهر بتهمة تقديم بلاغات كاذبة، وسجن أمه «أمل» لمدة عام ووالده لعامين بتهمة إهماله، حيث اتضح أنها على معرفة بمكان الطفل من جهته، ذكر مصدر مطلع بالمحكمة العامة في المدينة المنورة لـ «الشرق» أن قضية الطفل عبدالله ما تزال منظورة لدى القاضي، مؤكدا أنه سيتم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة في حال إغلاق ملف القضية، ومن ضمنها إصدار كافة الأوراق الثبوتية التي تعيد عبدالله لحياته الطبيعية. وأكد أن المحكمة غير مسؤولة عن دراسة عبدالله، فذلك ليس من اختصاصها.

منطقة مكة الأعلى بـ 2165 حالة فيما سجّلت 22 في الباحة

5519 قضية فسخ نكاح في المملكة خلال عام

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/04/470196>

حائل - بندر العمار

سجّلت محاكم المملكة ومنذ بداية العام الهجري وإلى يوم قبل أمس الأحد 5519 قضية فسخ نكاح (طلب المرأة فسخ عقد الزواج) في مختلف مناطق المملكة وقد أعلنت وزارة العدل تلك الإحصائية عبر معرفها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، وسجّلت منطقة مكة المكرمة العدد الأعلى بواقع 2165 قضية فيما سجّلت منطقة الباحة العدد الأقل بواقع 22 حالة.

هذا وسجّلت منطقة الرياض 1425 حالة وسجّل في تبوك 195 حالة وسجّلت المنطقة الشرقية 695 حالة فيما سجّل في المدينة 376 حالة وسجّل في عسير 91 حالة وفي حائل 86 حالة وفي الجوف 63 حالة وفي منطقة نجران سجّل 57 حالة وفي منطقة الحدود الشمالية 54 حالة.

يذكر أن معرف وزارة العدل على تويتر تميّز عن بقية المعرفات التابعة للوزارات بنشره لإحصائيات مهمة بشكل شفاف وموثق وتواصل محدث بشكل دائم، بعيداً عن لغة الأرقام المُعقدة.



إيقاف نظام التعاقد على بند الأجر اليومي

منح المدارس صلاحية الترشيح على وظائف البنود

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120904/Con20120904529787.htm>

متعب العواد (حائل)

منحت إدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات صلاحيات الترشيح على الوظائف الإدارية تحت بنود المستخدمين والأجور وحراس المدارس، لمديري ومديرات المدارس سواء داخل المدينة أو خارجها، بعد التحقق من كون الوظيفة شاغرة بالمدرسة ويتم تخصيصها بخطاب رسمي يوضح مهامها وواجباتها وشروط شغلها.

وأوضح لـ «عكاظ» مصدر مطلع أن العمل بموجب الصلاحيات سيكون متاحاً بداية من هذا العام، مبيناً أن الوظائف التي ستكون شاغرة بالمدارس أو أقسام إدارات التربية والتعليم على المراتب 32، 33 أو على إحدى الفئات الخاصة في بند الأجور، يتم الترشيح لها من قبل لجنة مشكلة برئاسة مدير أو مديرة المدرسة وعضوية كل من وكيل أو وكيله المدرسة، مدير الشؤون الإدارية والمالية في المدرسة أو الجهة، وترفع أوراق المرشح مع محضر الترشيح لمدير عام الشؤون الإدارية والمالية في كل إدارة تربية وتعليم بالمناطق والمحافظات.

وكشف المصدر عن إيقاف نظام التعاقد على بند الأجر اليومي سواء كانت الوظائف إدارية أو تعليمية من قبل وزارة التربية والتعليم أو الإدارات العامة للتربية والتعليم في المناطق والمحافظات، مشيراً إلى أن وزارة الخدمة المدنية تتولى عملية الترشيح على الوظائف الإدارية والتعليمية بجميع جهات المملكة.

في المقابل منحت إدارات التربية والتعليم، مكاتب التربية والتعليم في المحافظات والمدن والضواحي، مهمة رفع احتياج المدارس التابعة لها من الإداريين والحراس والمراسلين والإشعار عن الزيادة والنقص عن النصاب الفعلي.

وتشهد مدارس التعليم العام في المملكة لأول مرة في تاريخها حركة سريعة لدعم المدارس بكافة مراحلها، بداية من روضات الأطفال ونهاية بالمرحلة الثانوية، دعماً بالكوادر والقدرات الإدارية على مسميات متعددة تشهدها مدارس البنين والبنات من مساعدين ومساعدات إداريات وإداريين ومدخل بيانات، وبالتالي تفريغ مديريين ومديرات ومعلمين ومعلمات للعمل التربوي والتعليمي بصورة دقيقة، مما ينعكس على التحصيل العام للطلاب والطالبات.

وكانت وزارة التربية والتعليم أنهت كافة الإجراءات المتعلقة بتثبيت 80313 موظفاً وموظفة من المشمولين بالأمر الملكي القاضي بتثبيت كافة المتعاقد معهم من معلمين ومعلمات بدلاء والمتعاقد معهم في برنامج محو الأمية رجالاً ونساءً في الفترتين الصباحية والمسائية، إضافة إلى المشمولين بالعقود في الفئات المختلفة الإدارية.

وبلغ عدد المثبتين على الوظائف التعليمية 34583، منهم 2597 معلماً و 31986 معلمة، فيما بلغ عدد المثبتين على وظائف إدارية 28225، منهم 12154 إدارياً و 16071 إدارية، بلغ عدد المثبتين على وظائف المستخدمين 17378، منهم 6854 مستخدماً و 10524 مستخدمة، وبلغ عدد المثبتين على وظائف صحية 127 موظفاً.



تشاجر مع السجناء وادعى المرض للتنصل من حضور الجلسة

3 قضاة يواجهون الجيزاوي وشريكه باتهامات التهريب غدا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120904/Con20120904529793.htm>

محمد طالب الأحمدى (جدة)

يواجه المحامي المصري أحمد الجيزاوي وشريكه السعودي والمصري الآخر إسلام محمود بكر صباح غد الاتهامات الموجهة إليهم بالتهريب والمشاركة عن طريق المساعدة والتحريض والاتفاق في محاولة إدخال 21 ألفاً و 380 قرصاً من عقار (زاناكس) إلى المملكة عبر مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة بتاريخ 1433/05/25 هـ، حيث تعقد الجلسة الثانية لمحاكمتهم من قبل لجنة قضائية شكلها رئيس المحكمة العامة في جدة من ثلاثة قضاة هم الشيخ بسام الجنيدي والشيخ صالح الزايدي والشيخ ناصر السلمي.

وعلمت «عكاظ» أن الجيزاوي ادعى صباح أمس أنه يعاني من آلام في بطنه، محاولاً بذلك إيجاد عذر يمنعه من حضور جلسة الغد إلا أن إدارة السجن نقلته من عنبر (12) إلى المركز الصحي التابع لإدارة الخدمات الطبية بوزارة الداخلية، حيث تقرر طبيباً أنه لا يعاني من شيء وأن حالته لا تعيق حضوره الجلسة.

في هذه الأثناء حاول الجيزاوي الاحتكاك مع سجناء آخرين داخل العنبر، تطور إلى حدوث مشاجرة دعت إلى تدخل الأمن وفض الاشتباك والتحقيق في الحالة، تبلفت بها وزارة الخارجية المصرية في القاهرة عبر تقرير أعده المستشار القانوني بالقنصلية المصرية العامة في جدة ياسر علوان بعد زيارته الجيزاوي في السجن، وتضمن التقرير إفادة الجيزاوي بأنه (يقع في عنبر متميز داخل السجن، ولم يتعرض لما يضايقه هناك).

وكتب الجيزاوي رسالة بخط يده إلى السفير المصري في المملكة علي العشري، يصف فيها حالته بعبارة (أؤكد لكم حسن الصحة وتماثل العافية، ونسأل الله أن نخرج من هذا الكرب على خير)، متضمنة 4 محاور، تتلخص في تقديم شكره إلى السفارة والقنصلية على ما تقوم به في متابعة القضية، وعلى من وقف وساهم في دعم موقفه سواء من المملكة أو مصر خاصة رئيسها محمد مرسي، وتفويض المستشار القانوني بالقنصلية بمباشرة كل ما يتعلق بالقضية (نظراً للثقة به).

خالفت قرار تحديدها بـ 5600 ريال

مدارس أهلية تتلاعب برواتب المعلمين بعقود داخلية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120904/Con20120904529803.htm>

محمد الجاسر (بريدة)

خالفت مدارس أهلية ببريدة قرارا لزيادة الاستقرار الوظيفي للمعلمين بوضع حد أدنى للراتب يبدأ من 5600 ريال، وواصلت التلاعب بالقرار عبر توقيع عقود داخلية بخلاف العقود الموحدة. ورفض ملاك المدارس دفع الحصة المتفق عليها مع إدارة التعليم الأهلي على الرغم من رفع أسعار الرسوم الدراسية على الطلاب.

«عكاظ» تلقت عددا من شكاوى المعلمين والمعلمات أبدوا فيها استياءهم من عدم احترام مدارسهم للقرارات الصادرة واستمرار العمل بالطريقة القديمة بأجر متدن لا يتجاوز 1500 ريال تحسم منها التأمينات الاجتماعية، إضافة لتحميلهم مسؤولية تأمين ما يحتاجه المنهج من أقلام، كتب وأوراق بتكلفة 300 ريال شهريا، فيما بينت لـ «عكاظ» معلمات، طلبة عدم ذكر أسمائهن، أن حديثا يتداول بأن المدارس ستجبر المعلمين والمعلمات على العمل يوم الخميس وساعات إضافية في الأيام العادية.

من جهته أكد عبدالعزيز الفراج مدير التعليم الأهلي للبنين في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالقصيم، أنهم يتابعون تطبيق القرار بعد أن تم توقيع اتفاقية بين ملاك المدارس الأهلية وصندوق الموارد البشرية لمدة خمسة أعوام يتم منح المعلم والمعلمة أجرا يقدر بـ 5600 ريال، مقسمة بين الطرفين بحيث تقدم المدارس الأهلية 3100 ريال والصندوق 2500 ريال، وتكون مدة العقد عاما دراسيا واحدا يتم تجديده سنويا، مضيفا أن جميع المدارس الأهلية للبنين سجلت أسماء المعلمين لديها في صندوق الموارد البشرية بمتابعة إدارة التعليم الأهلي للبنين، وسنقوم بجولة في المدارس لمتابعة العقود وتطبيق القرار السامي.

وشددت مديرة التعليم الأهلي للبنات بالإدارة العامة للتربية والتعليم بالقصيم زكية اليوسف، على أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي ضد مخالفات النظام، وأنهم يرحبون بأية شكوى من معلمة إذا وقع الظلم عليها من إدارة المدرسة الخاصة بعدم تطبيق القرار أو التحايل ضده بالحسم من مرتبتها من دون وجه حق، مشيرة إلى أنه سيتم تشكيل لجنة ومعاينة المدرسة إذا ثبت عدم تنفيذ القرار، ونحن في إدارة التعليم الأهلي نهيب بجميع المعلمات إذا تعرضن لأي تلاعب في الراتب التقدم لدينا بالشكوى وسنكون بالمرصاد لهم، حيث أن القرار السامي واضح وملاكات المدارس وقعوا العقد الموحد ويعرفون ما لهم وما عليهم ونتمنى منهم الالتزام دون تلاعب.

وعن أحقية المدارس في إضافة يوم الخميس كعمل للمعلمات، أكدت اليوسف عدم صحة ذلك واعتبرته مخالفا، ولا يحق لهم العمل سوى أيام الدراسة الخمسة من السبت إلى الأربعاء، والخميس والجمعة إجازة براتب.

معلومات النائية“ عين على الوظيفة وأخرى على الصغار“

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120904/Con20120904529860.htm>

زين عنبر (جدة)

حدث صباحي يعاود التكرار كلما سطعت شمس يوم جديد، تبدأ رحلة تحزيم الحقائب وترديد دعاء السفر لتكون الانطلاقة نحو صروح العلم.. ذلك حال معلمات القرى النائية اللاتي أجبرهن تحقيق الحلم على هجر أسرهن والانخراط في السلك التعليمي على أمل لم الشات ولو بعد حين.

«عكاظ» استعرضت هموم معلمات النائية، وبدأت المعلمة بسمه أم لأربعة أطفال تقص تفاصيل الحكاية «عينت بعد انتظار عشر سنوات للوظيفة، معاناتي تبدأ منذ ساعات الفجر الأولى، حيث يقلنا السائق منذ الساعة الثالثة صباحا لنصل المدرسة الساعة السادسة».

وأضافت، أن المعاناة تتمثل في مخاوف الطريق خاصة في موسم الأمطار، إضافة أن غالبية السائقين من كبار السن الذين يعانون من ضعف في البصر أو مرض السكر، لذا نكون جميعا متيقظين في الطريق خوفا من عدم تركيز السائق، إلى جانب معاناة العودة من الدوام قبل المغرب، الأمر الذي يرهقني جسديا وحقيقة من يدفع الثمن أبنائي الصغار فلا وقت حتى لمتابعة واجباتهم بشكل مركز ولست راضية عن مستواهم الدراسي، لذا أرى ضرورة الإسراع في التجاوب مع طلبات النقل وفقا لمنطقة كل معلمة.

وتعترف المعلمة أم عبدالعزيز تسكين أبنائها مع أسرة أبيهم في منطقة مكة المكرمة بعد صدور قرار التعيين في عفيف وذلك لرعايتهم خاصة أن لديها طفلة تعاني من ظروف صحية تتطلب المراجعة الأسبوعية للمستشفى، «أتمنى مراعاة ظروف ابنتي الصحية عند تقديمي بطلب النقل التي لا أستطيع نقلها وأخواتها للسكن في عفيف نظرا لعدم توفر مساكن مريحة، وأبدت أم عبدالعزيز مخاوفها من تأثير مستوى أبنائها التحصيلي نتيجة عدم تمكنها من متابعتهم إلا عبر الهاتف».

طلبات النقل

من جهتها تروي المعلمة هناء قصة معاناتها في التعيين وعدم التجاوب مع طلبات النقل إلا بعد خمس سنوات، وتضيف «انتهت حياتي الاجتماعية بالطلاق من زوجي لرفضه اصطحاب أبنائي لزيارتي كل أسبوع فأنتهى به الحال للزواج من أخرى».

أما المعلمة فاطمة العاملة في مركز ربوع العين في الليث فتقول تفتقد المنطقة للخدمات الأساسية ونسبة الطالبات بها قليلة ونظرا لسكن زوجي وأبنائي في الطائف لا أستطيع حتما الدوام بشكل يومي فقامت وعدد من المعلمات باستئجار سكن وتأمين المواد الغذائية بشكل أسبوعي نظرا لصعوبة توفر المواصلات، وعلى المستوى الأسري يتأثر أبنائي بغيابي في موسم الاختبارات خاصة أن درجاتهم باتت متدنية في مادتي الإنجليزي والرياضيات فحتى عندما أقوم بزيارتهم نهاية الأسبوع لا أستطيع المذاكرة لهم جميعا ومعرفة متطلباتهم فحتما أن المعلمات المعينات في المناطق النائية يدفعن وأسرهن ثمن الوظيفة.

معاناة السائقين

فيما تروي المعاناة اليومية في تعيينها في الليث المعلمة رابعة، إذ تقول تتمثل المعاناة في السائقين فهم إما كبار في السن أو صغار متهورون في قيادة السيارة، إضافة إلى مخاطر الطريق التي تحتم على المعلمات استئجار سكن في المنطقة لتفادي مشاكل حوادث وأعطال السيارات، وترى ضرورة قيام وزارة التربية بتأمين مواصلات بسائقين مدربين حتى على أعمال صيانة السيارة وبالفعل تتأثر أسرة المعلمة بالوضع القائم فكثير من المعلمات تسرين من الوظيفة لأن الزوج خيرا بين العمل أو الأسرة.

الأداء العام

بدورها وقفت مديرة المتوسطة الثالثة في رابع هاجر النفيسة على المعاناة اليومية لمعلمات القرى النائية، إذ أوضحت أن معاناة المعلمات تبدأ من وسيلة النقل وما قد يتعرضن له من تعطل السيارة في الطريق، الأمر الذي يؤثر على سير الحصص الدراسية نتيجة حضور المعلمات للمدرسة في وقت متأخر من الصباح وأيضا تنسحب المشكلة إلى بعد انتهاء

اليوم الدراسي في التأخر للوصول إلى أسرتها وهنا حتما تتأثر حياتها الاجتماعية نتيجة الإرهاق النفسي والبدني من المعاناة التي تبدأ منذ الساعة الثالثة فجرا وقت خروج المعلمات من بيوتهن في طريقهن للعمل، وتضيف النفيضة أن معاناة المعلمات مع السائقين لاتقف عند هذا الحد بل تمتد إلى ترك السائقين العمل مع المعلمات في منتصف الشهر مما ينتج عنه غياب عن الدوام المدرسي والتأخر عن الحصص الدراسية في ظل لجوء المعلمات لاستئجار غرف انتظار للسائقين في القرية بنحو 500 ريال شهريا ومع ذلك يتم تسرب السائقين من العمل.

وحول المعاناة الاجتماعية للمعلمات تقول هاجر النفسية إن أسرة المعلمة تتأثر سلبا بكافة العوامل المحيطة، فبعضهن يتراجع مستوى أبنائهن الدراسي خاصة أوقات الاختبارات، فضلا عن تأثر أسرة المعلمة التي يكون لها أبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة، لذا تقترح مديرة المتوسطة الثالثة في رابع أن يتم تعيين خريجات القرى في المراحل الدراسية المختلفة وهن أقرب إلى معرفة البيئة الاجتماعية للطالبات وبهذا تحل إشكالية التعيين وطلبات النقل التي تمتد إلى سبع سنوات.

مقترح الضم

من جانبها تقترح رئيسة لجنة ملاك المدارس الأهلية في غرفة جدة التربوية فريدة فارسي بأن يتم انضمام طالبات القرى النائية للمراكز الدراسية القريبة من كل قرية مع توفير وحدات سكنية ملائمة للمعلمات والطالبات وأسرهم وذلك من أجل الحد من الضغوط الاجتماعية للمعلمات التي تنعكس على الحياة الأسرية للمعلمات بما يتخللها من تدمير الزوج، فضلا عن تراجع المستوى الدراسي لتحصيل الأبناء في ظل عدم متابعة المعلمة لواجباتها نحو أبنائها نتيجة ما تتعرض لها من إجهاد وإرهاق يحول دون تحقيق التوازن المطلوب بين الطرفين.

توفير النقل

فيما ترى المشرفة الأولى للغة الإنجليزية بمكتب التربية في وسط جدة نجاة بالخبور أهمية توفير وزارة التربية والتعليم لوسائل نقل عالية الجودة والصيانة بسائقين مؤهلين ومدرسين لمواجهة مخاطر بعض الطرق للمناطق النائية مع ضرورة إيجاد وحدات سكنية ملائمة تتوفر فيها كافة الخدمات تؤهل المعلمة نفسيا للعطاء الوظيفي حتى تضمن عدم تراجع إنتاجية المعلمات التي تنعكس بالتالي على البيئة الأسرية وعلى علاقتها بأبنائها الذين يتأثرون حتما بالظروف الوظيفية للأم، الأمر الذي ينسحب حتى على المستوى التحصيلي لدراسة الأبناء.

إثبات الإقامة

بدوره سلط الضوء على جملة من الحلول للحد من معاناة معلمات المناطق النائية رئيس اللجنة التعليمية في مجلس الشورى الدكتور أحمد سعد آل مفرح، إذ يرى ضرورة مصادقية إثبات الإقامة بأن تكون الأولوية في التعيين لخريجات القرية، بحيث لا يتم تركهن على قوائم الانتظار، إلى جانب أهمية تأمين المواصلات والنقل الآمن الذي يشمل السائقين والمساعدين كما هو الحال في الدول المتقدمة وأن تتولى وزارة التربية والتعليم هذا الجانب وعدم تركه للقطاع الخاص مع تطبيق معايير الأمن والسلامة والنواحي الصحية والنفسية والأسرية في اختيار السائقين وأن تسعى الوزارة لوقف «النقل العشوائي الحالي للمعلمات».

كما يقترح أيضا رئيس اللجنة التعليمية في مجلس الشورى أهمية إيجاد وزارة التربية والتعليم وحدات سكنية ملحقة بالمجمعات التعليمية في حال إقامة المعلمات، إلى جانب تخفيض نصاب المعلمات من الحصص الدراسية، وبالتالي تخفض أيام حضورها للمدرسة فيما شدد الدكتور آل مفرح على أهمية تفعيل التعلم والتعليم عن بعد بحيث يكون هناك استثمار في التقنية عبر الدائرة التلفزيونية الذي لا يتطلب حضور المعلمة للمدرسة وبهذا تضمن الاستقرار الوظيفي للمعلمات مع مراعاة الجوانب الاجتماعية لنسوة يضحين من أجل خدمة الوطن.

أثر صحي

من جهتها قرأت الواقع الاجتماعي لمعلمات القرى النائية مستشارة العلاقات الزوجية والأسرية الدكتورة أريج داغستاني، إذ تقول إن أولى التبعات تتمثل في الجمع بين تبعات الوظيفة والواجبات الأسرية التي لاتنتهي، الأمر الذي يؤثر على الصحة البدنية للمرأة، إضافة إلى تأثير المحيط العائلي لأسرتها من ناحية عدم توفر وقت كاف لتأصيل مبدأ الحوار وتبادل الأفكار وترك الأبناء وعدم مراقبتهم في متابعة القنوات الفضائية ومن ينتج عن ذلك من تسطيح لعقول الأبناء نتيجة عم مناقشتهم فيما تبثه بعض الفضائيات، وتضيف مستشارة العلاقات الزوجية والأسرية أن عمل المرأة يحتم عليها أداء الدور الاجتماعي المطلوب منها والذي يتجسد في إيجاد التواصل بين أفراد الأسرة وتجميعهم في أماكن مقاربة كوجبة الطعام أو مشاهدة برنامج مشترك أو تفقد ملامح الأطفال ورؤية المتغيرات عليهم لمساندتهم وهذا يأخذ 20 % من إجمالي دور المرأة، ناهيك عن دورها الأخلاقي عبر تثبيت قيم الأطفال والزوج من خلال تفاعلهم داخل البيت معتمدة على مرجعيتها

الدينية والتربوية لتقوية طوق النجاة لعائلتها من المتغيرات الخارجية، إضافة إلى دورها الثقافي في تعليم الأبناء والوقوف على أبعاد مستقبلهم والدور الاقتصادي في الاهتمام بميزانية الأسرة في كيفية إدارة الأولويات في المصروفات والدور الصحي ويتمثل في متابعة أفراد الأسرة صحياً، فجميع هذه الأدوار تقوم بها بنظام النسبة والتناسب ولكن الخطورة تكمن في حال عدم القيام بالأدوار أو الخلل في أدائها مما ينتج عنه عدم توازن وضعف لسياج الأسرة ويتضح هذا الأمر جلياً مع المعلومات الذين يعملون في القرى حيث يسرق منهم عملهم الوقت وبالتالي يفقدون أدوارهم.



مستشفى الليث ينفي تلقي استفسارات من الشرطة عن الطفل المباع

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/399022>

معيض الثقفي - مكة المكرمة

لا تزال الجهات الأمنية بالليث تواصل تحقيقاتها في قضية بيع الطفل البنجلاديشي منذ 3 سنوات، فيما أكد مصدر في مستشفى الليث العام مجدداً عدم وصول أي استفسار أو طلب معلومات من شرطة المحافظة لها عن القضية. ولا يزال أفراد الأسرتين المتورطتين في القضية رهن التوقيف على ذمة القضية وعند اكتمال التحقيقات سيتم تحديد مصيرهما. «المدينة» قامت بجولة أمس على الموقع الذي يعمل فيه رب الأسرة المتهم في القضية وهو عبارة عن بقالة صغيرة في شارع الملك فيصل متخصصة في بيع المواد الغذائية للجاليات وقد بدت مغلقة. وقال العامل محمد مصطفى والذي التقيناه يتصفح «المدينة» ويتابع ما تم نشره عن قضية جاره «عبدالكريم» أو «كريم» كما يسميه العمالة في تلك المنطقة: «إن جاره يعمل منذ أكثر من عشرين عاماً في تلك البقالة الصغيرة ولم يلاحظ عليه أي سلوك مريب». ووافقه العامل أبو بكر الذي قال: «إن المتهم كان تعامله مع زبائنه بشكل جيد ولم يثر الشكوك حوله وأنه كان يعمل وحيداً دون مساعدة من أحد». وفي حين استحسّن العديد من الأهالي الضربة الأمنية، إلا أنهم ناشدوا المسؤولين محاصرة العمالة الوافدة التي تنتفث سمها الزعاف في مفاصل المجتمع. وبين المواطن محمد إبراهيم أن مثل هذا العمل لا يمكن أن يصدر من شخص سوي إذ كيف يستطيع شخص أن يستغني عن فلذة كبده بهذه السهولة مقابل حفنة من الريالات قد لا تكفيه لمدة أسبوع.

أولياء أمور يشكون من الدمج ويحذرون من خطورته على المدارس المتهاكة

التعليم: الدمج حل مؤقت والصيانة مستمرة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012 م

<http://www.al-madina.com/node/399027>

حسين الرابعي - جدة تصوير - محمد الحربي
أبدى عدد من أولياء الأمور مخاوفهم من ظاهرة الدمج التي تعانيها مدارس جدة وتحديداً مدارس أحياء الجنوب، وقالوا إن أغلب المدارس «قديمة ومتهاكة» وتستقبل المدرسة دوامين وطلاباً على دفعتين مما يزيد العبء عليها، وأضافوا أن التعليم عمد إلى إلحاق مدرسة بأخرى بمبناها أثناء صيانة وترميم أو إنشاء مبنى جديد للمدرسة الملحقة حيث يتم دمجها لفترة معينة واصفين الحل بـ«غير المثالي»
«المدينة» تجولت بعدد من مدارس جنوب جدة ولاحظت سوء أوضاع الكثير منها وحاجتها الماسة للصيانة الفورية كونها غير صالحة لوجود الطلاب.
مبنى متهاك

يحيى محمد يدرس قال: قريبي بمدرسة الإمام الشافعي المتوسطة والتي لا تملك مبنى مستقلاً وتستقبل طلابها بمدرسة بدر بوقت متأخر عن دوام المدارس الاعتيادي، وهذا المبنى يحتاج هو نفسه لعمل جميع أنواع الترميم وتحديثه بكامل مرافقه فهو غير صالح تماماً للدراسة الأمر الذي يدركه أي شخص يتجول داخل المدرسة، فالفصول الدراسية ضيقة ومتسخة وغير مرتبة إضافة إلى كونها تعاني من التكيف السيئ ويتساءل يحيى إلى متى يستمر هذا الوضع.
وقال أحد معلمي مدرسة الإمام الشافعي إنهم غير راضين عن الوضع حقيقة ولكن لا حيلة لهم أمام ما وضعتهم به إدارة التربية والتعليم، فيما رفض مدير المدرسة الحديث عن المبنى وسوئه، مشيراً إلى أن من يحق له الكلام بذلك حقيقة هو إدارة مدرسة بدر فهم أصحاب المبنى بالأساس ودوامهم صباحاً.
المشكلة نفسها

الحال لا يقل بمدرسة المعتصم بالله الثانوية التي تقع بالمنطقة نفسها تقريباً، فسوء المبنى انعكس تماماً على نفسيات وأوضاع الطلاب الذين تشتتوا بين المتواجدين خارج فصولهم بفناء المدرسة وبين المغادرين من البوابة!! وأثناء دخولنا وتجولنا بالداخل وجدنا فصولاً مكسرة وأجهزة تهوية بدائية وفناءً متسخاً تماماً ومرافق لا تكاد تستطيع خدمة أحد.
حل مؤقت

المحدث الإعلامي لإدارة تعليم جدة عبدالمجيد الغامدي قال: إن دمج مدرستين لا يتم عادة إلا لسببين رئيسيين إما صيانة مبنى إحدى المدارس لضرورة تستدعي ذلك مما يضطر إلى نقل الطلاب بصفة مؤقتة لأقرب مدرسة أخرى وتنظيم الدوام الرسمي بينهما، أما السبب الثاني فهو حاجة طلاب أحد الأحياء لمدرسة أخرى ولذلك يتم استحداث مدارس في حين تواجهنا مشكلة عدم وجود مبانٍ أو أراضٍ بالحي لإقامة مدارس عليها لذا يتم دمج المدرسة الحديثة إلى حين إعداد أو استئجار مبنى لها بالحي، وعن صيانة المباني ذكر بأن جميع مباني التعليم تستحق الصيانة إلا أنها تتم وفقاً للأولويات والحاجة الأكبر.

د. العربي: الناجون من فاجعة العدوان بالمدينة تحت

الملاحظة الطبية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/399151>

احمد النهاري - المدينة :

ترقد الطفلة الناجية من الحريق الذي لقي فيه 7 اطفال مصرعهم في المدينة المنورة السبت الماضي في العناية المركزة في مستشفى الولادة بالمدينة المنورة.

وقال الدكتور رضا العربي استشاري العناية المركزة الطبيب المعالج لحالة الطفلة سمر ذات 9 أعوام تعتبر حالتها حرجة بسبب إصابة الطفلة باستنشاق الدخان والسموم والتي أثرت على جميع الأعضاء وخاصة المخ بسبب نقص الأكسجين .. ويجري تقييم حالة المريضة سمر خلال (5) أيام و كان جزء من العلاج أن توضع الطفلة المصابة على جهاز التنفس الاصطناعي وبعض الأجهزة المساعدة التي تحتاجها بهدف دعم الأكسجين والعلامات الحيوية لها .

وأضاف: تعتبر الحالة حرجة جداً وتحت الملاحظة الشديدة ، ومن خلال الأشعة المقطعية المبدئية في اليوم الأول للتنويم سيتم إجراء أشعة مقطعية أخرى بعد خمسة أيام للتأكد من عدم تأثر المخ ليتم بناء الخطة العلاجية للحالة ، وبعد التأكد من ذلك يبدأ الطبيب بالتخفيف في استخدام التنفس الصناعي تدريجياً وإجراء عملية إفاقة للمريضة وإجراء الاختبارات والفحص بمشاركة استشاري المخ والأعصاب ليتم تقييم الحالة تماماً ، موضحاً أنه في الوقت الراهن تعتبر الحالة حرجة وتحتاج إلى وقت حتى يتم التقييم النهائي للحالة بعد خمسة أيام من التنويم بوحدة العناية المركزة تحت أجهزة التنفس الصناعي .

واستبعد العربي حاجة نقل المريضة إلى مركز طبي متقدم مؤكداً بأن جميع الإمكانيات متوفرة داخل المستشفى وفي حالة حاجة المريضة إلى تحويل يتم عمل تقرير طبي مباشرة والتنسيق مع المراكز المتخصصة لقبول الحالة . وأشار بأن العلاج لهذه الحالة معروف لدينا وقد تكرر علاج هذه الحالات في المستشفى سابقاً ، وأكد بأن الخطة العلاجية للحالة ستكون واضحة بعد مضي خمسة أيام من وقت دخول الحالة إلى المستشفى . من جهة ثانية ترقد الجدة الستينية الناجية من الحادث في مستشفى احد تحت الملاحظة فيما قال الاطباء إن وضعها الصحي مستقر .

إيقاف راتب متقاعد من التأمينات يهدد أسرته بالضيق

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/57758.html>

عادل التركي - الدمام

لقد باءت كل محاولات نجيب سليمان الشايب 42 عاماً بالفشل، وذلك عندما حاول بحسب كلامه مع مؤسسة التأمينات الاجتماعية من أجل إعادة راتبه التقاعدي، وذلك بعد أن تم إيقافه بحجة أنه قادرٌ على العمل، بسببه أنه يعاني من انزلاق غضروفي في فقرات العمود الفقري بين الفقرتين الثانية والثالثة بالإضافة إلى أنه يعاني من نقص في شرايين بالقلب، وقد جاءت التوصيات بأنه بحاجة إلى علاج طبيعى ومتابعة بالعيادة بالإضافة إلى أنه غير قادر على العمل بشكل دائم، وقد صدر تقرير في أواخر شهر رجب الماضي من مجمع الدمام الطبي يفيد صحة ما ذكر، وفي سياق حديث، قال الشايب المتزوج والذي لديه ثمانية أولاد منهم اثنان مصابان بأمراض وراثية بأنه توقف عن العمل منذ ما يقارب ثماني سنوات، فقد كان قبل ذلك يعمل في شركة ارامكو على وظيفة فني صيانة، وقد أمضى فيها قرابة 21 عاماً، مُعللاً السبب في إيقافه، أنه تم تحويل راتبه التقاعدي إلى التأمينات الاجتماعية. وأضاف الشايب في حديثه بأنه تفاجأ في شهر رمضان المنصرم بإيقاف الراتب الذي يتقاضاه من التأمينات الاجتماعية والبالغ 6600 مع وجود حكم صريح وواضح من قبل الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بالشرقية بأحقاقه لهذا الراتب، وقد ذكر الشايب أنه بعد انفصال الهيئة عن التأمينات الاجتماعية قامت بإلغاء اشتراكه، مما جعل التأمينات الاجتماعية تتلاعب بحقوق المواطنين بعد رفع السلطة والرقابة والتحكيم من قبل مكتب القضايا العمالية، وبالتالي فإن التأمينات ألغت جميع القضايا الصادرة من الهيئة والذي يُعدّ تنصلاً من المسؤولية بحسب قول الشايب، وخاصة في قضايا العجز المهني. وبين الشايب بأن راجع إدارة التأمينات الاجتماعية لمعرفة الأسباب والحيثيات في إيقاف راتبه، حيث اتضح بحسب قوله: بأن الحالة المسجلة لديهم لا تفيد بأن لديّ عجز إذ يقول: «رغم أنهم قاموا بتحويل لي مجمع الدمام الطبي والتي أثبتت التقارير الطبية بأن لديّ عجزاً وغير قادر على العمل بصفة قطعية، ومن حقي أن يتم صرف راتب التقاعد، إلا أن التأمينات لم تكتف بالتقارير التي حصلت عليها فقامت بتحويل لي اللجنة الطبية الابتدائية التابعة للتأمينات. وأضاف الشايب: بأن الذين يتم تحويلهم للجنة الطبية التابعة للتأمينات بغرض الكشف الطبي، فهي تخدم التأمينات، وهذا ما حصل لي حيث إن الطبيب المختص الذي قام بالكشف عليّ اكتفى بالنظر ولم يَقم بدوره المطلوب سواء من خلال الفحص السريري أو غيره. وأضاف الشايب: إن حالته الآن تزداد سوءاً يوماً بعد يوم وخاصة بعد إيقاف راتبه الذي هو من حقه، حيث يقول: «لدي أسرةٌ تُريد أن يتم تأمين متطلباتها فمن أين أصرف عليهم؟ وكيف أقوم بواجباتهم وخاصة أن لديّ اثنين منهم معاقين ومسئولياتهم بهذه الحياة تزداد، مفيداً لولا العجز المهني لما تركت شركة ارامكو بحيث واصلت عملي، ولكن هذا القضاء ولا اعتراض عليه، حيث كان راتبي فيها مضاعفاً عما أتقاضاه من التأمينات بالإضافة إلى المميزات. وطالب الشايب ومن خلال جريدة «اليوم» مناشدة المسؤولين ومحافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنظر إلى وضعي ومحاسبة المتسبب في إيقاف راتبي، وأطالب هيئة مكافحة الفساد بمتابعة وضعي الذي أنا أعاني منه واسترداد حقوقي من خلال التقارير المثبتة لديهم.

سبعيني بالأحساء“ يتخلى أبناؤه عنه ليتخذ الأماكن المهجورة مأوى له

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/57759.html>

عبدالله الحسين - الإحساء ، تصوير عبدالعزيز الخميس

عندما تقترب من المركبة التي أصبحت مأوى وملاذا للرجل السبعيني يوسف ، تجد تجاعيد الزمن واضحة على مُحياه تحكي مُعاناته ودموعه التي خطت على وجنتيه، حيث لم يكن يخطر في باله أن يوما من الأيام سوف يصبح بهذه الحالة المريرة التي لا تناسب عمره ولا وضعه الصحي والاجتماعي، حتى أبناؤه الذين تسببوا في تشردّه تخلّوا عنه وتركوه في هذا المكان المهجور وحيداً بين الحيوانات الضالة لتكون مكافأته بعد هذا العمر أن يعيش مشرداً.

يوسف الرمضان أصبح يفترش الأرض ويلتحف السماء بجانب أحد المركبات المرمية على الطريق و التي تقف بالقرب من أحد مواقف السيارات القريبة من الطريق المؤدي إلى مدينة الرياض للقادمين من الإحساء، عندما اقتربنا منه وجدناه سليم العقل ويتحدث بطلاقة، ولكن في حالة صعبة، حيث كانت ثيابه التي تستره رثة، كذلك كان يلتحف بقطعة من القماش يضعها على رأسه» شماغ» ويتوسّد بجسده النحيف على قطعة من الكرتون لينام عليها، وكانت بجانبه عصاته التي يتكى عليها عندما يريد المشي، عندما بدأنا بالحديث معه لم يتمالك نفسه من البكاء حيث انهارت دموعه، وكان الألم يعصره، بالإضافة إلى أنه كان يُتميم ببعض الكلمات أثناءها و التي لم نفهم منها سوى كلمة»ما بيوني» وبعد محاورته بشكل تدريجي لمعرفة ماذا يقصد بهذه الكلمة ، أفاد بأنه يقصد أبناءه الخمسة من زوجته التي تسببت في طرده من بيته وتحريض أبناؤه عليه لأسباب هو يجهلها، حيث يقول:» لا أعلم ما السبب في جعل أبنائي يقيمون على هذا التصرف عندما قاموا بطردي من بيتي وتشريدي بهذه الصورة التي لا ترضي أحدا فكيف وأنا والدهم الذي عانيت وكافحت من أجل تربيتهم؟! ولكن كان هذا هو رد الجميل الذي نلته منهم.

ويضيف:» عندما لم أجد من يؤويني في بيته سواء من أقربائي أو معارفي لجأت الى هذا المكان كي أحتمي فيه ويكون مأوى لي، حيث يقول:» لقد أمضيت قرابة الشهر وأنا على هذه الحالة وفي هذا المكان الموحش فحين يسدل الليل أستاره تجدني أتردد على المكان، وفي النهار احتمي من حرارة الشمس داخل احد المساجد القريبة .

وأضاف:» بأنه لا يملك ما يسد به جوعه لذا يضطر بأن يأكل ما يجده مرمي من بقايا طعام داخل براميل النفايات، كذلك يلجأ بعض الأحيان خاصة عندما يضطر الى تناول الأعشاب البرية التي تنبت بالقرب من المكان لكي يعتاش منها حيث يقول:» حين لا أجد من يتصدّق عليّ من المارة أو عابري السبيل بشيء من المال أو الأكل لسدّ جوعي، أقوم بالبحث عن أي شيء من أجل أن أسدّ به رمقي.

وبين:» بأنه رغم تشردّه و عقوق أبناؤه له ،إلا أنه لا يُريد سوى السّتر من الله كونه هو الوحيد العارف بحاله والمدير لأموره، وعن السبب في عدم رفع دعوة قضائية ضد من تسبب في تشردّه ،قال الرمضان: بأنه لا يريد الدخول إلى مراكز الشرطة أو المحكمة كونه لم يدخلها طوال عمره، كذلك لا يريد أن يؤذي أبناءه رغم ما فعلوا به، لهذا فهو ينتظر من ينتشله من هذه الحالة المريرة، وقد ختم حديثه معنا حين أخبرنا بأن زوجته التي تسببت في طرده مع أبناؤه نست العشرة التي بينهم والسنوات التي قضياها معاً فهو متزوج بها منذ ما يقارب 12 عاماً ،وذلك عندما أراد أن يستر عليها حين تم طلاقها من زوجها الثالث، حيث سبق لها و أن خاضت تجربة الزواج مرتين وكل التجارب التي مرّت بها أدت إلى الفشل، ليستمر الحال مع هذا الرجل ويكون هو الضحية هذه المرة حين استغلت أبناءه لتحريضهم عليه.

المهنة عامل نظافة .. والمهمة غسيل أسرة المستشفى

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/57779.html>

عامر الصبر - حفر الباطن

في تصرف غريب يتناقض مع أبجديات العمل الصحي خرج عامل نظافة بثلاثة أسرة طبية من قسم الطوارئ بمستشفى الملك خالد بحفر الباطن متجهاً بها الى مواقف سيارات خاصة بالمستشفى ليقوم بغسلها بطريقة بدائية ضارباً بكافة الأنظمة والتعليمات الصحية عرض الحائط،

وقام العامل بوضع الأسرة بين السيارات وفتح عليها الماء عبر خرطوش مياه متواجد بساحات المستشفى وتحديداً بالجهة الشمالية المجاورة لقسم الطوارئ ليباشر عملية الغسيل دون أدنى اعتبار في منظر غير حضاري وأمام المراجعين، وتمت العملية ظهراً تحت مظلة مواقف السيارات، حيث أجرى العامل خلالها تنظيف الأسرة واحداً تلو الآخر بطريقة الخاصة وتركها حتى تجف ثم عاد بها الى موقعها في قسم الطوارئ تاركاً وراءه عدة علامات استفهام نتيجة المخالفة الصريحة ، وأفاد عامل النظافة بأنه يقوم بالتنظيف بهذه الطريقة تنفيذاً لتعليمات أحد المسؤولين، وأشار الى قسم الطوارئ ليؤكد أنه مأمور بها من قبل جهة ادارية مسؤولة بالقسم.

وقد دار عدد من التساؤلات في رؤوس المتواجدين من المراجعين الذين أبدوا استياءهم من هذا التصرف، متسائلين عن سبب غسل الأسرة بهذه الطريقة ومن وراءها ؟ ثم كيف تتم أمام الجميع؟ مؤكداً أنه اذا لم يحرص المسؤولون على العمل بالطريقة الصحيحة فمن المفترض أن يتم هذا العمل بعيداً عن الناس من باب احترام المشاعر ، وأكد عدد منهم أن هذه الأسرة قد تحمل ميكروبات خطيرة وغسلها في الساحة في موقع يعبره كثيرون من رواد المستشفى يجعلهم تحت طائلة الخطر باعتبار أن الماء وما يحمله من عوالق وميكروبات من الأسرة يبقى في الطريق الذي يسلكه الناس.

من جهته أكد مدير الشؤون الصحية بحفر الباطن مطلق الخمعلي أن هذا التصرف مرفوض ومخالف للتعليمات التي تحرص عليها وزارة الصحة وتشدد عليها صحة حفر الباطن باستمرار، مؤكداً أن تنظيف الأسرة يتم وفق آلية محددة وموقع مخصص تتوافر فيه كافة الامكانيات واشتراطات النظافة والتعقيم وهذا العمل خارج عن هذا الاطار ويجب اتخاذ اللازم حياله وفق الأنظمة.

ووعد الخمعلي بمتابعة القضية ومحاسبة المقصرين، مؤكداً أن هناك عدداً كبيراً من عمال النظافة الذين يعملون في أقسام المستشفى وربما يكون هذا العامل قام بتصرفه الخاطئ اجتهداً منه، في حين أن من أوعز اليه بغسل الأسرة أراد منه غسله وفق الطريقة المعتمدة في غسل أسرة المستشفى، وأضاف أنه سيتابع الموضوع مع المسؤولين بالمستشفى لكشف ملابس ما حدث واتخاذ اللازم مع إيقاع أشد العقوبات ضد المتسببين في هذا العمل المخالف والمرفوض.



المستفيدين متذمرين.. ومخاوف من تخفيض الإعانة صيانة موقع "حافر" تربك الباحثين عن العمل

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://sabq.org/8gnfde>

عبدالله البرقاوي-سبق-الرياض:
تسببت صيانة نظام الموقع الإلكتروني لبرنامج الباحثين عن عمل "حافر"، في إرباك عملية تحديث البيانات للمستفيدين من الإعانة، الذين أبدوا تذمرهم من استمرار العطل منذ ساعات × ما قد يؤثر على من حلت مواعيد تحديث بياناتهم ويتسبب في تخفيض إعاناتهم.
وقال مستفيدين لـ"سبق": "حاولنا اليوم الثلاثاء تحديث البيانات وفي كل مرة نفاجأ برسالة (حاول في وقت لاحق) ما تسبب في إثارة مخاوفنا من شبح تخفيض الإعانة خاصة بأن البرنامج لا يرحم".
وطالب المستفيدين من المسؤولين على البرنامج، سرعة تدارك الخلل وإعادة الموقع لطبيعته في أسرع وقت ممكن.
من جهته قال مصدر في البرنامج لـ"سبق" إن ما حدث من توقف للنظام لفترة قصيرة كان نتيجة للصيانة الدورية مشيراً إلى أن الموقع سيعود للعمل خلال دقائق إن شاء الله.



ماتت قبل شهرين بعد أخذها إبرتين بمستشفى أضم مواطن يطالب بإعلان نتائج التحقيق في وفاة زوجته

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://sabq.org/Sfnfde>

عوض الفهمي - سبق - الليث:
طالب المواطن مطر بن خاتم المالكي المسؤولين بالهيئة الطبية الشرعية سرعة إعلان نتائج التحقيقات التي أجرتها بشأن وفاة زوجته بمستشفى أضم العام منذ شهرين.
وقال المالكي إنه تقدم بشكوى للشؤون الصحية بجدة بعد وقوع الحادثة مباشرة، وتم تشكيل لجنة للتحقيق مع المسؤولين بمستشفى أضم العام والمتسببين في الحادثة.
وأضاف بأنه بعد انتهاء التحقيق تمت إحالة المعاملة برمتها للهيئة الطبية الشرعية، إلا أنها لم تظهر نتيجتها بعد، رغم مضي أكثر من شهرين على وفاة زوجته.
وأعرب المالكي عن انزعاجه من تأخر إعلان النتائج حتى الآن وتوفيت زوجة المالكي بعد أن راجعت المستشفى وهي تعاني ترسبات في المسالك البولية.
وتم إدخالها غرفة الطوارئ، وأعطيت إبرتين، إحداهما عن طريق ممرضة، والأخرى عن طريق ممرضة ثانية.
وبعدها مباشرة بدأت زوجة المواطن تعاني ألماً شديداً، وأطلقت صرخات قوية، دخلت بعدها في غيبوبة؛ فأجريت لها محاولات عدة لإنعاش القلب بعد دخولها في غيبوبة، لكنها لم تجد نفعاً؛ ليتم نقلها على وجه السرعة للعناية الفائقة، التي بقيت فيها لمدة أسبوع قبل أن تُنَوِّفَ دماغياً.

التربية "تعيد صياغة درس الابتعاث"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/432239>

الرياض - وليد الأحمد

بعد عام من الجدل الذي أثاره منهج الحديث للصف الأول الثانوي باحتوائه درساً يتحدث عن خطر الابتعاث على قيم كثير من المبتعثين وعقائدهم، عملت وزارة التربية والتعليم على استبعاده من منهج الحديث للعام الدراسي الحالي، بعدما اعتبرته «مبالغة من المؤلف» في الهجوم على مشروع الابتعاث، الذي استفاد منه أكثر من 150 ألف مبتعث ومرافق على مدى السنوات السبع الماضية.

ومع أن الوزارة لم تغيّر عنوان الدرس، وهو «الابتعاث: أحكامه وآدابه»، إلا أنها أعادت صياغة محتوياته بدرجة كبيرة، واستبعدت منه عنواناً هو «خطر الابتعاث»، وأضافت نشاطاً يناقش فيه الطلاب أهمية الزواج للمبتعث قبل السفر درءاً للفتنة. وآخر يلفت إلى رحلات طلب العلم التي درج عليها علماء السلف من الصدر الأول للإسلام، لكنه استدرك بتأكيد هذه الرحلات العلمية كانت إيجابية ومثمرة، لأنها داخل البلاد الإسلامية التي كانت قبلة العلم ومقصد طلابه، وأنه لم يكن لها من الآثار السلبية ما صاحب كثيراً من البعثات في العصر الحاضر.

وخفف الدرس حدة اللغة تجاه الابتعاث، واعتبر تحصيل العلوم التطبيقية والطب وإجادته على الطريقة الغربية فرض كفاية على المسلمين، إذا لم يقوموا به أتموا، لما يترتب عليه من الوفاء بمصالح المسلمين والارتقاء بأسباب حياتهم ومعيشتهم خصوصاً مع «تخلف العالم الإسلامي فيها»، أما في تفصيل عن أحكام الابتعاث وآدابه، فأجاز الدرس الابتعاث بشرط أن تدعو الحاجة إلى درس بعض العلوم النافعة التي يكون في تعلمها مصلحة للمسلمين، ولا يوجد لها نظير في البلاد الإسلامية، وعندها يجب على المبتعث التحلي بجملة من الأخلاق والآداب، أهمها: «أن يأمن المبتعث على دينه، وأن يكون على مستوى كبير من النضج العقلي ليميز الضار والنافع، وأن يحاط بالجو النظيف، وأن يأخذ من العلوم والمعارف المختلفة، وهو معتر بدينه وثقافته الإسلامية».

وكان تقرير نشرته «الحياة» مطلع العام الدراسي الماضي في 14 أيلول (سبتمبر) 2011، بعنوان: «مواضيع جريئة في منهج الحديث تُهاجم الابتعاث وتحدث عن خطره»، أثار جدلاً واسعاً في السعودية التي يدرس من أبنائها وبناتها أكثر من 120 ألفاً في دول عربية وآسيوية عدة مع مرافقيهم الذين يزيدون على 100 ألف مرافق، مستفيدين من برنامج الملك عبدالله للابتعاث الخارجي الذي انطلق في العام 2005، ويستمر حتى العام 2015، الأمر الذي دفع بوزارة التربية والتعليم إلى أن تقدم اعتذارها رسمياً، باعتبار ما جاء في منهج الحديث «مبالغة من المؤلف» ستتم معالجتها. يُذكر أن درس الابتعاث في منهج العام الماضي لفت إلى خطورة الابتعاث، لجهة افتتاح الطالب الناشئ بقيم مجتمع متقدم ومنظم، ويُحيي الدين وقيوده جانباً عن نظام الحياة، مشيراً إلى أن وجود المرء مدة طويلة في مجتمع منحرف في عقائده وقيمه وسلوكه يجعله يتأثر بأعراف ذلك المجتمع وقيمه وعاداته، وأن نسبة الذين يسلمون من هذا التأثير قليلة.

جدة: براءة أمين سابق " برر وجود ملايين الريالات في حمات منزله بأنها مدخرات!"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/432243>

جدة - أحمد الهلالي
برأت المحكمة الإدارية في جدة أمس (الثلاثاء)، مساعد أمين جدة السابق من ارتكاب جريمة الرشوة والتهم التي وجهت إليه على خلفية «كارثة جدة»، وتشمل الحصول على رشوة قدرها مليون ريال، وسيارة «مرسيدس».
ونصّ حكم المحكمة أمس على تبرئة رجل أعمال آخر متهم بدفع مليون ريال رشوة إلى مساعد الأمين لقاء تزويده بالرسم الهندسي (الكروكي) للأرض محل الاتهام التي تقع في منطقة «ذهبان». وبدأت الجلسة أمس بمواجهة مساعد الأمين بتهمة لوحات المركبات التي قدمها أحد رجال الأعمال المعروفين، وشدد على أن لوحات المركبات التي قدمها أحد رجال الأعمال جرى تسليمها إلى «أمين جدة»، ولا يعرف مصيرها، مشيراً إلى أنه أدى عمله وفقاً للنظام ولم يخالفه إطلاقاً.
واعترف بأنه بالفعل وجد لوحات السيارة داخل كيس معلق على باب منزله لدى عودته، وأنه سلمها لأمين محافظة جدة في تلك الفترة، وأنه لا يعلم ما تم في شأنها بعد ذلك. وبمواجهته حيال اتهامه بالحصول على مليون ريال رشوة من المتهم الأول، وسيارة «مرسيدس» من رجل أعمال آخر بهدف تسليمهما «كروكي» الأرض محل الاتهام، أجاب بأن الكروكي صدر قبل تعيينه بعامين، وأنه ينكر ما نسب إليه زاعماً بأنه لم يقم بطلب وأخذ مبلغ الرشوة من المتهم الأول وأنه لا يعرفه بتاتاً، وأن اعترافاته المصادق عليها شرعاً أخذت منه بالقوة.
وكانت المحاكم الشرعية في جدة شهدت مثل عدد من المتهمين في الكارثة التي وقعت نهاية العام 2009 أمام القضاء خلال الأشهر الماضية، واستمع القضاء إلى ردود المتهمين التي تفاوتت بين النفي وطلب بعضهم رفض الدعوى وإنكار عدد منهم بعض التهم، وأن ما قام به كان نتيجة لأوامر رؤسائه، فيما أرفقت جهات التحقيق عدداً من القرائن التي تدين المتهمين.

التربية: لا يجوز الجمع بين مكافأتي نهاية الخدمة والفئات الوظيفية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/432005>

الرياض - «الحياة»
أكدت وزارة التربية والتعليم أنه لا يجوز الجمع بين مكافأتي نهاية الخدمة ومكافأة الفئات الوظيفية المشمولة بلوائح خاصة تعتبر جزءاً مكملًا لنظام الخدمة المدنية، ومنها الوظائف التعليمية. وقال المتحدث الرسمي في وزارة التربية والتعليم محمد الدخيني في بيان أمس، إن هذا الإجراء يأتي بناءً على قرار مجلس الخدمة المدنية الذي قضى بتعديل المادة الـ 53 من لائحة الحقوق والمزايا المالية، التي تنص على أنه لا يجوز في جميع الأحوال الجمع بين المكافأتين لمن انتهت

خدماتهم، للأسباب الموضحة في المادة العاشرة من لائحة الوظائف التعليمية، على أن يصرف الأعلى منهما إذا توفرت شروط صرفها. وأكد الدخيني أن ذلك الإجراء ينطبق على موظفي الدولة كافة، وليس في حق شاغلي الوظائف التعليمية فقط، مبيناً أن موظفي وزارة التربية من المعلمين والمعلمات هم جزء من موظفي الدولة، وتتنطبق عليهم لوائح وأنظمة مجلس الخدمة المدنية الصادرة بالأمر الملكي، مشيراً إلى أن شاغلي الوظائف التعليمية في ما سبق كانت تُصرف لهم مكافأة نهاية الخدمة مضافاً لها مكافأة نهاية الخدمة لشاغلي الوظائف التعليمية، وأوضح أنه تم إلغاء هذا الإجراء بقرار مجلس الخدمة المدنية المشار إليه، الذي صدر في شهر ربيع الأول من عام 1432هـ.



دراسة: زيادة أيام الإجازة تضاعف إقبال السعوديين على القطاع الخاص

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/432213>

أكدت دراسة حديثة حول تحديد أوقات العمل في القطاع الخاص، أن زيادة عدد أيام الإجازة الأسبوعية سيضاعف إقبال السعوديين على العمل في القطاع الخاص. وتوصلت الدراسة التي أعدها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ووزارة العمل، أن إجازة اليومين تساعد الموظفين على الوفاء بالالتزامات الاجتماعية، وأن زيادة الإجازة الأسبوعية تزيد من عطاء العاملين في الأنشطة المختلفة.

وبلغ عدد المشاركين في الدراسة 3662 مواطناً، رأى 20 في المئة منهم أن من الأنسب أن يكون يوم السبت أحد أيام الإجازة الأسبوعية، في حين أيد 29 في المئة من السعوديين المبحوثين عدم تغيير أيام العمل الأسبوعية الحالية من السبت إلى الخميس، بينما طالب 59 في المئة من عينة البحث بأن تكون الإجازة الأسبوعية يومين متتاليين أحدهما الجمعة وطالب 36 في المئة من عينة المبحوثين بضرورة تقليص عدد ساعات العمل الحالية إلى 40 ساعة في حال إقرار إجازة اليومين في الأسبوع، إذ رأى 48 في المئة من السعوديين بأن طول ساعات العمل سبب رئيسي في عزوف الشباب عن العمل في القطاع الخاص، وأن زيادة الإجازة الأسبوعية سيكون لها انعكاس سلبي على العمل في القطاع الخاص، بينما أشارت الدراسة إلى أن تحديد ساعات العمل بـ35 ساعة في الأسبوع خيار مناسب لـ78 في المئة.

وشدد 38 في المئة من المبحوثين على ضرورة توحيد ساعات العمل المكتبية في القطاع العام والخاص، إذ رأى 39 في المئة من المبحوثين أنهم لا يستطيعون إنهاء معاملاتهم في الدوائر الحكومية إلا في أيام إجازاتهم.

وفي ما يتعلق بخيارات مواعيد العمل، ذكر المشاركون في الدراسة أن موعد العمل من 7:30 صباحاً حتى 3:30 بعد الظهر مناسب، ومن 8:00 صباحاً حتى 3:30 بعد الظهر ممكنة، في حين اعتبروا أن العمل من 8 صباحاً حتى 5 بعد العصر غير مناسب إطلاقاً.

مدير مستشفى الليث لـ «الحياة»: لست مسؤولاً عن قضية بيع الطفل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/432169>

الليث - سلطان بن بندر
أكد مدير مستشفى الليث علي الصعب أن قضية بيع الطفل البنغلاديشي وتبديل الأمهات التي تمت في مستشفى الليث قبل ثلاثة أعوام، حدثت قبل تسلمه مهامه، موضحاً أن المستشفى لم يستلم حتى الآن خطاباً من الشرطة حول القضية. وقال الصعب لـ «الحياة» إن المستشفى في انتظار الخطاب حتى يتم العمل بناء عليه، معتبراً أن ما تم تداوله في وسائل الإعلام، وبالأخص الصحف المحلية، لا يعلم إن كانت معلومات حقيقية من عدمها. ويأتي حديث مدير مستشفى الليث في أعقاب تناقل وسائل الإعلام خبراً يفيد ببيع طفل من عائلة بنغلاديشية لعائلة أخرى من نفس الجنسية، محرومة من الإنجاب قبل ثلاث سنوات، وبمبلغ ثلاثة آلاف ريال داخل مستشفى الليث. ويعود الطفل لأب بنغلاديشي وأم إندونيسية مقيمين بشكل نظامي في مدينة الليث في السعودية، إذ تلقت السلطات الأمنية بلاغاً يفيد بوجود طفل مختلف الملامح عند أسرة بنغلاديشية، وأن ملامحه تشير إلى أنه من إحدى دول شرق آسيا. وبعد إلقاء القبض على الأسرتين اعترفت الأسرة الأولى بشراء الطفل باتفاق مع والده، وجرى عملية تبديل الأمهات في المستشفى بعيداً عن أعين الكادر الطبي، والفرق الأمنية الموكلة إليها مراقبة المستشفى. يذكر أن وزارة الصحة أقرت أخيراً، نظام السوار الإلكتروني الذي يوضع في معصم الطفل حتى لا تكرر حوادث اختطاف الأطفال من المستشفى، والتي كان آخرها قضية اختطاف طفل من مستشفى في المدينة المنورة العام الماضي.

بأمر الملك.. قبول الطلاب السوريين في «المدارس»

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=112159&CategoryID=5

الرياض: عبدالعزيز الشمري -
أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز بقبول جميع الطلاب السوريين المقيمين على أراضي المملكة في مدارس التعليم العام. وعلمت "الوطن" أن وزارة التربية والتعليم شرعت منذ أول من أمس في تفعيل أمر الملك عبدالله، وشكلت لجنة خاصة للمتابعة وتقديم التسهيلات للطلاب الذين حرموا من التعليم نتيجة الأزمة المتفاقمة التي تعيشها بلادهم منذ نحو 17 شهراً. وطبقاً لمعلومات خاصة، فإن مدارس المناطق الشمالية للمملكة ستشهد استيعاب العدد الأكبر من الطلاب السوريين لقربها من دول الجوار السوري، فيما تستعد وزارة التربية إلى إقامة فصول مؤقتة في أبنية المدارس الحكومية لاستيعاب الأعداد المتوقعة من الطلاب السوريين، أو تشغيل المدارس على فترتين.

”نزاهة” ترفض زيادات ”الأهلية”

سعوديات يباشرن التمريض في 2300 مدرسة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=112121&CategoryID=5

الرياض: فاطمة باسماعيل

رفضت هيئة مكافحة الفساد ”نزاهة”، إدخال أي زيادة على الرسوم المدرسية في المدارس الأهلية قبل اعتماد قواعد وضوابط مراجعة الرسوم.

ودعت ”نزاهة” وزارة التربية في بيان أمس، إلى إبلاغ المدارس الأهلية بعدم إجراء أي زيادة في الرسوم المدرسية إلى حين اعتماد القواعد والعمل بموجبها، موضحة أن بيانها جاء بناء على ما تلقتة الهيئة من بلاغات مواطنين، وإعمالاً لمبدأ الشفافية.

إلى ذلك بدأت إدارة الصحة المدرسية هذا الأسبوع استقبال أعداد من الممرضات المرشحات للعمل كمدرسات صحيات في مدارس البنات. وأوضحت مساعدة الإدارة حصة الفارس لـ ”الوطن”، أن 2300 مدرسة للبنات بالرياض ستخضع كل 5 منها لمشرفة.

دخلت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ”نزاهة” على خط الانتقادات التي تنصب على ”ملف ارتفاع المدارس الأهلية”، إذ طلبت من وزارة التربية والتعليم عدم إجراء أي زيادة في الرسوم المدرسية إلى حين اعتماد قواعد وضوابط مراجعة الرسوم.

وقالت ”نزاهة” - في بيان تلقت ”الوطن” نسخة منه أمس - أنه اتضح لديها بعد الاتصالات المكثفة التي أجرتها، أن وزارة التربية والتعليم بادرت بالشروع في إعداد القواعد المنظمة للرسوم الدراسية في المدارس الأهلية، وتمت مناقشة هذه القواعد مع أولياء الأمور، وجمعية حماية المستهلك، وخلال اجتماع الوزارة مع ممثلي اللجنة الوطنية للتعليم الأهلي بمجلس الغرف السعودية، للوصول إلى صيغة مناسبة تحقق المصلحة العامة، وأنه سيتم اعتماد القواعد الجديدة والعمل بها بعد اعتمادها.

وطالبت ”نزاهة” من الوزارة أن يتم إبلاغ المدارس الأهلية بعدم إجراء أي زيادة في الرسوم المدرسية، إلى حين اعتماد تلك القواعد والعمل بموجبها، وأن هذا الإيضاح جاء بناء على ما تلقتة الهيئة من بلاغات واستفسارات من المواطنين، وإعمالاً لمبدأ الشفافية.

وكانت العديد من المشاكل برزت مع انطلاقة الموسم الدراسي الجديد، الذي يختتم أسبوعه الأول اليوم، وجاء من أبرزها لجوء عدد من المدارس الخاصة إلى رفع رسوم التسجيل فيها إلى أسعار تم وصفها بـ ”الباهظة”.
”الوطن” قامت بجولة زيارات عديدة لبعض المدارس الحكومية في الرياض، والتقت ببعض أولياء الأمور وبعض الطلاب للوقوف على آخر المستجدات التي طرأت على بداية العام الجديد.

المواطن عبد الله المخليل، علق على مستوى التعليم العام في المدارس الحكومية قائلاً ”إن جهود الدولة واضحة في خدمة التعليم ورفع مستوى الطلاب والطالبات، ولكن التعليم الحكومي يفتقد إلى دورات تدريبية وتأهيلية للمعلمين، خاصة من ناحية التعامل مع الطلاب، فقد يكون هناك عدم تجانس ما بين المعلم والطالب، إضافة إلى عدم تركيز المعلم على المنهج بشكل صحيح، مما يجعل مخرجات بعض الطلاب غير جيدة، مشيراً إلى أن ذلك دفعه إلى تحمل المصاريف الباهظة وتكاليف تدريس أبنائه في المدارس الأهلية، التي رفعت تكاليف دراسة الطالب فيها إلى الضعف.

ويقول المواطن سلطان فريج، أنه وجد صعوبة في نقل ابنته من مدرسة تبعد مسافة طويلة عن منزله القريب من المدرسة الجديدة، وتابع ”كانت ابنتي تدرس في إحدى المدارس الابتدائية بعيدة عن منزلي، وعندما استحدثت الوزارة مدرسة قريبة

منه رفضت مديرة المدرسة المدرسة قبولها بحجة عدم وجود مقاعد، ووجهتني إلى إدارة التربية والتعليم من أجل الموافقة، مما يعني وجود مقاعد".

ويضيف، أنه حسب تجارب بعض المواطنين فإن مديرات المدارس لا ترد على خطابات توجيه قبول الطالبات، داعياً الوزارة إلى إيجاد حلول عاجلة للمشكلة في ظل تزايد مديرات المدارس. وتحدث المواطن ثامر سعود المطيري، حول برنامج "نور" في التسجيل الإلكتروني الذي استحدثته الوزارة مؤخراً، والمشاكل التي واجهته في تسجيل ابنه في الصف الأول الابتدائي، وقال إنه قرر تسجيل ابنه في إحدى المدارس الحكومية، بعد اكتمال سنه النظامي وقام بزيارة للمدرسة ووجه بتسجيله في برنامج نور الإلكتروني، وفعل ذلك إلكترونياً وأكمل جميع المتطلبات والشروط، إلا أنه وجد ابنه خارج قائمة المقبولين في المدرسة، بحجة أنه لم يقم بزيارة للمدرسة لتأكيد قبوله، بل إنه فوجئ بانضمام المدرسة التي اختارها لمدرسة أخرى تضم عدداً كبيراً من الطلاب، مما دفعه إلى اللجوء إلى مدرسة أهلية لتسجيل ابنه في الحي بأسعار باهظة، داعياً الوزارة إلى استحداث برنامج جديد ودراسته قبل تطبيقه.



"العمل" تطلق مشروع "حماية الأجور" قبل نهاية العام فقيه لـ "الوطن": سنصدر "نطاقات 2" خلال أسبوعين

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=112194&CategoryID=2

الرياض: فارس النواف

كشف وزير العمل المهندس عادل فقيه أمس، عن إصدار النسخة الثانية لبرنامج "نطاقات 2" خلال أسبوعين، مشيراً إلى أن الوزارة ستقوم بإجراء تعديل على الإصدار الأول من النظام. وقال فقيه في رد على سؤال "الوطن"، على هامش فعاليات المنتدى الحوار الاجتماعي الأول الذي انطلقت فعالياته أمس ويستمر يومين، "نحن في طور الاستمرارية في تطوير البرنامج، والإصدارات ستتوالى، ولكن في أي إصدار جديد ستكون فيه تعديلات جوهرية جديدة نعطي فرصة كافية للسوق كي يتفاعل مع الإصدار". كما كشف فقيه في رد على سؤال لـ "الوطن"، حول مشروع حماية الأجور، أن الوزارة بصدد العمل في مرحلته الأولى، متوقعا إطلاقه قبل نهاية العام الحالي.

وبالعودة إلى برنامج نطاقات، قال فقيه إن البرنامج ولد الكثير من فرص العمل، والتي وفرت أكثر من 250 ألف فرصة عمل في القطاع الخاص، مشيراً إلى أن هذا الرقم يساوي أكثر من ما حققته الوزارة خلال 5 سنوات سبقت البرنامج. وعن المنتدى قال فقيه، إن الأصل في عقد هذا المنتدى، يتمثل في أن الأمر الملكي الكريم الذي جاء في ضوء تشكيل اللجنة العليا لبحث تحديات البطالة، وجه بمجموعة تفصيلية كبيرة من التوجيهات التي تتعلق بجهات مختلفة من الحكومة ومنها توجيهات تخص وزارة العمل، مثل تأنيث محلات المستلزمات النسائية، الذي تم تطبيقه الكثير منه، بينما تبقى بعض إجراءاته التي ما زالت في طور التطوير، مضيفاً: "ومن ضمن هذه التوجيهات أمر ينص بالقيام بالتشاور مع أصحاب القطاع الخاص في قضية تحديد ساعات العمل".

وأكد فقيه أنه في نهاية الأسبوع المقبل سيتم الرفع بنتائج الحوار، مبيناً أنه سيتم التأمل بنتائج الحوار قبل الرفع إلى المقام الكريم، قائلاً "إنه إذا صدر نظام أو توجيه سيكون من أنظمة البلاد ومن يرفض يعتبر مخالفاً لهذه الأنظمة والمخالف عليه عقوبات، الفرق أننا نحن نتكلم عن تعديلات هذه الأنظمة وتطويرها من خلال التشاور والتعاون للتعرف على الأسلوب الأمثل لتطوير مادة جديدة أو تعديل مادة قائمة".

وحول تصعيد بعض رجال الأعمال موضوع تحديد ساعات العمل والإجازات، أوضح فقيه أن الوزارة لا تصدر أحكاماً مسبقة ولا تصدر التعليمات في الوقت الذي أبدى بعض رجال الأعمال فيه مواقف نهائية قبل أن يبدأ الحوار، مشيراً إلى

أن وجود رجال أعمال علقوا على موضوع الحوار بأن هؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم وأن لهم رؤى مختلفة، في حين أن هذا الموضوع ليس حكراً على رجال الأعمال بل يصل إلى قطاع العمال، بالإضافة إلى أن هناك أطرافاً متعددة.

وبين فقيه أن الوزارة قامت بتفعيل الشراكة مع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني قبل 6 أشهر وتكليف المركز بالقيام بدراسة استطلاعية حول تحديد ساعات العمل في القطاع الخاص، بالإضافة إلى تفعيل التعاون الأكاديمي مع الجامعات وتكليف أساتذة الجامعات بدراسة أكاديمية للاستفادة من البحث العلمي.

وحول خشية الوزارة من قيام القطاع الخاص بإعطاء العمال إجازة يومين في الأسبوع على أن يتم حسمها من أجورهم، قال فقيه: "إن موضوع أثر هذه التعديلات على الأجور من الصعب الحكم عليه بشكل مبسط لأنه قد يؤثر التغير سلباً أو إيجاباً في الأجور وليس بالضروري أن يؤثر تأثيراً سلبياً بخفض الأجور، لأن الأصل صاحب العمل هو الذي يكافأ عليه مخرجات العمل وماذا يستفيد من العامل وقدرة العامل وطاقته وعطائه وإنتاجه، وإذا العامل يعمل بطاقة كبيرة وإنتاجية عالية تساعد على تعظيم أرباح صاحب العمل، وأن صاحب العمل ليس وراء عدد ساعات العمل ولكن النظر إلى إنتاجيتها"، مضيفاً أن الوزارة لا تستيق نتائج هذا الحوار وأنها ستبحث بشكل أعمق.

وأشار فقيه إلى أن الكثير من منشآت القطاع الخاص منحت موظفيها يومين إجازة في الأسبوع من رؤيتها أن هذه الإجازة تساعد العاملين على إنتاجية أفضل مما حققت لأصحاب العمل مبالغ أفضل.

وحول تقليص مرتبات العاملين في بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة جراء أي تعديل حول ساعات العمل، قال "إن الدولة لا تتدخل في تحديد أجور العاملين في القطاع الخاص، لكن إن المؤشرات الأولية التي نراها تشير إلى أن الأثر الأساسي على الأجور هو عاملاً العرض والطلب في السوق".



“حافز” و”نطاقات” يوقفان 16 منشأة أسبوعياً

”التجارة”: 30% من الشركات الصغيرة والمتوسطة صناعية و70%

تجارية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=112192&CategoryID=2

الرياض: نايف العصيمي

أرجع عضو مجلس إدارة غرفة الرياض رئيس مجلس أمناء مركز الرياض لتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة خلف الشمري، السبب في إيقاف نشاط 16 منشأة صغيرة ومتوسطة أسبوعياً في السوق، إلى تطبيق برنامجي "حافز" و "نطاقات"، مبيناً خلال حديثه لـ"الوطن"، أن الابتعاد عن رقابة نطاقات، والاستفادة من حافز في التوظيف، يعدان سببين رئيسيين في عزوف أصحاب هذا النوع من المنشآت عن أنشطتهم.

وقال الشمري لـ"الوطن"، مساء أول من أمس عقب انتهاء ملتقى يوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إن ورقة العمل المقدمة من وزارة العمل لم تذكر عدد ما يتم افتتاحه من المنشآت الصغيرة، وكم مؤسسة تدخل السوق، مضيفاً أن ما تم ذكره في ورقة العمل عن إغلاق 16 منشأة صغيرة ومتوسطة أسبوعياً، يعود السبب فيه إلى أن من يملكون هذه المنشآت يجدون عبئاً كبيراً جراء هذه المنشآت، في وقت تطبق فيه وزارة العمل برامج للتوظيف وأخرى ملزمة بإجراءات يصعب على ملاك هذه المنشآت تطبيقها.

وذكر الشمري أن اللقاء الذي نظّمته الغرفة التجارية الصناعية في الرياض لملتقى يوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة أول من أمس، كان له استراتيجية عندما تمت دعوة المتحدثين لتوضيح كيفية الاستفادة من خدماتهم، للاستفادة من أوراق العمل

بعيدا عن ذكر الإنجازات، مشيراً إلى أن الثقة كبيرة في أن تحمل الفترة القادمة أخباراً ومنجزات مفرحة للمبادرين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وقال الشمري إن الملتقى كان يهدف للتعريف بالجهات الممولة والداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لهم، إلى جانب تقييم أدائها ومدى مساهمتها في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة، لافتاً إلى أن الغرفة حرصت على أن يلتقي ملاك القطاع من رجال وسيدات الأعمال بالجهات ذات العلاقة لتعزيز الجهود تجاه دور القطاع وتذليل العقبات التي تعترضه.

من جانبه بين رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية عبدالرحمن الجريسي أهمية الملتقيات لربطها بأصحاب القرار ونقلها لهم لكل ما يخدم التنمية الاقتصادية وهي من أوجب الواجبات لكونها عماد الاقتصاد في المستقبل ولما فيها مصلحة للوطن والمواطن.

وشهد الملتقى طرح عدد من أوراق العمل التي تمثل جهات في القطاعين العام والخاص، حيث قدم وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون الصناعة المهندس قاسم الميمني ورقة عمل بعنوان "تسهيل تأسيس المنشآت الصناعية" تناول خلالها إجراءات تسهيل المنشآت الصناعية من خلال إجراءات التراخيص الصناعية، والأيدي العاملة، موضحاً أن المنشآت الصناعية في المملكة تعد من أهم وأقوى عناصر التنمية الاقتصادية، إذ تمثل 30% منها صناعية في حين أن 70% تجارية.

كما قدم مدير إدارة تقييم المشاريع في البنك السعودي للتسليف والادخار حمد الخضير ورقة عمل بعنوان "أفضل السبل للحصول على التمويل" تناول خلالها برنامج مسارات الذي أطلقه البنك والذي يعنى بدعم وتمويل المنشآت والمشاريع الصغيرة من خلال ثلاثة محاور هي الأركان التي يقوم عليها المشروع، والعوامل المؤثرة في الحصول على التمويل، بالإضافة إلى كيفية معادلة البنك في الحصول على التمويل.

أما مدير عام برنامج دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بوزارة العمل الدكتور عبدالعزيز إسماعيل، فقدّم ورقة بعنوان "مستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، كشف خلالها أن عدد المنشآت الصغيرة في المملكة حالياً بلغ 790 ألف منشأة، يمثل منها 7% فقط أيدي عاملة سعودية، لافتاً إلى أن 16 منشأة توقف أنشطتها من السوق أسبوعياً في الرياض.

وفي ورقة بعنوان "كيف تحصل على دعم من الصندوق؟" بين مدير صندوق الموارد البشرية بالرياض المكلف محمد العابسي أهمية السجل الائتماني، وكيفية الحصول على دعم من صندوق الموارد البشرية، مشيراً إلى دور الصندوق في دعم ريادة الأعمال من خلال عدد من البرامج.

أسر تضرب المثل في رعاية أبنائها التوحيدين أم تترك عملها لرعاية ابنها وأخرى تجوب العالم بحثاً عن علاج له

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=112233&CategoryID=3

الدمام: علياء الهاجري

يعد مرض التوحد واحداً من الأمراض التي تحتاج من المريض إلى التعايش والتأقلم مع المرض، خاصة أن الأطباء لم يكتشفوا بعد علاجاً لهذا المرض، إلا أن كثيراً من الأسر وخاصة الأمهات ممن يرزقن بأبناء مرضى بالتوحد لم يستسلموا أو يتوقفوا عن السعي لإيجاد حل أو دواء لعلاج فلذات أكبادهم من التوحد. وفي هذه الصدد هناك تجارب عديدة لنساء ضرين المثل في الصبر والتفاؤل والأمل من أجل علاج أبنائهن، فهناك أمهات سافرن خارج المملكة إلى دول أوروبا وأميركا بحثاً عن عيادات متخصصة في التوحد وأخرى لم تسمح لهن ظروفهن المادية بالسفر، فآثرن الاستفادة من تجارب الآخرين والسعي دون ملل للسؤال ومعرفة الاستفاده منها. ومن بين هؤلاء النسوة السيدة بدرية السويلم التي رزقها الله بابن مريض بالتوحد يبلغ من العمر 8 سنوات، والتي ذكرت في حديثها لـ "الوطن" أنها لم تترك باباً إلا وطرقته من أجل علاج ابنها الذي صرفت عليه مئات الآلاف من الريالات في مراكز التوحد منذ ولادته وحتى اليوم، إلا أن النتائج كانت محدودة ولم ترق على حد قولها للجهد الكبير الذي بذلته في سبيل علاج ابنها. كما كانت الكتب والأبحاث على مواقع الإنترنت إحدى الوجهات التي لجأت إليها، بجانب التواصل مع العيادات المتخصصة في تبني المصابين بالتوحد ورعايتهم والمنتشرة في الدول العربية عبر الاتصال بهم هاتفياً أو إرسال رسائل على البريد الإلكتروني، تصف من خلالها حالة ابنها، على أمل أن يأتيها الرد حاملاً علاجاً جديداً أو أملاً جديداً.

كما تركت السويلم عملها كمعلمة في إحدى المدارس الحكومية من أجل التفرغ لابنها الذي يحتاج لمزيد من الرعاية والاهتمام ولا يعرف أحد التعامل معه سوى والدته التي أنجبته فهي من تستطيع تحمل كل تبعات وصفات مرض التوحد وكيفية التعامل معها.

ولم تختلف أم بلال كثيراً عن سابقتها فقد أولت اهتماماً كبيراً لابنها المريض بالتوحد ذي الأربع سنوات، وتمكنت خلال تلك الفترة من السيطرة على الحركات النمطية التي يعرف بها مرضى التوحد، واستطاع ابنها حفظ سور قصيرة من القرآن الكريم حيث يتميز بسرعة الحفظ والذكاء، الأمر الذي ساهم كثيراً في تعديل سلوكه والحد من فرط الحركة. وقد أصلت أم بلال الليل بالنهار من أجل ابنها وعزلت نفسها عن المجتمع الخارجي ورفضت إنجاب غيره من أجل التفرغ له، مشيرة إلى أن مرضى التوحد يتصفون بالعقوبة إذا ما أحسن الوالدان التعايش معهم والتعامل مع مرضهم، وضربت المثل بعاقرة في العالم مصابين بالتوحد وتمكنوا من التميز والنجاح في حياتهم واستطاع كل منهم التفوق في مجاله وبهر العالم بقدراته رغم إصابته بالتوحد.

فيما وصفت استشارية أمراض الأطفال والباحثة في التوحد الدكتورة هيفاء الكنانى أمهات مرضى التوحد بالرائعات والمخلصات الوفيات اللاتي يضرب بهن المثل نظير ما قدمن لأبنائهن مرضى التوحد واعتبرت الكنانى هذا المرض من الأمراض التي تحتاج من أفراد الأسرة جميعاً التعاون والتكاتف من أجل التعايش مع مريض التوحد ومحاولة السيطرة على النتائج السلبية لهذا المرض وتعويد الطفل على الاعتماد على ذاته في بعض الأمور، وذلك بشكل تدريجي مما يسهم بشكل كبير ومؤثر في تحسن سلوك مريض التوحد. وشددت الكنانى على ضرورة الاهتمام بالمريض منذ الصغر، حيث أثبتت التجارب أن علاج التوحد في مراحله الأولية قد يكون مجدياً في بعض الحالات ويعالج اضطراب السلوك كي لا يتطور معه بمرور السنين وحينها يصعب التعايش مع المرض.

الإفراج عن والدته "حدث شرورة"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=112234&CategoryID=3

نجران: سلمان آل مقرح، عبدالله النهدي
سلمت الجهات الأمنية في محافظة شرورة يوم السبت الماضي جثة الحدث الذي توفي نتيجة عنف أسري من قبل والده إلى أقربائه. وأوضح الناطق الأمني لشرطة منطقة نجران الرائد عبدالرحمن الشمراني في تصريح إلى "الوطن" أمس أن أقرباء الحدث حضروا إلى الجهات الأمنية المختصة مطالبين بتسليمهم الجثة لإكرامها بالدفن؛ وحيث أن الجثة أخضعت لتشريح الطبيب الشرعي فقد تم تسليمها إلى ذويه.

إلى ذلك، كشف الشمراني عن تفاصيل جديدة في الجريمة قائلا: إن تحقيقات شرطة محافظة شرورة أظهرت أن الحدث تعرض للضرب المبرح يوم الخميس، إلا أن والده لم ينقله إلى المستشفى في حينها، وحاول دفن الجثة حتى اضطر إلى نقل ابنه ميتا يوم السبت الموافق للثالث والعشرين من شهر رمضان الماضي إلى مستشفى القوات المسلحة مطالبا بمنحه تصريحاً لدفن ابنه الذي ادعى سقوطه بالخطأ من فوق سطح المنزل، حتى كشف عليه أطباء المستشفى وسارعوا بإبلاغ الشرطة، وفي اليوم التالي حضر أقاربه إلى المستشفى لدفنه، فأبلغتهم الجهات الأمنية أن الحدث سيودع في ثلاجة الموتى لإخضاع جسده للتشريح من قبل الطبيب الشرعي، وحينئذ تم التحفظ على والد والدة الحدث، حيث وجه إلى الأم اتهام بعدم كشف حقيقة ما تعرض له ابنها وعدم إبلاغ الشرطة أو أقاربها بما حدث حتى تم إطلاقها بكفالة مطلع الأسبوع الماضي. وأضاف الشمراني: أن شرطة المحافظة وتقديرا للحالة النفسية السيئة التي كانت تعيشها الأم قامت بإدخال طفلة رضيعة وأخرى تبلغ من العمر سنة ونصف مع الأم فيما تم نقل باقي الأطفال وعددهم أربعة (صبيان وبناتان) إلى مركز التأهيل الشامل في نجران.

"الوطن" اتصلت على خال الشاب المتوفى (تحتفظ الصحيفة باسمه)، وقال: تلقينا هذه الفاجعة يوم 23 رمضان الماضي بعدما اتصل بي والد المتوفى وقد غادرت إلى محافظة شرورة برفقة 15 شخصا من أفراد أسرتي وأبناء عمي، وفي البداية صدقنا ما ادعاه زوج أختي، لكن الأمور تغيرت عندما ذهبنا إلى المستشفى وعلمنا بالحقيقة هناك. وأضاف أنه تم توقيف شقيقتي (أم المتوفى) يوم 26 وأطلق سراحها بالكفالة بعد ذلك. وأكد أنه قدم إلى محافظة شرورة السبت الماضي ودفن المتوفى في مقبرة شرورة بعد أخذ الإذن من الجهات الأمنية التي سمحت بذلك فور انتهاء الطبيب الشرعي من إخضاع الجثة للتشريح بمستشفى القوات المسلحة. كما أكد أنه تسلم أربعة من أطفال شقيقته يوم 28 رمضان ونقلهم برفقة أمهم إلى محائل عسير.

المواطنون يشاركون المجلس في النقاش "الشورى" يواجه وزير الصحة بملف الفساد

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/05/article_689769.html

محمد البيشي من الرياض
أبلغ "الاقتصادية" الدكتور محسن الحازمي، رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة في مجلس الشورى؛ أن وزير الصحة سيتواجد في جلسة اعتيادية للمجلس تعقد يوم الأحد 16 سبتمبر الجاري، وذلك في إطار سعي المجلس للرفع من أداء الأجهزة والمؤسسات الحكومية والرقى بخدماتها، والبحث عن أنسب السبل لتحقيق ذلك.
وأكد الحازمي أن الجلسة ستعتمد على مشاركات وملاحظات المواطنين الذين تم توجيه الدعوة لهم عبر موقع المجلس الإلكتروني للمشاركة في تحديد عناوين النقاش الذي يتم مع الدكتور عبد الله الربيعه، إلى جانب أعضاء المجلس الـ 150، ومن بينهم أعضاء اللجنة الصحية.
من ناحيتها، قالت

لـ "الاقتصادية" مصادر في مجلس الشورى، إن استضافة وزير الصحة في مجلس الشورى ستشهد بلا شك فتح ملف تردي الخدمات الصحية المقدم من المواطنين وتنامي قضايا الفساد التي ترصدها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على مشاريع الوزارة ومستشفياتها، مشيرة إلى أنها من أبرز الموضوعات التي وردت للمجلس من قبل الجمهور.
وقالت المصادر - التي فضلت عدم ذكر اسمها - إن نحو 70 في المائة من الأسئلة التي سيتم طرحها على وزير الصحة ستكون من قبل المواطنين، مؤكدة أن الهدف من مثل تلك اللقاءات الرفع من أداء الأجهزة والمؤسسات الحكومية والرقى بخدماتها، وذلك لا يتأتى إلا من خلال رصد الملاحظات المهمة ومناقشة المسؤولين حولها.
وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:

استند مجلس الشورى السعودي عبر إعلان على موقعه بالمواطنين للمشاركة في وضع الأسئلة والملاحظات على أداء وزارة الصحة، لطرحها على الدكتور عبد الله الربيعه، وزير الصحة عندما يحضر لمنصة المجلس في 29 من أيلول (سبتمبر) الجاري.

وعلمت "الاقتصادية" من مصادر في مجلس الشورى أن استضافة وزير الصحة في مجلس الشورى نهاية الشهر ستشهد بلا شك فتح ملف تردي الخدمات الصحية المقدمة من المواطنين، وتنامي قضايا الفساد التي ترصدها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، على مشاريع الوزارة ومستشفياتها، مشيرة إلى أنها من أبرز المواضيع التي وردت للمجلس من قبل الجمهور.

وقالت المصادر - التي فضلت عدم ذكر اسمها : إن نحو 70 في المائة من الأسئلة التي سيتم طرحها على وزير الصحة ستكون من قبل المواطنين، مؤكدة أن الهدف من مثل تلك اللقاءات هو الرفع من أداء الأجهزة والمؤسسات الحكومية والرقى بخدماتها، وذلك لا يتأتى إلا من خلال رصد الملاحظات الهامة ومناقشة المسؤولين حولها.
من ناحيته امتنع الدكتور محسن بن علي الحازمي رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة في مجلس الشورى، من التأكيد على طرح ملف الفساد في وزارة الصحة، مشيرا إلى أن اللقاء سيكون مفتوحا دون أطر معينة للنقاش، ما يعني أن كل المواضيع يمكن طرحها.

وقال الحازمي لـ "الاقتصادية": لا يمكننا استباق الأحداث، ولكن الأسئلة ستأتي من الجمهور والأعضاء الـ 150، وكذلك أعضاء اللجنة الصحية، ويمكن أن يطرح أحدهم هذا الملف.. سوف يدير رئيس المجلس الموقر الجلسة، ومن المؤكد أنه سيستعين بمجموعة من الأسئلة، وهي جلسة مفتوحة".

وبين رئيس لجنة الشؤون الصحية والبيئة في مجلس الشورى، أن المجلس برئاسته وأعضائه يؤمنون إيماناً كاملاً بأهمية مشاركة المواطن وإسهامه في دعم هذا الجانب، وذلك عن طريق استقبال المقترحات والاستفسارات التي قد تكون لديهم ويرغبون في طرحها على ضيوف المجلس من المسؤولين عن أداء جهاتهم، بل يولون ذلك جل اهتمامهم". وأوضح الحازمي أن الأثر الذي ينتظر أن ينتج عن هذه الجلسة كبير، على اعتبار أن الصحة هي أعلى ما يملك الإنسان، وتطلعات أولي الأمر أن تكون الخدمات الصحية في بلادنا في مستوى لقاءات، داعياً المواطنين للمشاركة في صياغة عناوين هذه الجلسة على أن ترسل تلك المقترحات قبل نهاية يوم السبت الموافق 1433/10/28 هـ. وزاد "دعوة وزير الصحة إلى مجلس الشورى جاءت بناء على مقترح من أعضاء اللجنة وبناء على استفسارات وردت للمجلس من قبل المواطنين، حول أداء وزارة الصحة، وقد تلقينا استجابة مشكورة من الدكتور الربيعة.. وهذا يعكس حجم التفاعل بين المسؤول والمواطن في بلادنا وقدرته على مواجهة المسؤول عبر مؤسسات الدولة وإبداء آرائه وملاحظاته على الجهاز الذي يترأسه ذلك المسؤول". وتأتي استضافة وزير الصحة من قبل مجلس الشورى وهو الجهة الوحيدة المخولة بطلب "مكاشفة ومساءلة" المسؤولين في المملكة استناداً للمادة الـ 22 من نظامه التي تنص على أن يرفع رئيسه "الرئيس مجلس الوزراء بطلب حضور أي مسؤول حكومي جلسات مجلس الشورى، إذا كان المجلس يناقش أمورا تتعلق باختصاصاته، وله الحق في النقاش من دون أن يكون له حق التصويت"، في وقت تشهد فيه خدمات الوزارة تراجعاً ملحوظاً. ووفق إعلان مجلس الشورى على موقعه الإلكتروني فإن دعوة وزير الصحة الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة لحضور جلسة المجلس العادية الثانية والخمسين التي ستعقد يوم الأحد 1433/10/29 هـ الموافق 2012/9/16، جاءت في إطار سعي مجلس الشورى للرفع من أداء الأجهزة والمؤسسات الحكومية والرفقي بخدماتها، والبحث عن أنسب السبل لتحقيق ذلك، مشيراً إلى أن دراسة المجلس لتقارير الأداء السنوي لتلك الجهات ودعوة كبار المسؤولين فيها ومناقشتهم خير شاهد على هذا التوجه. وقال: "امتداداً لذلك دأب المجلس على دعوة كبار المسؤولين والوزراء في الدولة ومناقشتهم - تحت قبة المجلس - عن أمور تتعلق بأداء أجهزتهم والمشاركة في تذليل الصعوبات التي يواجهونها".



معقبا على تصريح أسعار الاستقدام الجديدة مبالغ فيها

البداح لرئيس حماية المستهلك: لو كنتم ترغبون في الحقائق لزرتمونا

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/05/article_689776.html

فهد الغيثي من الرياض
 هاجم سعد البداح الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للاستقدام، الدكتور ناصر آل تويم رئيس جمعية حماية المستهلك، بعد تصريحه في "الاقتصادية" أمس، بأن أسعار شركات الاستقدام الجديدة مرتفعة جداً، وأن التأمين مبالغ فيه. وقال البداح: "لو أن الجمعية ترغب في الوصول إلى الحقائق لقامت بزيارة الشركة واطلعت على الأسعار، وكيف جاءت، ثم صرحت بناء على ما اطلع عليه أو اتخذ الإجراء الذي يخوله النظام"، مشيراً إلى "أننا في الشركة السعودية للاستقدام نسعد بالملاحظات والمقترحات التي ترد إلينا من أي جهة، سواء أهلية أو حكومية أو من المواطنين، شرط أن يكون هدفها الصالح العام وليس الدعاية (بروبجندا)". ووجه البداح حديثه للدكتور ناصر آل تويم قائلاً: "تطرقتم بتصريحكم أنه على وزارة العمل أن تصرح لشركات جديدة، وتلك مصيبة أن تكون رئيساً لجمعية حماية المستهلك ومعلوماتك المتعلقة بالجمعية ناقصة، ولا تعلم أن الوزارة رخصت لـ 13 شركة، وتلك مصيبة، أن تصرح بضرورة السماح بشركات لمنع

الاحتكار، وغاب عن رئيس الجمعية أن السوق مفتوحة للمواطن، ويستطيع أن يستقدم بنفسه، ويستطيع أن يستقدم عن طريق 450 مكتب استقدام وليس مجبرا على الشركة".

وزاد البداح قائلا: "من حيث السعر، فالعاملة المنزلية الأثيوبية تكلف المواطن باستقدامها الحالي: 6 آلاف ريال + ألفا ريال رسوم تأشيرة + 1200 إقامة سنتين + 1500 تذكرة طيران وعودة بعد نهاية العقد، فيكون الإجمالي 10700 ريال، إضافة إلى علاج وخلافه، ولو تمت قسمتها على 24 شهرا، التي من المفترض أن تقضيها العاملة لدى المواطن لأصبحت التكلفة الشهرية 446 ريالا + 700 راتبا شهريا فتكون الكلفة 1146 ريالا". وأضاف: "وقد تفتح الباب وتهرب أو ترفض العمل ويخسرها المواطن، أضف على ذلك أن الشركة تكلفتها أكثر من تكلفة المواطن، حيث إن التكلفة تزيد ألف ريال تأمين طبي للعاملة وفقا لنظام العمل والعمال لدينا، إذ تتحمل الشركة 700 ريال راتب شهر الإجازة، إضافة إلى نصف راتب لكل سنة بدل نهاية خدمة يعني 700 ريال أيضا، فالتكلفة تزيد على الشركة 1400 ريال عن تكلفة المواطن، فيكون إجمالي التكلفة حينها $12.100 = 1400 + 10.700$ ، فالتكلفة هنا الشهرية أصبحت 1200 ريال". وأشار إلى أن الشركة تضمن للمواطن العاملة لمدة سنتين عند الهروب أو رفض العمل وتبدل مجانا، لافتا إلى أن هناك تكلفة إضافية على الشركة، فالعاملة تسكن على حساب الشركة عند الوصول حتى يتم فحصها وإعادة تدريبها وتمكث في السكن 10 أيام للتدريب، ومن ثم تسلم لصاحب العمل، مؤكدا أن "تكلفة العاملة في السكن يوميا (سكن وغذاء ثلاث وجبات 21 ريالا في 10 أيام 210 ريال، وهنا يتضح أن التكلفة على الشركة $1200 + 210 = 1410$ ، إذا الشركة تحصل على ربح 70 ريالا، وليكن في علمك أن الشركة لديها موظفون وموظفات وإيجارات وإسكان ونقل وخلافه، فهل ما صرحت به من أن التكلفة مبالغ فيها مبني على دراسة؟". وقال البداح: "أما ما يخص التأمين، فالمبلغ المدفوع مقدما وما أطلق عليه تأمين فهو أصلا للشركة رواتب آخر خمسة أشهر، والعمل في تلك الشهور لن يدفع رواتب فتكون مستردة فقط لو ألغى العقد".



حملة وطنية لمكافحة عدوى المنشآت الصحية بالشرقية مختصة: كبار السن والأطفال أكثر الفئات العمرية تعرضاً للعُدوى

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م
<http://www.al-jazirah.com/2012/20120905/fe27.htm>

الدمام - سلمان الشثري:
انطلقت أمس فعاليات الحملة الوطنية لمكافحة عدوى المنشآت الصحية، والتي ينظمها مجمع الدمام الطبي برعاية مدير عام الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية الدكتور صالح الصالحي، وعدد من المسؤولين في القطاعات الصحية. وقال الدكتور الصالحي في افتتاح فعاليات الحملة: إن العمل على مكافحة العدوى ليس خلال فترة معينة، وإنما سيكون طوال العام حفاظاً على الصحة العامة. ومن جهتها قالت رئيسة مكافحة العدوى في المديرية الدكتور نظيرة البغلي، أن أكثر الفئات العمرية تعرضاً للعدوى هم كبار السن والأطفال والمرضى المصابون بأمراض مزمنة التي يستخدم فيها المضادات الحيوية واسعة الطيف.

أوصوا بإعادة دراسة قانون مكافحة جرائم المعلومات والتريث في إقرار القوانين الإرشادية

وكلاء العدل: إقرار القانون الموحد لحاكم الأسرة والتنسيق لإفادة السجناء من العفو المتبادل

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/05/472106>

الرياض - يوسف الكهفي

وافق وكلاء وزارات العدل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشروع نظام «القانون الموحد» لمحاكم الأسرة لدول المجلس بصيغته المرفقة كنظام «قانون» استرشادي لمدة أربع سنوات تتجدد تلقائياً حال عدم ورود ملاحظات عليه من الدول الأعضاء وتسميته «وثيقة الرياض القانون الموحد لمحاكم الأسرة لدول مجلس التعاون» ورفعها للمجلس الأعلى في دورته القادمة لاعتماده.

وشملت توصيات وكلاء وزارات العدل، في ختام اجتماعهم السادس عشر أمس، استصدار قرار ينص على قيام جهات الاختصاص في دول المجلس بالتنسيق فيما بينها بشأن السجناء من مواطنيها الذين يقضون عقوبة سالية للحرية خارج دولهم بغرض الاستفادة قدر الإمكان مما تمنحه دول المجلس عند قيامها بالعفو عن المحكوم عليهم من غير مواطنيها في مناسبات مختلفة، للاستفادة من هذا العفو لصالح مواطني دول المجلس المحكوم عليهم في الخارج، ودعوا إلى تشكيل لجنة مشتركة من الجهات المختصة بالدول الأعضاء لوضع الآلية اللازمة لذلك.

وأوصى الوكلاء بإعادة مشروع نظام «القانون الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات» لدول مجلس التعاون إلى لجنة الخبراء المختصين لاستكمال دراسته في ضوء التعديلات التي أدخلت عليه. كما أوصوا بالتريث في بحث إمكانية إقرار وثائق الأنظمة «القوانين الاسترشادية» لتكون بشكل إلزامي والصادرة في نطاق اجتماعات وزراء العدل لحين انتهاء اللجنة الدائمة لمسؤولي إدارات التشريع من رفع تقريرها بشأن الأنظمة والقوانين الصادرة في إطار مجلس التعاون بشكل استرشادي ومدى إمكانية تحويلها إلى أنظمة وقوانين موحدة، ورفع خطة العمل الإجرائية لتفعيل التعاون بين إدارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية بوزارات العدل بالدول الأعضاء إلى اجتماع أصحاب المعالي ووزراء العدل القادم لاعتمادها.

الفصل في قضية موظفي مجمع المصحف الشريف مطلع الشهر المقبل

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120905/Con20120905530094.htm>

ماجد الصقيري (المدينة المنورة)
حددت الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية في وزارة العمل مطلع شهر ذي القعدة المقبل موعداً لإصدار حكمها في قضية تتمثل في مطالبة تسعة من موظفي الأمانة العامة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة بحقوقهم نظير عملهم في الأمانة العامة لنحو سبع سنوات قبل انتقالهم لفرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف في المدينة المنورة، إذ جاء في منطق الدعوى أنهم لم يتسلموا حقوقهم المادية من علاوات شهرية وحوافز خلال فترة عملهم في الأمانة العامة، موضحين أن حقوقهم تتجاوز الـ 3 ملايين ريال.
وأوضح غسان غازي محروس أحد الموظفين المدعين أن فترة عمله تجاوزت 7 أعوام داخل المجمع وأن الأمانة العامة دعتهم للتوقيع على مخالصة مالية تثبت حصولهم على حقوقهم المادية، بالرغم من عدم نظامية الإجراء، وأضاف أن الحاجة المادية في تلك الفترة دفعتهم للصمت وعدم مطالبتهم بحقوقهم.
«عكاظ» بدورها حاولت أكثر من مرة الاتصال بالأمين العام لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف الدكتور محمد العوفي إلا أنها لم تتلق رداً من الطرف الآخر.



مدير نفسية جدة: لا علاقة بين التغييرات الإدارية وتقرير نزاهة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م
<http://www.al-madina.com/node/399244>

أحمد الجهني - جدة
نفى مدير مستشفى الصحة النفسية بجدة الدكتور سهيل بن عبد الحميد خان أي علاقة بين التغييرات الإدارية التي تمت بالمستشفى وتقرير نزاهة الأخير، وقال إن ما تم تداوله في بعض وسائل الإعلام بأن تغييرات ستطال قريباً مسؤولين آخرين بالمستشفى وربطها بتقرير هيئة مكافحة الفساد غير صحيح إطلاقاً. وقال: إن إعفاء مدير الخدمات والصيانة جاء بناءً على طلبه ومنذ مدة طويلة إلا أن إدارة المستشفى تمسكت به كثيراً حتى إيجاد البديل المناسب بعد أن قضى أكثر من 20 عاماً في الخدمة، وأضاف أن الإداري الذي بصدد إعفائه هو الآخر نتيجة لظروفه وبين أن إدارة المستشفى في كل



مدير رعاية المسنين بمكة: لا عنف ضد النزلاء ولا حجب لإعانات المسنين أكد العمل على تطوير الخدمات وتنفيذ برامج وأنشطة

متنوعة لهم

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/399216>

معزز عاشور - مكة المكرمة
استبعد مدير مركز الرعاية الاجتماعية للمسنين بمكة المكرمة عبيد الله المسعودي ان يكون هناك حجب لإعانات المسنين او منعها عنهم او استقطاع جزء منها أو ان يكون هناك تعنيف من قبل العاملين في الدار للمسنين.
وقال في تصريح له «المدينة» ان هناك مكافآت شهرية تمنح للنزلاء المدركين مقسمة تقررها الوزارة حسب احتياجاتهم كمصروف جيب خاص لشراء الكماليات المرغوبة في داخل الدار وفي خارجها خلال خروجهم منها، أما بالنسبة للنزلاء غير المدركين فقال: انه يتم حفظ مكافاتهم لدى الإدارة ويتم صرفها في حال احتياجهم لها عن طريق المشرفين الخاصين حفاظاً عليهم، موضحاً ان جميع الاحتياجات الضرورية للنزلاء يتم توفيرها من قبل إدارة الدار من وجبات وألبسة وجميع الاحتياجات.

واكد المسعودي أن دار الرعاية تقوم بمتابعة مستمرة للعمالة التي تقوم على خدمة المسنين في الدار للبعد عن العنف وتعزيز المعاملة الحسنة بناء على تقييمات المشرفين الخاصين بهم وبناء على تقييمات النزلاء التي يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون مؤكداً أن جميع النزلاء في دار مكة ليس لديهم أبناء سوى نزيل واحد لديه أبناء لا يستطيعون كفالته وإعانتته لعدم كفاءتهم.

وأشار الى ان مركز الرعاية الاجتماعية للمسنين بمكة المكرمة يسعى دائماً إلى تطوير خدماته والاهتمام بنزلائه وينفذ العديد من البرامج والأنشطة للنزلاء ومن ذلك برنامج المعايدة السنوي الذي يتم سنوياً تنفيذه للنزلاء وفي هذا العام تم التعاون مع مجموعة من الشباب المتطوعين بمكة المكرمة عن طريق فيس بوك وحضور الفرق الشعبية لأحياء الحفل وتنفيذ البرنامج بالإضافة إلى عمل دعوات للجمعيات والمؤسسات الخيرية والفرق التطوعية وأقارب النزلاء إلى زيارتهم للتخفيف عنهم إضافة إلى تبني موهبة النزلاء الشاعر والاهتمام بشعره وكتابته وطباعته بالحاسب الآلي للتمكن من إهدائه لمن يشاء من الزوار.

وفي جولة له «المدينة» داخل الدار أوضح صالح الغامدي أحد النزلاء بالوحدة الثانية أن التعامل يصعب أحياناً مع العمالة في المركز حيث تتأخر الطلبات في حال عدم وجود المشرفين، وأكد مسعود الغامدي أحد النزلاء بالوحدة الأولى أن تعامل الإدارة معهم بسيط ولا يوجد أي عنف من قبل العمالة التي تقوم على خدمتهم، مشيراً إلى دور دار الرعاية الاجتماعية التي أصبحت أفضل من السابق في الخدمات.

وأوضح الشاعر سلمان العبدلي أحد النزلاء بالوحدة الرابعة أن دار الرعاية قامت بتوفير سائقين خاصين لهم يقومون بنقلهم إلى الأماكن التي يريدونها ويهتمون بصرف العلاج للنزلاء في أوقاتها المحددة والتي تتوافق مع فترات الوجبات الرئيسية.

مدير عام السجون: الأحكام البديلة تقلل تكديس النزلاء

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/57859.html>

جعفر الصفار - القطيف

أشاد المدير العام للسجون بالملكة اللواء الدكتور علي الحارثي لقيام القاضي بالمحكمة العامة بمحافظة القطيف الشيخ مطرف البشر، لانتهاجه أسلوب الأحكام البديلة عن عقوبة السجن. وأكد اللواء الحارثي أهمية تطبيق العقوبات البديلة في الأحكام التعزيرية، لما يحقق مصالح المواطن والمجتمع وهي تقليل نسبة تكديس النزلاء في السجون، وتراعي الجانب النفسي للمخطئين.

وشدد الحارثي على أن الأحكام البديلة التي يصدرها بعض القضاة تنبع من تعاليم الإسلام السمحة التي ترى تكييف عقوبة السجن حسب تنوع الوسائل والدوافع والأفراد في مختلف القضايا، وقال الحارثي مخاطباً القاضي في المحكمة الجزئية في محافظة القطيف الشيخ مطرف البشر: «إن استمراركم في إصدار الأحكام البديلة يساعد في التوسع في تطبيق العقوبات، ويجعلها ضمن روح النظام المتبع»، وأضاف بقوله: «إن إصداركم لمثل هذه الأحكام يدل على دعمكم لمبدأ الإصلاح الفعلي» ولقد تابعنا بكل سرور وإعجاب، بعض الأحكام البديلة الصادرة منكم بدلاً من السجن حيث يعتبر هذا الأسلوب توجهاً إبداعياً متوافقاً مع تعاليم الإسلام السمحة، التي خصت جرائم التعزير بعدم التحديد، ما يوسع من سلطة القاضي، ويمنحه إمكان اختيار العقوبات المناسبة لطبيعة الجرم، وشخصية الجاني، وظروف ارتكاب الجريمة، ويحقق مصلحة المجتمع، ويصلح شأن المنحرف، ويمنعه من العودة إلى الانحراف. من جهته أكد عدد من القضاة أن العقوبات البديلة لا تصدر إلا في القضايا اليسيرة، ولا تطبق إلا على من ليسوا أصحاب سوابق من الذين يواصلون دراستهم، حتى يشعر المتهم الذي ارتكب جنحة بما اقترفه ويتم الحكم عليه بالعمل في مستشفى أو أعمال خيرية أخرى. وأشاروا إلى أن الأحكام البديلة تدخل في باب «التعزير» الذي لا يوجد نص شرعي يحدد العقوبة فيجتهد القاضي ناظر القضية في إصدار عقوبة في الغالب تكون تقديم خدمة اجتماعية والمشاركة في أعمال عامة يكون نفعها عائداً للمجتمع وللمتهم أيضاً. وأضافوا إن الأحكام البديلة بدأت تأخذ مسارها الصحيح، لكنها بحاجة إلى نظام يضبطها ويحدد آلية تنفيذها حتى تتحقق الفائدة المرجوة منها، مؤكداً على أنه سيكون لها أثر كبير على الفرد والجماعة، بشرط تعاون الجميع من أفراد ومؤسسات ودوائر حكومية. وطالب القضاة بتفعيل تلك العقوبات والتي تنعكس إيجاباً على الفرد والمجتمع، مشيرين إلى أنه من الأهمية أن يكون هناك برامج للعقوبات البديلة، من خلال دراسة الحالات المحالة من أصحاب الفضيلة القضاة ذات الجوانب النفسية والاجتماعية مع تقديم المقترحات المناسبة لمجال العقوبة.

تنظرها محكمة الجنايات المركزية العراقية الأحد المقبل طالباني يعيد قضية الحكم بإعدام القحطاني للقضاء

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://sabq.org/Winfde>

سبق- الدمام:

كشفت مصادر مطلعة أن الرئيس العراقي جلال طالباني أصدر أمراً بإرجاع قضية المعتقل السعودي المحكوم عليه بالإعدام عبدالله عزام القحطاني إلى القضاء بعد أن اطلع على مستندات تثبت أنه اعترف على قضايها لم يرتكبها، تحت وطأة التعذيب والتصفية الجسدية، بدون عرضه على لجنة طبية لمعرفة الضرر وشدة التعذيب أو توكيل محام. وقالت المصادر المطلعة لـ "سبق": إنه تم تحديد جلسة قضائية تعقد يوم الأحد القادم في محكمة الجنايات المركزية العراقية للنظر بقضية القحطاني. وبيّنت المصادر أن القحطاني الذي حكم عليه بالإعدام شنقاً برئ من التهمة التي وجهت له وهي "قتل صاغة الذهب" في منطقة بغداد عام 2009 م، حيث كان حينها موقوفاً لدى المديرية العامة بمحافظة الأنبار من تاريخ 4/ 10/ 2009 إلى 25 / 12 / 2009م. ولفتت المصادر إلى أنه يوجد خطاب رسمي يثبت ذلك صادر من مديرية الشرطة، إلا أن المحكمة لم تعط اهتماماً بذلك، وتم إصدار الحكم من المحكمة الجنائية المركزية العراقية على القحطاني، بالإعدام شنقاً حتى الموت مع مجموعة من المتهمين وعددهم ستة أشخاص بقرارها المرقم 390 / 2 / 2011 بتاريخ 16/ 3/ 2011. وبيّنت المصادر، أن محكمة التمييز الهيئة العامة صدقت قرار الحكم بعدها المرقم 209 / 5 / 2011، كما وجهت تهمة أخرى إليه وهي تفجير وزارة الخارجية ووزارة العدل ووزارة أخرى وقتل أشخاص ودعم الدولة الإسلامية في العراق. وذكرت المصادر أن القحطاني جاء إلى العراق متسللاً إلى محافظة الأنبار وتم إلقاء القبض عليه بعد فترة من مجيئه وأوقف في مديرية التحقيقات التابعة إلى وزارة الداخلية المديرية العامة لغاية 25 / 12 / 2009 م. وتم الإفراج عنه ليغادر إلى بلاده لكن لم يفلح فرجع إلى بغداد بعد أن زور جنسية عراقية ليستطيع التنقل بها في العراق. وبعدها أوقف في بغداد بتاريخ 3 / 5 / 2010 من قبل القوات العراقية "لواء بغداد" وسجن في المنطقة الخضراء "معسكر شرف" سيء السمعة الذي كان فيه معتقلات سرية وانتزاع اعترافات بالقوة وبالتصفية الجسدية والنفسية.

قيل إنها سعودية.. وتداولها عدد كبير من المستخدمين صورة امرأة تبحث عن الطعام في النفايات تشير جدلاً على "تويتر"

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://sabq.org/2jnfde>

عمر السبيعي - سبق - الرياض:
تناقل عدد كبير من مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" صورة لسيدة، ذكروا أنها "سعودية"، وهي تبحث عن بقايا طعام في حاوية نفايات، وقيل إن موقعها بالقرب من سوق الخضار في مدينة بريدة بمنطقة القصيم. وقارن ناشرو تلك الصورة بأخرى تم تداولها في الأيام الماضية بعدد من المواقع، وكانت تشير إلى قيام مطعم يقع في خميس مشيط بالمنطقة الجنوبية برمي عشرات الدجاجات مع كميات كبيرة من الرز بجانب أحد الطرق. وطالب مستخدمو تلك الصورة بضرورة الوصول إلى المطعم ومحاسبة القائمين عليه؛ لأن ما قاموا به يُعدّ إساءة وإهانة لنعم الله، مشيرين إلى أنه من الأجدر أن يسلم المطعم ما يفيض عنه من وجبات إلى الجمعيات الخيرية؛ لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين.

حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20120905/rj9.htm>

أحمد علي الأحمد

لقد وضع الإسلام معياراً يختلف عن المعايير التي اتخذتها تلك المذاهب والنظريات الحديثة، في حين كان معيار الإسلام في تقرير حقوق الإنسان وحمايتها يقوم على أساس الإيمان بقوة الله (حقوق الإنسان وحياته الأساسية للدكتورة كريمة عبد الرحيم الطائي)، لقد اتخذت حقوق الإنسان أشكالاً وأنماطاً متباينة للتطورات التي مرت بها البشرية عبر الزمان والمكان، حيث يتكوّن من كلمتين (حقوق) (الإنسان) وكلمة حقوق استعارها الأوروبيون من القانون الروماني القديم الذي اشتقها بدوره من الأدب اليوناني، ولا يمكن أن نجد لها معنى مشابهاً لدى الشعوب التي لا علاقة لها بالثقافة الإغريقية والرومانية، هذه الشعوب التي نحتت من هذا المصطلح مفاهيم أخرى تعطي أوسع فهماً للذين عني به القانون الروماني (الدكتورة كريمة عبد الرحيم الطائي).

وقد يتبادر إلى الذهن أنّ الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان المواطن الصادر في أعقاب الثورة الفرنسية عام 1789 م هو بداية الانطلاق لصيانة نظرية عامة متكاملة لمفهوم حقوق الإنسان، مع العلم أنّ البنود التي تضمنها هذا الإعلان والمفاهيم التي اعتمدها لم تولد من العدم ولم تنشأ دفعة واحدة.

فالإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان بالرغم من كونها تشكل نقطة تحولٍ بصدد هذا المفهوم، إلا أنها ليست كل شيء في هذا المجال، فهي تشكل نهاية لما سبقها في مسيرة عميقة الجذور وبداية لجهود بشأن حقوق الإنسان.

ووفقاً لذلك فإنّ مفهوم حقوق الإنسان إذن يشكل خلاصة لتطوّر تاريخي طويل له جوانبه الواقعية والفكرية والقانونية لتطوّر مفهوم حقوق الإنسان مرتتبتات غير منتظمة ومتقطعة أحياناً، وذلك خلال تأثرها بالتيارات الفكرية والعقائد والتقاليد والأعراف والظروف الزمانية والمكانية، ولم تستقر نسبياً وتطوّرت في الواقع، إلا على أثر تاريخي عبر العصور المختلفة، كما أنّ موضوع حقوق الإنسان على جانب كبير من الأهمية حيث إنّ احترام حقوق الإنسان يعتبر المدخل الطبيعي لتقدم الدول ونجاحها وتطوّرها، وأنّ الإنسان كان ولا يزال محور الحقوق جميعاً (د. محمد سعيد مجذوب الحريات العامة)، وهذا العنصر الأساسي في هذا الكون وحقوقه حيوية، حيث بدون هذه الحقوق لا تتحقق كرامته.

ومما لا شك فيه أنّ مفهوم حقوق الإنسان يحظى باهتمام الجميع على الصعيد الدولي والإقليمي، وتجاوز نطاق الدساتير والقوانين الوطنية إلى الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق الدولية.

كما أنّ حقوق الإنسان لم تُعدّ أمراً داخلياً يخضع لاجتهادات كل دولة، بل تجاوز ذلك حتى أصبح أمراً دولياً يجعل من الإنسان شخصاً عالمياً بقدر الحقوق التي يعترف له بها.



مستشفيات ومسالخ

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120905/Con20120905530213.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

الأرقام تؤكد أن الأخطاء الطبية في تصاعد كل عام، وأن مستشفياتنا (الحكومية والأهلية) وصلت للرقم 4335 خطأ سنوياً، أي 11.9 حالة يومياً.

تؤكد أيضاً - أي الأرقام - أن الأكثر تضرراً من الأخطاء الطبية المدن الكبيرة (جدة 287 حالة، والرياض 280 حالة)، وأن القضايا المعروضة على الهيئات الطبية بالمملكة التي لم تبت فيها إلى الآن 1758 خطأ طبياً.

إن تمعن بعض الأخطاء ستشك بمصدر التقرير، وأنه صادر من «مسلخ»: «فصل رأس مولودة أثناء ولادتها بمستشفى».

أما إن قرأت قصة امرأتين قتلتا في المستشفى بسبب إهمال في إعطاء الدواء، وثلاث وفيات في مستشفى آخر، ووفاة معلمة وجنينها بسبب تخطيط في خطة العلاج، ومعلمة أخرى إثر نقل دم ملوث، ووفاة شاب في العقد الثالث بسبب ألم في ضرسه خرج منه بغيوبة تامة بسبب خطأ طبي، وحكاية «سلافة» التي دخلت مستشفى خاصاً بجدة بنزلة معوية فخرجت قتيلاً خطأ طبي، ستظن أن هذا التقرير صادر من وزارة الداخلية، وتحديدًا من القسم الجنائي، وليس من مستشفيات من المفترض أن تعالج المرضى لا أن تقتلهم.

أما إن دققت في الأحكام الصادرة من الهيئات الطبية التابعة للوزارة، والتي هي عقوبات لا تتعدى غرامات نادراً ما تصل لعشرات الآلاف، وكثيراً ما تكون عبارة عن خصم يوم أو 3 أيام دون أن تسحب رخصة الجزار - أعني الطبيب، فيستمر بارتكاب الأخطاء.

قلت: إن دققت بالأحكام ستصل لفكرة مفادها أنه أن الأوان أن نستحضر الأنظمة واللوائح والقوانين الطبية القابعة في ردهات محاكم الدول الأوروبية، وأن ما نحتاجه قوانين عادلة وحازمة ليس لإيقاف الأخطاء الطبية «فهذا أمر مستحيل،

فطالما هناك إنسان هناك احتمالية خطأ»، ولكن لتقليل هذا الرقم المرعب «4335 خطأ طبياً سنوياً»، فأنا على يقين أننا لو جمعنا كل الأخطاء الطبية بكل دول أوروبا لعام واحد، لن تقترب من هذا الرقم المخيف والمرعب، الذي وبسبب ضعف أحكام الهيئات الطبية ما زال يتصاعد كل عام.

اليوم

مكافأة أم حق؟؟

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012
<http://www.alyaum.com/News/art/57736.html>

هيلدا اسماعيل

على الرغم من أن أي خبر أو مرسوم ملكي يحمل مفردة (مكافأة) هو بالتأكيد يجعل القارئ يشعر بشيء من الفرح والتبشير، إلا أن الخبر الذي كان مفاده (موافقة خادم الحرمين الشريفين على عدم قصر المكافأة في برامج التربية الخاصة على الطلاب السعوديين وطلاب المنح فقط، لتشمل الطلاب غير السعوديين المولودين في المملكة من أمهات سعوديات). هو خبر قد تمت صياغته فور اعلانه في الصحف بشيء كبير من الاقتضاب، للدرجة التي جعلت الأمر يختلط علي، فيما إن كانت هذه المكافأة ستصرف للطلاب الذين يدرسون تخصص التربية الخاصة في الجامعات، أم للأشخاص ذوي الاعاقة أنفسهم ممن تنطبق عليهم برامج التربية الخاصة؟، إلى أن ظهرت التوضيحات في الأيام التالية للخبر بأن المكافأة ستمنح أخيراً للأشخاص ذوي الاعاقة المولودين لأمهات سعوديات وأب غير سعودي.

بشكل عام الأبناء من أم سعودية وأب أجنبي مقيمون بصفة دائمة في المملكة، لكن لا يمكن بأي حال اعتبارهم مواطنين حتى وإن كان مكان ولادتهم يشير إلى السعودية. هم يحملون فقط بطاقة تنص على أن يعاملوا معاملة أي مواطن سعودي، إلا أن الواقع كما تعرفون مختلف تماماً، حيث يحتاج الأمر في كل مرة إلى قرار ملكي، وموافقة عليا، ووقتاً أطول حتى يستطيع أن يتمتع هؤلاء الأبناء بحقوقهم أو أن لا يعتبروا مجرد وافدين حين يتقدمون بعد تخرجهم على وظيفة ما، أو حين يضطرون إلى مراجعة الدوائر الحكومية، فضلاً عن أولئك الذين أصيبوا أو ولدوا باعاقة أثرت على مجرى حياتهم وأصبحت أصابتهن مضاعفة لأنهم ليسوا مواطنين وليسوا أصحاء أيضاً. وذلك في مفارقة كبيرة مقارنة بينهم وبين أبناء الرجل السعودي المتزوج بأجنبية والذين لديهم كامل الحقوق كسعوديين ومواطنين.

لاشك أن هذه المبادرة الأبوية تشكل اسهاماً يعين الأسرة على تحمل أعباء ومصروفات الأشخاص ذوي الاعاقة خصوصاً أن هذه الفئة تحتاج إلى رعاية وأجهزة وأدوات مكلفة قد تستنزف ميزانية الأسرة السعودية، فما بالنا ان كان الأمر يتعلق بأسرة يكون فيها الأب أجنبي، وذات دخل محدود لا يكاد يغطي المصروفات والمتطلبات الرئيسية.

حقاً أتمنى أن لا يتم عرقلة واثقال كاهل هذه المبادرة بالشروط أو التعقيدات كما حدث في موضوع سيارات المعاقين مثلاً، وأن تكون مباشرة بخطوة أخرى للاهتمام بذوي الاعاقة، ولفت انتباه الرأي العام إلى معاناتهم، والتخفيف عن أسرهم، والأهم في وجهة نظري هو اعادة النظر في طريقة صرف ما يسمى بالمكافأة بدلاً من وضعها في حساب الأب والذي قد لا يكون أميناً في صرفها على أطفاله لأنه يعدّها في بعض الأحيان راتباً اضافياً للترفيه عنه أو لمساعدته بالزواج من أخرى كما حدث في كثير من الحالات التي قابلتها مؤخراً. يمكن أن تصرف المكافأة مثلاً على شكل تسديد للفواتير ورسوم المراكز والمدارس والعلاجات، أو كوبونات شرائية للتموين والغذاء. بحيث يضمن انفاقها لصالح الشخص ذي الاعاقة وتوفير حاجياته الأساسية.

كما أتمنى أيضاً أن يتم النظر في مسمى (المكافأة) نفسه، ليكون (حقاً) مشروعاً من الحقوق يتناسب مع المبادرة الإنسانية التي تكرم بها خادم الحرمين الشريفين، لعلها تندرج يوماً تحت مسمى آخر أو عنوان كريم يحفظ لهذه الفئة كرامتها وإنسانيتها.

جاهلية!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/OpinionsDetails/431896>

سوزان المشهدي

كشفت جهود إدارة البحث الجنائي المصرية غموض اختفاء فتاة عثر على جثتها بنهر النيل بمدينة صغيرة في محافظة سوهاج (جنوب مصر)، مكبلت بقيد حديد بالقدمين، ومكمنة الفم بإيشارب ولاصق، ولا ترتدي سوى قميص لونه بيج. وقال موقع «بوابة الأهرام» يوم الخميس الماضي: «توصلت التحريات إلى أن الجثة خاصة بفتاة في الـ 18 من عمرها تدعى «ل.أ.ح.»، وباستدعاء والدها تعرف عليها، واعترف أن نجلته اعتادت الغياب عن المنزل، وأنه شك في سلوكها، ما دفعه إلى تقييدها بسلاسل حديد، وتكميم فمها، وإلقائها بنهر النيل، متخلصاً منها ومن سلوكها». انتهى الخبر!

فتاة تقيد وتلقى في مياه النيل مكبلت ومكمنة الفم لمجرد شكوك! وأسهل الطرق للتخلص من الشكوك هو إخراس الصوت، وإخراس من تسبب فيه، وليس سؤالها وليس التقرب منها لمعرفة أين تذهب ولماذا تتغيب عن المنزل؟ يعتقد الأب - الذي لا يستحق هذا اللقب - أن القتل أسهل من السؤال ومن التأكد! يعتقد المذكور أن من حقه قتل نفس بريئة أو حتى مذنبه بيديه لأنها تابعة له؟ هو يعتقد أن روحها ملك له، وأن جسدها ملكية خاصة من السهل إغراقها، وأنها إن أخطأت تستحق القتل والإحراق والإغراق والتكميم للتخلص من هذا العار المبني على الشكوك بيديه، وليس بطريق الجهات الأمنية والمسؤولة عن التحقيق والتثبت.. في أي قرن نعيش نحن الآن؟ هل يستطيع أحد ما إجابتي؟

هل عادت الجاهلية الأولى أيام وأد الفتيات؟ هل عادت بحلة جديدة بيد ذكور لا يليق عليهم مسمى «رجال مسؤولون عن زهور» جاؤوا إلى الحياة عن طريقهم، ليرعوها وليس لوأدها، ليسهلوا معيشتها ويكرموا، ليقوموا إن أخطأت ويساعدوها لتعود إلى الطريق الصحيح! ولكن هل يبني كل ما سبق على شكوك تعشش في عقول مريضة؟

الأسبوع الماضي قام أخ بنحر شقيقته الكبرى أمام رضيعها في إحدى المدن السعودية، وتسابق المعلقون ليضعوا تعليقاتهم المريضة: «ما قتلها إلا إنه شاف منها شيء»، «سودت وجهه الله يسود وجهها دنيا وآخره»، لم أشاهد تعليقاً واحداً على الخبر المحزن، يفترض أن الأخ مريض، أو يفترض أن تفكيره العقيم جعله يرى الأنثى عاراً يجب غسله، وأن أي تصرف منها يستوجب قتلها نحرأ بيده هو، ليرفع رأيه الشرف والعفة. 227 تعليقاً كلها أشادت بفعلته وصنيعه، وأشادت بحرمان رضيع من صدر أمه. الجميع متيقن ومتأكد ومقتنع أن الأنثى لا تقتل إلا من فعل فعلته، والجميع يتجاهل كم محرماً اعتدى على محارمه، ومن أجل إخراس صوتهم وقتلهم والادعاء ببساطة أن أفعالهن متعلقة بالشرف الذي لا يعرفه، ولذلك رفع رأيته المدنسة بنفسه، من منا سأل نفسه أين الحقيقة؟ الحقيقة التي أراها أن الجاهلية عادت مرتدية حلة جديدة يسهل تصديقها بكل أسف، بل بكل أسى!

المعلّات البديلات والحظ

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120903/Con20120903529627.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

عادة إن واجهتك مشكلة تضع لها حلاً لا تنتهي أو تختفي هذه المشكلة، وحين يتداخل الحظ بحلوك، تصبح حلولك ناقصة تحتاج إعادة النظر في تلك المشكلة لتحلها حلاً نهائياً.

كمشكلة «المعلّات البديلات» التي تتداخل الحظ فيها، إذ فهمت وزارة التربية والتعليم القرار الصادر من مجلس الوزراء المتعلق بترسيم المعلّات العاملات بنظام (الأجرة اليومية) بطريقتها الخاصة، فتم ترسيم من هن على رأس العمل، فيما «المعلّات البديلات» اللاتي ينتظرن أن تقدم معلّمة رسمية إجازة، أصبحن عالقات ولا يشملهن القرار، لأن الوزارة فهمت القرار بترسيم من هن على رأس العمل، أو ربما الوزارة لا تستطيع ترسيم الجميع حتى لا يصبح لديها عجز في ميزانيتها.

فبقي من كن يعملن لفترات متفرقة «البديلات» معلقات، لاهن ترسمن مع من كن على رأس العمل، وبالتأكيد لم تعد الوزارة تحتاج لهن، ففقدن حتى فرص العمل المؤقت.

وهكذا أصبح الحظ متداخلاً مع حل مشكلة «المعلّات البديلات»، فمن كانت على رأس العمل نجت، فيما من كانت تعمل لفترات متقطعة كانت سيئة الحظ إذ جاء القرار بعد أن انتهى عقدها، فكيف يمكن حل مشكلة اللاتي لم يحالفهن الحظ؟ ثمة عجز ملحوظ وقديم ليس لدى مدارس البنات، بل حتى البنين، وأعني هنا «قسم الجانب النفسي» الغائب تماماً عن التعليم لدينا.

فنحن لدينا عجز في الأخصائية النفسية والمرشدة الطلابية وبالتأكيد لا يوجد رئيسة قسم «طبيبة نفسية» تتابع هذا القسم النفسي المهم جداً، والذي مازال غائباً في تعليمنا، مع أن بعض دول الخليج «الكويت»، أدخلت «الجانب النفسي» منذ عقود، وأصبح هناك طبيبات نفسيات يشرفن على أخصائيات اجتماعيات ومرشدات للطالبات، ويقمن بزيارة أسبوعية على كل مدرسة لمتابعة الجانب النفسي للطالبات.

فهل تحل وزارة التربية والتعليم العجز في الجانب النفسي، في نفس الوقت تحاول تأهيل البديلات في هذا المجال لتحل مشكلة الوزارة ومشكلة البديلات دون أن تترك للحظ فرصة للتدخل بحلولها؟

دار العجزة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/09/03/article764832.html>

عبدالله بن بخت

أحس أن وجود هذه الكلمة لطخة عار في ذهني. لا أتذكر متى عرفت أنها على لوحة ما في الطائف. في إحدى سفراتي أيام الطفولة. كلمة قبيحة على أي حال. لا أحد في الدنيا يقبل أن يرمى بصفة العاجز أو أن يصنف من هذه الفئة وأن يودع معها. اكتشفت بعد فترة أن دار العجزة تعني دار المسنين. الرجال والنساء المنتهية صلاحيتهم ولم يجدوا من أبنائهم أو أقاربهم من يعتني بهم. تضطر الجهات الرسمية أن تؤمن لهم مأوى وتطعمهم الجمعيات الخيرية ويتصدق عليهم من يريد أن يتصدق. من يعيش في هذه الدور خلاصه الوحيد هو الموت. يتطلع للوفاة كما يتطلع السجين إلى لحظة الإفراج.

علي أن أسارع إلى القول وأعلن أنني لا أعرف أي شيء عن دور المسنين في المملكة. لا أعرف هل يوجد أصلاً دور من هذا النوع. لم أقرأ يوماً أي خبر أو حادثة أو تصريح أو حتى مقالاً في جريدة يتصل بهذه الخدمة. هذا الغياب يقلقني؟ نحن نختلف عن الغرب. هذا ما ترعرعت على سماعه. هناك في المجتمعات الغربية يلقون بأبائهم وأمهاتهم في دور العجزة. يتخلون عنهم عند الكبر. لا يريدون أن يقدموا لهم أي عون. ولا حتى يزورهم. ربما بيعثون لهم كروت معايدة في المناسبات السنوية. من طعن في السن في تلك البلاد انتهى من الحياة. في احسن الأحوال يلقي به ابناؤه في مثل هذه الدور. أما نحن (ولله الحمد) لا نحتاج مثل هذه المساكن والإيواءات. قلوبنا قبل بيوتنا مفتوحة لكبارنا. نؤكلهم ونشربهم ونوضيهم. لا تفارقهم أعيينا، وعندما يموتون نذرف من أجلمهم دموعاً غزيرة. يكاد يكون هذا المفهوم أصيلاً لا يقبل المناقشة أو التفاهم. لكن لا أعرف أين يقف؟ تكريسه والإلحاح عليه في مصلحة من؟ في مصلحة كبار السن في بلادنا أم في مصلحة وزارة الشؤون الاجتماعية التي أعفيت من وظيفة من أهم وظائفها الإنسانية أم في مصلحة دعاة الأيدلوجيا المعادية للآخر.

أحب أن أؤكد بما لا يقبل الشك أن المسنين في الغرب يحظون بأعظم وأرقى أنواع العناية. كل بلد غربي يتوفر على قوانين واضحة وصارمة تحمي المسنين وتقدم لهم كل أشكال العناية التي تحفظ لهم كرامتهم وإنسانيتهم وحياة سعيدة تليق بالدور الذي اسهموا به في الحياة. من السخف والطفولة أن نستمر في الإيمان بأن الإنسان الغربي يهمل والديه أو يلقي بهما في دار العجزة ويفر. الإنسان الغربي إنسان أيضاً. قلبه مليء بالعاطفة كقلوبنا. عاطفة الأبوة والبنوة ليست حكراً على أهل دين أو ملة أو لون. لا تحتاج هذه العاطفة إلى تعاليم أو نصائح. جزء من فطرة الإنسان التي فطره الله عليها. الفرق بين حياة المسنين في الغرب وبين حياة المسنين في بلادنا هي القوانين والحقوق والواقعية. ما هي حقوق المسنين في بلادنا؟ لا شيء. ما هي القوانين والأنظمة الصحية (مثلاً) التي تميزهم وتساعدهم على الاستمرار في الحياة دون إذلال. لا شيء. ما هي الأولويات التي يتميزون بها في المراجعات والسفر والانتظار وغيرها. لا شيء. أما الادعاء بأننا نعتني بكبارنا في بيوتنا فمسألة فردية. كل حالة تقاس على حدة. البيوت أسرار ولكن سر معاملة كبار السن في بيوتنا يجب أن تطلع عليه السلطات وتنظمه القوانين. لا يترك للأيدلوجيا والبروغندا ومديح الذات الزائف.

الخط الساخن .. للأطفال المعنفين!

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/09/03/article_689092.html

عبد الله باجبير

مع تضاعف حالات العنف المسجلة ضد الأطفال عاماً بعد عام .. كان لا بد من وقفة لمناشدة المسؤولين ومجابهة هذه الظاهرة .. ومساندة الجهات التي تتصدى لهذه الآفة المتفشية في مجتمعنا.

من الأسماء البارزة في هذا المجال، الدكتورة "مها المنيف" المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني .. فما من مؤتمر إلا وتجدها هناك مدافعة، وحامية لحقوق هؤلاء الأطفال.

"المنيف" أكدت في حديث لها مع جريدة "الحياة" منذ فترة، أن مع ازدياد حالات العنف كل عام عن الذي سبقه كان لا بد من إجراءات أكثر حسماً متمثلة في السجل الوطني، وهو سجل إلكتروني مركزي صمم وطور من مركز الأبحاث في مستشفى الملك "فيصل التخصصي"، يتم من خلاله إدخال البيانات الديمغرافية والمتدخلات التشخيصية والعلاجية والحالات من مراكز حماية الطفل مباشرة عبر الإنترنت عن رصد حالات إساءة معاملة وإهمال الأطفال وتحديثها تبعاً .. وحول كيفية تواصل الأطفال مع برنامج الأمان الأسري بشكل مباشر .. أكدت تأسيس خط هاتفي مجاني وموحد لمساندة ودعم الأطفال دون سن الـ 18 وهو (116111)، حيث يعمل من التاسعة صباحاً وحتى الرابعة مساءً.

يقدم هذا الخط للأطفال المعنفين المتصلين المشورة الفورية المتخصصة، إضافة إلى تلقي بلاغات العنف والإيذاء وتحويل ما يلزم إلى الجهات التي تحتاج إلى تدخل فوري ومباشر ويحرص العاملون في هذا الخط على متابعة الجهات للتأكد من التواصل للأطفال المعنفين في الوقت المناسب.

أما عن القائمين على هذه الخدمة، فهن اختصاصيات مدربات ومتخصصات في مجال الخدمة الاجتماعية والنفسية من ذوات الخبرة والمهارة في التعامل مع الأطفال .. ومؤهلات للتعامل بسرعة مع الاتصالات الواردة إلى خط مساندة الطفل .. ورصد البيانات والإحصاءات مع الأخذ في الاعتبار سرية المعلومات والمعايير المعتمدة من الشبكة الدولية لخطوط مساندة الطفل (CHI) وبينت "المنيف" أن خطوط مساندة الطفل السعودية تتبع لشبكة دولية مكونة من خطوط مساندة الأطفال حول العالم .. تأسست عام 2003 مقرها "هولندا" تشترك فيها 150 دولة ولها 164 فرعاً.

الحقيقة جهود مشكورة ومشرفة من برنامج الأمان الأسري والقائمين عليه .. ولا تنسوا الخط الساخن لنجدة الأطفال المعنفين (116111) ...

اللعب على مطالب الفقراء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120902/Con20120902529332.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

الوقوف مع حقوق الفقراء والمحتاجين أمر يدعو إليه الدين، ويرغب الأغنياء في مساعدة الفقراء، ويعددهم بمكاسب كبيرة في الآخرة. وثمة فئة نادرة تقف مع الفقراء وتمد يد العون لهم لتحقيق سعادتها «أجد سعادتني عبر خدمة الآخرين»، وثمة من يقف معهم بحثاً عن السمعة الجيدة؛ ليحقق مزيداً من الأرباح إذ يودع الغالبية أموالهم لديه، وكل هذه الطرق والأهداف مقبولة أخلاقياً بالنسبة لي، بيد أنني لا أستسبغ أولئك الذين يلعبون على مطالب الفقراء، إما لتحقيق شعبية أو لجهل منهم فيحاولون تعطيل أي مشروع بحجة احتياجات الفقراء.

فحين تقوم حكومة ما باقتطاع مساحة أرض لإنشاء مشروع سينعش السياحة، فيأتي شخص ليعلن: «إن اقتطاع الأراضي لإقامة مشروع وإنفاق الأموال الطائلة لتمويله جهد ضائع، ولو وزعت هذه الأراضي مساكن للفقراء، وأنفقت هذه الأموال في تعميرها لهم لكان ذلك سداً لحاجة المحتاجين ووضع للمال في موضعه الصحيح».

هو هنا يلعب على احتياجات الفقراء، لأسباب مرتبطة ببحثه عن شعبية أو لجهل منه، فأن تستغل الحكومة المال العام بهكذا مشاريع هي تحاول إنعاش الاقتصاد، وتحقيق مصالح دائمة، إذ تخلق فرص عمل للفقراء، كذلك تدور المال في السوق بدل أن تجمده أو تتبرع به دون عائد يستفيد منه الأجيال القادمة.

إن الدفاع عن الفقراء يختلف كثيراً عن اللعب على مطالبهم، فمن حق الفقراء على الحكومات أن توجد لهم فرصاً ليتعلموا صنعة تفيدهم، وأن تهيء لهم أسباب العمل، فتنتشلهم من الطبقة الفقيرة لتدخلهم للطبقة الوسطى المنتجة والمفيدة للأوطان، وهي وحدها وإن كانت غالبية عظمى تمنح الأوطان الاستقرار..

ومن حق المثقفين أن يدافعوا عن حقوق الفقراء، ويسائلوا الحكومات ما الذي فعلته لهذه الطبقة، وما هي البرامج والخطط التي أوجدتها لانتشالهم من الحاجة والفقر ليشاركوا في بناء الوطن، بدلاً من أن يكونوا عالة عليه لأن حكوماتهم لم توجد لهم حلولاً لانتشالهم من العوز؟.

ولكن لا يحق للمثقف أن يصبح انتهازياً وبدل أن يدافع عن حقوق الفقراء يلعب عليها.

غزارة في التأهيل وسوء في التوزيع

المصدر: جريدة الشرق الاحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/02/467305>

غانم الحمر

شركة تعمل في مجال إنتاج الغاز يديرها رجل يحمل مؤهلاً زراعياً، ورجل يحمل بكالوريوس هندسة بترول يدير شركة زراعية، ودكتور في التاريخ يعمل مدير مشروع إنشائي، ومهندس يقود نخبة من الأطباء والاستشاريين، إنها باختصار (غزارة في الكفاءات وسوء في التوزيع) وما خفي في دهاليز شؤون الموظفين في القطاعين العام والخاص أعظم. هذا الحول التنظيمي أصبح أشبه ما يكون بالظاهرة فلم نعد نسمع في الغالب بتعيين إداري إلا ونرى عدم موافقة بين المكان المعين فيه من جهة والتأهيل أو المسار الوظيفي للشخص المعين من جهة أخرى، وكأن إدارات التطوير الوظيفي لم تبتكر إلا من أجل صغار الموظفين، وأن الوظائف القيادية تأتي بطريقة القرعة أو على معنى المثل الشعبي (وجه تعرفه ولا وجه تنكره).

إن المقولة بأن الوظائف القيادية لا تكثر بالتخصص وتعتمد على الموهبة والمهارات الشخصية بشكل أكبر هي مقولة قديمة لقبت رواجاً في زمن ندرة المؤهلين وفترة البناء الأولى وفقدت صلاحيتها الآن في ظل الزخم الهائل من الكفاءات والمؤهلين أصحاب الشهادات في كل التخصصات، بل إنها أصبحت نظرية مغشوشة، وتصب أحياناً لصالح سوء الإدارة أو حتى الفساد الإداري، وقد تجعل منها شماعة لتتصيب الأحب الأقرب بدلاً من الأكفأ الأجدر. إن استمرت هذه النظرة على هذه الشاكلة فلا فائدة أيضاً من مخرجات الجامعات ومن تخصصاتها وأبحاثها وستكون شهاداتها مجرد بوابة عبور إلى أية وظيفة تكون.



نحو توطين العمالة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/09/02/article764717.html>

عابد خزندار

عندنا نصف مليون عاطل، ومليون عاطلة، وفي المقابل هناك ثمانية ملايين عامل أجنبي يستنزفون موارد البلد، ويحولون إلى بلادهم في كل عام مائة مليار ريال كما يشاركوننا في الخدمات المحدودة التي تقدمها الدولة، مع أنهم غير مهرة، ولولا الأجور المتدنية التي يتقاضونها لأمكن إحلال السعوديين محلهم، وهم لا ينافسون الرجال وبيعدونهم عن سوق العمل فحسب، بل ينافسون النساء، ويقومون بالأعمال التي يمكن أن يقمن بها كالحياطة والكثير من الصناعات التحويلية في حين أن هناك نساء راغبات في الانخراط في هذه الأعمال، وقد كشفت إحصاءات أعدتها وزارة العمل أن عدد النساء السعوديات الراغبات في الانخراط في القطاع الصناعي بلغ 20195 امرأة على مستوى السعودية تقدمن

بسير ذاتية مكتملة للقطاع الخاص، وأبان مصدر في وزارة العمل أن صندوق الموارد البشرية يدعم تدريب السعوديات الراغبات في الانخراط في القطاع الصناعي بنسبة تصل إلى 75 % مؤكداً أن هذا الدعم يتواصل خلال التوظيف الفعلي للمرأة، ويستمر ثلاث سنوات كاملة، داعياً القطاع الصناعي إلى استغلال هذه الميزة، هذا فضلاً عن أن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تقدم لأصحاب المصانع فرصة ثمينة في تحمل جزء كبير من كلفة تدريب موظفاتهم، إذن لا عذر للقطاع الصناعي إذا لم يهتم بتوظيف السعوديات، علماً أن هناك مصنعاً للثياب ومصنعاً للأقمشة، وربما مصانع أخرى للملابس، فيجب على أصحابها أن يوظفوا سعوديات فيها، وفيما أعرف فإن مصنع الملابس العسكرية سيقصر على توظيف النساء، وإذن فقد خطونا خطوة واسعة في أول هذا الطريق، وبعد: إن توظيف العمالة أصبح ضرورة وطنية، ونحن نعاني من اضمحلال الطبقة الوسطى التي هي عماد بنيان كل أمة، والقضاء على البطالة يسهم إلى حد كبير في وقف هذا الازمحلل، فهل نعي ذلك ونقضي على البطالة ؟



التسامح والحوار الإنساني

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 شوال 1433 هـ - 31 أغسطس 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120831/Con20120831528816.htm>

ممدوح الشمري

الأمم العظيمة هي التي تؤمن بالحوار والتسامح والأنسنة والتعايش السلمي وبناء جسور التواصل مع الشعوب والمجتمعات الإنسانية.

فالتفاهم والحوار بين الحضارات والثقافات حاجة إنسانية تقتضيها الحياة الطبيعية ونواميس الكون، كما تتطلبها الظروف والتحويلات والمتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم.. وذلك ما يقتضي البحث عن القواسم المشتركة التي تجمع البشرية ولا تفرقها.. ومد جسور الصداقة والتعاون والتفاهم بين الأمم والشعوب.. بغض النظر عن اختلاف الجنس أو اللون أو اللغة في ظل الاحترام المتبادل والتعايش السلمي.. وإشاعة القيم الإنسانية النبيلة بالتسامح والحوار من أجل عالم يسوده العدل والمساواة والحرية والكرامة والأمن والسلام.

والمؤسف أن نسمع بين الحين والآخر أصواتاً نشازاً.. تدعو إلى صدام الحضارات والحروب الدينية.. حيث سارع دعاة الشر والجريمة إلى إذكاء الفتنة واستدعائها من أضاير التاريخ، وإثارة الأحقاد وتشويه صورة الإسلام.

وقد فطن دعاة الإنسانية إلى تطويق ذبول هذا الخطر المحدق مؤكدين على أن الحكمة والعقل والحل يكمن في دعم التسامح والحوار لسد الطرق على كل من يسعى في الأرض فساداً ليؤجج نيران الحروب والصراعات بين الأمم والحضارات.

وتأتي دعوة خادم الحرمين الشريفين للحوار العالمي للتدليل على أهمية التعايش السلمي والتعاون والتفاهم بأسلوب حضاري مبني على الاحترام المتبادل بين الأمم وهي دعوة مستمدة من القيم الإنسانية للدين الإسلامي الحنيف.

كما تأتي رداً واضحاً على الأصوات القائلة إن المسلمين لم يقدموا للإنسانية أي منجز حضاري في أي حقل من حقول الإنسانية والمعرفة والإبداع.. وإننا نعيش وننعم بما تنتجه عقول الغرب الأدنى والشرق الأقصى من علوم وصناعة واقتصاد.

المملكة بدأت الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح لإبراز الجوانب المشرقة لرسالتنا السامية للعالم والمطلوب هو الاستمرار في هذا الطريق لتحقيق الأهداف الإنسانية النبيلة والعمل على تفعيل إعلان مدريد والتوصيات الصادرة عن المؤتمر، وبذلك نكون قد خطونا الخطوة الثانية نحو أنسنة جانب مهم من الحضارة العالمية.

هذه هي رسالة الإسلام دين المحبة والتآخي والتعايش والتسامح والحوار والسلام.

* مستشار للتنمية الإنسانية.

مستشفيات.. أم مسالخ؟!

المصدر: جريدة الرياض السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/09/01/article764334.html>

تركي الدخيل

من أخطر الأخطاء الطبية تلك التي تحدث أثناء عملية التوليد. والاستهتار الطبي بهذه الحالة أدى إلى كوارث كبيرة. وفيات في مستشفيات بعفيف ومستشفيات خاصة وحكومية بالرياض، والأخطاء الطبية الكارثية والواضحة في مستشفى الولادة والأطفال بمدينة بريدة. كل أخبار هذه المستشفيات نستمع إلى كوارثها يومياً. تخيلوا أن خطأ طبياً في مدينة الرياض في مستشفى خاص شهير لم تذكر الصحف اسمه تسبب في اضطرابات نمو لأحد الأطفال، والهيئة الشرعية ألزمت الطبيبة بأن تدفع مليوناً وست مئة ألف ريال فقط! فئات المال هذا حكم به للتعويض عن خلل أبدي لهذا الطفل المسكين.

كذلك الحال في مستشفى في عفيف في العقد الرابع من عمرها وحامل بالشهر السابع لقيت حتفها في مستشفى عفيف العام نتيجة خطأ وإهمال طبي قبل أشهر. أما الإهمال والأخطاء الطبية التي تحدث في مستشفى النساء والولادة في بريدة فهي كثيرة، والصحف في تغطياتها كشفت عن إهمال وعن استهتار طبي بالاجساد التي تأتي إليهم، وهذا يحتاج إلى تحقيق من المسؤول عن المستشفى أولاً ومن الوزارة ثانياً. حتى ان النساء أصبحن على أعصابهن وهنّ على وشك الولادة. ولا ننسى الطبيب الذي نسي أدوات من أدوات العملية في بطن تلك المريضة في جنوب السعودية.

الأخطاء الطبية مخيفة، وانتشارها بهذه الطريقة يجب ألا يكون موضع صمت. وأقترح على مجلس الشورى أن يناقش هذه الكوارث الطبية وأن يقوم على تأسيس نظام للعقوبات في الأخطاء الطبية. الكثير من الأطباء والطبيبات حين يخطئون يكتفى بترحيلهم، وكأنهم استرخوا أجساد مرضانا. الوزارة عليها أن تقوم بدراسة كاملة للأخطاء الطبية، هناك أناس فقدوا أحبائهم وآخرون فقدوا أعضاء لهم بسبب ضعف كفاءة الأطباء أو الإهمال الكبير الذي يحدث أثناء العمليات أو أثناء العلاج.

أما المستشفيات البعيدة التي تقع خارج المدن الرئيسية فمن المهم أن تكون موضع عناية أيضاً، شكاوى أهل عفيف لا يجب أن تمر هكذا من دون نظر أو محاسبة. وزارة الصحة كما رأى غازي القصيبي من أخطر الوزارات وأكثرها إثارة للآلام، حتى انه كان يقول - رحمه الله - كنت أعود إلى البيت وأبكي بسبب ما أراه من ألم على وجوه المرضى.

* آخر السطر: المزيد من الاهتمام بالمرضى، وصياغة نظام لعقوبات الأخطاء الطبية، ونحو شعور أكبر بالمسؤولية من وزارة الصحة ومن المستشفيات التي انتشرت كوارثها وتزداد يوماً بعد يوم.

النساء يستنكرن التراجع عن حقوق المرأة مطالبات بالسماح بتعدد الزوجات في تونس

المصدر: صحيفة الشرق الأوسط السبت 14 شوال 1433 هـ - 1 سبتمبر 2012م
<http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120831/du2.htm>

تونس - فرح التومي
بعد أن كان الحديث مجرد همس في القاعات والجلسات المغلقة، خرج أمس إلى العلن على لسان عادل العلمي رئيس الجمعية الوسطية للتوعية والإصلاح يطالب بإباحة تعدد الزوجات في تونس التي كانت ألغت التعدد منذ فجر الاستقلال وصدر مجلة الأحوال الشخصية عام 1956.
وقال العلمي إن تعدد الزوجات مطلب شعبي وهو ليس حراماً شرعاً وليس فرضاً ولكنه مباح مضيئاً أنه لا يجب رفض التعدد ولا منعه بل يجب تقنينه إن كانت فيه مصلحة. وطالب رئيس هذه الجمعية غير الحكومية، إعادة طرح مسألة تعدد الزوجات على القضاء ليبت فيها، ملاحظاً أنه يشترط أن تكون المرأة التي سيتزوج عليها زوجها بثنائية موافقة على أن تصبح لها ضرة.
واستنكرت في المقابل جمعيات حقوقية ومنظمات نسائية تونسية غير حكومية الدعوة إلى تشريع تعدد الزوجات معتبرة أن في ذلك عودة إلى الوراء وتراجعاً عما تحقق لفائدة المرأة التونسية من حقوق ومحاولة تغيير نمط عيش المجتمع التونسي. ورأت جمعيات أخرى أن حركة النهضة التي تقود الائتلاف الثلاثي الحاكم بتونس إنما تخفي وراء خطابها الحدائي مشروعا رجعيًا أجلت تطبيقه إلى وقت لاحق.
ويذكر أن آلاف التونسيات خرجن في مظاهرات تنديد بهذه الدعوة التي راين فيها تهديداً حقيقياً لمكاسب المرأة في تونس وطالبن بأن ينص الدستور الجديد على المساواة بين الرجل والمرأة لا على مبدأ التكامل كما ترغب في ذلك حركة النهضة صاحبة الأغلبية بالمجلس الوطني التأسيسي.

تحمل الرقم (26) ضمن سلسلة البحوث والدراسات.. جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج يصدر دراسة حول المعالجة الإعلامية للإرهاب

المصدر: جريدة الرياض الأحد 15 شوال 1433 هـ - 2 سبتمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/09/02/article764744.html>

الرياض - مشعل العنزي
أصدر جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج دراسة بعنوان "تطوير المعالجة الإعلامية للتصدي للحوادث الإرهابية بالقنوات الرسمية التابعة للدول الأعضاء بجهاز إذاعة وتلفزيون الخليج"، قام بها الباحث الدكتور بشار عبدالرحمن مطهر نائب مدير مركز جامعة صنعاء لحقوق الإنسان وقياس الرأي العام.
أوضح ذلك سعادة الدكتور عبدالله بن سعيد أبو راس، مدير عام جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج، مضيفاً أن هذه الدراسة تأتي ضمن سلسلة البحوث والدراسات الإذاعية والتلفزيونية التي يصدرها الجهاز، وتحمل الرقم (26).
وأشار أبو راس إلى أن التصدي لظاهرة الإرهاب عبر الفضائيات العربية الرسمية والخاصة أصبح مطلباً ملحاً؛ وهو ما دعى الجهاز إلى تبني إصدار هذه الدراسة بهدف الإسهام في دعم العمل الإعلامي المهني لمواجهة ظاهرة الإرهاب، ومساعدته في التحول من نقل أخبار ومعلومات الأحداث الإرهابية إلى معالجة هذه الأحداث بمهنية عالية، وعدم ترك المعالجة على عاتق الحكومات وحدها، مؤكداً أن ما يميز هذه الدراسة اعتمادها على منهج المسح الإعلامي الذي طبقه الباحث على الخبراء والفائمين بالاتصال ضمن مجتمع الدراسة، والذي شمل مجالي الإعلام والسياسة.
وقدم أبو راس في ختام تصريحه شكره وتقديره للباحث الدكتور بشار مطهر نظير ما قام به من جهد لإتمام هذه الدراسة وإخراجها بهذه الصورة، متمنياً أن تضيف للمكتبة الإعلامية وللمختصين في هذا المجال الفائدة والمعرفة، وداعياً الراغبين في الحصول على نسخة الكترونية من الدراسة إلى زيارة الموقع الإلكتروني لجهاز إذاعة وتلفزيون الخليج.

رئيس مجلس الإدارة
رضا إدوارد
رئيس التحرير
عصام نبوي

الدستور

الإلكتروني

ورشة عمل حقوقية لزيادة التوعية بقضية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الدستور الاثنين 16 شوال 1433 هـ - 3 سبتمبر 2012م
[رابط الخبر](#)

كتبت: ميادة أشرف وفاطمة عمارة
عقدت "حياة" شبكة المدافعين عن حقوق الإنسان، أمس ورشة العمل للخبراء بناءً على دعوة من عماد حجاب الخبير الحقوقي، وشارك فيها عدد من أعضاء مجلس حقوق الإنسان ورؤساء المنظمات الأهلية ونشطاء وخبراء وطنيين وأساتذة جامعات وإعلاميين متخصصين في حقوق الإنسان.
وشملت محددات ورشة العمل أن المناخ العام والسياسي قادر على استيعاب تلك مقترحات المجتمع المدني، أهمية علاج السلبات وأوجه القصور في الأداء العام، ومشاركة أوسع للمجتمع المدني والإعلام في تبصير الرأي العام، والتوصل

لحلول للاشكاليات التعاون بين المجتمع المدني والوزارات والهيئات الحكومية، وأهمية التجاوب مع حجم التغيير في مصر بعد الثورة .

وأوصت ورشة العمل للخبراء التي بأصدار ورقة عمل ختامية عن المقترحات الأساسية من المجتمع المدني لتطوير الاهتمام بحقوق الانسان خلال الفترة القادمة ،وتقديمها إلى منظمات المجتمع المدني والوزارات والهيئات الحكومية والنقابات المهنية والعمالية للتعاون بشأن تحقيقها .
وتتضمنت الورشة عدة مقترحات منها نشر الوعي بحقوق الإنسان و بين قضايا حقوق الإنسان والمواطنة وتكافؤ الفرص ونبد التمييز والعدالة الاجتماعية والحريات التي تكفل للمواطنين الحق في العيش الكريم وتعزيز تحقيق أهداف الثورة والمطالب الأساسية للشعب المصري.



”نزيلات السجون” بالكويت يتجهن بعد الخروج للانتحار

الباحثة أمثال: يتعرضن لمعاملة نفسية سيئة ويتم إزلالهن

المصدر: جريدة العربية الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ - 4 سبتمبر 2012م

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/09/03/235834.html>

العربية نت

أثارت دراسة نشرتها عضوة هيئة التدريس بقسم علم النفس في جامعة الكويت الدكتورة أمثال هادي الحويلة، جدلاً واسعاً في الشارع الكويتي، حيث أكدت ضرورة ربط مدة العقوبة لنزيلات السجون بأساليب المعاملة النفسية والخدمات الاجتماعية، وإيجاد برامج تأهيلية واضحة وفعالة للسجينات يقوم على تنفيذها متخصصون كل في مجاله سواء من الناحية الاجتماعية أو النفسية، بحسب ما ذكرته صحيفة "الراي" الكويتية.

وبيّنت الباحثة الحويلة في دراستها "أساليب المعاملة النفسية لنزيلات السجن المركزي في الكويت والخدمات الاجتماعية المقدمة إليهن"، وأن أهم ما أسفرت عنه النتائج وجود أساليب معاملة نفسية سلبية ملحوظة على معظم نزيلات السجن، حيث يتم إزلالهن أمام الأخريات، ثم احتقارهن والتقليل من شأنهن، وعزلهن عن الأخريات، وتعرضهن للامتهان النفسي داخل السجن، وتعرضهن لألفاظ نابية من قبل أحد العاملين أو النزيلات.

وقالت الحويلة إنها أجرت الدراسة على مجموعة من النساء في السجن، وأضافت أن ملاحظاتها توصلت الى مراجعة عدد من النساء ممن يخرجن من السجن لمستشفى الطب النفسي نتيجة تعرضهن للاكتئاب وأحياناً لعمليات الانتحار. وأوضحت أن "الدراسة هي أول عمل يختص بسجن النساء، ويقيس مستوى الجريمة عند المرأة الذي كان في السابق أقل مقارنة بالرجل"، مع ملاحظة أن النسبة بدأت في الارتفاع في السنوات الأخيرة، مرجحة أن يكون مرد ذلك الى الانفتاح المجتمعي واستغلال الرجل للمرأة في قضية الشيكات.

ومن جهته، أكد مصدر مسؤول في السجون والمؤسسات الإصلاحية أن كل التقارير تشيد بتعامل المؤسسة الإصلاحية، وأن هناك زيارات مستمرة من المسؤولين والنواب للمؤسسة ثبتت مدى التعامل الانساني مع السجينات. ومن جهته، استغرب النائب محمد هايف ما جاء في الدراسة، داعياً الى "التحقق من المعلومات الخطرة للغاية". وقال إن المعلومات التي أعلن عنها لابد أن يحقق فيها، ويجب ان ننظر الى النسب التي احتوتها الدراسة. وتساءل: "هل صحيح ما جاء في المعلومات التي أوردتها الباحثة الحويلة؟"، داعياً وزارة الداخلية الى أن تحقق وتجري دراسة للتأكد من دقة المعلومات.

وبيّن هايف "إن صح الخبر أو بالأحرى إن تم التحقق من المعلومات، فيجب أن تعرض على جمعيات حقوق الانسان، وأن تكون هناك معالجة سريعة، لأن الأمر لا يمكن السكوت عنه".

وفضّل هاف "أن يُجرى تحقيق موسّع يستند إلى الدراسة ودقة المعلومات التي أعلن عنها، لأن ما جاء في البيانات والنسب يحتاج الى التوقف عنده".

الاتحاد

نظمها المركز الوطني للإحصاء

ورشة تبحث بناء آلية لقياس مؤشرات العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الاتحاد الأربعاء 18 شوال 1433 هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=85863&y=2012>

بدرية الكسار

بدأت أمس فعاليات ورشة عمل متخصصة حول "قياس مؤشرات العنف ضد المرأة"، والتي ينظمها المركز الوطني للإحصاء على مدى ثلاثة أيام بمشاركة عدد من الخبراء يمثلون مختلف الجهات ذات العلاقة بموضوع الأسرة والمرأة على مستوى الدولة.

وقال راشد خميس السويدي مدير عام المركز في كلمة افتتح بها الورشة، إن الدول العربية والإسلامية ومنها دولة الإمارات تتمتع بالعديد من السمات والخصائص التي ترتبط بدور العامل الديني والثقافي والحضاري المشترك بين هذه الدول، الأمر الذي يفرض سمات وخصائص على طبيعة الظواهر الاجتماعية والسكانية والاقتصادية بمستوى كبير من الخصوصية والتشابه بشكل عام مقارنة بغيرها من الدول.

وأشار إلى أن هذا التباين تجلّى في حوارات ونقاشات اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في موضوع تحديد مفهوم ودلالة العنف في الأسرة بشكل عام وضد المرأة بشكل خاص خلال الاجتماعات السابقة.

وأوضح السويدي أن المركز ارتأى اعتماد منهج مختلف في هذا المجال يتمثل في تنظيم حوار وطني حول المفهوم وطريقة قياسه والاستفادة من النماذج والتجارب الدولية في بناء منهجية وآلية قياس تحظى بالإسناد الدولي ومتجاوبة بشكل خلاق وفعال مع الخصوصية الوطنية ولا طريقة أفضل وأرقى من تحقيق هذه الغاية غير دعوتكم ومشاركتكم في ورشة إحصائية متخصصة تتناول كافة الجوانب المتعلقة بالموضوع تمهيداً لإعداد تصور وطني حول مفهوم وقياس مؤشرات العنف ضد المرأة بكل مهنية وموضوعية وواقعية.

وأوضح السويدي أنه ينبغي الإشارة إلى خصوصية كل دولة من حيث بنيتها الحضارية والثقافية والدينية، كإطار عام لحياة الأفراد والأسر والمجتمع، الأمر الذي يفرض نماذج وأسئلة تستجيب لطبيعة وخصوصية وأولويات كل بلد، ونحن في دولة الإمارات نمثل نموذجاً له خصوصيته، من حيث تركيبته السكانية والتنوع الثقافي والاجتماعي عن دول ومجتمعات أخرى.

وأضاف أن أوراق العمل والنقاشات، التي تمتد على مدى ثلاثة أيام عمل، ستتناول كافة الجوانب المتعلقة بموضوع العنف في الأسرة، والتركيز على العنف ضد المرأة، ومدى تواجد هكذا ظاهرة في المجتمع، ومنهجيات قياسه والتجارب الدولية في هذا المجال، وخاصة وثائق الأمم المتحدة ومنظمتها المتخصصة.

وتضمنت فعاليات اليوم الأول جلسة ترأسها عبدالقادر أحمد المساوي بني هاشم المدير التنفيذي للقطاعات الإحصائية في المركز، ثم قدم الدكتور محمد مراد عبدالله مدير مركز دعم اتخاذ القرار في شرطة دبي ورقة عمل حول جانب الظل في إحصاءات العنف ضد المرأة بعده قدم محمد المعاينة من الاتحاد النسائي العام ورقة عمل حول تعريف العنف ومؤثراته من الناحية الإحصائية، وفي ختام اليوم قدم سفيان البرغوثي من المركز الوطني للإحصاء ورقة عمل حول النموذج الدولي لقياس مؤشرات العنف ضد المرأة.

وفي تصريح صحفي على هامش ورشة العمل قال راشد خميس السويدي مدير عام المركز الوطني للإحصاء إنه تم طرح مسألة العنف ضد المرأة في اجتماع اللجنة الدولية للإحصاء والتي تمثل المرجع الإحصائي الدولي وتضم حوالي 150 دولة، حيث تقرر تكليف مجموعة من الخبراء لتقديم تقرير حول نتائج البحث حول هذه المسألة، حيث يقوم فريق الباحثين

مجموعة أولية من المؤشرات لقياس العنف والذي قوبل بتحفظات من قبل بعض الدول، وكذلك تم مطالبة فريق البحث عمل دراسة بعمق أكبر لإشراك ثقافات أخرى في الدراسة.

وذكر مدير عام المركز الوطني للإحصاء أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي سيعقد ورشة عمل متخصصة حول ذات الموضوع خلال نوفمبر القادم سيتم خلالها عرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال السويدي إن دول مجلس التعاون ستقوم بإنشاء المركز الإحصائي الخليجي، حيث سيتم في اجتماع المجلس الوزاري في ديسمبر القادم الحصول على موافقة المجلس باعتماد النظام الأساسي للمركز.



كاريكاتير



ناصر كاسم
facebook.com/nasrk1
@Nasserkames

AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة السبت
14 شوال 1433 هـ - 1
سبتمبر 2012 م

<http://alhayat.com/Carture/Enlarge/431035>



AL-JAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
السبت 14 شوال 1433 هـ - 1
سبتمبر 2012 م

<http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120831/cartoon.htm?pic=tal.jpg&nam=%D8%E1%C7%E1%20%C7%E1%D4%DA%D4%C7%DA&sms=9284>

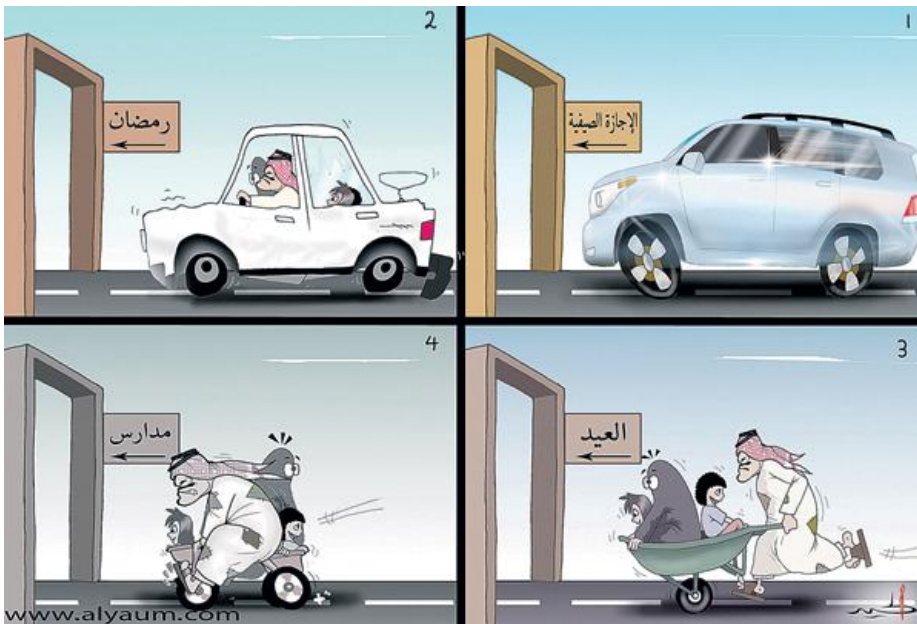
<http://alhayat.com/Cartoon/Enlarge/431278>



الجمعة

المصدر: جريدة اليوم الاحد
15 شوال 1433 هـ - 2
سبتمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/57594.html>





AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
16 شوال 1433 هـ - 3
سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Carture/Enlarge/431657>



في الابتعاث



www.alsharq.net.sa
الشرق

المصدر: جريدة الشرق
الاثنين 16 شوال 1433 هـ
- 3 سبتمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/09/03/468667>

الاطباء الطيبة ..



ربيع

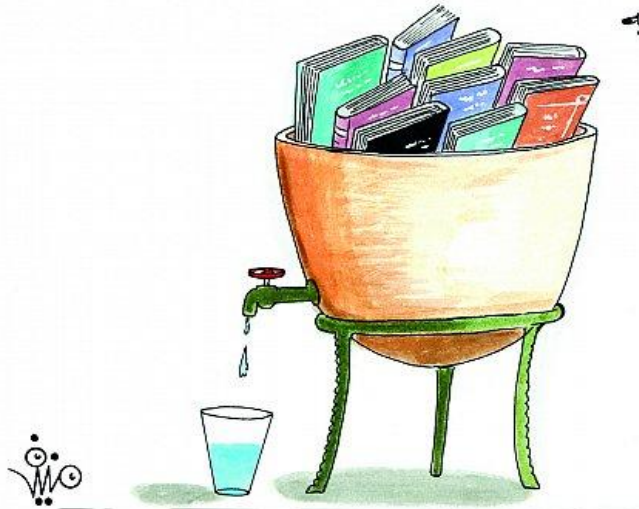
www.alriyadh.com

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ
- 4 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Carture/Enlarge/431657>

مناهجنا الدراسية



www.alriyadh.com

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الثلاثاء 17 شوال 1433 هـ
- 4 سبتمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/09/04/article765192.html>



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الأربعاء 18 شوال 1433
هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://alhayat.com/Carture/Enlarge/431657>



AL-JAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الأربعاء 18 شوال 1433
هـ - 5 سبتمبر 2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20120905/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%DD%E5%CF%20%C7%E1%CC%C8%ED%D1%ED&sms=>